المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته

إشراف وتنسيق

د. مجدوب خيرة

كتاب جماعي دولي محكّم

رقم التسجيل: VR.3383.6403.B

المركز الديمقراطي العربي

الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية

MODERN METHODS FOR MEASURING ECONOMIC DIVERSIFICATION IN ARABIC COUNTRIES AND WAYS OF SUSTAINING IT

Collective book

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

تأليف مجموعة من الباحثين

الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته

إشراف وتنسيق

د/ مجدوب خيرة

كتاب جماعي

تأليف مجموعة من الباحثين

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان
اسم الكتاب: الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته
إشراف وتنسيق: د. مجدوب خيرة
ضبط وتدقيق: د. سالم بن لباد
التصميم والإخراج: أ. د. بدرالدين شعباني
رقم تسجيل الكتاب: B. VR. 3338-6403
عدد الصفحات434
الطبعة الأولى
أوت 2020 م

الهيئة العلمية الاستشارية.

رئيس اللجنة العلمية: أ.د عدالة لعجال			
أ.د خالد حسيني	University of Portsmouth-Angleterre	أ.د بلعباس رابح	جامعة المسيلة.
أ.د ابراهيم الحساينة	جامعة الإسراء غزة فلسطين.	أ.د يحي برويقات عبد الكريم	جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان
أ.د شريط عابد	جامعة ابن خلدون تيارت	د. مجدوب نوال	المركز الجامعي مغنية
أ.د مدني بن شهرة	جامعة ابن خلدون تيارت	د. العيداني الياس	المركز الجامعي تسمسيلت.
أ.د بن بوزيان محمد	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	د. حاج قويدر قورين	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
أ.د صوار يوسف	جامعة مولاي الطاهر سعيدة.	د. سي محمد كمال	المركز الجامعي تموشنت
أ.د يوسفات علي	جامعة أدرار.	د. لعشابي فاطمة الزهراء	المركز الجامعي تموشنت.
د. كافي فريدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	د.سالم بن لباد	المركز الجامعي غليزان

د. قصاص فتيحة	المركز الجامعي غليزان	د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت.
د. سيساني ميدون	جامعة ابن خلدون تيارت.	د.طالم علي	جامعة ابن خلدون تيارت.
د. سدي علي	جامعة ابن خلدون تيارت.	د. عية عبد الرحمان	جامعة ابن خلدون تيارت
د. يماني ليلى.	جامعة ابن خلدون تيارت	د. مجدوب خيرة	جامعة ابن خلدون تيارت.
د. ساجي فاطمة	جامعة ابن خلدون تيارت.	د. بلجبلالي فتيحة.	جامعة ابن خلدون تيارت
د. مختار عبد الهادي	جامعة ابن خلدون تيارت.	د. بلحاج جلول ياسين	جامعة ابن خلدون تيارت.
د. سعد الحاج بن جخدل	جامعة ابن خلدون تيارت.		

المحتويات

العنوان	الصفحة
تمهيد	11
المحور الأول: **الإطار العام لسياسات التنويع الاقتصادي**	13
التنويع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر. د. أوضايفية حدة	14
النشاط المقاولاتي آلية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة د.طالم صالح	31
تبني اندماج وإعادة توطين الصناعات العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي في ظل نشوء اقتصادي عربي د.سماعين جوامع د. عادل بلجبل أ بركات فائزة	55
ترقية الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي د.عمر حوتية د.ناصر جويبر الخضيري	84
المحور الثاني: الأبعاد الكمية والنوعية للتنويع الاقتصادي في البلدان العربية	

استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية لبناء اقتصاديات عربية أكثر تنوعا"الاقتصاد العماني نموذجا" د.مجدوب خيرة	113
القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. د. خوجة سهام	134
المحور الثالث : **التنويع وطرق قياسه وانعكاساته على الاستدامة.**	
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) -دراسة قياسية-. ط.عمران حميد أ.د عدوكة لخضر	156
أهم الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة. د. العـــيداني إلياس ط.د بن دومـــــة صفية	**180**
تحليل وقياس أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة **ARDL** للفترة 1980-2018 د.عائشة عوار د. جحيلة أسماء	**204**
المحور الرابع: **التنويع والطاقات المتجددة والنظيفة بالجزائر.**	
تقييم تجربة الدول العربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه العالمي لتبني الطاقة النظيفة –دراسة تحليلية- د.سارة عزايزية	**231**

السياحة البيئية في العراق وسبل الاستدامة د.زين العابدين عباس ناصر الصافي	259
الطاقة الشمسية كفرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري د. بومدين محمد رشيد د. بن رمضان أنيسة	290
ضرورة تفعيل استغلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر د. ناصري نفيسة ط.د بن أحمد كلثوم	321
المحور الخامس: **التجارب الرائدة في مجال تطبيق الأساليب الحديثة للتنويع الاقتصادي والاستدامة.**	
تجربة الصين في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة -دراسة قياسية- د. إيمان يوسفي د. جويدة بلعة	343
تنويع القطاع الطاقوي ركيزة أساسية للتحول الاقتصادي الأخضر-دراسة حالة للتجربة النرويجية- د. صباغ رفيقة	365
تجارب بعض الدول النفطية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر د.بركات عماد الدين ط.د مويسي وسام	392
الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي - قراءة في التجربة المغربية- د. فريدة كافي	413

د. فاطمة محبوب	

تمهيد:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في البلدان العربية ومن بينها الجزائر والتي تعـاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادها الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد، بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعة كبيرة تؤهلها لتحقيق التنويع الاقتصادي بتطوير القطاعات التي بإمكانها توليد القيمة المضافة كالزراعة والسياحة مثلا، وانطلاقا من اعتبار عملية التنويع نتاجا لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فإن هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تصب في تحفيز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات أخرى تعتمد بشكل كبير على مفهوم الاستدامة ومحاولة استنساخ مشاريع وأفكار استثمارية ذات أبعاد نظيفة ومتجددة.

ويقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات كمية وأخرى نوعية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس وتحقيقها لأهداف الاستدامة المسطرة فهي تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي ويعتبر مؤشرHIRSHMAN_HERFINAHL من أبرز المؤشرات الكمية وأكثرها استخداما في أدبيات قياس التنويع للصادرات إلى جانب مؤشرات أخرى مثل GINI ; THEIL كما يمكن أيضا الاستعانة ببعض المؤشرات التي تعطي فكرة أوضح عن نوعية وجودة الصادرات في البلدان العربية أبرزها نسبة الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات والمحتوى التكنولوجي لهذه الصادرات.

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا الكتاب تسليط الضوء على أهم المنهجيات والأساليب الحديثة لبناء وقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية عامة وفي الجزائر خاصة وسبل استدامتها ومحاولة الخروج بنموذج متوازن يسمح بتحقيق تنمية عربية مستدامة يحترم سياسات واستراتيجيات كل بلد وخصوصيته وموقعه في خارطة التنمية المستقبلية، وسيتناول مجموعة محاور نحاول من خلالها التطرق لكل العناصر المهمة وذات العلاقة المباشرة بالموضوع.

أهداف الكتاب:

إن التنويع الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب في أغلب الدول العربية خاصة الجزائر وذلك وفقا لكافة المؤشرات والمنهجيات الدولية المعروفة سواء تلك التي تركز على الجوانب الكمية أو نظيرتها التي تستهدف تقييم الجوانب النوعية للهياكل والأنشطة والمنتجات والأسواق، ويهدف هذا الكتاب إلى محاولة الخروج واقتراح نموذج تنموي جديد للدول العربية يضمن لها بناء و تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي و وضع أسس تدعم استمراريته وسياساته.

محاور الكتاب:

1- الإطار العام لسياسات التنويع الاقتصادي .

2- الأبعاد الكمية والنوعية للتنويع الاقتصادي في البلدان العربية

3- التنويع وطرق قياسه وانعكاساته على الاستدامة.

4- التنويع والطاقات المتجددة والنظيفة بالجزائر.

5- التجارب الرائدة في مجال تطبيق الأساليب الحديثة للتنويع الاقتصادي والاستدامة.

المحور الأول:
الإطار العام لسياسات التنويع الاقتصادي.

التنويع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر.

Economic Diversification and Structural Transformation Issues in Algeria

أوضايفية حدة.*

أستاذة محاضرة أ تخصص عولمة واقتصاد المعرفة

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تقييم واقع التحول الهيكلي في الجزائر وإمكانية الانتقال بالاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد إنتاجي أكثر تنوعا، وقد توصلت الدراسة أن الجزائر كانت عاجزة عن أحداث وتحقيق التحول الهيكلي المستدام، والانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي التصدير أقل إنتاجية، إلى اقتصاد أكثر تنوعا وإنتاجية نتيجة غياب استراتيجية واعية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات هذا التحول.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، تحول هيكلي، إشكالات، الجزائر

abstract

This research paper aims to try to assess the reality of the structural transformation in Algeria and the possibility of moving the Algerian economy towards a more diversified production economy. The study concluded that Algeria was unable to effect and achieve a sustainable structural transformation, and to move the Algerian economy from a single-export economy less productive, to a more diversified and productive economy due to the absence of a conscious strategy that takes into account the requirements of this transformation.

* **الايميل:** hassina_economie@hotmail.com

Keywords: economic diversification, structural transformation, problematic, Algeria

I- مقدمة:

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي، وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية، دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي واطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة1، والمهم هنا التأكيد على أهمية نوعية هيكل الاقتصاد في استدامة النمو الاقتصادي، فالتغير التكنولوجي مثلا ينتج قطاعات اقتصادية جديدة ويقلص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطورا، ويتفاعل التغير التكنولوجي مع التغير في الطلب ليحدث التغير في هيكل الانتاج في الدول.

I-1- مشكلة البحث:

ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر انطلاقا من خصائص التحول الهيكلي التي تميزه؟

I-2- فرضية البحث:

للاجابة عن الاشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة اختلالات واشكالات للتحول الهيكلي تحول دون الوصول الى اقتصاد متنوع.

I-3- **أهمية البحث:**

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لكونه يعالج مشكلة أساسية لطالما عانى منها الاقتصاد الجزائري ولازال وهي فشل الوصول إلى تحقيق تحول هيكلي مستدام ومن ثم تنويع بنية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع النفط، في محاولة لتشخيص الأسباب، والتي تأتي في

1- تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و ارساء الاستدامة في في الاقتصادات العربية**، المعهد العربي لاتخطيط، الكويت، 2018، ص50

مقدمتها قطاع الصناعة الذي يبقى يعاني من ركود كبير مما يشكل عائقا ونوعا من أنواع القصور الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد.

I-4- **أهداف البحث:**

يهدف الموضوع إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- ماهية التنويع الاقتصادي؛
- ماهية التحول الهيكلي وأهميته؛
- تشخيص إشكالات التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري.

I-5- **المنهج المتبع:**

نظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقا من إلقاء نظرة حول ماهية التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي من خلال المفهوم والأهمية، ثم محاولة تقييم واقع هذا التحول في بعض المؤشرات.

II- ماهية التنويع الاقتصادي:

ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحي أو غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.

II-1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.

أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

II-2- أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص الاهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي1:

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.)

-تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني:

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية .

-أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

1- **التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته**، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني: *www.arab-api.org*

اذن فالهدف من التنويع الاقتصادي هو توسيع للقاعدة الاقتصادية واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية، تسهم في ايجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.[1]

بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة اقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع، ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

أ- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة.

ب- تبني سياسة مالية منضبطة.

ج- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.

د- زيادة كفاءة سوق العمل.

ه- تطوير البنية التحتية.

و- تطوير قوة العمل.

ز- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

لكن بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان ادارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والعالمية، ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون لعوامل الإنتاج كالأرض ورأس المال والعمل المنظم وخصوصاً التكنولوجيا دور أساسي في قيادة النمو الاقتصادي، كما وينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، وبما ان التقدم التقني (التكنولوجي) ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الاجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الأولوية في الانفاق المالي العام.

III- مدخل للتحول الهيكلي:

يرتبط الأداء الاقتصادي للبلدان ارتباطا قويا بقدرتها على رفع مستويات الانتاجية في القطاعات الاقتصادية، غير أن القطاعات المختلفة تستلزم خصائص مختلفة من حيث المساهمة في نمو الإنتاجية عموما، ويعتقد على نطاق واسع أن هناك حاجة إلى" **تحول هيكلي** "نحو قطاعات أكثر إنتاجية لتحقيق النمو المستدام

1 **مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي بخطط التنمية**، على الموقع الالكتروني: www.csc.org.sa

وتحسين الأداء الاقتصاد، وبالتالي، من أجل تحقيق هذا التحول الهيكلي، ينبغي أن تنتقل المصادر الإنتاجية للاقتصاد إلى قطاعات ذات إمكانات إنتاجية أعلى، ومن الناحية التاريخية، ارتبطت الأنشطة الاقتصادية في قطاع التصنيع بنمو إنتاجي أعلى مقارنة بنمو القطاع الزراعي1

III-1- مفهوم التحول الهيكلي:

- ✓ يعرف التحول الهيكلي بأنه اعادة توزيع الانشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية (الزراعة، الموارد الطبيعية) الى الصناعة والخدمات، ويتميز بزيادة الدخل والانتاجية عبر القطاعات، وتوسيع الاقتصاد في المناطق الحضرية، وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وتوسيع التجارة المحلية والدولية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل، واذا لم تصحب التحول الهيكلي سياسات تهدف الى التحول الزراعي، فإنه يؤدي الى تباينات كبيرة في مستويات المعيشة والفقر بين المناطق الريفية الحضرية تستند الى الاختلاف في انتاجية العمل بين الزراعة التقليدية والصناعة والخدمات.2
- ✓ ويصاحب هذا التحول الهيكلي ما بين القطاعات تحولا آخر أكثر أهمية داخل القطاعات والأنشطة، حيث أن عملية التنمية و التحول ينجم عنها انتاج سلع جديدة واختفاء أخرى، وعموما سوف ينتج عن هذه العملية الهيكلية ارتفاع عدد وحجم (البعد الكمي) وبدائل السلع المنتجة(البعد النوعي) مما يفضي في نهاية الأمر الى مزيد من تنويع الجهاز الإنتاجي، ويتنعكس ذلك أساسا في تغير الهيكل الانتاجي وفي هيكل التشغيل كما ونوعا وكذلك في هيكل التجارة الخارجية خاصة في الصادرات؛ 3
- ✓ إن التحول الهيكلي عملية مستمرة ويحدث جنبا إلى جنب مع التنويع الاقتصادي، ويتضمن تغييرات واسعة النطاق تتجلى في نشوء قطاعات جديدة وبنية تحتية شاملة متحسنة، وتسهل التطورات التكنولوجية رفع مستوى قاعدة الإنتاج وتنويعها بعمليات إنتاج ومنتجات أكثر تطور، وعادة ما تنتج الاقتصادات المتقدمة مجموعة أكثر تنوعا وتطورامن السلع مقارنة بأقل البلدان نموا.4

1- محمد أمين عزاوي، احسان الخليع، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي ، تقرير حول التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي**، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية، دائر النشر سيسرك،، 2016، ص85

2 **التحول الزراعي في اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا وتحدي عمالة الشباب**، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، ماي2018، ص 3

3 تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص103

4 محمد أمين عزاوي، احسان الخليع، مرجع سبق ذكره، ص91

- ✓ تنطوي عملية التحول الهيكلي على " زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، واحداث تغييرات جذرية في هيكل الانتاج و الطلب والتجارة، واستخدام عناصر الانتاج، بالاضافة الى الانتقال الى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة، بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول الى مرحلة التنمية المتقدمة؛
- ✓ وقد تلازمت دراسة التحول الهيكلي مع التركيز على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، ويعرف التصنيع على أنه عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للتحول من اقتصاد ريعي بدائي الى اقتصاد صناعي حديث، من هنا جاء الارتباط الوثيق بين التصنيع والتحول الهيكلي.
- ✓ وتعد الصناعات التحويلية عنصرا مركزيا في عملية التحول الهيكلي، حيث يوجد اتفاق على وجود ارتباط بين مستوى الدخل المرتفع وحصة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية، بالاضافة الى ارتباط النمو المتسارع بتحولات هيكلية باتجاه الصناعة، فنمو الانتاج مرتبط مع الصناعة التحويلية بعلاقة ايجابية قوية، بالاضافة الى العالاقة الايجابية القوية بين نمو الانتاجية في الصناعة التحويلية وانتاجية بقية القطاعات.1

III-2- نظريات التحول الهيكلي:

ارتبطت التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة والتي بدأت مع الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا بالاعتماد على الطاقة البخارية في الإنتاج، بنمو الإنتاجية في أنشطة التصنيع، ومنذ ذلك الحين، يعتقد أن التحول الهيكلي، أو بعبارة أخرى انتقال اليد العاملة وغيرها من الموارد الإنتاجية من الأنشطة الاقتصادية الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية، هو المصدر الرئيسي لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي، ومن المسلم به أن عملية التحول الهيكلي هذه مع انخفاض حصة الزراعة والحصة المتزايدة للتصنيع في إجمالي الناتج والعمالة أمر أساسي في السعي للتقليص من الفقر والرفع، وبناء على الإسهامات المبكرة لكلارك (Clark 1957) وشينيري (Chenery1960)، وكوزنتس (kuznets19665) ظهر عدد هائل من الأدبيات التي تشير إلى أن البلدان النامية ستتبع نفس عملية التنمية التي سجلت في الاقتصادات المتقدمة والتي كانت نتيجة لإعادة توزيع العمال من الزراعة التقليدية إلى قطاعات الصناعة الحديثة2.

1مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الأدنى، ماي2018، ص3.

2 محمد أمين عزاوي، احسان الخليع، مرجع سبق ذكره، ص86

وتتعامل هذه النظريات مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد الكفاف، الى اقتصاديات أكثر تطورا ونموا، تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة و الخدمات 1وهناك نموذجان لهذه النظرية هما:2

أ-نظرية آرثر لويس:

يعتبر **آرثر لويس** من الرواد في فكرة التحول الهيكلي من خلال نظريته حول فائض العمالة والثنائية القطاعية في العام 1954، حيث افترض وجود قطاعين رئيسيين في الدول النامية بشكل عام أحدهما زراعي ريفي ضعيف الانتاجية مع فائض في العمالة، والآخر حديث صناعي متقدم ذو انتاجية مرتفعة، وركز لويس على الاستثمار في القطاع الحديث الذي يملك هامش ربح مرتفع نسبيا، مفترضا أن الأرباح سيعاد استثمارها في القطاع ذاته من قبل الرأسماليين/ مما يخلق فرص للعمل ويجذب العمالة الفائضة من القطاع التقليديالزراعي محققا زيادة في الانتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني، وقد أعطى لويس أهمية كبيرة للتراكم خلال العملية التنموية، ولخصها بالانتقال من ادخار نسبته 5% من الناتج القومي الى 15% ، من هنا انطلقت فكرة التحول الهيكلي في الاقتصاد من القطاع التقليدي الى القطاع المتقدم(الصناعي) وتحول العمالة من القطاع الأول الى الأخير ؛

ب-نظرية شينيري:

تعتبر أشهر الدراسات التطبيقية تلك التي قام بها شينيري وآخرون، في محاولة لايجاد أنماط التحول الهيكلي، بالاعتماد على التجارب الفعلية للدول النامية، حيث اعتبر أن الادخار(التراكم) هام ولكنه ليس كافيا للنمو الاقتصادي، وأن رأس المال المادي والبشري مهم بالاضافة الى التغيرات المرافقة في الهيكل الاقتصادي، ومن أهم نتائجه أنه أثناء العملية التنموية يتم الانتقال من الزراعة الى الصناعة، ويتم تراكم منتظم لرأس المال المادي والبشري، ويتغير الطلب من السلع الغذائية والحاجات الأساسية الى السلع المصنعة والخدمات، أما استنتاجه الرئيسي أنه هناك اختلاف بين الدول، فلكل دولة خصوصيتها، الا أنه تبقى خصائص مشتركة في عملية التنمية والاستراتيجيات التنموية للدول النامية.

1 خالد عيادة نزال عليمات، **الفساد و انعكاساته على التنمية الاقتصادية حالة الأردن**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2015/2014، ص49

2 ربيع نصر، **قياس التحول الهيكلي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2008، ص 3-4

III-3- أهمية التحول الهيكلي: تتلخص أبرزها في النقاط التالية:1

✓ - يمكن أن ينتج عن التحول الهيكلي مكاسب ثابتة وديناميكية، بحيث تشير المكاسب الثابتة إلى ارتفاع إنتاجية العمل عموما نظرا لتوظيف العمال في قطاعات أكثر إنتاجية، فيما تشمل المكاسب الديناميكية رفع مستوى المهارات والعوامل الخارجية الإيجابية بسبب الوصول إلى تكنولوجيات أفضل و قدرات أعلى، ومن ثم، فإن عملية التحول الهيكلي المنتجة تشمل نمو الإنتاجية داخل القطاعات وتحولات العمل إلى قطاعات أعلى إنتاجية.

✓ -وبالنظر إلى الفجوات الكبيرة في الإنتاجية عبر القطاعات فضلا عن عدم تجانس وازدواجية الإنتاجية داخل القطاعات في البلدان النامية، يدرس ماكميلان ورودريك(McMillan and Rodrik) العلاقة بين التحول الهيكلي ونمو الإنتاجية .يشيران إلى أنه يمكن تحقيق النمو العام للإنتاجية بزيادة الإنتاجية داخل القطاعات من خلال جملة من الأمور منها تراكم رأس المال والتغير التكنولوجي وترشيد الصناعة وانتقال الموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى أكثرها إنتاجية عبر مختلف القطاعات.

✓ -ويعتبر خلق فرص للعمل واحدا من أهم أهداف السياسة العامة الرامية لتحقيق النمو الاقتصادي. وتختلف القدرة على استيعاب العمال باختلاف القطاعات، ففي حين أن بعض القطاعات ذات الإنتاجية العالية تستخدم نسبة صغيرة من القوة العاملة، فإن بعض القطاعات الأخرى ذات الإنتاجية المنخفضة تستخدم نسبة عالية من القوة العاملة، وعموما، تعتبر الخدمات غير القابلة للتداول تجاريا والقطاع الزراعي المصادر الرئيسية لفرص الشغل، ولكنها تتسم بانخفاض الإنتاجية وانخفاض الأجور والفرص المحدودة للتعلم ورفع مستوى المهارات، ومن ناحية أخرى، فإن الخدمات القابلة للتداول(مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وبعض القطاعات الفرعية للصناعات مفتوحة أمام تحسينات كبيرة في الإنتاجية وتوفر فرصا كبيرة للتعلم وتنمية المهارات، ولكنها لا تستخدم إلا جزءا صغيرا من القوى العاملة(راجع الفصل الخامس للاطلاع على ما تناوله بشأن العمالة التي توفرها القطاعات المختلفة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.)

✓ - ويعتبر التحول الهيكلي ضرورة لسد الثغرات في الإنتاجية واللحاق بركب البلدان المتقدمة ولا خلاف في ذلك، لكن ليس هناك إجماع في الآراء بشأن كيفية تحقيقه، فيرى البعض أنه ينبغي للحكومات أن تلعب دورا نشطا في تحويل الاقتصادات وتخصيص الموارد للقطاعات ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية، في حين

1 محمد أمين عزاوي، احسان الخليع، 2016، ص90-91

يرى البعض الآخر أنه لا ينبغي للحكومة أن تتدخل في السوق لأنها لن تؤدي إلا إلى إحداث خلل في التوزيع الفعال للموارد إلى فرص الاستثمار الإنتاجي.

✓ كما يؤدي تحقيق «التحول الهيكلي » للاقتصاد إلى تصحيح أوجه القصور في تخصيص عوامل الإنتاج، ما يؤدي إلى رفع مستوى النمو. والناتج المحلي الإجمالي للفرد وقياس الإنتاجية بواسطة بعض أدوات القياس، مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل أو الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل، هما المقياسان الأكثر شيوعا للأداء الاقتصادي الكلي، أما على المستوى القطاعي، فحصص العمالة والأنشطة ذات القيمة المضافة والإنفاق الاستهلاكي النهائي هي أكثر مقاييس النشاط الاقتصادي شيوعاً، ويتطلب قياس التحول الهيكلي دراسة التغيُّرات في المساهمات النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية مع مرور الوقت1.

IV- واقع التحول الهيكلي في الجزائر:

يوضح الشكل الموالي العلاقة بين التحول في الهياكل الاقتصادية واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، و بالتالي زيادة الإنتاجية و من ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالية، كل هذه الأنشطة ستنعكس إيجابا عل تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله، وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل بإمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعليا من انجاز هذا التحول.

1 اعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، تقرير الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2018، دون صفحة

الشكل رقم (01): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و إرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018 ص 51

وفي ما يلي بعض سمات التحول الهيكلي التي تميز الاقتصاد الجزائري:

IV- 1- بطء التحول الهيكلي:

لمعرفة مدى تمكن اقتصاد ما من تحقيق التحول الهيكلي يعتمد على مؤشر التغير الهيكلي الذي يدل على نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن، فعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة المؤشر هي 0,2 أي 20% فهذا يشير إلى أنه تم إعادة توزيع 20% من الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في فترة الدراسة.

في الجزائر بلغت قيمة مؤشر التغير الهيكلي نسبة 2,55% في الفترة (1990-2015) وهذا يشير إلى أن نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها في الجزائر بين القطاعات المختلفة قد بلغت 2,55% في فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بدول المقارنة مثل الصين (28,59%)، والهند (19,94%) وكوريا (21,96%)، أو حتى مقارنة بمتوسط مؤشر التغير الهيكلي لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا والذي بلغ 14,3% ، أخذا في الاعتبار دلالات القيمة المنخفضة في الدول المتقدمة مثل ألمانيا وبريطانيا والذي

يرتبط بتمكن تلك الدول من انجاز الجزء الأكبر من تحول هياكلها الاقتصادية الإنتاجية في فترات تاريخية سابقة.[1]

IV- 2- التحول الهيكلي و التنويع الاقتصادي:

لتحليل العلاقة بين تنويع/ تحول الهيكل الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي سوف يتم احتساب احد مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المعروفة لهيكل الاقتصاد وربطه بالنمو الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسات التجريبية العديد من المؤشرات لقياس مستوى التنويع أو التخصص في اقتصاد الدولة، ومن أهمها المنهجية التي يقوم عليها مؤشر ثايل (THEIL INDEX) الذي تتراوح قيمته بين (0-1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع مستوى التخصص أو ضعف التنويع في الاقتصاد، بمعنى وجود توزيع مركز وغير عادل، وكلما إنخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض التخصص و زيادة التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (02): تطور قيمة مؤشر ثايل بالنسبة للأردن والجزائر.

الأردن

المصدر: تقري التنمية العربية 2018، مرجع سبق ذكره، ص 55

الجزائر

1تقرير التنمية العربية، ص50-51

المصدر: تقري التنمية العربية 2018، مرجع سبق ذكره، ص 55

من خلال الشكل أعلاه يتضح بوجه عام عدم حدوث التنويع المطلوب في الأنشطة الاقتصادية، حيث ظلت قيمة المؤشر شبه ثابتة خلال الفترة (1985-2014) متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض في مدى ضئيل جدا، ما يدل على عدم حدوث تنويع اقتصادي ينعكس على الاتجاه العام للمؤشر، عكس الأردن مثلا أين يشير الاتجاه العام للمؤشر إلى انخفاض قيمته بمعنى الاتجاه نحو المزيد من التنوع.[1]

IV- 3- الأبعاد النوعية للهياكل الاقتصادية والإنتاجية:

تلازمت دراسة التحول الهيكلي مع التركيز على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية. ويعرف التصنيع على أنه عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للتحول من اقتصاد ريعي بدائي إلى اقتصاد صناعي حديث. من هنا يلاحظ الارتباط الوثيق بين التصنيع والتحول الهيكلي.

ويتم تحليل الجانب النوعي للهياكل الإنتاجية استنادا إلى تقييم تنافسية القطاع الصناعي، حيث يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد، وأحد أهم قاطرات النمو، ودعامة التشبيك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة، ويمكن تقييم قدرات ذلك القطاع الحيوي من خلال نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية.

1نفس المرجع السابق، ص54-55

الشكل رقم (03): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الجزائر وبعض الدول العربية 2015

المصدر: تقرير التنمية العربية 2018، مرجع سبق ذكره، ص 59

تظهر النتائج انخفاض قيمة هذا المؤشر في الدول العربية بشكل عام مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة، وقد بلغت أعلى قيمة له في الدول العربية 0,10 في السعودية، في حين سجل المؤشر قيمة ضئيلة جدا في الجزائر إذ لم يتجاوز 0,02 أين احتلت الجزائر تقريبا المراتب الأخيرة، مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا 0,54، الصين 0,40، كوريا 0,39، مما يشير إلى انخفاض تنافسية الاقتصاد الجزائري وضعف القدرات الإنتاجية.[1]

V- خاتمة:

تبقى أمام الجزائر أشواطا كبيرة عليها قطعها للخروج بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان، خاصة في ظل إشكالات التحول الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فالقصور الهيكلي الذي يميز بنية الاقتصاد الجزائري يجعل استدامة النمو مرهونة بإصلاحات اقتصادية جريئة نتيجة فشل الاستراتيجيات التنموية المطبقة في إحداث التحول الهيكلي المطلوب.

النتائج:

✓ ترتبط عملية التنويع الاقتصادي بعملية التحول الهيكلي والتي تنعكس في عملية الانتقال من اقتصاد متخلف زراعي إلى اقتصاد متقدم قوامه الصناعة وإنتاج الخدمات المتقدمة؛

1 نفس المرجع السابق، ص59-60

- ✓ تتمحور عملية التنويع الاقتصادي حول تنويع الصادرات، والعائدات المالية، وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية؛
- ✓ تبقى قدرة الاقتصاد الجزائري محدودة على التنويع الاقتصادي، أي قدرة النظام الاقتصادي وسياساته على إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق تحول جذري في هيكل الاقتصاد؛
- ✓ هذا الضعف إنما يتعلق بطبيعة السياسات المتعاقبة التي تجتر خطاب ترقية الصادرات خارج المحروقات من دون تكفل جدي بمتطلبات هذا التوجه الاستراتيجي.
- ✓ لم تتحقق أهداف التنويع الاقتصادي حين ساد في الجزائر فكر ريعي الذي يعني الاعتماد على النفط في كل شيء سواء من قبل السلطات أو المواطنين، كان يتم استيراد الاحتياجات بدون تخطيط علمي منظم، الأمر الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من الموارد الوطنية بالعملة الصعبة، إضافة إلى سيادة التسيير الإداري حيث لم تعط المبادرة للمؤسسات، الشيء الذي لم يسمح بتحريك القدرات والطاقات الإنتاجية.

التوصيات:

- ✓ إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لن تؤتي ثمارها إلا ببناء الاقتصاد المتماسك بين مختلف قطاعاته الإنتاجية، القادر على إفشال مشاريع الهيمنة والتسلط الأجنبي، وذلك من خلال خطط تنموية لا تكون مرتهنة للخارج من حيث التمويل والتكنولوجيا والتنفيذ؛
- ✓ ضرورة وضع حلول وبدائل مستديمة لنمو الاقتصاد الجزائري، بتفعيل القطاعات الاقتصادية التي تعاني من ركود مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي؛
- ✓ ضرورة تبني استراتيجية تنموية مستقلة معتمدة على الذات متوافقة مع ثرواته الطبيعية وأمواله وسكانه، وأن تحدد داخل الخطة دور كل من هذه الطاقات في عملية التنمية.

النشاط المقاولاتي آلية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

Entrepreneurial Activity as a Strategic Mechanism for Economic Diversification and Achieving Sustainable Development

د طالم صالح*

أستاذ محاضر - أ- تخصص اقتصاد صناعي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت-

- الجزائر -

ملخَّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية النشاط المقاولاتي (العمل الريادي) في تنويع الهيكل الاقتصادي بالنسبة للعديد من الدول خاصة أحادية الدخل (التي تعتمد على إيرادات المحروقات ومشتقاتها) هذا من جهة، ومن جهة ثانية تحاول الدراسة أيضا اختبار العلاقة العضوية (التكاملية) التي تربط ما بين العمل المقاولاتي والتنمية المستدامة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في معظم محاور هذه الدراسة وهو المنهج الأكثر استخداما في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك لعرض وسرد بعض الأسس الفكرية والمفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع، وقد خلصت الدراسة إلى أن العمل المقاولاتي في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة المشحونة بالكثير من الصدمات والأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية أصبح ضرورة حتمية وسبيلا استراتيجيا لتنويع البنيان الاقتصادي و تفعيل أبعاد التنمية المستدامة التي تراهن الكثير من دول العالم على بلوغها و إحرازها في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة...

Abstract :

This study aims to shed light on the importance of entrepreneurial activity (entrepreneurship) in diversifying the economic structure For many countries

* الايميل: talem.salah@cuniv-tissemsilt.dz

Especially single income (Which depends on hydrocarbon revenues and their derivatives) on the one hand, On the other hand, The study also tries to test the organic (integrative) relationship between contracting work and sustainable development, Has been adopted descriptive and analytical method in most of the axes of this study , It is the most used curriculum in the field of humanities and social sciences In order to present and list some of the intellectual foundations and theoretical concepts related to the topic, The study concluded that contracting work in light of the current economic conditions, which are fraught with many shocks and internal and external economic crises, has become an imperative and a strategic avenue To diversify the economic architecture and activate the dimensions of sustainable development that many countries around the world are betting on achieving and achieving recently.

Keywords : Entrepreneurship, Economic diversification, sustainable development…

I- مقدمة:

يعد التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية خلال الآونة الأخيرة من الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية التي تصبو إلى تحقيقها الدول المتقدمة قبل النامية، ويزداد هاجس هذا التنويع خاصة بالنسبة للدول أحادية الدخل (التي تعتمد بصفة أساسية على إيرادات المحروقات ومشتقاتها)، ويرجع سبب هذا الاهتمام خاصة إلى التجارب التاريخية التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي والتي كانت محفوفة بالكثير من الصدمات وما انجر عنها من آثار وخيمة ألقت بظلالها على العديد من الدول التي يرتكز اقتصادها على موارد اقتصادية محدودة وناضبة، أو يكون اقتصادها مرتبطا بأسواق خارجية هشة وحساسة وغير مستقرة عموما،

ومن جانب آخر، تؤكد العديد من الدراسات على أن طريقة استغلال الموارد الاقتصادية من طرف بعض الدول في الوقت الحالي قد أضحى يشكل خطرا على النظام البيئي والايكولوجي، بل أكثر من ذلك أصبح يهدد حقوق الأجيال الصاعدة، وهو ما تنبهت إليه العديد من مراكز البحوث والمنظمات الدولية وراحت تسعى إلى نشر تحذيراتها على نحو مستمر ومتواصل في إطار سعيها لبناء أسس متينة وقواعد صلبة لنظام اقتصادي مستدام.

وبين هذا وذاك، استشعرت الكثير من دول المعمورة خطر هذا الوضع، وأدركت مبكرا ضرورة البحث عن نموذج تنموي متوازن يعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي وتنويع سلة منتجاته من جهة، ويساهم في تعزيز وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة من جهة ثانية، ولعل القطاع المرشح لخوض هذا الغمار وتحقيق هذا التوازن كما تؤكد وتدل العديد من تجارب دول العالم هو **النشاط المقاولاتي.**

I- 1- الإشكالية:

على ضوء ما ورد أعلاه، يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار النشاط المقاولاتي كمدخل إستراتيجي لتنويع البنيان الاقتصادي وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة؟

I- 2- أهمية الدراسة:

تعزى أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع في حد ذاته، فالمشاريع المقاولاتية كانت ولازالت وستظل القطاع الذي تراهن عليه العديد من الدول في امتصاص الصدمات الاقتصادية التي باتت تتعرض لها المنظومة الاقتصادية العالمية من حين لآخر، وكذلك من خلال مساهمتها في استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الذي لا يمس بحقوق الأجيال الصاعدة، ولهذا فان دراسة مثل هذا الموضوع له أهمية بالغة سواء من الناحية العلمية من خلال توفير مادة علمية تضاف إلى الرصيد الوثائقي تنير الباحث ببعض المفاهيم المرتبطة بالموضوع، أو من الناحية العملية من خلال تزويد راسمي السياسات وصانعي القرار ببعض النتائج والتوصيات التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

I- 3- أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة ما يلي:

- الوقوف على مفهوم العمل المقولاتي، التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة؛
- تشخيص العلاقة العضوية (التكاملية) ما بين العمل المقاولاتي والتنويع الاقتصادي؛
- تشخيص العلاقة العضوية (التكاملية) ما بين العمل المقاولاتي وأبعاد التنمية المستدامة.

II- مفهوم النشاط المقاولاتي:

أصبح النشاط المقاولاتي محل اهتمام العديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم وانتماءاتهم مما أدى إلى تعدد وجهات النظر حول مفهومه، وفيما يلي سوف نحاول أن نتطرق إلى بعض التعريف التي حظي بها النشاط المقاولاتي، خصائصه ومحدداته.

II- 1- تعريف المقاولاتية:

من أهم التعاريف التي حظي بها مصطلح المقاولاتية نجد:

- يعريف **Haward Stevenson(1990)** من جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية المقاولاتية على أنها: " اكتشاف الأفراد والمنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها بغية خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وللإفراد".1

- **يعرف Robert Hisrish** المقاولاتية على أنها:" السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية) وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع نفسي ومادي.2

- **يعرف Filion** المقولاتية على أنها: " الحق الذي يعني بدراية واقع المقول وتطبيقاته من حيث نشاطاته والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكياته وكذلك يدرس أساليب دفع ودعم وحماية النشاط المقاولاتي".

من التعاريف السابقة نستنتج أن المقاولاتية هي سيرورة خلق نشاط جديد تتضمن عمليات اكتشاف الفرص المقاولاتية وتقييمها ثم استغلالها.

II- 2- أهمية النشاط المقاولاتي:

تختلف أهمية النشاط المقاولاتي من مجتمع إلى آخر، إلا أن المشروعات المقاولاتية تبقى هي الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول وعموما يمكن تلخيص الدور الذي تؤديه هذه المشاريع فيما يلي :

- **تجسيد أفكار (فرص) جديدة:** تنطوي روح المبادرة على خلق واستخدام الأفكار المبتكرة وتحقيق أقصى قدر من الإنتاج من الموارد المعينة وتطوير المهارات الإدارية، وما إلى ذلك، وكل هذه العوامل ضرورية للغاية للتنمية الاقتصادية للبلد.

- **إنشاء أسواق جديدة:** تقوم المشاريع المقاولاتية على الإبداع والابتكار وهو ما يؤدي إلى طرح منتجات جديدة أو تحسين منتجات قائمة توجه إلى فئة معينة من شرائح المجتمع فتزيد من استقطابهم وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق أسواق جديدة لم تكون موجودة من قبل تسوق فيها المنتجات الجديدة .

1 Alian Fayolle, (2003), **Le métier de créateur d'entreprise**, Edition, L'organisation, paris. 2-,p07.

2 Robert, D, Hisrish, (1989), **La PME une Enterprise Humaine**, Editions de Boeck université, paris-Bruxelles,p07.

- **اكتشاف مصادر موارد جديدة:** إن طابع الابتكار والإبداع الذي يميز المشاريع المقاولاتية خاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يدفع أصحاب هذه المؤسسات إلى اكتشاف مصادر تموين جديدة غير معروفة من قبل قد تكون وطنية أو أجنبية.

- **خلق فرص عمل جديدة:** تشير العديد من الدراسات إلى أن المشاريع الريادية قادرة على توفير مناصب شغل أكثر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأس مال مستثمرة، حيث تستوعب المشروعات المقاولاتية في سوق العمل في الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مابين 60% إلى 80 % من مجموع الوظائف، وبذلك يعد توفير فرص العمل وتأمين مصادر الرزق من المساهمات المباشرة التي تحققها المشاريع المقاولاتية حيث تؤدي إلى التقليل من الهموم والعبء الملقى على الأفراد الباحثين عن عمل.

- **دعم النمو الاقتصادي(PIB):** أثبتت المشاريع المقاولاتية في العديد من الدول مكانتها ومساهمتها في خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال طرحها للعديد من المنتجات والخدمات التي كان السوق يفتقر إليها وكانت مفقودة من قبل رغم الحاجة الماسة إليها، والتي كان في الكثير من الحالات يتم استيرادها من الخارج رغم توفر مقومات إنتاجها محليا، ومن ثم فان تشجيع النشاطات المقاولاتية سوف يكون لها دور هام في تنشيط عجلة النمو .

- **الانتشار الجغرافي والتنمية المتوازنة:** تعتبر المشروعات المقاولاتية أفضل سبيل للوصول إلى المناطق المعزولة والريفية مما يخلق نوع من الانتشار المتكافيء لهذه المشاريع على كامل ربوع الوطن ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، كما أنها تتميز بالمرونة والسهولة في التكيف مع محيطها والاستجابة إلى احتياجات كل منطقة واستغلال إمكانياتها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي.

- **دعم النسيج الاقتصادي و تحقيق التكامل مابين فروع الصناعة:** تعمل المشاريع المقاولاتية على توفير بعض المنتجات التي تعتبر كمدخلات لصناعات أخرى، وهذا ما يطلق عليه بالمناولة وهو النشاط الذي يساهم في تعزيز التكامل ما بين المشاريع الناشئة والمشاريع الكبرى ويعمل على توسيع وترابط النسيج الصناعي بشكل خاص والنسيج الاقتصادي بشكل عام.

II- 3- العوامل (المحددات) الداعمة للنشاط المقاولاتي:

إن المقاولاتية من حيث أنها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي وترتكز في أساسها على الشخص المقاول، فلابد من أنها تتأثر بمجموعة من العوامل التي تشكل في مجموعها عوامل محددة للنشاط المقاولاتي، وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:

- **المحددات الاقتصادية:** يقصد بالعوامل الاقتصادية مختلف الموارد المادية والمالية والبشرية المتوفرة في البيئة التي يترعرع فيها المقاول1، فإذا كانت هناك الإرادة الكافية لدى المقاول والإمكانيات الشخصية (الكفاءات والمهارات) وصاحبتها العوامل الاقتصادية التي تعتبر مفاتيح التوجه نحو المقاولاتية وإنشاء المشروعات فانه سوف يكون هناك فضاء رحب وواسع للابتكار والإبداع من طرف رواد الأعمال، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إقبال واسع على المشاريع المقاولاتية.

- **المحددات الاجتماعية والثقافية:** حسب ملك بن نبي يتعلق الأمر بالوسط الذي يعيش فيه الفرد ويأخذ منه الكثير من الأفكار والقيم التي تؤثر في سلوكياته وبالتالي توجهاته بما فيها توجهاته المقاولاتية، وهي الفكرة التي يؤكد عليها مالك بن نبي وهو ما يصطلح عليه بالمعادلة الاجتماعية في كتابه المسلم في علم الاقتصاد، وقد تختلف هذه العوامل في تأثيراتها حسب خصوصيات كل مجتمع، ويمكن أن نجمل هذه المتغيرات في (العائلة، المدرسة الجامعة، العادات، التقاليد، المجتمع...الخ) وتداخل كل هذه المتغيرات فيما بينها يعتبر واحدا من العوامل المساهمة في دفع النشاط المقاولاتي.

- **المحددات النفسية:** يشير ابراهيم الفقي إلى أن الكثير من الدراسات أن العوامل الخارجية ليست وحدها العنصر الحاسم والمفسر لمدى فشل أو نجاح المشروعات المقاولاتية، إذ أن هناك عوامل أخرى تربط بشكل مباشر بصاحب الفكرة أو رائد الأعمال، وفي هذا الصدد قام العديد من علماء النفس بدراسة الظاهرة المقاولاتية مركزين فيها على السمات الشخصية والخصائص السيكولوجية للمقاول، فتم التوصل إلى أن هناك عاملين نفسيين مسؤولين عن الفعل المقاولاتي، أولهما وهو الدافع النفسي ويعني الشيء الذي يدفع ويحرك الإنسان إلى المبادرة أو العمل أو المغامرة، وفي هذا الشأن تم التوصل إلى أن حب الاستقلالية في العمل والإشراف الشخصي على إدارة وتسيير الملكية الخاصة يعتبر من العوامل النفسية الدافعة إلى ممارسة النشاط المقاولاتي، والعامل الثاني ويتعلق **بالخصائص السيكولوجية** والمتمثلة في الثقة في النفس، المثابرة والعزم، الديناميكية والقدرة على القيادة...الخ، وعليه يمكن التأكيد على أن العامل النفسي بمختلف عناصره يعتبر من العوامل المقررة للفعل المقاولاتي.

III- التنويع الاقتصادي:

لقد استحوذ موضوع التنويع الاقتصادي خلال الآونة الخيرة على اهتمام الكثير من الأوساط، وأصبح يشكل قضية جوهرية خاصة بالنسبة للدول أحادية الدخل التي تعتمد على إيرادات بعض الموارد الاقتصادية

1 Alian Fayolle,op cit, p76.

الناضبة في تحصيل موارد المالية وتمويل التنمية، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته، مداخله وأهم مؤشرات قياسه.

III- 1- تعريف التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج، ومن يربطه بالصادرات، وهناك من يربطه بالإيرادات المالية، و من أهم التعاريف التي نسبت إلى التنويع نجد الآتي:

- "العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات (سلع/خدمات) داخل النشاط الاقتصادي".1

- "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات مالية غير نفطية، وفي الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"2

- "تقليل الاعتماد على مورد واحد وإيجاد مصادر مختلفة للإيرادات من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة، مستقرة ومستدامة".

- "بناء اقتصاد وطني سليم قوامه إنتاج قائمة واسعة من السلع والخدمات التي من شأنها تحقيق اكتفاء ذاتي في أكثر من قطاع". 3

من التعاريف السابقة نستنتج أن: "التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأجل تسعى إلى تجنب الاعتماد على موارد اقتصادية محدودة انطلاقا من استغلال كل الإمكانيات والموارد المتاحة بغية الوصول إلى توسيع الهيكل الاقتصادي وتنويع سلة منتجاته و توفير عدد اكبر من مصادر الدخل التي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن المنافسة الدولية"، والشكل الموالي يوضح مختلف أبعاد التنويع الاقتصادي.

1عباس مكي حمزة، (2014م)، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، ص 33.

2عباس مكي حمزة، مرجع سابق، ص 57.

3 Paul G Hare, (2008), **Institutions and Diversification of the Economies in Transition : Policy Challenges,** CERT Discussion Papers, centre for Economic Reform and Transformation, Heriot Watt University, pp 13_14

الشكل رقم(01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مضمون التعاريف الواردة أعلاه.

III- 2- أهمية التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أنه يصبح يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن العالم الخارجي مما يجنبه الوقوع في الكثير من ارتدادات الصدمات الخارجية، وعلى العموم يمكن إيجاز هذه المنافع فيما يلي:

- **التقليل من المخاطر الاقتصادية:** إن اعتماد اقتصاد أي بلد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، قد أصبح يشكل خطرا يهدد مصيره خاصة إذا كان هذا البلد يعتمد على إنتاج وتصدير سلع تعتمد على الموارد الخام، هذه الأخيرة التي عادة ما تكون لها بدائل متاحة أو لها اجل نضوب محددة أو أن سعرها وعوائدها عرضة للصدمات والأزمات التي تعرفها السوق الدولية، وبالتالي فان الغاية من التنويع الاقتصادي هو الخروج من هذه الوضعية وبناء نسيج اقتصادي متنوع ومتكامل يعتمد على موارد غير طبيعية وغير قابلة للزوال وغير مرتبطة بالأسواق الدولية1

1طبايبية سليمة، لرباع الهادي، (2008م)، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 22.

- **توسيع فرص الاستثمار:** تعتمد إستراتيجية التنويع الاقتصادي على مجموعة من السياسات الأفقية والعمودية، وفي حالة تبني هذه السياسات وتفعليها سيكون لها لا محالة آثار مباشرة على تشجيع فرص الاستثمار الداخلي وكذلك فرص الاستثمار الخارجي وهو ما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وما ينجر عنها من وفرة الموارد المالية.

- **دعم الترابط مابين القطاعات والنشاطات:** يساهم التنويع الاقتصادي في تقسيم العمل أو ما يسمى بالتخصص مابين الصناعات وذلك في إطار ما يعرف بالعناقيد أو المناولة الصناعية، حيث تتخصص كل مؤسسة أو وحدة في إنتاج منتوج معينة ويتم في النهاية جمع هذه المنتوجات أو السلع الوسيطية وتركيبها في المصنع النهائي وهي العملية التي تساهم بشكل كبير في توفير عامل الوقت والتكلفة والنوعية1

- **رفع القيمة المضافة:** تعمل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشطات قائمة وكذلك من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إلى زيادة وتيرة الإنتاج ورفع مساهمتها في الناتج الوطني الخام2 ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة، هذا بالإضافة إلى ما ينتج عنها من وفرة في النقد الأجنبي وعائدات في الجباية و استقرار في المالية العامة.

- **إنعاش سوق الشغل:** تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الدول التي ترتفع فيها معدلات البطالة هي تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعات إنتاجية محدودة وكثيفة رأس المال3، وعليه فان ربح معركة التشغيل وخلق فرص عمل قارة لدى الفئات الواسعة من الشباب وخاصة الشباب حاملي الشهادات يتطلب إقامة نسيج اقتصادي متنوع داخل كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تعتبر القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة في الآونة الأخيرة.

III- 3- مداخل التنويع الاقتصادي:

عملية تنويع الهيكل الاقتصادي يمكن أن تتم على العديد من المستويات، أهمها4:

1ناجي التوني، (2002م)، **مشيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي** مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 04 العدد 02 بيروت لبنان، ص08.

2محمد الأمين الأزعر، (2014م)، **سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 138.

3موسى باهي، (2016م)، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية** المجلة الجزائرية للتنمية المستدامة العدد 05 كلية العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار، عنابة، ص137.

4موسى باهي، مرجع سابق، ص35-36.

III- 3-1- تنويع القاعدة الإنتاجية:

وتعني توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد، وقد يتم انجاز تنويع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة المختلفة في الدولة، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى تنويع الاقتصاد.

III- 3-2- تنويع مصادر الإيرادات العامة:

ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وشبه الضريبية، فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات تتراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة ومن ثم احتمالية تعرض الموازنة العامة للدولة للاختلالات، والعكس صحيح.

III- 3-3-تنويع الصادرات:

تعاني الدول التي تعتمد في تصديرها لسلعة واحدة أو عدد محدود من السلع من أزمات حادة خاصة أثناء اكتشاف بدائل لها أو نفاذها إذا كانت هذه السلع ناضبة أو تدهورت أسعارها في السوق العالمية، وعليه فان تنويع هيكل الصادرات (السلع / الخدمات) تعتبر عملية مهمة وإستراتيجية في الميزان التجاري لآي دولة، حيث انه في حالة ما إذا واجهت بعض المنتجات صعوبات في السوق الدولية فانه يتم تعويضها بسلع أخرى لكي تحافظ الدول على الحد الأدنى من إيراداتها.

III- 3-4- تنويع الأسواق الخارجية:

بالإضافة إلى تنويع سلة المنتجات داخل محفظة الصادرات فانه كذلك تعتبر عملية استهداف أسواق دولية واسعة ومتنوعة ضرورية وهي من ضمن الاستراتيجيات الحديثة للتصدير خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية التي أصبحت تتسم بعدم الاستقرار، فالتعامل مع أسواق محدودة وما يمكن أن تتعرض له من اضطرابات سوف يكون له انعكاسات خطيرة على الدول المصدرة مثل ما هو الحال اليوم في السوق البترولية، وعليه تعتبر عملية إقامة شبكة واسعة مع الأسواق الدولية من أهم الخيارات المتاحة حاليا.

III- 3-5- تنويع مصادر الموارد الأولية:

تعتبر الموارد الأولية ضرورية لإنتاج أي سلعة أو خدمة كانت، وفي الدول النامية قد تكون هذه الموارد متاحة محليا أو قد يتم اللجوء إلى استيرادها أو استيراد الجزء منها، والحصول على هذه الموارد من مصادر محلية أو

أجنبية بطريقة مستمرة يعتبر عملية ضرورية ضمن سلسلة الإنتاج، وعليه فان ضمان انسياب مثل هذه الموارد بطريقة منتظمة هو الآخر يتطلب استهداف مصادر(أسواق) تموين متنوعة.

III- 4- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءتها لإغراض القياس وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي، ومن أهم هذه المؤشرات المعتمدة نجد:

III - 4-1- مؤشر هيرفندال –هيرشمان:

وهو من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد تتراوح قيمته ما بين الصفر(0) والواحد الصحيح(1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي1، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي (أي التركز الاقتصادي)، ويحسب هذا المؤشر باستخدام العلاقة التالية:

$$H=\frac{\sqrt{\sum(\frac{Xi}{X})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: **H** : هو مؤشر هيرفندال – هيرشمان ؛

XI : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

III- 4-2- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الانكّاد):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر من 0 إلى 1، بحيث

1دحمان عبد الفتاح، (2018م)، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، ص333.

كلما اقترب المؤشر من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات اعلي، وعندما يصل المؤشر إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث: **Sj** : مؤشر تنوع الصادرات؛

hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولةj ؛

hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

III - 4-3- مؤشر فلاديمير كوسوف:

يقيس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد، فكلما أصبحت قيمة COS=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص تلك التغيرات1، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث: **Cos**: مؤشر فلاديمير كوسوف ؛

xi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

IV- التنمية المستدامة:

لقد أصبحت التنمية المستدامة هدفا رئيسيا للمقاربات الإستراتيجية الجديدة التي تعتمدها جل بلدان المعمورة، وذلك بعد أن أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في سنة 1987م تقريرها حول "**مستقبلنا المشترك**" والذي تم اعتماده كأرضية لمؤتمر الأرض المنعقد سنة 1992م.

1عماد الدين مصباح، (2012-2013م)، **محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة(1970-2004م)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جمعة دمسق، سوريا، ص 94.

IV-1- تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت وتنوعت تعريفات التنمية المستدامة، وفيما يلي أهم التعاريف البارزة التي حظي بها هذا المفهوم:

- التنمية المستدامة: "هي صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة".
- التنمية المستدامة: "هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".
- التنمية المستدامة: "هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة" 1.
- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (1987م): "هي تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة" - تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (ريو دي جانيرو1992م): " هي إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على البيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة وأفضل".

من التعريف السابقة يتضح انه ليس هناك اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة ويمكن تلخيص هذه التعاريف في التعريف التالي: "**هي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية**".

IV-2- أهداف التنمية المستدامة:

لقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015م قرارا بعنوان: "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشمل 17 هدفا للتنمية المستدامة2، وتتمثل هذه الأهداف في:

- القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي جميع الأماكن؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛

1عبد الله الحرتسي حميد، (2006م)، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** مذكرة ماجيستر كلية الاقتصاد جامعة شلف، ص23.

2عثمان محمد غنيم، (2007م)، **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص23.

- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين؛
- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي؛
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن آمنة ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام؛
- حماية النظم الايكولوجية البرية، وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

IV-3- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة، وعموما تنقسم هذه المؤشرات إلى :

IV-3-1- المؤشرات الاقتصادية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة فيما يلي:

- **الأداء الاقتصادي**: يعتمد قياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على مجموعة من المؤشرات التي ترتبط أساسا بالجانب الاقتصادي للبلد، مثل تطور حجم الإنتاج وحجم الاستثمار الثابت والديون المتراكمة على ذمة الدولة سواء ديون محلية أو أجنبية وكذلك حجم المعونات التي تتلقاها الدولة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة

في قياس الأداء الاقتصادي نجد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، مجموع الدين والمساعدات الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ...الخ

- **أنماط الاستهلاك والإنتاج:** وهي تمثل أهم القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة لان أنماط الاستهلاك والإنتاج تختلف من دولة إلى أخرى، فأسلوب الإنتاج الذي يعكس طريقة الإنتاج ومدى تأثيرها على استنزاف الموارد الطبيعية والمخلفات الناتجة عنها وأسلوب الاستهلاك الذي يعكس طريقة الاستهلاك لحد الإسراف أو التقشف لحد الفقر كلها قضايا ترتبط بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ومن أهم المؤشرات المتبعة في تحديدها نجد: حصة الاستهلاك السنوي للفرد من الطاقة، كمية إنتاج النفايات، تدوير النفايات، حجم الإنفاق على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف...الخ.

IV-3-2- المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في خمس (05) قضايا أساسية هي:

- **المساواة الاجتماعية:** تعتبر المساواة الاجتماعية من أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة وهذه المساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر.

- **الصحة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة والتنمية المستدامة فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فان الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.

- **التعليم:** يعتبر التعليم عملية مستمرة طوال العمر ويعد مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة حيث يعتبر من أهم الموارد التي يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، حيث تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة موجبة وقوية ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

- **السكن:** يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة ومع انه يعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية إلا أن الكثير من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية لا تجد مأوى لها[1]، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.

1باتر محمد علي، (2003م)، **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 213.

- **الأمن:** ويقصد به الأمن الاجتماعي الذي يحمي الناس من الجرائم والانحرافات والذي يتطلب وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية، فالأنظمة الأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحمي الأفراد من كل مظاهر العنف، ومن الأمور المهمة المرتبطة بالأمن والتي تنص عليها الأهداف 17 للتنمية المستدامة لسنة 2030م هي الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي.

IV-3-3- المؤشرات البيئية: يندرج ضمن إطار المؤشرات البيئية ما يلي:

- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن الغلاف الجوي ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان وتوازن النظام البيئي.

- **البحار، المحيطات والمناطق الساحلية:** لما كانت البحار والمحيطات تشكل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، فان إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ومن أهم المؤشرات كمية صيد الأسماك، مساحة المحميات الطبيعية...الخ.

- **الأراضي:** تعتبر الأرض من القضايا المعقدة والهامة وذات تشعبات كبيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، حيث عادة ما يستخدم مؤشر الأرض في تشخيص الطرق الإنتاجية لموارد الأرض لتسهيل التخطيط المستدام لاستخدام الأراضي، فتوفر المعلومات حول التغير في استخدام الأراضي أساسية إذ تفيد في تحديد الفرص لحماية استخدام الأراضي، وتعتبر طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسية مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس البعد البيئي لهذه القضية هي التغير في مساحات الغابات، نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر، نسبة التوسع السكاني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة...الخ.

- **التنوع الحيوي:** يعتبر التنوع الحيوي عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة، وهناك ارتباط وثيق بينه وبين العمليات الاقتصادية فعلى سبيل المثال نجد نحو 75 من الأدوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس القضايا البيئية نجد نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، الكمية المستخدمة من المبيدات...الخ.

- **حماية المياه العذبة وإمداداتها:** نظرا للأهمية البالغة التي تشكلها الموارد المائية في حياة البشرية وجب حمايتها من التلوث والاستنزاف وهي تمثل احد الأولويات التي تراهن عليها الدول في تحقيق التنمية المستدامة ومن أهم مؤشرات قياسها نجد نسبة الموارد المتجددة إلى السكان، نصيب الفرد من المياه العذبة، الاحتياطات المتجددة...الخ.

IV-3-4- أبعاد التنمية المستدامة:

تعالج التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية تتداخل وتكامل فيما بينها، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: من المنظور الاقتصادي تعني الاستدامة استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي للمجتمع لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال استغلال الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية على النحو الأمثل، والحد من التفاوت في المداخيل، ويتجسد ذلك من خلال تغيير أسلوب الإنتاج وإدخال إصلاحات أساسية على نظام الإنتاج كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (الموارد الاقتصادية) واستعمال طرق إنتاج صديقة للبيئة وصولا إلى تقليص المخرجات (النفايات).

2. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المساواة في التوزيع العادل للثروة، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي، واستدامة المؤسسات1 ، كما يركز البعد الاجتماعي على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ومعالجة مشاكل الناس الذين يعيشون في الفقر المدقع، وعليه يعتبر كل من تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم المساواة بين الجنسين وزيادة القدرة الشرائية للفقراء واحترام مبادئ حقوق الإنسان من أهم المعايير الاجتماعية للحكم على تنمية ما أنها تنمية مستدامة.

3. البعد البيئي للتنمية المستدامة: وتشمل المنظومة البيئية (النظم الايكولوجية، الطاقة، المناخ، التنوع البيولوجي...الخ) ويركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف2، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة...الخ

من خلال ما سبق نلاحظ أن هدف التنمية المستدامة يتمثل في الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، وعند النظر إلى هذه الأبعاد نجد أنها تتقاطع عند رفاهية الإنسان، والشكل المبين أدناه يوضع العلاقة الترابطية (التداخلية) بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

1عثمان محمد غنيم، (2007م)، **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص40.

2زينب صالح الأشوح، (2003م)، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار عريب، القاهرة، مصر، ص19/18.

الشكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها، 2007م، ص18.

V- العلاقة العضوية (التكاملية) بين النشاط المقاولاتي والتنويع الاقتصادي:

يعتبر النشاط المقاولاتي من أهم مداخل تنويع البنيان الاقتصادي (تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج، تنويع الأسواق...الخ) الأمر الذي جعله محطة أنظار العديد من دول العالم. وفيما يلي إيضاح لطبيعة العلاقة بين النشاط المقاولاتي ومختلف مداخل التنويع الاقتصادي:

V- 1- النشاط المقاولاتي وتنويع المنتجات:

في ظل التوجه العالمي نحو تقسيم العمل القائم على أساس التخصص وفي إطار توزيع نشاط المؤسسات الكبرى على وحدات إنتاجية مستقلة في إطار ما بات يعرف بالمناولة الصناعية، فان نشاط المقاولاتية أصبح اليوم مطالبا أكثر من أي وقت مضى أن يندمج في سلاسل الإنتاج المحلية والعالمية، وذلك من خلال مشاركته في توفير بعض منتجات المشاريع الكبرى المتواجدة على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تتخلى هذه الأخيرة عن إنتاجها وإتاحة الفرصة لأصحاب المبادرات لمشاركتهم في سلسلة الإنتاج، كذلك الأمر بالنسبة للصفقات العمومية حيث تتاح لهؤلاء الرواد فرصة المشاركة مما يفجر طاقاتهم ويسمح لهم بتوفير العديد من السلع والخدمات بالأسعار وبالجودة المطلوبة، وعليه نستشف أن لنشاط المقاولاتية فرص واسعة لتوفير المنتجات بأشكالها المتنوعة.

V- 2- النشاط المقاولاتي و تنويع الأسواق:

تمتاز المشاريع المقاولاتية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والالتزام بالمواصفات العالمية والاستفادة من خدمات الحاضنات التكنولوجية الحديثة ومراكز التقنية ودعم البحث والتطوير فيها واستقطاب المتخصصين، الأمر الذي ينعكس على جودة وتنوع منتجاتها وهو ما يسهل عليها عملية اكتشاف واقتحام أسواق داخلية وخارجية جديدة غير معروفة وغير مغطاة من قبل، كما أن مشاركة هذه المشاريع في المعارض الوطنية والدولية تعد من أفضل الفرص والسبل لتسويق المنتجات واكتشاف الأسواق وإبرام الصفقات التجارية مع الشركاء المحليين والدوليين.

V- 3- النشاط المقاولاتي وتنويع هيكل الصادرات:

تعتمد العديد من الدول النامية على تصدير موارد اقتصادية محدودة (أحادية أو محدودة نسبيا في غالب الأحوال) وهي في عمومها موارد ناضبة غير متجددة، وأمام التقلبات الاقتصادية التي باتت تشهدها الساحة الدولية من الحين للآخر وانعكاساتها الخطيرة، فانه لابد من البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات، ويعتبر نشاط المقاولاتية من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

V- 4- النشاط المقاولاتي وتنويع الإيرادات المالية:

تعد المشاريع المقاولاتية العمود الفقري لاقتصاد أي بلد في العالم حيث تساهم بشكل رئيسي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ولا تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمات الاقتصادية العالمية نظرا لانخفاض درجة ارتباطها بالأسواق الدولية، لذلك يعتبر تطوير هذه المشاريع وتنويعها من الآليات الإستراتيجية التي تراهن عليها الدول في تغذية الخزينة العمومية وذلك من خلال ما تساهم به من اشتراكات ومساهمات واقتطاعات ضريبية، وقد تبرز أهميتها بشكل واضح وجلي في حالة الازدهار الاقتصادي ورواج التجارة الداخلية والخارجية، حيث تتضاعف الأوعية الضريبية وترتفع الحصيلة الجبائية وتنتعش المالية العامة للدول1.

خامسا: العلاقة العضوية (التكاملية) بين النشاط المقاولاتي والتنمية المستدامة:

1عمار علواني، (2010م)، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 44.

يكتسي النشاط المقاولاتي أهمية بالغة في إرساء أسس التنمية المستدامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول العالم تتسابق إلى توفير الدعم السخي له لغرض النهوض به وفيما يلي تشخيص للعلاقة بين النشاط المقاولاتي ومختلف إبعاد التنمية المستدامة1.

V- 1- البعد الاقتصادي للنشاط المقاولاتي:

إن الاهتمام المتزايد بالمشاريع المقاولاتية ينبثق من الخصائص المالية، التكنولوجية، القانونية والتنظيمية التي تتمتع بها عن غيرها من المشاريع وفي مختلف اقتصاديات دول العالم، ما جعلها تمثل أولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية المسطرة والمستويات المعيشية المرغوبة، ومن أهم أبعادها في المجال الاقتصادي نجد:

- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المتاحة؛
- القدرة على إحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق الحضرية والريفية ما يؤدي إلى تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم الجغرافية؛
- لا تشكل أي عبء إضافي على المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة، ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث ومخلفاته مقارنة بمخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن الكبرى؛
- المساهمة في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا ما يعطيها فرصة اكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها؛
- المساهمة في زيادة تنافسية المشروعات الكبرى لكونها تمثل صناعات مغذية ومكملة لها؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها، كما تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما لاقتصاد المحلي والوطني، إضافة إلى كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للحكومات من خلال الاستقطاعات الضريبية؛
- تعتمد المشاريع المقاولاتية على فنون إنتاج بسيطة وتقنيات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة؛
- تعتبر المشاريع المقاولاتية مصدرا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المشروعات.

1باطويح محمد، (2018م)، **التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 18/14.

V- 2- البعد الاجتماعي للعمل المقاولاتي:

إن الأهمية الاجتماعية التي تكتسيها المشاريع المقاولاتية من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تلعب هذه المشاريع دورا واضحا في معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية نذكر منها:

- تساهم المشاريع المقاولاتية في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل في المشروعات الكبرى، حيث تمتاز هذه المشاريع بعدم اعتمادها على التكنولوجيا المعقدة وعدم حاجتها إلى كفاءات عالية مما يساعد على إتاحة الفرصة إلى شريحة واسعة لان تقتحم هذا المجال؛
- رفع المستوى المعيشي والأمان الاجتماعي للأسرة وتوثيق العلاقات الأسرية وإعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع وأفراد الأسرة و أبناء المجتمع المحلي العاملين بالمشروع؛
- العمل على إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المشروعات أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية؛
- تعمل المشاريع المقاولاتية على الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي من اجل الاستفادة من خبرتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري؛
- تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة المنتجات بأسعار زهيدة وجودة مناسبة في متناول الفقراء؛
- المساهمة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المشاريع؛
- المساهمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة(المعاقين) في العديد من الوظائف عكس المؤسسات الكبرى التي تشترط في الكثير من الأحيان اللياقة البدنية، حيث أن بعض المشاريع المقاولاتية بإمكانها إشراك العديد من الأشخاص دون الإخلال بنظام إنتاجها، وهو ما يعتبر استثمارا في طاقات قد تكون مؤهلة ولكنها مهمشة؛

V- 3- البعد البيئي للعمل المقاولاتي:

تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية قصوى في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية البيئية، وتتلخص أهم الإبعاد البيئية لهذه المشاريع في:

-تمثل محطة إبداع وابتكار كونها تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت الجودة العالية الإبداع والابتكار الكفاءة

- تساهم في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عملية الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا ما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات التي تؤثر على المحيط

- تساهم في تطوير استخدام التكنولوجيا المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الدولية وقوانين الجودة وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم المشروعات ذات العلاقة بالبيئة المحلية.

- المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن النشاط المقاولاتي أصبح يحظى بأهمية بالغة في الآونة الأخير من طرف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعود هذا الاهتمام إلى الدور الريادي الذي أثبته وأصبح يحظى به- أي النشاط المقاولاتي- في إنعاش أركان المنظومة الاقتصادية من مختلف أبعادها، وهو ما جعل الدول تسخر له الإمكانيات وتوفر له الدعم السخي بغية إعطائه المكانة اللائقة به ليكون رافدا من روافد الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، فعلى مستوى الهيكل الاقتصادي يعتبر النشاط المقاولاتي المدخل المناسب بل الضروري في ظل الظروف الراهنة في تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع تركيبة الصادرات وتنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية ...الخ، أما على مستوى دعم أسس التنمية المستدامة فهو يساهم في تعزيز العديد من المؤشرات ذات العلاقة بالبعد الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، ولذلك فهو يعتبر من المداخل التي أثبتت جدارتها في كسب هذا الرهان-التنمية المستدامة- ، وعلى العموم يمكن سرد أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

- تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة، ولقد تطرقت مختلف المقاربات لها لتبيان مفهومها؛

- توجد هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها النشاط المقاولاتي دون غيره من النشاطات؛

- مداخل التنويع الاقتصادي متعددة، فقد يأخذ شكل تنويع في المنتجات، أو تنويع في هيكل الصادرات أو تنويع في الأسواق المستهدفة ويبقى الأهم هو تنويع مصادر الإيرادات المالية؛
- توجد هناك علاقة ارتباط وثيقة بين مزاولة النشاط المقاولاتي وتنويع البنيان الاقتصادي بمختلف مداخلة، حيث يساهم النشاط المقاولاتي في تنويع القاعدة الإنتاجية، تنويع هيكل الصادرات ومن ثم تنويع مصادر الإيرادات المالية العامة للدولة؛
- توجد هناك علاقة وطيدة ومتكاملة ما بين النشاط المقاولاتي وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)؛

وعلى اثر النتائج المتوصل إليها أعلاه يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- دعم الروح المقاولاتية لدى الشباب وخاصة الشباب الجامعي لغرض إقحامهم في عالم المقاولاتية، ومن بين مداخل زرع هذه الروح هو توسيع وتعميم التعليم الريادي...الخ
- توفير البيئة الملائمة لتشجيع النشاط المقاولاتي وخاصة جانب التمويل الذي يعتبر العائق الأكبر لدى العديد من الشباب؛
- إعفاء المشاريع المقاولاتية ولو مؤقتا من دفع الالتزامات الضريبية وشبه الضريبية وخدمات الديون الممنوحة من طرف البنوك؛
- تشجيع الابتكار والإبداع الذي يعتبر مفتاح نجاح المشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال تخصيص جوائز وتقديم تحفيزات مالية للشباب أصحاب الأفكار المبتكرة.

تبني اندماج وإعادة توطين الصناعات العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي في ظل نشوء اقتصادي عربي

Adopting the Merger and Resettlement of Arab Industries to Achieve Economic Diversification Under the Emergence of an Arab Economy

د.سماعين جوامع*
أستاذ محاضر.أ. إقتصاد دولي
جامعة محمد خيضر -بسكرة-الجزائر

د.عادل بلجبل
أستاذ محاضر.أ. إقتصاد دولي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -الجزائر

أ بركات فائزة
أستاذة مساعدة .أ. تسيير المؤسسات
جامعة محمد خيضر -بسكرة-الجزائر

ملخَّص:

مع حلول الثورة الصناعية الرابعة، والتسارع غير المسبوق للعلم والتقنية أصبحت الحاجة إلى تبني - بشكل مستعجل- الاندماجات بين الصناعات العربية وكذا إعادة توطينها خاصة تلك عالية التقنية والقيمة المضافة، بين الدول العربية وفق الميزة التنافسية التي تملكها كل دولة.

ومن جهة أخرى بعث الرغبة في نشوء إقتصادي عربي يسمح بحدوث قفزة إقتصادية، إجتماعية وتكنولوجية فريدة في عالم نتغير ملامحه بشكل لم تشهده البشرية من قبل، والريعية الإقتصادية التي تميز أغلب الدول العربية وكذا التباين الكبير في هذه الإقتصاديات يجعل التنويع الإقتصادي إستراتيجية ممتازة لتفوق الصناعات العربية في مختلف المجالات.

* الايميل: smain.djouamaa@univ-biskra.dz

وأثبتت دول الإقتصاديات الناشئة أنه ليس هناك وصفة للتفوق عدا العلم وحسن إدارة الموارد المتاحة، وإن الإمكانيات المتاحة للصناعات العربية –خاصة القدرات البشرية الشابة- سوف تسمح لها بتحقيق طفرة صناعية غير مسبوقة عالميا، في مجالات مرتبطة بخصائص الثورة الصناعية العربية.

الكلمات المفتاحية: إندماج الصناعات العربية، إعادة توطين، النشوء الإقتصادي، التنويع الإقتصادي، التكامل الإقتصادي العربي

Abstract :

With the advent of the fourth industrial revolution, and the unprecedented acceleration of science and technology, the need to adopt - urgently - mergers between Arab industries as well as resettlement, especially those with high technology and added value, has become among the Arab countries according to the competitive advantage that each country possesses.

On the other hand, the desire for the emergence of an Arab economy allowed for a unique economic, social and technological leap in a world whose features have changed in a way not seen by mankind before, and the economic rentierness characteristic of most Arab countries, as well as the great variation in these economies, makes economic diversification an excellent strategy for the superiority of Arab industries in various fields.

Emerging economies have demonstrated that there is no recipe for excellence other than science and good management of available resources, and that the capabilities available to Arab industries - especially young human capabilities - will allow them to achieve an unprecedented industrial boom globally, in areas related to the characteristics of the Arab industrial revolution.

Keywords: Integration of Arab industries, resettlement, economic development, economic diversification, Arab economic integration

I- مقدمة

إن وضع خارطة طريق لتحقيق نشوء إقتصادي عربي متكامل، ويخدم كل الدول بدون إستثناء، مع مراعاة المؤهلات الخاص لكل دولة عربية، يجعلنا نحاول البحث عن تشريح منطقي لمقومات هذا النشوء، ونعتقد بشكل جازم أن أحد أهم محركات هذه العملية هي الصناعات العربية، حيث أنها القادرة على خلق الثروة، وتوجيه الإمكانيات العربية الوجهة الصحيحة البعيدة عن الشعارات غير المجدية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن خارطة تموقع أو تواجد هذه الصناعات يتطلب إعادة نظر متمعنة في جغرافيا هذا التواجد، وكيف يخلق ميزة تنافسية عالمية.

إن حجم الدول العربية من مساحة وسكان، وإمكانيات إقتصادية تجعلها قوة إقتصادية عالمية لها موقع جغرافي إستراتيجي يتوسط العالم، وهذه الإمكانيات غير المتوفرة إلا لهذه الدول تجعلها قادرة على تحقيق نشوء إقتصادي عظيم، لكن توزيع هذه القدرات على الدول العربية ذات السيادة يجعلها مجبرة على إعادة توطين صناعاتها وفق الميزة التنافسية لكل بلد من حيث توافر الأرض، رأس المال، والكثافة البشرية، وهذا يمكنهم جميعا من تنويع إقتصاديتهم بشكل يمنحهم المزيد من التفوق التنافسي العالمي

وإذا ما أولت الحكومات العربية الأهمية القصوى لمساعدة الشركات الصناعية لخلق علاقات تبادلية وتوطين إستثماراتها البينية سوف تتنافس هذه الصناعات بطريقة تخدم الشعوب والحكومات حيث الدول كثيفة رأس المال سوف تتخصص في صناعات عربية كثيفة رأس المال على المستوى الجغرافي العربي بينما الصناعات كثيفة الأرض والعمال سوف تجد مناطق نشاط في هذا المجال، وإذا ما رفعت الحكومات يدها في سبيل تسهيل حركة الصناعات العربية سوف يكون هناك لإندماجات ولإعادة توطين سلسلة تخدم كل الأطراف وتحقق إنتاجية عربية كبيرة وتستقطب إستثمارات عالية للمنطقة العربية بشكل كبير دون الإخلال بمتطلبات التنمية الداخلية لكل بلد.

نلاحظ أن الدولة العربية بدون إستثناء تعتمد على صناعة أو عدة صناعات محدودة في حالة إنهيار تلك الصناعة قد يحدث إفلاس في ذلك البلد مثل الدول المعتمدة على الريع البترولي، أوالدول التي تركز على السياحة وغيرها التي تعتمد على الزراعة، وكلها لا تهتم بتنويع صناعاتها من خلال إعادة توطين هذه الصناعات ومما يسمح لها بتجنب صدمات كبيرة عند الصناعة التي ترتكز عليها.

I- 1- إشكالية البحث:

سوف نحاول في هذه الدراسة البحث عن أفضل توليفة يجب على الصناعات العربية تبنيها من أجل النجاح في بناء قطاع صناعي متكامل قادر على مواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة، وما أفرزته من خارطة اقتصادية، صناعية وتكنولوجية عالمية حديثة، مذهلة وغير متوقعة، ومحاولة معرفة إمكانية التنويع الإقتصادي العربي من خلال تبني الإندماجات (العمودية والأفقية) داخل الوطن العربي مع إعادة رسم خارطة صناعية عربية من خلال إعادة توطين هذه الصناعات بشكل يسمح بتحقيق أعلى تنافسية صناعية ممكنة، في النطاق الجغرافي والقدرات الداخلية المتنوعة. وذلك بالإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لتبني إندماج وإعادة توطين الصناعات العربية أن يساعد على تحقيق التنويع الإقتصادي في ظل نشوء إقتصادي عربي؟

I- 2- فرضية البحث

سوف يقوم بحثنا على فرضية واحدة وهي: أن إعادة التوطين الصناعي سيؤدي إلى اثر ايجابي على الإقتصاديات العربية كلها في حصول تنويع لإقتصادي أو نشوء للإقتصاديات عربية.

I- 3- أهمية البحث:

إن هذه الدراسة تكتسي أهمتها من خلال التسارع غير المسبوق للتكنولوجيا الذي أحدث آثارا كبيرة على العالم وخاصة في المجال التقني والصناعي بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات الصناعية التي جاءت بها سياسات التوطين وكذا إعادة التوطين الصناعي كمفهوم من قبل الشركات متعددة الجنسيات من كل أنحاء العالم.

وهناك فلسفة حديثة تسعى الاقتصاديات الناشئة من خلالها إلى التطوير والانفتاح على الأسواق الصناعية بعضها على بعض والنفاذ من جهة أخرى إلى الأسواق العالمية وبالتالي تأثيرها المباشر على اقتصاديات الدول النامية كما المتقدمة ومن ضمنها البلدان العربية.

ونلاحظ أيضا تركيز عربي ريعي في غالبه على نشاط صناعي واحد أو إثنين لكل بلد دون وجود ذلك التنويع الذي يحمي الدول العربية من التبعية أو الإفلاس في حالة تغير معطيات تلك الصناعة التي يتم التركيز عليها.

ومن جهة أخرى نلاحظ تباين قوي في الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول العربية إذا أمكن تكاملها وإندماجها سوف تحدث طفرة غير مسبوقة في نشوء إقتصادي عربي متميز.

I- 4- أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى تحديد آليات الاندماج الملائمة لسياسات إعادة التوطين الصناعي في البلدان العربية.
- تحديد المشاكل التي يعاني منها التوطين الصناعي في كافة الجوانب الفنية والاجتماعية والبنيوية .....الخ
- إيجاد أفضل السبل لنقل التجارب الرائدة للمساهمة في إحداث نشوء اقتصادي عربي.
- تقريب مختلف التصورات العربية من أجل تكامل صناعي عربي منافسا دوليا
- إشراك القطاع الصناعي الخاص في تحالفات مع القطاع الحكومي من أجل إعادة توطين الصناعات بما يتناسب ونجاح تدويل الشركات العربية.
- متابعة الكفاءات العربية الرائدة في مجال الثورة الصناعية الرابعة.

II- ماهية إعادة التوطين.

كل الشركات ومن خلفها بلدانها واعية أن توسيع نشاطها وأرباحها بإستمرار، يكون عبر الأسواق العالمية، والسوق الدولية هي المكان المرغوب في هذا التوسع وإذا كانت الأسواق منسجمة وذات خصائص متقاربة أو متشابهة سوف تكون النتيجة جيدة جدا، وهذا الحال مع السوق البينية العربية التي يجب على الشركات الصناعية العربية أن تنظر إليها كمجال لإعادة توطين نشاطها من أجل النمو والتفوق، وفي هذا المحور سوف نحاول التطرق إلى ماهية إعادة التوطين (إعادة التوطن، إعادة التموقع، إعادة التموضع، خارطة التواجد) (Resettlement, repositioning, repositioning, presence map)

أو إعادة التوطين الصناعي Industrial resettlement

سنحاول قدر الإمكان التوسع في أدبيات ظاهرة إعادة التوطين التي هي هدفنا الرئيسي في هذه الدراسة

II- 1- مفهوم إعادة التوطين.

يمكننا تعريف إعادة التوطين بأنها عملية إعادة النظر في مواطن تموقع نشاط الشركة في العالم من حيث مواقع الإنتاج، التسويق والإدارة أو حتى مراكز البحث والتطوير وذلك رغبة من الشركة في زيادة فعالية هيكلها وتوسيع دائرة السيطرة على الأسواق المختلفة أو تجنب الأزمات المحتملة الحدوث.

وقد استنتج هاري أن اختيار المحفظة يعتمد على معيارين هما العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة

التنويع الاقتصادي هو(بناء قاعدة اقتصادية متينة ، ومتنوعة من خلال توظيف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة من اجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، وتنويع صادراتها وتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على قطاع واحد كقطاع النفط في الدول النفطية.1

II- 2- أساليب إعادة التوطين:

هناك العديد من أشكال إعادة التوطين وجوانبه لكن سوف نتطرق إلى جوانب محددة هي:

II- 2-1- إعادة توطين الإنتاج: تبدأ مرحلة التفكير في إعادة توطين الإنتاج عندما لا تستطيع المنظمة تخفيض تكاليف العمالة في موطنها الأصلي أو لا تستطيع توفير الجودة المطلوبة ".....إذا لم تستطيع بكفاءة تخفيض تكاليف العمالة، فإن الأسئلة تثار غالبا حول الرغبة إن لم تكن الضرورة في إعادة توطين الإنتاج"2

II- 2- 2- .إعادة توطين الإدارة: تلجأ المنظمة إلى إعادة توطين إدارتها لعدة أسباب قد يكون أهمها:

- المعاملة البيروقراطية التي توجهها إدارة المنظمة في مواقعها الأصلية.
- المعاملة التفضيلية التي تتلقاها من مناطق أخرى تكون حافزا إداريا لتغيير توطين الإدارة (إنخفاض الضرائب، تكاليف الإيجار والخدمات الأخرى، سرعة الإجراءات الإدارية...).
- القرب من أسواق دولية مهمة: قد تجد المنظمة نفسها محتاجة لإعادة توطين إدارتها رغبة منها في الإقتراب من سوق دولي يحتل مكانة كبيرة ضمن رقم مبيعات المنظمة ومن المهم جدا تقريب الإدارة منه.

II- 2- 3- إعادة توطين التسويق: أي القيام بإعادة توطين عناصر المزيج التسويقي(المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع) بما يناسب ظروف السوق والمتغيرات الجديدة.

II- 2- 4- إعادة التوطين الكلي أو الجزئي: تتوجه الشركة إعادة توطين نشاطها بصيغة كلية ولا تبقي أي نشاط لها في الموطن الأصلي أو تحتفض بشكل جزئي وغير رئيسي بموقعها الأصلي وتنقل مركزها الرئيسي إلى الموطن الجديد. فمثلا بدأت شركة جنرال موتورز منذ أمد طويل في إتباع هذه الإستراتيجية حيث غيرت الكثير من مواطن الإنتاج وإعادة التوطين عبر العالم لزيادة الكفاءة (مثلا غيرت مصانع لها كانت في ديتيرويت في أمريكا إلى مواقع أخرى في المكسيك أو كندا وذلك لزيادة الكفاءة إعادة التوطينية لهذه المصانع وتقريبها لأسواق

1- خالد جميل كامل ، **واقع التنويع الاقتصادي و متطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة** (1970-2008)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2009 ، ص9

2 رولاند، كالوري وآخرون. **المنافسة العالمية وديناميات قوى التفاعل من الممارسة إلى النظرية**، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي (القاهرة، مصر، دار الفجر، ط1، 2003)، ص452

أخرى مميزة جدا) وأيضا هناك الشركات اليابانية نقلت، مراكز تسويق كثيرة من جنوب شرق آسيا وأمريكا، إلى مناطق أخرى من العالم خاصة أوروبا.

أيضا يمكن الحديث عن 125 شركة متعددة الجنسيات،1 إنتقلت من بلدانها الأصلية إلى سويسرا، وحولت مقرها الرئيس هناك وهذا التوطين الجديد له مزايا تسويقية جد مهمة ومعتبرة ومنها ثقة المستهلك العالمي من إعادة التوطين من دولة ذات سمعة طيبة ومصداقية عريقة وأيضا محايدة

وفي التسعينيات من القرن الماضي توطنت نسبة عالية من المصانع في البلدان ذات تكلفة العمالة المنخفض2 هذا التوطن كان نتيجة رفع المقدرة الإدارية والتسويقية في الأسواق المختلفة مع التركيز على مواطن أكثر إستقرار وأقل قيود.

ترى الشركات الراغبة في إعادة التوطين، أنه من الضرورة التفكير في إعادة التوطن، كلما ألحت الظروف على ذلك (الكثير من شركات صناعة الأحذية في فرنسا مثلا تنقلت إلى إسبانيا والبرتغال ومناطق آخرى لأنه صعب عليها تسويق منتجاتها في أمريكا الآتينية مثلا ....إلا عن طريق هذه الأستراتيجية ةعبر هذه الدول).

- هذا التوطن الجديد كإستراتيجية سهل تغلغل بعض الشركات في مناطق لم تكن قادرة في السابق على الدخول إليها.

II- 3- ملامح التغيرات التي تؤدي إلى التفكير في إعادة التوطين

في ظل العولمة والتغيرات الكثيرة في فهم المستهلكيين المحليين والدوليين على السواء والتطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وتسارع وقوع الأزمات المالية والإقتصادية في العالم يبرز التفكير في إعادة التوطين كإستراتيجية تلجأ إليها المنظمة للبقاء في السوق أو كسب حصص جديدة منه، هذا التفكير له ملامح يمكن حصرها في:

II- 3- 1- تعاظم التنافس المفرط: لقد جعل التنافس المفرط كل المنظمات مهما كان حجمها أو سمعتها وتاريخها في السوق الدولية تعيد النظر كل مرة في إستراتيجياتها التي تتبناها وتحاول دوما إبداع إستراتيجيات جديدة أو

1- WAY GENOVA N.6 2003 (مجلة دورية عن الإقتصاد في سويسرا وخاصة جنيف)

2- رولاند، كالوري وآخرين، **المنافسة العالمية وديناميات التفاعل من الممارسة إلى النظرية** ترجمة:عبد الحكم أحمد الخزامي، (القاهرة، مصر:دار الفجر للنشر 2003)،ص.157

تطوير أخرى تقليدية تمكنها من التغلب على منافسيها وتوقع ردود أفعالهم و إستراتيجيتهم التي يمكن أن يتبنوها في كل مرة. وهنا تبرز أهمية إعادة التوطين.

II- 3- 2- إنتقال القوة من الصانعين إلى تجار التجزئة العمالقة: في عصر كثافة الإنتاج وتنوعه وتوسعه لم يبق الصناع أصحاب القوة الفعلية في توجيه دفة السوق بل تحولت إلى غيرهم وخاصة التجار العمالقة أصحاب المحلات العملاقة التي تستطيع عرض كل شئ وبيع سلع لمختلف الصناع في نقطة توزيع وبيع واحدة، وهذا يحتم إعادة النظر في الإستراتيجية التسويق المحلية والعربية سيما في مجال التوزيع والتسعير.

II- 3- 3- إنتقال القوة إلى المستهلكين: في السوق الحديث أمكن للمستهلك أن يكون الموجه الأول للسوق خاصة مع توفر الكم الهائل من المعلومات لديه والقدرة على المفاضلة تجعل المنظمات تتبنى إستراتيجيات تضع المستهلك المحلي والدولي في محورها المركزي.

II- 3- 4- تعاظم حساسية المستهلكين للسعر والقيمة: نظرا للمعلومات الهائلة التي يتحصل عليها المستهلك حول كل المنتجات أصبحت حساسيته للسعر والقيمة مفرطة وتقتضي من المنظمة مراعاة هذا العامل في بناء إستراتيجيته.1

II- 3- 5- كثرة المعلومات التي تحيط بالمستهلكين عن مختلف السلع: في عصر الإعلام والاتصال أصبح حول المستهلك سيل من المعلومات عن مختلف السلع وخصائصها وفوائدها والمفاضلة مع منافسيها. هذا أيضا يجب أن يوضع في حساب بناء إستراتيجية المنظمة الدولية المرتكزة حول المنتج.

II- 3- 6- انخفاض التعلق بالصنف وتشابه الأصناف: أن التشابه الكبير بين الأصناف والتعدد الكبير للأصناف وأيضا تعدد مطالب المستهلك العالم أدى إلى إنخفاض التعلق بالصنف حتى في جانبه الوطني بل أصبحت عوامل كثيرة تدخل في حساب المستهلك الدولي عند التوجه نحو الشراء.

II- 3- 7- فقدان الإعلان أهميته أو فعاليته: لم يعد الإعلان ذلك الاتجاه الأفضل للمؤسسة في جذب المزيد من المستهلكين لأن الإعلان فقد الكثير من فعاليته وأهميته بالمقارنة بالقيمة التي كان يحتلها عندما كانت

1- إريك، شولتز،. **لعبة التسويق، كيف تمارس أفضل الشركات في العالم لعبة التسويق لتكسب؟**، تعريب: خالد الكردي،(بيروت، لبنان، دار الراتب الجامعية، بدون سنة نشر)، ص77

وسائل الإعلام محدودة، بالنظر لما هي عليه الآن وأصبح المستهلك يشتكي من التشابه الكبير في الإعلانات ومصداقيتها.

II- 3- 8- زيادة أهمية وفعالية أدوات إعادة التوطين المباشر والعلاقات العامة: إعادة التوطين المباشر والعلاقات العامة أصبحت في الوقت الراهن من أهم الإستراتيجيات التي تتبناها المنظمات في أسواقها العربية حيث أثبتت فعالية فائقة بالمقارنة مع أي وسيلة تتبناها المنظمة في توجهها الدولي.

II- 4- دوافع إعادة التوطين

تتحكم في الرغبة في إعادة التوطين مجموعة من الدوافع، وقد تكون هذه العملية وفق إستراتيجية أو وفق إضطرار والتموضع الإستراتيجي يكون: "بفضل وضع خرائط المنافسين، وتستطيع الشركة أن تبتكر إستراتيجية تضعها في موضع مختلف عن أي من المنافسين في الصناعة"1

وقد أوضح BARTELL AND GHASHEL « أن الميراث الإداري المعين للشركة يحدد إستراتيجيتها العالمية"2

ترتبط عملية إعادة التوطين بالكثير من الدوافع الصريحة أم غير المصرح بها يمكن تلخيص أهمها في:

1. **جاذبية البيئة (المحيط) الجديدة.** في ظروف الأزمات تشكل البيئة أو المحيط عاملا حاسما في قرار إعادة توطين المنظمة، حيث الدول والمواقع الأكثر إستقرار والتي لم تتأثر بالأزمة تكون محط أنظار المنظمة.
2. **التغيرات القانونية** إن القوانين المساعدة أو المعطلة عند الأزمات على العمل سواء في البلد الأم أم البلد المتوجه إليه تكون دافعا للمنظمة إلى إعادة توطين نشاطها. ومن أهم هذه القوانين تلك المتعلقة بالحرية الإقتصادية، الضرائب، تشجيع الإستثمار وتقليل تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية
3. **دورة حياة المنتوج.** عند انتهاء دورة حياة منتوج ما في الموطن الأصلي (عادة الدول المتقدمة والمصنعة) تتجه المنظمة خاصة في مراحل الأزمات، إلى إعادة توطين نشاطها بنقل المصانع التي تنتج هذا المنتوج إلى أسواق أخرى لم يزل عليه الطلب، إذن فدورة حياة المنتوج قد تكون دافع للتفكير في إعادة التوطين غالبا ما يكون بشكل جزئي.
4. **التحالفات.** في كثير من الأحيان تشكل التحالفات، دافعا رئيس من أجل إعادة توطين المنظمة لنشاطها عند الأزمات، حيث قد تتفق الأطراف الحليفة على التوسع خارج منطق تموقعهم إكتساب أسواق

1- روبرت، ي غروس، وآخرون، **كلية ثندربيرد تبحث في إستراتيجية العولمة**، ترجمة:إبراهيم يحي الشهابي،(الرياض السعودية، مكتبة العبيكان،2001).، ص53

2- رولاند، كالوري وآخرون، المرجع السابق، ص132

جديدة أو الهروب من المنافسة في الأسواق الأصلية، كما يشكل التحالف إذا لم يفشل، رصيد معرفي ومعلوماتي يدفع المنظمة إلى إعادة ترتيب مواطنها.

الصيغ المختلفة للتحالفات الإستراتيجية.

هناك صيغ عديدة يمكن اعتمادها عند قيام تحالف منها:1

1. مشاريع الأسهم المشتركة: أي إصدار أسهم مشتركة بين المتحالفين الهدف منها، إعطاء دفع قوي لمركز المنظمة المالي لبناء الثقة فيها، وبالتالي بناء الثقة في منتجاتها وخدماتها المختلفة، حيث يشعر المستهلك أنه عند إقتنائه أي من منتجات الشركتين المتحالفتين فإنه حتما على علاقة بالمنظمة الأخرى.

2. تراخيص الترتيبات: التراخيص التي يمنحها المتحالفون فيما بينهم تشكل عامل دفع تسويق مهم..

3. مشاريع تنمية المنتجات المشتركة: تشترك هذه المؤسسات المتحالفة في دعم مشاريع تنمية وتطوير مشتركة مما يؤثر إيجابا على مكانتهما التسويقية

وهنا يمكن طرح أسئلة منها:

1. ما مدى حاجة الشركاء(الحلفاء) للتعاون؟: يجب أن تكون هناك معرفة أكيدة بحاجة كل طرف للتعاون مع الحليف، فإذا لم توجد الحاجة لهذا التحالف، بين الطرفين أو أحدهما فتكون عناصر فشل التحالف ممكنة الحدوث.

2. ما درجة فاعلية التعاون التسويقي الذي تقدر عليه الشركات؟

3. هل يمكن دمج أنظمة المتحالفين وثقافاتهم لخلق قوة تسويقية ناجحة؟

وأكد ذلك كتاب إستراتيجية العولمة من عدم تفضيل المدراء التحالفات إلا كحل ثالث بديل "... كان معظم المديرين يفضلون دخول الأسواق الأجنبية إما عن طريق التصدير أو طريق تأسيس فروع ممتلكة بصورة كاملة، إذ كان ينظر إلى التحالفات والمشاريع المشتركة بما فيها من إحتمالات متأصلة للنزاع والغموض فيما يتعلق بدور الشركات الأم على أنها خيار ثالث ضعيف"2

1- إريك شولتز، المرجع السابق، 241

2- غروس.ي،روبرت، **كلية ثندربيرد تبحث في إستراتيجية العولمة**، ترجمة: إبراهيم، يحي الشهابي،(الرياض، السعودية، مكتبة العبيكان، 2001)، ص.139

"... أما اليوم فقد غدت التحالفات الإستراتيجية، واقعا لمعظم الشركات إذ ولت الأيام التي كانت فيها الشركات تقوم بكل شئ بنفسها وخصوصا في العمل الدولي..."1

أ. صيغ التحالف وإرتباطها بإعادة التوطين:

- المشروع المشترك2 joint venture: إمكانية حدوث توطين كلي
- التعاقد من الباطن Subcontracting: لا تكون هناك رغبة كاملة لإعادة التوطين الكي لكن يمكن حدوث توطين جزئي.
- التحالف المالي: ليس هناك إمكانية مباشرة إعادة التوطين.
- التحالف التسويقي: إمكانية حدوث توطين كلي
- التحالف التكنولوجي: ليس هناك إمكانية مباشرة إعادة التوطين.
- الإعارة والإستعارة. ليس هناك إمكانية مباشرة إعادة التوطين.

"كما تزود التحالفات الشركات بفرصة فريدة لتعزيز قواها بمساعدة الشركاء، وجوهر الأمر أن التحالفات تزود الشركات بنافذة على قدرات شركائهم، ومن خلال هذه النافذة تبتكر التحالفات للشركات إمكانية إكتساب معرفة مقترنة بمهارات الشريك وقدراته"3

إستعمال سمعة الحليف المحلي للوصول إلى رضا المستهلك: الكثير من المؤسسات لديها سمعة كبيرة في بلدها الأم يستطيع حليفها أن يعتمد عليها في بناء إستراتيجيته داخل بلد الحليف.4

ج. **التملك.** يشكل التملك أبرز دوافع إعادة التوطين للمنظمات الحديثة، وقد يكون التملك بهدف إعادة التوطين سواء بالنسبة للإدارة أو عناصر المزيج التسويقي.

لقد كانت شركة ROWNTREE شركة إنجليزية قوية في تسويق منتوجاتها محلية أساسا و لم تستطع تسويق منتوجاتها عالميا (كانت متخصصة في صناعة الشوكلاطه مثل(EIGHT) و ألواح (LION) لكن عندما تملكتها شركة NESTLE العملاقة إستطاعت أن تدخل بهما إلى الأسواق العالمية وأصبحت علامتان تحضيان

1- المرجع نفسه، ص.139

2- محمد، محمد إبراهيم، عفاف، أحمد غانم، **إدارة الأعمال الدولية**، (الإسكندرية، بدون دار نشر، 2007)، ص305

3- روبرت ي، غروس، المرجع السابق ص140

4- أبلجيت، جين. **مئتا فكرة وفكرة للأعمال الصغيرة**، تعريب: ضحى الخطيب، (الرياض السعودية، مكتبة العبيكان، 2005). ص347

بسمعة طيبة.14 واستطاعت بالمقابل شركة نيسله، التوغل في السوق الإنجليزية، بقوة لم تكن لتحظى بها لولا هذا التملك.

د. **الإندماج.** عند الإندماج مع شركة أو عدة شركات محلية كانت أو أجنبية تطرح إشكالية إعادة توطين نشاط الشركة الجديدة في بلد أحدى الشركات أو في موطن ثالث مغاير تفرضه طبيعة ونشاط الشركة الجديدة.

ه. **حركية التكاليف.** عندما تقوم الشركة الصناعية بتوطين نشاطها في بلد ما بدافع إنخفاض التكاليف خاصة في جانب العمالة، فهي متجهة برغبة المنافسة بإستراتيجية التكاليف، وهذا ما ذهبت إليه الكثير من الشركات المتخصصة في سلع نمطية، حتى أنها أصبحت تعرف بالمنظمات الجوالة مثلا شركة الأحذية الرياضية نايك (NIKE) الأمريكية التي أصبحت تنقل تصنيعها من بلد لآخر في شرق آسيا بدافع الحصول علة منتجات بتكلفة متواضعة والهروب من البلد السابق لبداية إرتفاع التكلفة فيه.

و. **المشروع الجوال.** إن المشروع الجوال أو المنظمة الجوالة والتي إعتادة على تغيير مواطنها بإستمرار هي الأقدر على إعادة توطين نشاطها، فمثلا شركة نايك NIKE المتخصصة في صناعة الألبسة والأحذية الرياضية إختارة منذ زمن أن تغير مواطن إنتاجها خاصة في دول شرق آسيا بما يتوافق وحصولها على سلع ذات جودة تتناسب وإسم الشركة وبتكاليف تساعدها على المنافسة ودخول كل الأسواق.

ي. **التغيرات السياسية.** بمجرد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية عملت الكثير من الشركات العاملة في أوروبا الغربية على إعادة توطين نشاطها في أوروبا الشرقية لما يميز هذه البلدان من خصائص، تساعد المنظمة على المنافسة والإستمرار. بهذا المنطلق يمكننا فهم التوجه العام للشركات في عملية إعادة التوطين التغيرات السياسية التي تحدث في مناطق العالم المختلفة

ن . توفر المعلومات عن المستهلك والموطن المراد التوجه إليه

في حالة توفر المعلومات عن الموطن المراد التوجه إليه فإن العملية سوف تكون في غاية السهولة حيث تعتبر المعلومات أكبر محفز في العصر الحالي أي إستراتيجية، وأكبر وأهم حجم للمعلومات المطلوبة يكون حول المستهلك وعاداته ومدى إستعداده للتعلم وتغيير عاداته الإستهلاكية وبملاحظة متأنية تبين لنا أن كل مستهلك يتعلم في

14رولاند، كالوري وآخرون.المرجع السابق، ص.214

كل سوق بقطع النظر عن سرعة التقدم التكنولوجي، إذا يجب في أي سوق يريد الارتكاز فيها التعلم كيف يستفيد من هذه المنتجات التي تعرض عليه.1

ثم بعد ذلك نحاول تتبع سلوك المستهلك وفق هذه المعلومات تجعلنا ندرك يقينا تفاعله مع هذا السلوك، ويمكن تعريف سلوك المستهلك ببساطة على أنه" مجموعة من الأعمال والأفعال والتصرفات التي يقوم بها شخص ما عندما يتعرض لمنبه داخلي أو خارجي للحصول على سلعة أو خدمة والتي تتوافق مع حاجة أو رغبة غير مشبعة متضمنة عملية إتخاذ قرار الشراء"2

ومن خلال هذا التعريف يمكننا بناء بنك معلومات كامل على المستهلك والموطن الجديد.

أما الشكل التالي فيجمع كل الدوافع السابقة الذكر.

الشكل 01: دوافع إعادة التوطين

المصدر: من إعداد الباحثين

وأخيرا فإن الدراسات التي أجرتها إتحاد الغرف التجارة والصناعة العربية قدم لنا ترتيب القيود على التجارة العربية البينية كما يلي:

1- كوتلر، فيليب، إياكوبوتشي،دون وآخرون. **كلية كيلوغ تبحث في التسويق**:ترجمة إبراهيم يحي الشهابي(الرياض، السعودية، مكتبة العبيكان، 2002).ص362

2- محمد، الباشا، نظمي شحادة، وآخرون. **مبادئ التسويق الحديث**،(عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص.36

1-التحويل المالي
2-الإجراءات الجمركية
3-طول مدة العبور
4-تكاليف التجارة
5-رخص التجارة
6-القيود الجمركية
7-شفافية المعلومات
8-المواصفات
9-تعدد الجهات
10-الاعتماد والمطابقة
11-تحديد الكميات
12-المختبرات
13-دلالة المنشأ
14-الشروط الصحية والبيئية

إذن نلاحظ أن القائمة طويلة وإذا ما رجعنا إلى الجدول رقم 01 في مجال سهولة الأعمال العربية فهذه العراقيل سوف لن تسمح بإعادة التوطين للصناعات العربية دون محاولة دراسة حقيقية بالتشارك مع الصناعيين العرب كيف يمكن تذليل هذه القيود بطريقة علمية مستعجلة من أجل تنويع إقتصادي عربي.

III- النشوء الإقتصادي العربي

لقد كتب يوسف صائغ في مقدمة كتابة التنمية العصية :"تملكتني رغبة قوية منذ بضع سنوات أن أكتب كتابا كهذا، عندما تبين إبتداء من عام 1982 أن صناعة النفط العربية كانت تتجه نحو أزمة عميقة ستمتد لعدة سنوات، وكان يبدو أن الأزمة كانت ستأخذ شكل انكماش حاد في الطلب العلمي على النفط العربي الخام، وكان سينجم عنها تقلص كبير في الصادرات النفطية وهبوط في أسعار النفط وفي العائدات التي تجنيها البلدان

المصدرة للنفط، وعندما تكشفت خسارة هذه البلدان بحلول عام 1985 لما يزيد على نصف العائدات عما كانت عليه عام 1980لم يكن هذا مصدر قلق وأسى لمصدري النفط فحسب وإنما كان للبلدان العربية الأخرى."1

لقد نقلت جزءا من مقدمة كتاب منذ أربعين سنة، ولقد تغيرت الحكومات وربما البلدان، والظروف، لكن الحال الإقتصادي العربي على حاله، وما زلت الدول العربية سواء المصدرة للنفط أو سواها لم تقم بالمبادرة من أجل نشوء اقتصادي يعتمد على تنويع الإقتصادات العربية بعيدا عن الواقع الريعي العربي.

في السابق كل الموضوع الرائد بين الإقتصاديين في الدول المتخلفة إقتصاديا هو التنمية الإقتصادية، ومحاولة ربطها بالنمو الإقتصادي، والتي أخذت تعريف تقليدي هو "التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والإستخدام بحيث أن حصة الزراعة في الإنتاج والإستخدام تتناقص بينما حصة الصناعة التحويلية والخدمات في الإنتاج والإستخدام تزداد"2، ثم ليتحول إلى مفهوم حديث التنمية الإقتصادية هي تقليص أو القضاء على الفقر والتخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي".3

إننا في وقت أصبح من اللزوم عدم الإلتفات إلى هذه الأدبيات بل نتحول إلى مفاهيم جديدة أكثر واقعية وطموح وهي التوجه إلى أفكار الإقتصاديات الناشئة والأسواق الناشئة، وإعادة التوطين كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي سوف توصلنا إلى ذلك.

إن قضايا النشوء هي في المقام الأول ذات طبيعة نظرية، لأنها تشكك ولو جزئيا في أدبيات نظرية التنمية وتتطلب توضيح الحدود الجديدة المميزة بين "البلدان النامية*" و"المتقدمة و"الدول الناشئة". انطلاقا مما سبق كيف يمكن القول على وجه التحديد بأنّ بلدا ما "ناشئ"؟4

1- يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية الى الإعتماد على النفس في الوطن العربي**، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992)، ص21

2- محمد صالح القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، (عمان، الأردن، دار إثراء للنشر،ط1، 2010)، ص ص 33-34

3- محمد صالح القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، (عمان، الأردن، دار إثراء للنشر،ط1، 2010)، ص ص 33-34

*- أشهر الدول النامية: الدول التي تعرف بدول البريكس (BRICS) اختصارا لـ: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا (وهي الدول صاحبة النمو الأسرع اقتصاديا في العالم، تعتبر على الرغم من ذلك ضمن قائمة الدول النامية، وكذلك الدول مثل: الصين، تشيلي، المكسيك، ماليزيا، تايلندا، أوكرانيا، والفلبين. ويُشار إلى أن الدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي ورغم تصنيفها ضمن الدول النامية، إلا أنّها تتمتع بمعدل جيد نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي للفرد

4 - Yamina Mathlouthi, **L' «émergence»: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction,** (Paris, L'Harmattan, 2008), p. 17.

III- 1- مفهوم النشوء الاقتصادي.

تم استخدام مفهوم "النشوء" 1 في اليونان القديمة، خاصة من قبل **طالس**، لوصف ظاهرة لا يمكن تفكيكها بحيث أن "الكل أكبر من مجموع أجزائه". في الواقع، هذا التصور الواسع جدا ملائم بشكل كاف للمقاربة في العلوم الاجتماعية، حيث تتعدد عمليات النشوء وتتنوع فهي في الواقع تمضي من التحليل السوسيولوجي للسلوكات الجماعية إلى تحليل الأحداث الاقتصادية، مرورا بدراسة نظم المعلومات من نوع الشبكات (الإنترنت والإنترانت، والشبكات الاجتماعية).

في الاقتصاد، ترجع عموما فكرة "النشوء" إلى **جون ستيوارت ميل** الذي يميز القانونين الذين ينظمان الطبيعة: النمط المثلي أو الناتج (قوانين السببية) والنمط المتباين أو الناشئ الذي لا يمكن تفسيره بقوانين السببية.

يعني "النشوء" فرض الذات والظهور في موضع جيد على إحداثيات التنمية، لذا يمكنه رؤية بناء اقتصادي انتقالي في سياق تسوده العولمة، قاسمه المشترك بين البلدان المعنية هو النمو. وهكذا فـ"النشوء" هو أولا تحقيق المماثلة مع الدول الأكثر تقدما، وامتلاك رؤوس أموال تسمح باحتلال مكان في السوق.22

يبدو النشوء كظاهرة اقتصادية كلية جديدة، لا يمكن التنبؤ بها. وليست متوقعة مع هياكل ووظائف جديدة (سيئة الترابط بمتغيرات يمكن تحديدها)، وديناميكية خاصة مبنية على توازنات جزئية (من الاقتصاد الجزئي)، ولكن مؤدية إلى حالة جديدة من التوازن العام. لهذا ينبغي للاقتراب من المفاهيم الاقتصادية الحديثة أن تُضاف بطبيعة الحال إرادة الاعتماد على الجديد من النظم المالية والإنتاجية والمؤسسية والثقافية الهادفة إلى إحداث الهياكل الأخرى في منطق التحسين المستدام للرفاه الاجتماعي.23

النشوء يعني الخروج من بيئة يكون الشيء مغمورا فيها والظهور على السطح، وهو مفهوم نشأ من العلوم الفيزيائية (البصريات، والسوائل) والبيولوجية (الجهاز العصبي، والأعضاء). تستخدمه العلوم الاقتصادية بمعنى الظهور المفاجئ لبلد ما على الساحة الدولية. ولكن هذا المصطلح نادرا ما يستخدم في العلوم الاجتماعية، إذا كان أحد

1- Ibid.

22 Pierre-Noel DENIEUIL, **Maghreb et sciences sociales, entre économie et société : de la problématique de l'émergence économique à la lecture des pratiques sociales**, (Paris, L'Harmattan, 2008), P 10.

23 Yamina Mathlouthi, **L' «émergence»: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction,** (Paris, L'Harmattan, 2008), p. 18.

يتحدث اليوم عن الاقتصاديات الناشئة فإنه يبدو أكثر إشكالا للنظر في الشركات الناشئة. وهذا يعني أن فكرة النشوء تشير إلى إعداد من حيث التنظيم والتنمية الجماعية والمعولمة، وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع.24
وتظل الحقيقة أن هذا النشوء هو جزء من محور تطور وحدوي للرأسمالية، ما دامت البلدان الاشتراكية والشيوعية السابقة لا تسمى "ناشئة" إلا لأنها تنسجم مع النموذج الليبرالي الجديد بحكم انضمامها كروسيا على سبيل المثال لمبادئ اقتصاد السوق.25

III- 2- الخصائص الاساسية للنشوء الاقتصادي.

في هذا الصدد، ولتأكيد الطابع العالمي لمعايير النشوء، نرى ظهور قواسم مشتركة من خلال المؤشرات الأساسية للنشوء من الناحية الاقتصادية. هذه المؤشرات تفرض نفسها وبالتالي مهما كان تنوع وخصوصية السياقات المنظور فيها إلا أن هناك:26

أ- زيادة معدلات النمو الاقتصادية: من العوامل الّتي تساهم في زيادة معدّل النّموّ الاقتصادي:27

* **توافر الموارد الاقتصاديّة:**إنّ توافر الموارد البشريّة والماليّة يساهم في زيادة النّمو الاقتصادي والّذي ينعكس على باقي القطاعات الأخرى.

* **التقدّم التكنولوجي:**يساعد على النّمو الاقتصادي بشكل كبير، حيث أصبح بالإمكان التّطوير والإنجاز بسهولة ومرونة مع توافر التقدّم التكنولوجي.

* **الاستخدام الأمثل والشّامل للموارد الاقتصاديّة:** بمعنى أنّه يجب استغلال جميع الموارد الموجودة وتحقيق أكبر فائدة منها، ويجب أن لا يكون هناك مورد اقتصادي معطّل.

* **السياسات الاقتصاديّة المتّبعة:**إنّ طبيعة السّياسات المتّبعة والتّشريعات القانونيّة الّتي تتعلق بالأمور الماليّة من شأنها أن تزيد في معدل النّمو الاقتصادي إذا كانت سياسات وبرامج إيجابيّة وفعّالة.

* **توافر الاستقرار السياسي:** يعدّ توفّر الأمن والأمان والاستقرار السياسي من متتطلبات الزيادة في معدلات النموّ الاقتصادي، فعدم وجود الاضطرابات أو المشاكل في الدّولة يجعل للنّمو الاقتصادي بيئةً خصبة لزيادة معدّلاته.

24 Pierre-Noel DENIEUIL, Op. Cit, p. 9.

25 Ibid, p. 11.

26 Pierre-Noel DENIEUIL, Op. Cit, p. 11.

27سامر حياتي، ما هو معدل النمو الاقتصادي، بتاريخ: 17 فبراير 2015، أُنظر الموقع: http://mawdoo3.com/

ب- تحرير التجارة وخصخصة سوق رأس المال: ولد مفهوم "النشوء" تاريخيا في عام 1980 تحت دفع أسواق الأوراق المالية في بلدان الجنوب التي مثلت لفترة طويلة بالنسبة للبلدان النامية نموذجا يحتذى به. وبالنسبة لأصحاب القرار فيها، فهو يغطي واقعا معينا فمن بين البلدان النامية، يتعلق الأمر بالدول التي تمارس بطريقة فعالة نوعا ما اقتصاد السوق، وتصل بذلك إلى التمويل الدولي بينما تلتزم ببرنامج إصلاحات عميقة. وتتعلق هذه الأخيرة بـ: تحرير تجارتها الدولية، تحرير سوقها المالي وأسواق رأس المال، تعزيز نمو ناتجها المحلي الإجمالي والحد من الفقر.28

ت- تطوير البحث التكنولوجي لصالح الصادرات المصنعة: وعلى هذا النحو، تدعى البرازيل والمكسيك "ناشئة" أساسا بفعل صادراتها المصنعة ذات التكنولوجيا العالية، وهو المؤشر الأول للنشوء. ينبغي تحديد المعيار العالمي للنشوء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها دعما جديدا للنمو تسهم فيه الاستثمارات العربية. وقد دخلت هذه التكنولوجيا في عادات الابتكار وأثرت على طرق للإنتاج والتبادل والاستهلاك والتنظيم. فهي تقترح إعادة صياغة العرض مع خدمات جديدة .29

ث- المعيار الإجتماعي للنشوء: رغم أن مفهوم "النشوء" يندمج اليوم مع الوصول إلى تحديث لا يسعنا التشكيك فيها، إلا أنه من المهم النظر في نقاط ضعفها. فوصف النشوء لم يعط إلا للبلدان التي انخرطت في إصلاحات تحرير التبادلات التجارية والاستثمارات المالية فارتفع "مستوى المعيشة" فيها لزوما. ولكن عددا كبير من ما يسمى بـ "الدول الناشئة" يصطدم بفوارق كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا في نقل المعرفة التكنولوجية، والحوكمة السياسية، وتطوير الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.30

ومن الجدير بالذكر أن المفارقة في المعيار الاجتماعي يكمن في: (الحد من الفقر، والديمقراطية التشاركية والاجتماعية ونظام الرعاية الصحية)، لكنه حتى الآن لا يعتبر معيارا لوصف الاقتصاد بالنشوء.

ج- الحكم الراشد: أظهرت الدراسات أن النشوء ليس مرادفا بالضرورة للحكم الرشيد. فقد عرفت بعض الدول نموا بشكل ملحوظ في ظل سوء الإدارة. أليس للدول التي يقال أنها "الأكثر فسادا" في النظام العالمي الحالي الذي يقال له "الديمقراطي" معدلات نمو جيدة31، بالنظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادية في هذا السياق، أمازال

28 Yamina MATHLOUTHI, Op. Cit, p. 18.

29 Pierre-Noel DENIEUIL, Op. Cit, p. 11.

30 Ibid, p. 12.

31 Pierre-Noel DENIEUIL, Op.Cit, p. 12.

من "العلمي" الاعتقاد أن نمو الرأسمالية الليبرالية سيذهب دائما في اتجاه أخلاقيات "القيم الجيدة" للثقة أو الديمقراطية؟

ح- **تبني مبادئ اقتصاد السوق:** تندمج روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية في فئة البلدان الناشئة، ليس بسبب تحسين أدائها الصناعي والتصديري أو ديناميكية سوقها المحلية بل لانضمامها الرسمي إلى مبادئ اقتصاد السوق.32

خ- **التغير في هيكل الميزان التجاري:** يبدو أن التغيير الكبير لهذه الدول في ميزانها التجاري يطوي صفحة هيمنة صادرات السلع الأولية، لأن حصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة تنمو بشكل كبير في إجمالي صادراتها الصناعية.33

د- **كثافة الجهاز الصناعي الموجه للتصدير:** في حالة البلدان مثل كوريا الجنوبية و ماليزيا، سبب إدراجها في مجموعة البلدان الناشئة يعود إلى النمو الهائل في صادراتها الصناعية، بسبب وجود الشركات العالمية على أراضيها والتي تسمح باستيعاب فوائد التبادلات والسيطرة على حصة متزايدة من سوقها على الصعيد العالمي.34

ذ- **المعيار الديموغرافي:** تشكل الديموغرافيا أيضا معيارا ممكنا للنشوء، فبلد كالهند بسبب وزنه الديموغرافي من مصلحته أن يمثل سوقا محلية كبيرة، وأن يولد بالتالي حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا يستهان بها من الثروة العالمية.35

وبإختصار تتميز البلدان الناشئة بتكاملها الإنتاجي والمالي الكبير وبجهودها من أجل الانفتاح الاقتصادي* في إطار عملية تطور نوعي ينقلها من حالة التخلف إلى النشوء الرأسمالي. ومن اللائق أن يضاف إلى الدول السابقة

32 Yamina MATHLOUTHI, Op. Cit, p. 19.

33 Ibid

34 Ibid

35 Ibid

*- الانفتاح الاقتصادي: سياسة تقضي بتحرير المبادلات المالية والتجارية مع الخارج بإزالة العراقيل في مستوى التوريد ودفع التصدير وتقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بقسمة قيمة الصادرات+ الواردات على الناتج القومي الخام ضرب مائة في تاريخ معين. كما أن الانفتاح يعني في أحد جوانبه التعامل الموضوعي مع النظرة للآخر والاستفادة منه وإفادته، وهذا ما نراه كثيراً في محاولات الشعوب وجهودها الحثيثة لتحقيقه والوصول إليه، أما بالنسبة لمشاركة الانفتاح في النهوض فهي وسيلة جيدة ومتبعة، لكن يجب أن يراعي البيئة المحيطة وظروف كل بلد. وتعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذجًا عامًا نجد تطبيقاً له في جميع دول العالم اليوم سواء كانت دولاً متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، والانفتاح الاقتصادي كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية

بعض دول شرق آسيا ذات الصادرات القوية، بما في ذلك كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، التي أدرجت في "الاقتصاد العالمي" ونتجت من سياسات عامة قوية التأطير وحمائية في الأسواق الخارجية وحامية لأسواقها المحلية. ومع ذلك فقد استفادت دول مثل تايلاند والفلبين وماليزيا أيضا في مرحلة ثانية من نقل الصناعة اليابانية والتايوانية.36

IV- التنويع الإقتصادي:

إن النظر إلى ظاهرة معينة بين جانبها الكلي الوطني أو الدولي يختلف بشكل قاطع عن جانبها الوحدوي داخل المؤسسة الصناعية، وظاهرة التنويع قد تكون إستراتيجية مرغوبة للدول من أجل تجنب التبعية، لكن هناك فلسفة أخرى لدى المؤسسات عند رغبتها في تبني لإستراتيجية التنويع لهذا سوف نحاول هنا التحدث عن هذه الظاهرة في مجالها الكلي وبأكثر تفصيل في مجالها الجزئي الوحدوي.

التنويع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموما بأنه" عدم التركيز على قطاع واحد ضمن حدود الدولة الواحدة يطالب سكان المناطق الأقل تقدماً بتطوير مناطقهم عن طريق اقامة مشاريع صناعية فيها . فالقول اذن بأن مشكلة التفاوت في جني المنافع لا يجوز اهمالها حتى في الدول التي تجمعها الرابطة القومية مبعثه فكر موضوعي وواقعي يجد مستنداً متيناً له في الدولة الواحدة(على مستوى الاقتصاد المكاني Regional Economics"37

وتلجأ الدول قاطبة وترغب ولو عبر شعارات إلى تبني التنويع الإقتصادي الذي يحميها من مخاطر التركيز على قطاع واحد حيث فشله سوف يوقع هذه الدولة في حالة إفلاس أو تدهور لا تحمد عقباها، لكن من الصعب التوجه نحو التنويع عندما تكون الدولة تملك ميزة تنافسية نسبية أو حتى مطلقة في قطاع معين وهذا ما هو عليه في الدول النفطية العربية حتى أنها تصبح في غنى عن جباية الضرائب من مواطنيها، وتمنع نفسها من تطوير قطاعات في بلدها وخارجه"... تستطيع الأنظمة الغنية بالنفط إلى حد كبير الإستغناء عن رفع الضرائب لأنها

له حدود وضوابط يجب أن تراعى عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث إنه يعد مفهوماً نسبياً مطلقاً، بمعنى أن التطبيق العلمي له يأخذ درجات وأنماط ومستويات مختلفة حسب طبيعة الاقتصاد القومي هل هو متقدم أم متخلف وحسب طبيعة النظام الاقتصادي هل هو اشتراكي أم رأسمالي؟

36 Pierre-Noel DENIEUIL, Op.Cit, p. 20.

37حامد عبيد حداد، **التكامل الإقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية**، (مجلة كلية الاداب المجلد 2، العدد 99، 2012، جامعة بغداد، العراق) ص ص640-660

بدون هذا وذاك، تجني أموالا طائلة من عائدات النفط-وبذلك أيضا تستغني عن المشاركة في القرار، فمن يريد الحصول على نقود من الشعب عليه أيضا أن يتركه يدلي بصوته"38

وقد يكون سببا في سوء تسيير الثروات التي تملكها خارج هذا القطاع أو ذاك، وليس هنا النفط فقط بل كل الثروات الإستخراجية وحتى الخدمية كالسياحة مثلا ولقد"تنبأ الفنزويلي ألفونسو، أحد مؤسسي أوبيك وأحد متكهنيها...إن التدفق العارم للبترودولار على الدول المنتجة يجلب معه الفساد، والإسراف، وسوء الإدارة"39

IV- 1- إستراتيجية التنويع (focalisation des ressources) La stratégie de niche : سوف نحاول هنا التركيز على التنويع في مجاله الوحدوي الجزئي، الذي سوف يقدم للصناعات العربية الراغبة في إعادة توطين نمشاطها مختلف التحفيزات للتنويع سواء جغرافيا أو المزيج الأمثل للتفوق في مجال الصناعات المرغوبة

IV- 1- 1- مفهوم التنويع

"تستند هذه الإستراتيجية (إستراتيجية التركيز focus Strategy)، على أساس إختيار مجال تنافسي في داخل قطاع الصناعة أو نشاط الأعمال بحيث يمكن التركيز على جزء معين من السوق وتكثيف نشاط الشركة في هذا الجزء والعمل على استبعاد الآخرين ومنعهم من التأثير في حصة الشركة السوقية"40 في هذه الاستراتيجية41 تختص الشركة للتعامل مع شريحة سوقية واحدة سواء بإتباع استراتيجية ريادة التكلفة أي باختيار شريحة من المستهلكين التي تهمها الأسعار المنخفضة و هذا نظرا لتخصص الشركة لشريحة واحدة من السوق أي حصة سوقية أقل من جهة، وإنتاج منتوج بجودة أقل ومنه بتكاليف أقل واستراتيجية ريادة التكلفة الخاصة بهذه الشرائح السوقية من جهة أخرى وهي إحدى إستراتيجيات بورتر العامة (Porter's Generic Strategies..)

كما قد تتبع الشركة استراتيجية التركيز على أساس استراتيجية التميز لكن هنا ستختص بإنتاج منتوج واحد متميز والخاص بشريحة واحدة من السوق ومنه بتكاليف أقل من صاحب استراتيجية التميز على عدة شرائح سوقية.

38توماس زايفيرت، كلاوس فيرنر، **السجل الأسود للنفط: تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال**، ترجمة: ابراهيم أبوهشهش، (بيروت، لبنان، المكتبة الشرقية، 2007)، ص230

39توماس زايفيرت، كلاوس فيرنر، **السجل الأسود للنفط: تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال**، ترجمة: ابراهيم أبوهشهش، (بيروت، لبنان، المكتبة الشرقية، 2007)، ص32

40سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، (عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009)، ص76

41 http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/bouhezza/chapitre5.html

وتختار غالبا هذه الاستريتجية من طرف المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي ليس لها الإمكانيات للتعامل مع كل السوق.

وتأتي أهمية هذا النوع من الاستراتيجية بإتاحتها الفرصة للشركة أو وحدات الأعمال في التركيز على هدف محدد مما يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة من المنافسين في انجازه. ولإستراتيجية التركيز بصفة عامة بعدان هما:

1- البعد الأول: التركيز على التكلفة، أي تخفيض هذه الأخيرة إلى أدنى حد ممكن، وعليه يتم تقديم منتج منخفض التكلفة مقارنة بالمنافسين. وقد تركز المنظمة على تقديم منتج عالي النوعية مقارنة بالمنافسين أيضا، وكمثال على ذلك شركة Hammer Mill paper's لما قامت بالتركيز على إنتاج كمية قليلة من الورق بنوعية عالية وبكلفة أقل من منافسيها الكبار مما يجعلها تتميز في السوق.

2- البعد الثاني: والذي يركّز على مجموعة أو شريعة محددة من الزبائن لهم احتياجات مختلفة عن الآخرين، أو يرغبون في خدمة مميزة. فعلى سبيل المثال شركة Johnson نجحت في اتباع استراتيجيات تركيز مختلفة، وذلك من خلال إنتاج منتوج خاص لعناية الشّعر، ومواد تجميل للمستهلكين ذوي البشرة السوداء، حيث تجاهلت شركات التجميل الكبيرة رغبات هذه الشريحة من المستهلكين.

إنّ نجاح المنظمات أو المؤسسات في تطبيق احدى الاستراتيجيات التنافسية العامة، سوف ينعكس على قدرات الربحية والحصة السوقية.

ومن مزاياها: التخصص ومنه الخبرة، والسعر المنخفض.

من عيوبها: باختفاء الشريحة السوقية التي تتعامل معها، يمكن أن يعرض الشركة إلى مشاكل، وعليه يجب على الشركة حسن دراسة السوق لاختيار شريحة تكون نوعا ما دائمة أو التنبؤ باختفائها ومحاولة التعامل مع شريحة أخرى و هنا يجب أن تكون هناك مرونة كبيرة في الشركة.

IV- 1- 2- أهمية التنويع:

يفيد التنويع الشركة العربية في :42

1- تعظيم دالة منفعة الشركة من خلال التكامل بين الأنشطة، والأسواق الموارد.

42عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**، (الإسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث، 2007)، ص388

2- خلق مزيد من السيطرة (من أول استخراج المواد الخام وحتى تداول المنتج النهائي في الأسواق. مرورا عبر كل المراحل الأخرى وأيضا في مجال الخدمات مثل (التمويلية، التأمينية، الإعلانية، النقل، الشحن والتخزين).

3- تخفيض درجة المخاطرة في الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التنويع والإنتشار

4- المرونة في الحركة وفي إصدار القرارات.

IV- 1- 3- أساليب التنويع:

المستخدمة من طرف الشركات العربية أهمها:43

- التنويع الجغرافي
- التنويع في حجم الفروع
- التنويع في الصناعة
- التنويع في طرق الدخول
- التنويع في صيغ الملكية
- التنويع في المنتجات

V- مقومات النجاح للصناعة العربية

لكي نقدم مناقشة جيدة لنتائج هذه الدراسة سوف نقوم بتحليل مبسط لبعض مؤشرات للدول العربية، والتي سوف نركز فيه على معطيات بعينها نراها كفيلة بتحديد حجم الدول العربية وأسواقها التي تكون مهيئة لتوطين النشاط فيها أو خروج صناعة ما منها، وكيف لعملية إعادة التوطين أن تغير القوة الإقتصادية للشركات العربية بينيا وعالميا؟.

والجدول التالي يلخص لنا أهم المعطيات التي يمكننا الإعتماد عليها في هذا التصنيف:

الجدول رقم: 1: مقومات نجاح التنويع الاقتصادي و إعادة توطين الصناعات العربية

البلد	المساحة	عدد السكان	GDP (مليار دولار)	GDP (للفرد)	إنتاج النفط	إحتياطي النفط	سهولة الأعمال	الصادرات

43عبد العزيز النجار، المرجع نفسه، ص388

			(ألف برميل يوميا)				(ملايين البراميل)	
مصر	1,001,450	99,375,741	250.9	2,549	612	4,400	114	47.4
الجزائر	2,381,741	42,228,429	173.8	4,115	1,348	12,200	157	44.5
السودان	1,879,358	40,875,455	40.9	977	//		171	4.1
العراق	435,050	39,339,753	224.2	5,834	4,470	142,503	172	98.3
المغرب	446,550	34,803,500	117.9	3,238	//	0.68	53	45.6
السعودية	2,149,690	33,413,660	786.5	23,339	12,000	297,700	62	313.8
اليمن	527,970	28,915,284	26.9	944	46	3,000	187	//
سوريا	185,180	18,284,407	40.4	2,033	//	2,500	176	15.6
الصومال	637,660	15,181,925	4.7	315	//	//	190	1.2
تونس	163,610	11,446,300	39.9	3,448	//	425	78	19.5
الأردن	88,780	10,252,700	42.2	4,242	//	1.00	75	15
الإمارات	،83,600	9,541,615	414.2	43,005	3,106	97,800	16	388.7
ليبيا	1,759,540	6,470,956	48.4	7,242	1,003	48,000	186	30
لبنان	10,450	6.082000.	56.6	8,270	//	//	143	13.2
فلسطين	//	4,780,978	3.7	3,198	//	//	No data	No data

عمان	309,500	4,651,706	79.3	16,415	1,019	5,373	68	46.1
الكويت	17,820	4,226,920	140.6	33,994	2,923	101,500	83	79.7
موريتانيا	1,030,700	3,984,233	5.2	1,189	//	20.0	152	2.3
قطر	11,610	2,561,643	191.4	68,794	615	25,244	77	102.5
البحرين	778	1,569,439	37.7	24,051	//	125	43	30.1
جيبوتي	23,200	1,049,001	3.0	3,083	//	//	112	4.4
جزر القمر	1,861	850,688	1.2	1,415	//	//	160	0.156
المجموع	13,152,650	415.104.665	2770.5		27142			

المصدر: مجموعة من المصادر بتجميع من الباحثين أهمها: https://ar.knoema.com/ الإحصائيات بين سنتي 2018-2017

من خلال الجدول السابق يجب علينا تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة فئات، من حيث (دول كثيفة رأس المال، دول كثيفة اليد العاملة، دول كثيفة الأرض)، طبعا هناك دولة عربية يمكن إعتبارها خارج التصنيف السابق، لكن هذا لا يغير في وضعها وفرصها في إعادة توطين صناعات عربية لديها أو منها.

سنبدأ بتحديد وزن الدول العربية الإقتصادي ككتلة واحدة حيث نجد الدول العربية تتوسط العالم القديم في موقع لإستراتيجي رائع ومتميز، بمساحة إجمالية كلية تساوي 13,152,650 كم ، وعدد سكان يفوق 450 مليون مواطن حسب أحدث الإحصائيات طبعا، وهي قوة إنتاجية واستهلاكية عظيمة لا يمكن الإستهانة بها، والوطن العربي يفرض سيطرته على أكثر من 56.7% من إجمالي النفط العالمي. فهي حتما يجب أن تكون قوة إقتصادية لها من الشواطئ البحرية 22 ألف و400 كلم على أكثر المناطق الإستراتيجية في عالم الملاحة البحرية،

وليس هنا المكان مناسبا لتعداد كل مقومات النشوء الإقتصادي العربي، فحتى غير المتخصصين يمكنهم ملاحظة هذه المميزات ، لكن نحن مهتمون بإمكانيات إعادة توطين الصناعات العربية في هذا المجال الجغرافي بحيث تستفيد الصناعات العربية ومن خلفها الدول من نشوء إقتصادي متميز، قد تقف الإرادة السياسية للحكومات العربية أمام عملية إعادة توطين الصناعات العربية وهذا مقبول في الصناعات الإستراتيجية، لكن قطاعات أخرى يجب أن تكون مفتوحة بشكل تام أمام هذا التوسع الإيجابي لكل الأطراف.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أي الصناعات هي صناعة إستراتيجية؟ وهذا السؤال سوف يكون محوري لدى كل الشركات التي ترغب في تحديد المردود الإستثماري من توطين نشاطها عند إختيارها لسوق ما.
ونجد أيضا مسألة مؤشر سهولة الأعمال فنجد دول عربية تحتل مراكز جيدة عالميا بالنسبة لمؤشر سهولة الأعمال وأخرى في مؤخرة الترتيب العالمي، لكن هذا المؤشر يجب إعادة صياغته لكي يتناسب مع وجهت نظر الصناعات العربية فقد يكون مناسب جدا للشركات العالمية متعددة الجنسيات لكن هناك صعوبة أعمال عربية بينية تبقى مستمرة، لهذا من المهم كي تكون الإستفادة تامة في إعادة توطين الصناعات العربية أن يكون مؤشر سهولة الأعمال يمثل كل التسهيلات لهذه الصناعات لتوجيه أعمالها عربيا.

أما النقطة التي تلي ما سبق فهو شكل التعاون العربي بين الشركات وهنا يجب أن نصنف الإندماج والتحالف في حالة التوطين إلى ثلاثة أصناف هي:

1- توطين أحادي في دولة عربية دون اللجوء إلى إندماجات أو تحالفات إستراتيجية، مع تعاقدات من الباطن مع أطراف محلية، نظرا لطبيعة الصناعة وطبيعة البلد المستضيف لهذه الشركة العربية (حيث قد لا يملك شركات محلية تستطيع التحالف أو الإندماج مع الشركة الراغبة في توطين نشاطها.

2- توطين ثنائي بين شركتين عربيتين من البلد المضيف والبلد الأم وهذا وفق قاعدة تقاسم المنافع والمخاطر، وأيضا وفق إتفاق الطرفين.وهذا في صناعات لا ترغب الدولة المضيفة في ترك الشركات الأجنبية العربية في السيطرة الكلية عليها.

3- توطين متعدد الأطراف وهنا يجب علينا التحدث عن الشركات متعددة الجنسيات من دول أخرى غير عربية يجب أن تكون طرف في الإندماج أو التحالف نظرا لوزنها في هذه الصناعة أو في هذا البلد العربي المضيف، وهذا التحالف متعدد الأطراف يساعد أيضا في كثير من الحالات في نقل التكنولوجيا، وتجنب ظغوط الشركات العالمية التي لا ترغب بسهولة في فقد حصتها في بلد عربي عندما تكون الصناعة استراتيجية، وأيضا من بين أهم العراقيل التي تواجه الشركة الراغبة في هذه العلاقة هو تملكها لعلامة تجارة مشهورة حيث

"لا تملك أغلب الشركات العربية علامات تجارية، تساعد على تدويل الشركة، وليس هناك إهتمام حقيقي لأصحاب الشركات، بتسجيل علاماتهم التجارية لكي تخلق حولها زبائن أوفياء"44

4- مسألة إعادة التوطين الصناعي في البلدان العربية لا تخرج من إطارها العام وهو تدويل الإنتاج لشركة ما لكن الإستراتيجية التي تتبعها الشركات العربية داخل المحيط البيني ليست قليلة المخاطر لكن في المقابل هي كثيرة المزايا سواء بلدها أو البلد العربي المضيف"إن مسألة التوطين في تاريخ تدويل الشركات شكلت ولا زالت تشكل محور تفوق أو تقهقر هذه الشركات لما للعملية من أثر بالغ على البلد الذين تخرج منه هذه الشركة أو ذلك الذي تتوجه إليه ولعل توطين الشركات الغربية لنشاطها في شرق آسيا خاصة الصين، والأثر الذي شكله ذلك على خارطة العالم الإقتصادية والسياسي خير مثال، لذلك نعتقد أن مسألة التوطين في المستقبل المنظور وخاصة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية الحديثة (2008) سوف تأخذ منافسة وصراع في غاية الخطورة والأهمية على كل الجبهات والأطراف والدول"45. من خلال ما سبق يمكن أن نوكد أن المسألة تستحق الكثير من الجهد والإرادة

وإذا ما إنتقلنا للخانة الأخيرة من الجدول السابق فيجب الحديث عن حجم التبادل العربي من الصادرات العربية البينية، فالدول العربية صادراتها ضئيلة جدا خارج قطاع النفط، والمطلوب من إعادة توطين الصناعات العربية رفع الكفاءة التصديرية للدول العربية خارج النفط، حيث الدول النفطية تصدر 85.5%

من مجموع الصادرات العربية وهي حتما في قطاع المحروقات أو تابعة له.

VI- الخاتمة:

في هذه الدراسة المبنية على التفاؤل أن الدول العربية يمكنها أن تقوم بالمبادرة بتعزيز الشراكات بين الصناعات العربية، والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام (PPP)، يمكننا أن نثق أيضا في الحس الإقتصاد و التفضيل الذي يقارنه صناع المال بين الإيرادات أو الأرباح والمخاطر التي تواجههم عربيا وسوف ترجح الكفة يقينا إلى الرغبة في التوسع بينيا من أجل جني ثمار التنوع العربي الجيد.

وإجابة على فرضيتنا التي قدمنها في بداية الدراسة (ان إعادة التوطين الصناعي سيؤدي الى اثر ايجابي على الإقتصاديات العربية كلها في حصول تنويع لإقتصادي أو نشوء للإقتصاديات عربية.)، فمن خلال هذه الدراسة

44سماعين، جوامع، فايزة بركات، **تدويل الشركات: المفاهيم، النظريات، الإستراتيجيات،** (بسكرة، الجزائر، دار علي بن زيد للنشر،2018)، ص339

45سماعين، جوامع، فايزة بركات، **المرجع نفسه**، ص287

تم إثبات صحة الفرضية ووجدنا أن بإمكان إعادة التوطين الصناعي العربي وفق المعطيات الموجودة والتباينات العربية والفروقات المميزة بين مختلف إقتصاديات الدول العربية سوف يؤدي حتما إلى نشوء إقتصادي عربي حقيقي ومتكامل.

VI- 1- نتائج الدراسة: من خلال دراستنا هذه توصنا إلى نتائج هي:

- النشوء الإقتصادي العربي يتطلب تكاثف مجهودات كل الأطراف، وتقديم إمتيازات أو حتى تنازلات (عربية-عربية) لبلوغ ذلك.
- إعادة التوطين الصناعي العربي، التحالفات، الإندماجات أو الشراكة البينية تحقق نتائج على المدى المتوسط والبعيد تفيد جميع الدول العربية، ليس هناك رابح و خاسر بل هناك علاقة (رابح- رابح)
- المقومات الصناعية العربية مبهرة، لكن تتطلب إرادة إيجابية لإدارتها وتفعيلها.
- دول الدول العربية لديها ميزة نسبية خاصة تجعلها لا تخرج من إطار إهتمام أي صناعة (شركة) تريد إعادة توطين نشاطها لديها.
- الإستفادة من أطراف غير عربية لبلوغ النشوء الإقتصادي، لا يشكل بالضرورة، عيبا أو خلل، بشرط تحديد مسبقل طبيعة العلاقة مع هذا الطرف(البلد).
- القوة البشرية العربية الشابة هي مفتاح النجاح في هذا النشوء العربي من خلال إعادة توطينها.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول تقديم مجموعة من الإقتراحات نجدها مناسبة هنا.

VI- 2- الإقتراحات:

- الشركات الصناعية العربية تحاول التوفيق بين تحويلات أرباحها لبلدها الأم، وإعادة إستثمار جزء هام منها في البلد العربي الذي توطنت فيه صناعاتها.
- تخفيف مختلف القيود لحركة العمالة ورؤوس الأموال والسلع الصناعية بين البلدان العربية
- تحقيق أعلى مؤشرات ممارسة الأعمال بين الدول العربية، والتنسيق التام بين الجهات الرسمية والصناعيين في هذا المجال دون إعتبار للحدود.
- تطوير إليات مشتركة لتوفير أقصى قدر من المعلومات الصناعية بين الدول إشراك المنظمات العربية المتخصصة في هذا المجال.
- تشجيع الإندماجات والتحالفات بين الصناعات العربية في شكل أفقي أو عمودي بما يخلق كيانات صناعية عربية عابرة للحدود وتحقق إقتصاديات الحجم الكبير.

- الإستفادة التامة من العمالة المهاجرة العربية بشكل يخلق التوافق والتساوي بين العمال العرب في كل مكان.
- "الإهتمام بمؤسسات صغيرة ومتوسطة خلاقة وقابلة للإستمرار، والإبتعاد عن خلق عدد كبيرة جدا من هذه المؤسسات، والتباهي بكثرتها لكنها لا تملك أي مقومات للنجاح والبقاء"46.

46سماعين، جوامع، فايزة بركات، **المرجع نفسه**، ص340

ترقية الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

Promotion of knowledge industries as a mechanism for economic diversification In the Gulf Cooperation Council countries.

عمر حوتية*
أستاذ في تخصص إدارة الأعمال
جامعة أحمد دراية ، أدرار – الجزائر

ناصر جويبر الخضيري
أستاذ محاضر في إدارة المعرفة
جامعة الملك عبد العزيز بجدة- السعودية

ملخَّص:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، ولذا فإن الاتجاه نحو إرساء ركائز الاقتصاد المعرفي كأحد الخيارات الإستراتيجية، يعكس رغبة حكومات تلك الدول في إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع. وفي وقت يشهد العالم نمواً مطرداً لدور المعرفة في تحقيق نمو اقتصادي أقوى وتحفيز القدرة التنافسية، فإن مساهمة الصناعات المعرفية في بنية اقتصاديات دول المجلس مازالت متواضعة، وتتراوح بين 1 % و2 % في تركيبة الصادرات الخليجية، في حين أنها تفوق 10 % بالدول المتقدمة في الصناعة المعرفية مثل فنلندا وسنغافورة. وبناءا على ما سبق، فإن إشكالية البحث تدور حول: كيفية ترقية الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

ويهدف البحث إلى إبراز أهمية زيادة التنويع الاقتصادي في مواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط، مع التركيز على تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع في دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: أزمة النفط، التطوير، التنويع الاقتصادي، الصناعات المعرفية، دول مجلس التعاون الخليجي.

Summary:

* الايميل: hotiamar@yahoo.fr

The Gulf Cooperation Council countries are among the countries most affected by the decline in oil prices . Therefore, the trend towards establishing the pillars of the knowledge economy as a strategic option reflects the desire of the governments of these countries to establish a sustainable and diversified economy.

At a time when the world is witnessing a steady growth in the role of knowledge in achieving stronger economic growth and stimulating competitiveness, the contribution of knowledge industries to the structure of the GCC economies remains modest, ranging from 1% to 2% in the composition of GCC exports, while it is more than 10 in Developed countries in the knowledge industry such as Finland and Singapore.

Based on the above, the question is How to upgrade knowledge industries as a mechanism for economic diversification In the Gulf Cooperation Council countries?.

The research aims to highlight the importance of increasing economic diversification to face of the repercussions of the decline in oil prices, with a focus on the development of knowledge industries as a strategic option for diversification in the GCC.

Keywords: Oil Crisis , Development, Economic Diversification, Knowledge Industries, GCC Countries.

I- مقدمة :

لقد كان لانهيار أسعار النفط إلى مستويات قياسية منذ عام 2014 أكبر الأثر على موازنات دول مجلس التعاون، ومن ثم خطط التنمية المختلفة التي اعتادت مستويات كبيرة من الإنفاق، مما دفع نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ولا شك أن الاتجاه نحو إرساء ركائز الاقتصاد المعرفي كخيار استراتيجي، سوف يدعم النمو الاقتصادي المستدام، ويعزز فرص الاندماج بشكل أقوى في الاقتصاد العالمي. حيث أن تنافسية الدول لم تعد مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة، ما يُبرز أهمية ترقية الصناعات المعرفية كأحد خيارات التنويع في دول المنطقة.

I .1. إشكالية الدراسة:

في وقت قطعت فيه العديد من الدول المتقدمة شوطاً كبيراً في تطوير الصناعات المعرفية، مستفيدة من الابتكارات الناجمة عن العلوم والتكنولوجيا للهيمنة على السوق العالمية لاقتصاد المعرفة، وحققت بذلك مكاسب مادية هائلة. فإن دول مجلس التعاون الخليجي تنبهت منذ عقود لأولوية التنويع، وأصبح بعضها أكثر استعداداً للتعامل مع الصناعات المعرفية، بعدما أعدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عام 2008 دراسة تفصيلية لوضع خريطة لقيام صناعات معرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكدت على أهمية الإسراع في اتخاذ السياسات التي تنهض بالصناعات المعرفية، وبناءا عليه تتحدد إشكالية البحث كالتالي:

ما هي سبل تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؟.

I .2. فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروقة، ارتأينا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- إن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها لتطوير صناعات معرفية، تمكنها من زيادة تنويع اقتصادها وتعزيز فرص اندماجها في اقتصاد المعرفة.

I .3. أهمية وأهداف الدراسة:

يندرج البحث في إطار التوجهات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لزيادة تنويع اقتصاداتها، والتي مازالت تعاني من ضعف قدراتها التنافسية، وتأخر نسبي في مؤشرات الاقتصاد المعرفي. ولا شك أن تطوير الصناعات المعرفية يعد أحد هذه الخيارات الإستراتيجية، ولذا نسعى لتحقيق أهداف البحث التالية:

- إبراز أهمية زيادة التنويع الاقتصادي في مواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط.
- تبيان أسباب التأخر النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لركائز الاقتصاد والصناعة المعرفية.
- التأكيد على ضرورة تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع بدول المجلس.

I .4. منهج الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لواقع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وترسيم سبل تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في هذه الدول.

I .5. تقسيمات الدراسة:

1. تداعيات انخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وحاجتها للتنويع.

2. واقع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.
3. الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي
4. فرص تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي.

II. تداعيات انخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وحاجتها للتنويع:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أحد الكتل الإقليمية الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، ولذا فإن الاتجاه نحو إرساء ركائز الاقتصاد المعرفي كأحد الخيارات الإستراتيجية، يعكس رغبة حكومات تلك الدول في إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع ، ويعزز فرص الاندماج بشكل أقوى في الاقتصاد العالمي.

1.II. تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لا يمكن أن يمر الانخفاض الحالي غير المسبوق في أسعار النفط دون أن نطرح أحد أكثر الأسئلة أهمية، ما أهم تداعيات هذا الانخفاض على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؟

1.1.II. أهمية النفط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي:

لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وتبرز أهميته لهذه الدول من خلال: مساهمته الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، كما أنه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات، وفي دعم إنتاج الصناعات الأخرى.1

فالقطاع النفطي بدول المجلس يعد المصدر الرئيسي للدخل، ويسيطر على نحو 80 ٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية و49 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي،2 وتمتلك هذه الدول أكبر احتياطي نفطي عالمي يقدر بـ 486.8 مليار برميل بما يعادل 35.7 % من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط.

1 علي أحمد عتيقة. (1987). **الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والآفاق المستقبلية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ص 189.

2 Gulf Cooperation Council,(2013). **Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors**, October 2013 Riyadh, Saudi Arabia.

كما أن لدول المجلس حصة إنتاج مؤثرة في أسواق النفط العالمية، حيث تنتج أربع دول - السعودية، الإمارات، الكويت، وقطر- نحو 16 مليون برميل يومياً، أي أكثر من نصف إنتاج "أوبك".

الشكل رقم (01): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة لعام 2018

المصدر: الموازنات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2018.

من الشكل يتبين مدى اعتماد الدول الخليجية في موازناتها على صادرات النفط، وهو وإن كان يمثل عاملاً رئيسًا في موازنة كل البلدان الخليجية إلا أنه يختلف من دولة لأخرى.

2.1.II. آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لا زالت التطورات في السوق العالمية للنفط تلقي بظلالها على مستويات النشاط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن جراء استمرار تدني أسعار النفط، ويمكن الإشارة إلى آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول مجلس، كالتالي:

1. تراجع الإيرادات النفطية وانعكاسات ذلك على موازنات دول المجلس، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور موازنات دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2011-2018) ، (بمليار دولار)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
إجمالي الإيرادات	724	733	674	560	380	426	554	601
إجمالي النفقات	523	553	627	443	524	505	568	571
رصيد الموازنة (%)	27.8 %	% 24.6	% 7	26.5 %	- % 38	%- 18.5	% -2.8	% 5

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستناد إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي.

* بالنسبة لعام 2019 أرقام متوقعة.

يبين الجدول تحول الفائض إلى عجز في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي، **بدءا من عام** 2016، وحرصا منها على تبني برامج لتحقيق الانضباط المالي خلال السنوات الأخيرة، تعمل هذه الدول على تنويع مصادر الإيرادات العامة، يساندها في ذلك الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وهو أسهم في خفض عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي من 4.3 % عام 2018 إلى 2.6 % عام 2019.[1]

2. تباطؤ كبير في الاقتصاد، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة إلى متوسط بلغ 2.5 % لفترة ما بين 2014-2016 نصف معدل الفترة الممتدة ما بين 2011-2013.

3. الأثر على القروض الممنوحة للقطاع الخاص الخليجي: والتي تراجع نموها بعدما عرفت تطورا بنسبة 10 % بين عامي 2011 و2013م، ما أدى لتقلص وتيرة نمو القطاع غير النفطي، وجعل الحكومات تضخ سيولة في السوق عبر برامج الإنفاق العام، واللجوء للاقتراض من الخارج عبر طرح سندات دولارية، حيث بلغت قيمة سوق السندات والصكوك في دول الخليج 70 بليون دولار في 2017.[2]

1 صندوق النقد العربي .(2020)، **تقرير" آفاق الاقتصاد العربي"** ، الإصدار الحادي عشر – أبريل 2020 ، ص53.

2 أنظر مقال بعنوان: "**70 مليار دولار إصدارات سندات الدين الخليجية**"، جريدة البيان الإماراتية بتاريخ 2018/01/30.

4. الأثر على أسواق المال الخليجية، حيث تأثرت بشكل مباشر بالتراجع الكبير لأسعار النفط، وقدرت خسائر البورصات الخليجية جراء هبوط أسعار النفط بأكثر من 150 مليار دولار إلى غاية نهاية أكتوبر 2014، 1وتبقى عرضة للأزمات المالية العالمية، وتداعيات ما يجري في العالم والمنطقة العربية.

5. الأثر على سياسة الانفتاح على ممارسة الأعمال، فقد أجرت معظم دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات صديقة للأعمال، كإنشاء مناطق للتجارة الحرة، دعم ريادة الأعمال، وتخفيف القيود الجمركية، بهدف جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية. وما عدا دولة الإمارات التي حافظت على تحسن الأداء فيها، فإن توقف هذه الإصلاحات في باقي دول المجلس سيقيد على الأرجح التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي، مما سيحد من قدرة دول الخليج على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يحركه القطاع الخاص.

وعموما ، تبقى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد من أقل البلدان في العالم تضرراً من الأزمات الاقتصادية العالمية، وهذا نظرا للمكانة الاقتصادية التي تميزها، والتي تجد مقوماتها في ما يلي:

- الحجم المعتبر للناتج المحلى الإجمالي لدول المجل ، والذي بلغ 1.6 تريليون دولار فى عام 2014، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي 33.5 ألف دولار، كما بلغت صادرات دول المجلس نحو 861 مليار دولار، أما وارداتها 476 مليار دولار خلال نفس العام2.
- انخفاض معدل التضخم الخليجى، ليصل إلى 1.9 % منتصف مايو 2016، وإلى 1.0 في 2019.
- إرساء بنية تحتية قوية متنوعة، حيث تقوم دول مجلس التعاون الخليجي باستثمار نحو 210 مليارات دولار في مشروعات البنية التحتية في الفترة ما بين عامي 2016 و2020 .
- تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون خلال عام 2019 ، حيث بلغ معدل نمو الناتج نحو 1.4 % مقابل 1.3 % عا م 2018 ، نجم عن اتفاقات "أوبك + " لاستعادة توازن السوق النفطية، وعكس النشاط الاقتصادي المُحقق تمكن القطاع غير النفطي من تحقيق وتيرة نمو معتدلة تتراوح ما بين 2 إلى

1 مقال بعنوان: " **انهيار أسعار النفط وتداعياته**"، متاح على الموقع:
//www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/، اطلع عليه بتاريخ: 2020/03/16.

2 نيفين حسين. (2016). **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات**، إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد، الإمارات، الربع الرابع لعام 2016 ، ص ص: 3 - 4.

3.5% ، مستفيدا من عدد كبير من العوامل المواتية من بينها الانفاق الاستثماري على مشروعات التنويع الاقتصادي في سياق الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية في هذه البلدان1.

2.II. زيادة التنويع الاقتصادي كحل لمواجهة آثار تقلبات السوق النفطية:

إنّ استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحديًا لاستمرارية الإنفاق الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي، ودافعا للمطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي في هذه الدول.

1.2.II. تعريف التنويع الاقتصادي:

من بين تعريفات التنويع الاقتصادي، نذكر ما يلي:

- ✓ يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام بـ " تنويع الصادرات" ، ويعبر عنه بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية2.
- ✓ التنويع هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، أي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع3.
- ✓ يعرف بأنه عملية تنويع الدخل أي توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية الخدمية بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية4.
- ✓ التنويع يعني " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ، للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً.5

---

1 صندوق النقد العربي .(2020)، **تقرير" آفاق الاقتصاد العربي"** ، مرجع سابق، ص16.

2 Hvidt M., (2013). **Economic diversification in GCC Countries: Past records and future trends**. N.27 Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States.

3 مجيد بن احمد المعلا، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995- 2000)**، وزارة التخطيط، ص13.

4 سعيد بوشول، نذير غانية ، سعاد جرموني. (2017). **المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي : دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد7 ، ديسمبر 2017،

5 Stephen M. Kapunda,(2003). **Diversification and poverty Eradication in Botswana**, Journal of African studies, Vol (17)- (2003) No.2, p. 51.

وعموما ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.

والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات1.

II.2.2. أنواع التنويع الاقتصادي وفوائده:

هناك عدة أنواع للتنويع الاقتصادي، وأهمها:2

1- التنويع الأفقي، هو خلق (فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين والطاقة والزراعة)،

2- التنويع العمودي، باستخدام مخرجات نشاط ما (كالنحاس الخام) لتكون مدخلات لنشاط آخر (كالأسلاك الكهربائية) لرفع القيمة المضافة لمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة .

وتتمثل فوائد التنويع الاقتصادي فيما يلي:

1- تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى،

2- تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

3- يتيح استقرار اقتصادي أكبر ويجعل الاقتصاد الوطني أقل عرضة للتأثيرات السلبية لدورات الأعمال.

4- يسهم في انتقال التأثيرات الايجابية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم الكبير.

5- التطبيق الواسع للتقنيات وانتشار المهارات التنظيمية والإدارية المتطورة.

6- إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج، وتقوية الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية.

7- رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وإكسابه مرونة اكبر للتأقلم مع الأزمات الاقتصادية.3

III. واقع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

1 عاطف لافي مرزوك. (2013)، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، المجلد (30)، العدد (24) لسنة 2013، ص 8.

2 ثريا الخايفي، **الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج**، مركز الخليج لسياسات التنمية، المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان، ص4.

3 عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة . (2014)، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص57.

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسنحاول التطرق إلى جهود التنويع الاقتصادي في هذه الدول، وأهم التحديات، وفرص نجاح سياساته.

1.III. جهود التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

ظلَ اهتمام بلدان مجلس التعاون الخليجي ضعيفا في مجال الأنشطة البديلة للنفط حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وخلال العقود الأخيرة اتخذت خطوات مهمة في اتجاه التنويع بعيدا عن النفط والغاز.

1.1.III. دلائل التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

هنالك العديد من الدلائل التي يمكن أن نستند إليها على وجود مثل هذا التنوي، وأهمها:

أ. حصص الأنشطة البديلة للنفط في الناتج المحلي الخليجي:

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع درجة مساهمة عوائد التجارة غير النفطية والسياحة في إجمالي الناتج المحلي من 8.4 % إلى 8.9 % خلال المدة (1998- 2000) ، وازداد عدد السياح الوافدين بنسبته 20 % عام 2010 1 كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 8 % عام 1992 إلى 9 % في عام 2009 ، ويرجح أن ترتفع هذه النسبة إلى 19 % في عام 2020م2.

ب. تركز الصادرات:

تشير البيانات إلى انخفاض مؤشر تنوع الصادرات لعام 2007 مقارنة بعام 2004 بدول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا الإمارات)، وفي المقابل انخفض (أي تحسن) مؤشر تركز الصادرات لعام 2010 مقارنة بعام 2007 ، في الإمارات ، البحرين، السعودية، عمان، وقطر، بينما ارتفع في الكويت.

ج. مستوى التجارة البينية الخليجية.

بالرغم من ضعف حجمها، عرفت التجارة البينية الخليجية نموا واضحا، فقد ارتفعت من 11.1 مليون دولار في عام 1993 إلى 18 مليون دولار عام 2002، أي بزيادة بلغت (% 63) لمجمل المدة.

---

1 الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معلومات وإحصاءات رسمية، متاح على الموقع: http. ///sites- gcc- sg-org /statistics/ ، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/02.

2محمد عبد الرحمن العسومي. (2010). **التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة**، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 64- 66.

وتعد نسب الواردات البينية أعلى من نسب الصادرات البينية عدا السعودية والإمارات فإن صادراتهما البينية أعلى من الواردات، ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى ارتفاع حجم التجارة العابرة بين هذه الدول.1.

III.1.2. التحديات التي تواجه سعي دول المجلس نحو التنويع:

1. شيوع النموذج الريعي: والذي سيطر على متخذي القرار وكافة الفاعلين في مجتمع الأعمال الخليجي.
2. عجز المورد البشري: إما يقلة اليد العاملة المحلية أو عدم ملائمة العنصر البشري لمقتضيات التنويع.
3. انخفاض معدلات النمو بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أكثر من 86 % من جملة المنشآت الصناعية، ولا يتجاوز حجم استثماراتها 22 % من جملة الاستثمارات الصناعية الخليجية.
4. عدم وجود حوافز استثمارية لتنمية رأس المال البشري.
5. صعوبة تحقيق التوازن بين التنويع والمزايا النسبية التنافسية2.
6. زيادة الإنفاق الحكومي، وفي المقابل ما زالت معظم موازنات دول الخليج تعاني من عجز.
7. **التحديات الجغرافية، حيث** يتسم مناخ دول المجلس عموماً بأنه صحراوي، والارتفاع الحاد في درجات الحرارة سيقيد تطوير قطاعات هامة كالزراعة، إلى جانب ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة.
8. **ضعف مستوى التعليم والمهارات** للعمالة المحلية **بالقطاع الخاص المنتظر منه دور أكبر في التنويع.**
9. **جاذبية العمل في القطاع العام، حيث** يستفيد العاملون فيه من مميزات كبيرة مقارنةً بالعاملين في القطاع الخاص. ومحاولات تطوير قطاع صناعي أو خدمي تنافسي يحتاج إلى عمالة كبيرة قادرة على جذب المواطنين العاملين في القطاع العام بعيداً عن هذا القطاع يبدو أنه يشكل تحدياً كبيراً.
10. **تشابه خطط التنويع الاقتصادي، التي أطلقتها** دول المجلس، مثلما يبينه الجدول الموالي:

1 محمد عبد الرحمن العسومي. (2010). **التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة**، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 64- 66.

2 إيمان عمر ريان، **أثر التنويع الاقتصادي على تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي**، متاح على الموقع: el-yom.com el-yom.com، ص2 (اطلع عليه بتاريخ 2020/04/10).

الجدول رقم (02): يبين التشابه في خطط التنويع بدول مجلس التعاون الخليجي

الحكومة	البحرين	عمان	السعودية	الكويت	قطر	الإمارات
الرؤية الحالية	**رؤية 2030**	**رؤية 2020**	**رؤية 2030**	**رؤية 2035**	**رؤية 2030**	**رؤية 2021**
الخطة الوسطية الحالية	إستراتيجية التنمية الوطنية (2015-2018)	الخطة الخمسية التاسعة (2016 - 2020)	برنامج التحول الوطني (2016-2020)	خطة خمسية متوسطة المدى (16-2020)	إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017-2022)	الأجندة الوطنية (14-2021)
القطاعات الرئيسية التي تقود جهود التنويع	خدمات مالية، خدمات الأعمال ، التصنيع (ألمنيوم، مواد غذائية مرطبات، مواد كيماوية وبلاستيكية)، الخدمات اللوجيستية.	التصنيع، النقل والخدمات اللوجيستية، السياحة، صيد الأسماك والتعدين.	السياحة والترفيه، الطاقة المتجددة، المعدات الصناعية، تكنولوجيا معلومات، التعدين، النفط والغاز.	المالية، التجارة، السياحة، الشركات الصغيرة والمتوسطة.	الشركات الصغيرة والمتوسطة، البحث وتطوير، تكنولوجيا المعلومات، اتصالات، القطاع المالي.	السياحة والتجارة.

المصدر: من إعداد الباحثين.

فتطوير اقتصاد تنافسي لقطاع الخدمات يستهدف المجالات نفسها كالسياحة، والخدمات المالية، والخدمات اللوجستية، قد يزيد من مخاطر تطور اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على حساب بعضها الآخر، وقد يؤدي إلى تداخلات كبيرة في تزويد هذه الخدمات.1.

2.III. تقييم سياسة التنويع للمرحلة السابقة:

يمكن القول أن السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي قد نجحت في تحقيق قدر من التنوع والنمو في القطاعات الغير النفطية مثل الاستثمار في الصناعة التحويلية، السياحة،

1 مقال بعنوان : "**معوقات تعرقل تنوع اقتصادات دول الخليج**"، نشر بجريدة القبس الكويتية بتاريخ 2017/07/30.

تجارة التجزئة، قطاع الاتصالات وقطاع الإنشاء والبناء، وبدرجات متفاوتة، فالإمارات والبحرين نجحتا أكثر من الدول الأخرى وطورتا القطاع المالي والخدماتي بشكل أفضل تحديداً مقارنة بباقي دول المجلس، إلا أن الإنجازات المحققة في نطاق التنويع الأفقي، لم تكن كافية لحماية اقتصادات هذه الدول من تداعيات تقلبات أسعار النفط، والذي نلحظ استمرار هيمنته في اقتصادات دول المجلس، واستخدام عوائده في استيراد أغلب متطلبات الحياة، وإنفاق جزء مهم منها على قوى عاملة مستوردة.

وبعد تحليله لبيانات المرحلة أثبت (هفيدت، 2013) " أن جهود التنويع في الخليج هزيلة" فهي لم تسفر إلى الآن عن خلق نموذج تنموي مستدام،1 ولا يعني ذلك أن الطبيعة الغنية بالنفط تصعب سياسة التنويع، فبأخذ حالة النرويج مثلا، فإنها تنتج حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا والذي تجاوزه فقط إنتاج السعودية، إلا أن قطاع النفط والغاز يشكل 25 % من إجمالي ناتجها المحلي.2

فدول الخليج حسب (هفيدت ، 2013) تعتمد نموذج (الدول الريعية allocation state, retrieve state) حيث تبيع الدولة الهيدروكربون وتدير عوائده ، وأصولها الإنتاجية غير متطورة "... ومثل هذا النموذج يفشل في دعم تنمية دول الخليج من جهتين: 3من ناحية توفير دخل مناسب ومستقر للمواطنين، ومن ناحية العجز عن خلق فرص عمل لجيل الشباب المتزايد وللمواطنين المتعلمين. وحيث أن نجاح التنويع في النرويج مقارنة بدول المجلس يرجع لاعتمادها وتبني سياسات مستمرة وقوية تستهدف التنويع4.

ولذا لن يتحقق نجاح سياسات التنويع إلا إذا عالجت الحكومات الراغبة به الأمور أو الحواجز الآتية5:

1- تحديد عوائق تنفيذ التنويع وبالتالي كيفية إزالتها، سواء كانت عوائق قانونية أو إدارية أو مؤسساتية.

2- تحديد طبيعة القطاعات التي ترغب الدول في تنشيطها، فما يصلح للسعودية لا يصلح لعمان...الخ. فهناك مثلا فرص للزراعة في عمان وفي الصناعة بالسعودية وفي الخدمات والمال بكل دول المجلس.

---

1 Hvidt M, Opcit..

2 Shediac R., Abounchajar R., Mougaes C., Najjar M.,(2008). **Economic Diversification: the road to sustain able Development**. Booz & Company .USA.

3 Hvidt M, Op cit.

4 Shediac R. and all , Op cit.

5مقال لـ: **لويس حبيقة**، " كي ينجح التنويع الاقتصادي خليجيا "، **نشر بصحيفة الخليج الجديد بتاريخ: 2017/01/28.**

3- تحديد من سيقود الاقتصاد اليوم ومستقبلا؟ ، أي هل يبقى القطاع العام مسيطرا على الاقتصاد ومتدخلاً فيه أم هنالك رغبة رسمية في توسيع حجم القطاع الخاص ، وإعطاء فرص أكبر كي يقود الاقتصاد وتبقى الحكومات مراقبة عبر التشريع والمؤسسات والإجراءات وغيرها .

4- من الضروري أن تنتقل الفكرة الموجهة للدولة من التوزيع إلى الإنتاج، أي من الاقتصاد الريعي التوزيعي إلى الإنتاجي، وهذا ليس سهلاً إذ يتطلب تغييراً في العقلية والسياسات والممارسات.

IV. الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي:

يتزايد اهتمام دول مجلس التعاون بالتحول نحو اقتصاد المعرفة باعتباره محرك للنمو الاقتصادي، ما يقتضي الاستثمار في الصناعات المعرفية لدعم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في هذه الدول.

IV.1. ماهية الاقتصاد المعرفي:

اقتصاد المعرفة Knowledge Economy هو تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة، والتي تعتبر المقّوم الحاسم للنجاح الاقتصادي بشكل دائم. وقد انتشر استخدامه في جميع المجالات.

IV.1. 1. تعريف اقتصاد المعرفة:

من الصعب إيجاد تعريف جامع لاقتصاد المعرفة، وسنحاول عرض بعض التعاريف كالتالي:

- ✓ يعرف التقرير الاستراتيجي العربي اقتصاد المعرفة على أنه اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية. 1
- ✓ تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية فى المدى البعيد2 .
- ✓ تعريف الأونكتاد UNCTAD :3 هو جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تمثل المعرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه، وتمثل الاتصالات وتقنية المعلومات أداته الرئيسة .
- ✓ تعريف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية: هو الاقتصاد الذي تساهم فيه عملية توليد

1التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، 2004.

2 Organization for Economic Cooperation and Development, (1996). **The Knowledge- based Economy,** OECD Documents, OECD/GD 102, PP. 9-11.

3محمد فتحى عبد الهادى. (2019). **اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية : دراسة تحليلية ودروس مستفادة** ، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج 1 ، ع 1، يناير 2019 ، ص 153.

المعرفة واستثمارها بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي وفى تكوين الثروة، ويكون فيه رأس المال البشري النواة من خلال قدرة الإنسان على الابتكار وعلى الإبداع وتوليد أفكار جديدة واستثمارها وتطبيق التقنية واكتساب مهارات جديدة وممارستها في كل القطاعات الاقتصادية1.

ومنه نستنتج أن اقتصاد المعرفة يقوم على تجميع وإنتاج وتوزيع وتوظيف المعلومات والمعرفة باستخدام رأس مال بشري عالي المهارة وتقنيات تكنولوجية متقدمة.

فقد أصبحت المعرفة تمثل إحدى المظاهر الأساسية للإنتاج في عالم اليوم ، وبالتالي إحدى المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي. وعلى عكس الاقتصاد التقليدي، حيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية (العمل والأرض ورأس المال والتنظيم)، فإن اقتصاد المعرفة يعتمد على عدة ركائز أهمها2:

- العمالة المؤهلة والماهرة، أو ما يطلق عليها رأس المال البشري أو رأس المال المعرفي أو الفكري.
- نظام ابتكار فعال يتمثل في البحث والتطوير لإنتاج الجديد بصفة مستمرة.
- بنية تحتية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتحفيز المشروعات على إنتاج قيمة مضافة عالية.
- إطار مؤسساتي ومناخ اقتصادي مناسب.

وتقارن الدول بمدى تطبيقها واستفادتها من الاقتصاد المعرفي من خلال عدة مؤشرات ومعايير، تصنف ضمن أربع دعائم أساسية لاقتصاد المعرفة وهي، النظام الاقتصادي والمؤسسي، وأنظمة التجديد والابتكار، والتعليم، والبنية التحتية للمعلومات. ولمساعدة الدول في وضع استراتيجيات واضحة من أجل عملية التحوّل نحو اقتصاد المعرفة، طوّر البنك الدولي إطارا لذلك يعتمد على أربع مرتكزات رئيسة: 3

1. نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر سبل محفزة لأجل كفاءة استخدام المعرفة وازدهار العمل الحرّ.
2. توفر السكان المتعلمين والمهرة من أجل خلق، واستخدام والتشارك في المعرفة بشكل جيد.
3. توفر بنية تحتية دينامية للمعلومات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

1وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2014). **التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية**، الرياض، ص 50.

2محمد فتحى عبد الهادى. (2019). مرجع سابق، ص 154.

3 Olafsen, Ellen (2004), **About Knowledge Economy: Frequently asked Questions**. Available at: http://www.developmentgateway.org/knowledge

4. توفر منظومة ابتكار تتمتع بكفاءة عالية، للشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمنظمات الأخرى1.

IV.1. 2. أهمية التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي:

تبرز أهمية التحول إلى اقتصاد المعرفة بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، في المنافع التي ستسهم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه الدول، وتتمحور حول2:

1- زيادة الإنتاجية، وتحسين وتطوير بعض القطاعات المحددة، كالسياحية والمصارف والتعليم والصحة وتحقيق الطاقات الكامنة في مجالات وقطاعات عديدة تواجه صعوبة على التنافس دون تكنولوجيا.

2- إيجاد فرص عمل جديدة ونشوء أنماط جديدة من المهن ومؤسسات الأعمال ذات اثر بالغ في رفع معدلات النمو ودعم التنمية الاقتصادية، ولاسيما تلك التي تتصل بالتعليم والصحة أو تلك التي تسهل التفاعل بين المواطنين والمؤسسات الحكومية والخدمية والثقافية.

3- التأثير على مستوى معيشة الأفراد، من خلال الارتقاء بدور الدولة في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع.

4- الإسهام في تطوير التعليم، وتوفير قاعدة للعلم والتكنولوجيا مع توسع دائرة البحث والتطوير والقدرة على توجيه الأبحاث نحو المنتجات والخدمات والأساليب الجديدة، والحرص على سرعة طرحها بالأسواق.

5- دعم جهود نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول الصناعية المتقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ويتوقف ذلك الأثر على مدى قدرة دول المجلس في التفاعل مع عملية نقل التكنولوجيا واستيعابها وتطويرها، وبالاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال، على غرار ما حصل من تطور في بعض الدول بفعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها الهند وايرلندا وكوريا الجنوبية.

6- ارتفاع نسبة مساهمة عناصر اقتصاد المعرفة في القيمة المضافة للمشروع أو المنظمة والدولة.

1ميرزا الخويلدي. (2013). " **ثلاث دول خليجية جاهزة للانتقال إلى الصناعات المعرفية**"، نشر بجريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 2013/12/17، عدد 12803.

2يحيى حمود حسن البوعلي. (2013)، **واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (24) لسنة 2013، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة، العراق، ص ص: 7-9.

ويتزايد اهتمام دول المجلس بالتحوّل إلى اقتصاد المعرفة، ويتجلى ذلك بوضوح في خطط واستراتيجيات التنمية التي تبنتها، والتي تركز على تطوير عناصر اقتصاد المعرفة، كما تظهره المؤشرات التالية1:

- **تصدرت دول المجلس التصنيف العام في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي خلال العام 2015. وجاءت البحرين في المرتبة الأولى بعد أن سجلت 74.15 % في معدلات استخدام شبكة الإنترنت، فيما حققت الكويت أعلى نسبة في انتشار الهواتف النقالة بـ 194.62 %.**
- **التوسّع الكبير الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل التقديرات بأن يصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في الدول العربية إلى نحو 226 مليون مستخدم بحلول العام 2018.**
- **إنشاء مدن رقمية، على غرار تجربة دبي التي أثبتت مكانة مرموقة لها ضمن قائمة أفضل 10 مدن في العالم من حيث الحوكمة الرقمية في العام 2014، متفوّقة ذلك على أبرز العواصم العالمية.**

إلا أن بعض دول المجلس تواجه تحديات لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، مرتبطة بكيفية التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد يعتمد على منظومة تقودها مؤشرات الاقتصاد المعرفي ومنها:

- **تحديث قواعد الإنتاج وإعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية، وما يترتب عنه من إعداد جيد للموارد البشرية الوطنية، ووضع ضوابط سليمة لاستقطاب عمالة وافدة تتناسب مع متطلبات التحول.**
- **انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بدول رائدة في اقتصاد المعرفة.**
- **ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنى التحتية التكنولوجية المتطورة في بعض دول المجلس.**
- **أن معظم دول المجلس تعتبر مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا موطّنة لها.**
- **ضعف الإبداع والابتكار في العمل في معظم إدارات التعليم العالي والمراكز البحثية الخليجية.**
- ضعف نسبة الاستثمار والإنفاق العام على التطور التكنولوجي والعلمي من حيث الناتج المحلي.
- افتقار السياسات التحفيزية والبرامج التشجيعية لدعم الصناعات المعرفية ونقل التكنولوجيا.
- غياب رأس المال المخاطر في مجال الصناعات المعرفية2.

1**حسام سويد الغايش**، " تحديات الاقتصاد المعرفي في الخليج "، متاح على الموقع: https://ae.linkedin.com/pulse/-hossam-elghayish، اطلع عليه بتاريخ: 2020/03/18.

2علوبة حسن عبد الله عبد القادر. (2020). **مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع - العدد 12 ، أبريل 2020، ص 216.

فالتحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة على دول مجلس التعاون الخليجي، تتطلب مزيدا من الجهود، والاستغلال الأمثل لكل طاقاتها وقدراتها في سبيل تحقيق ذلك، وعليه يجب إعادة هيكلة منظومة العلم والتكنولوجيا لبناء نسق وطني للابتكار والإبداع، وبالاستفادة من التجارب الناجحة، والعمل على تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لمحاور الاقتصاد المعرفي ، ما من شأنه أن يدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي، ودعم إقامة صناعات معرفية تنافسية.

2.IV. الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون:

تبذل دول الخليج العربية جهوداً حثيثة لتعزيز الصناعات المعرفية، باعتبارها محركًا للنمو الاقتصادي، وأحد مقومات التحول نحو اقتصاد المعرفة، خاصة وأن تملك كافة الإمكانات لتكون رائدة في هذا النمط الإبداعي من الاقتصاد على مستوى العالم، ولتتمكن من زيادة الرغبة لديها في التنويع الاقتصادي.

1.2.IV. مفهوم الصناعات المعرفية:

الصناعات المعرفية هي الصناعات التي يعتبر فيها الفكر أو الجهد البشرى الخلاق مصدر رئيسي للمزايا التنافسية للمنتجين. تجعلهم يضطلعون بالاستثمار في مجال خلق وتنمية ذلك الفكر والجهد البشرى1، فهي تعتمد أساسا على تقنيات المعلومات، والفكر أو الجهد البشرى الخلاق، وترتبط بخدمات: السياحة، النقل، الشحن، الطاقة، المالية، التأمين، الاتصالات، المحاسبة، الشؤون القانونية، الرعاية الصحية، الإعلان، البناء، الهندسة، العمارة، الضرائب، التعليم، التجارة الإلكترونية، الخدمات البيئية.

وتعتبر مصدرا هائلا للثروة، فلم تعد القيمة تأتي من تصنيع الأشياء، وإنما من المعلومات (نظم تشغيل الحواسيب)، وانتقلت السيادة من شركات مثل جنرال الكتريك إلى أخرى مثل ميكروسفت Microsoft.

وهناك صناعات معرفية تعتمد على خدمات كثيفة الإبداع مثل التصميم، والذي يعد مدخلا أساسيا في معظم منتجات وخدمات اقتصاد المعرفة، ومن أهم الصناعات الإبداعية تنوعا وديناميكية، وقد نما في السنوات 1995-2000 بـ 21 %، وقد بلغ حجمه الاقتصادي عام 1999 حوالي 140 مليار دولار2.

1خالد مصطفى قاسم، دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، متاح في الموقع: http://drkhaledkassem.blogspot.com/. اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/9.

2إبراهيم غرايبة، **الصناعات الإبداعية**، متاح على الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/7/4/، اطلع عليه بتاريخ: 2020/04/15.

وتتميز الصناعات المعرفية بامتلاكها ثلاثة عناصر أساسية:1

- بُنى تحتية تكنولوجية متطورة تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- الابتكار ويتضمن عناصر الأبحاث والتطوير، التغيير في نماذج العمل، التكامل مع الزبائن...الخ.
- الموارد البشرية ذات المهارة والكفاءة العالية.

فلقد أصبحت الصناعات المذكورة تمثل تكنولوجيات القرن الواحد والعشرين، وأصبح العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة، وهذا ما أكده الاقتصادي Robert Solow الحائز على جائزة نوبل: "إنَّ 34 % من النمو الاقتصادي يُعزى إلى نمو معارف جديدة، إضافة إلى أن 16 % من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم، وبناء عليه فإنَّ 50 % من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة".2

IV.2.2. واقع الصناعات المعرفية في دول مجلس التعاون الخليجي:

تماشيا مع التغيرات العالمية التي أصبحت فيها الصناعات المعرفية إحدى ركائز اقتصاد المعرفة ، أولت دول المجلس عناية خاصة لهذه الصناعات، وتم التأكيد عليها في الرؤى الوطنية وفي استراتيجيات التنمية لدول المجلس، وإن كان هناك تفاوت في مستوى الجاهزية لإقامة صناعات معرفية بين هذه الدول.

IV.2.2.1. تشخيص وضعية الصناعات المعرفية في دول المجلس:

تستخدم العديد من المؤشرات لقياس اقتصادات المعرفة وما ارتبط بها من صناعات معرفية، تمثل مزيج من التحصيل في التعليم والابتكار والقدرة التنافسية الاقتصادية، والبنية التحتية. ومن أهمها منهجية البنك الدولي KAM ، ومنهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED ، ولائحة الاتحاد الأوربي، ومنهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة آسيا APEC ، ومؤشر المعرفة العربي 3.2015

1 تقرير حول الصناعات المعرفية، الدليل الخاص بمؤتمر الصناعيين الثالث عشر، عشر، 19 يناير 2012.

2 Solow, Robert , Economic Growth Theory: An Exposition. Oxford University Press, 1988.

3 علوبة حسن عبد الله عبد القادر. (2020). مرجع سابق، ص 224.

فقد أظهر تقرير منهجية تقييم المعرفة لعام 2012 الصادر عن البنك الدولي، أن دول مجلس التعاون الخليجي تسير بخطى حثيثة نحو الانتقال إلى الصناعات المعرفية، وبدرجات متفاوتة، وتنقسم إلى مجموعتين من حيث تلبية الحاجة إلى تحقيق هدف الوصول إلى الصناعات المعرفية، وهما:

المجموعة الأولى، تضم السعودية، الإمارات وقطر، أحرزت تقدما ملحوظا في جاهزيتها نحو الصناعة المعرفية، ويمكنها الولوج للصناعات المعرفية بحلول عام 2020 إذا عملت على معالجة نقاط الضعف.

المجموعة الثانية، تشمل الكويت، وعمان، والبحرين، وتحتاج بذل جهود أكبر للولوج للصناعة المعرفية.1.

وغطّى التقرير ترتيب 146 دولة ، شاملاً 15 دولة عربية. فاحتلت الإمارات المرتبة 42 عالميا والأولى عربيا، عالميا) ، أما البحرين وعمان والسعودية وقطر والكويت فجاءت في المراتب الخمس التالية.

الجدول رقم (03): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الاقتصاد المعرفي

الدولة	2000	2007	2012	التغير في 2012 عن 2000
الإمارات	48	49	42	6
البحرين	41	52	43	-2
عُمان	65	47	47	18
السعودية	76	69	50	26
قطر	49	42	54	-5
الكويت	46	46	64	-18

المصدر: www.Worldbank.org/kam

وبالنسبة لمؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشراته الفرعية بدول المجلس (أنظر الجدول رقم 04)، أشار التقرير بتصدر الإمارات المرتبة الأولى عربياً وخليجياً برصيد: 6.94 نقطة، تليها البحرين بـ : 6.9 ، ثم عُمان بـ 6.14 نقطة ثم السعودية بـ : 5.96 نقطة، وقطر 5.84 وأخيراً دولة الكويت بـ : 5.33 نقطة.

1تقرير حول الصناعات المعرفية ، مرجع سابق.

الجدول رقم (04): مؤشرات الاقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012

الدولة	مؤشر الاقتصاد المعرفي	مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي	مؤشر الابتكار	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإمارات	6.94	6.5	6.6	5.8	8.88
البحرين	6.90	6.69	4.61	6.78	9.54
عُمان	6.14	6.96	5.88	5.23	6.49
السعودية	5.96	5.68	4.14	5.65	8.37
قطر	5.84	6.87	6.42	3.41	6.65
الكويت	5.33	5.86	5.22	3.7	6.53

المصدر : www.Worldbank.org/kam

ووفقا لبيانات مؤشر المعرفة العربي لعام 2018 ، والذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، يمكن الاطلاع على مؤشراته في دول مجلس التعاون الخليجي كالتالي:

الجدول رقم (05): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر المعرفة العربي لعام 2018

الدول	الترتيب العالمي	مؤشر المعرفة	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	البحث التطوير والابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات	الاقتصاد	البيئات التمكينية
		المؤشرات القطاعية							
الإمارات	19	62	72.7	63.4	53.4	31.3	74.1	67.7	70.7
قطر	43	51	45.1	51.4	47.2	24.8	64.0	50.9	75.7
البحرين	44	51	58.9	55.5	45.6	18.0	62.8	56.8	59.2
الكويت	50	50	60.2	48.1	45.7	26.1	53.7	49.9	65.5
عمان	62	48	54.9	45.2	39.5	23.7	53.7	50.2	67.6
السعودية	66	47	52.9	41.0	40.1	30.3	56.8	49.9	57.7

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لعام 2018، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 5.

من بيانات الجدولين 04 و05 حول ركائز الاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية، يظهر التأخر النسبي لدول المجلس عن الدول المتقدمة، ورغم تصدر الإمارات في المنطقة يبقى مؤشر الابتكار فيها ضعيف، ويؤكد هذا التأخر ضعف مساهمة الصناعات المعرفية في تركيبة الصادرات الخليجية التي تتراوح بين (1-2) % في حين أنها تفوق 10 % بالدول المتقدمة في دول كفنلندا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج1.

IV.2.2.2. التحديات ومتطلبات التحول للإنتاج الصناعي المعرفي بدول المجلس:

في ظل توالي العجز في موازنات بعض دول الخليج، ولجوء بعضها للاقتراض المحلي أو تبني برامج تقشفية في الموازنات العامة ، ما يفاقم من التحديات التي تواجه إقامة صناعة معرفية قوية، ومن أهمها2:

1. غياب إستراتيجية خليجية ورؤية مستقبلية مشتركة للصناعة المعرفية.
2. ضعف جهود البحث والتطوير الخاصة بالصناعة المعرفية (*) .
3. نقص حاد في الموارد البشرية اللازمة للصناعة المعرفية.
4. ضعف البيئة التمكينية لمساهمة القطاع الخاص في الصناعة المعرفية.
5. التبعية التكنولوجية " الفجوة المعرفية".

إن تشخيص الوضع الراهن للصناعات المعرفية بدول المجلس يشير إلى أن أمامها فرصة كبيرة لولوج الصناعات المعرفية، منها على سبيل المثال لا الحصر، توافر الموارد المالية اللازمة للاستثمار، والبنية التحتية، والطلب القائم في الأسواق المحلية - الإقليمية، وهو ما يفرض عليها تحقيق المتطلبات التالية:

1مقال حول: " **تقرير المعرفة العربي: توطين المعرفة عربيا رهان قابل للتحقق**"، جريدة العرب اللندنية، العدد 9853 بتاريخ 2015/03/11 ، ص6.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا 2003)، مبادرة المحتوى العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص1.

(*) **وفقا لتقرير "يونسكو" لعام 2010 ، فإن حصة الإنفاق على البحث والتطوير لا تتعدى 0.2 % من الناتج المحلي لدول المجلس، وهي نسبة متدنية مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة مثل: فنلندا 3.5 % واليابان 3.18 % والسويد 3.7 % .**

1. إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الأساسية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه الاهتمام لمراكز البحث العلمي.
2. توفير بيئة تحتية ذات مستوى عالٍ وإيجاد إطار تنظيمي ملاءم لتمكين القطاع الخاص، وتحفيز مساهمته في الاستثمارات المرتبطة بالصناعية المعرفية من خلال منح الحوافز والتسهيلات المناسبة.
3. تقديم المزيد من الدعم لمراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد المتخصصة.
4. تطوير برامج تدريب القوى العاملة الوطنية وتأهيلها بما يواكب المعارف والتقنيات الحديثة.
5. متابعة وتقييم برامج إصلاح التعليم ليصبح مؤهلا لتكوين الموارد البشرية الملائمة لاقتصاد المعرفة.
6. تشجيع إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات العالمية الرائدة في مجال الصناعات المعرفية تضمن نقل التكنولوجيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي سواء في مجال التقنيات الحديثة أو تنمية المهارات العلمية.
7. الاهتمام بمعايير نقاء البيئة في المشاريع الصناعية المستهدفة، ببناء قدرات للبحث والتطوير فيها.
8. العمل على تفصيل خارطة الصناعات المعرفية بدول المجلس استنادا للدراسة التي أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عام 2008، بهدف تطوير نشاطات صناعية معرفية ذات قدرات تنافسية دولية، مع توحيد الرؤى المختلفة ، وتطوير القوانين الموحدة المرتبطة بها ودعم الاستثمارات المشتركة.
9. تخصيص مناطق للخدمات والصناعات المعرفية ومناطق أخرى لتصنيع وتجميع التقنيات المتقدمة.
10. دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الداعمة للاقتصاد المعرفي، والتي نذكرها منها على سبيل المثال:1
صندوق البحث والتطوير الخليجي، جائزة الابتكار والإبداع للشباب الخليجي، مؤتمر شباب الإبداع والابتكار، صناديق تمويل للأبحاث والتطوير، مشروع مدارس التكنولوجيا والتقنية الخليجية2.

كما أن تطبيق إستراتيجيات للتنمية تقوم على المعرفة والابتكار يتطلب رؤية، وتنسيقا قويا على المستويات العليا من الحكومة، ونهجا تشاركيا لحشد الناس وراء دعم الإصلاحات المطلوبة، والتمكن من الصمود على المدى المتوسط والطويل. ويكمن التحدي الحقيقي، وخاصة للقطاع الخاص، في تحقيق المزيد من القدرة على المنافسة والوصول إلى أسواق متميزة في الاقتصاد العالمي.

V . فرص تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي:

1 راشد أحمد الجميري، **اقتصاد المعرفة وتحديات الشباب الخليجي**، مؤتمر الشباب الخليجي، الإمارات، ص6.

2مقال: الصناعات المعرفية خيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي، نشر بجريدة الأيام البحرينية، بتاريخ 2 فبراير 2012.

إن الحاجة الملحة للتنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي، تفرض العمل لتطوير الصناعات الخليجية، ومنها الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

V .1. مؤهلات تطوير الصناعات المعرفية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي:

بتوفّر ثلاثية الثروة المالية والثروة الإنسانية - الشبابية والثورة المعرفية العالمية، تتزايد فرص دول مجلس التعاون الخليجي لإحداث انطلاقته متاحة، لا بل مطلوبة وبقوة، لتنتقل فيها من اقتصاد ريعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي معرفي، يتيح لها تنويع اقتصاداتها، ومن بين هذه الفرص والمؤهلات نذكر ما يلي:

1. عمل دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة: فوفقا لصندوق النقد الدولي أثبت اقتصاد دول الخليج قدرته على تجاوز الأزمات العالمية والإقليمية، رغم اعتماده الكبير على النفط. واحتفظ ككتلة بموقع متقدم عالميا، وبحسب تقرير " اقتصاد المعرفة العربي 2014 "، جاءت في المرتبة 12 كأكبر منطقة اقتصادية في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 1,640.830 تريليون دولار خلال عام 2013،1ولا شك أن عمل هذه الدول ككتلة واحدة يمكنها من امتلاك مقومات إقامة صناعات معرفية.

2. تحسن الأداء في المؤشرات الدولية: كما تبينه المؤشرات المرتبطة بالأداء والتنوع الاقتصادي:

- مؤشر التنافسية العالمي، تحسن في ترتيب دول المجلس وفقا لتقرير التنافسية : 2018-2017.

الجدول رقم (06): الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشرات تتعلق بتحسن الأداء دوليا

الدول	الامارات	قطر	السعودية	البحرين	الكويت	عمان
مؤشر التنافسية العالمي 2017-2018 (المنتدى الاقتصادي العالمي، 137 دولة)	17	25	30	44	52	62
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2018 (البنك الدولي، من 190 دولة)	21	83	92	66	96	71
مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب 2017-2018 (منتدى الاقتصادي العالمي)	36	37	43	39	95	71
مؤشر الأداء اللوجيستي 2016 (البنك الدولي، من بين 160 دولة)	13	30	52	44	53	48
مؤشر الخدمات الالكترونية (الذكية) 2016 (تقرير الأمم المتحدة حول دراسة الحكومة الإلكترونية، من 193 دولة)	08	51	50	22	56	70
مؤشر البنية التحتية (متضمن في تقرير التنافسية العالمية 2017-2018)	05	13	31	33	64	36

المصدر: من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على:

- The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum, Geneva, 2017.

1 أزاد عيشو، **الإمارات الأولى في مؤشر اقتصاد المعرفة العربي**، نشر بجريدة الإمارات اليوم بتاريخ: 28 مايو 2014 .

- World Bank Group, Doing Business 2018 Reforming to Create Jobs, 2018.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ،مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بيروت، ديسمبر 2017، فدول المجلس تصدرت الدول العربية في ترتيب معظم المؤشرات العالمية، وكانت الإمارات رائدة الترتيب.

3. وجود قطاع خاص واعد، لديه استعداد للاستثمار المحلي بشرط توافر الظروف. فرغم أهميته هذا القطاع في الاقتصاد، لا تتعدى فرص العمل المتوفرة بالقطاع النفطي 1 % للقوى العاملة في سن العمل، مما يؤيد مبدأ التوسع لقطاعات أخرى بغية إيجاد فرص عمل للمواطنين وتنويع مصادر الدخل والنمو.[1]

4. وجود إمكانيات مالية ضخمة، ويتجلى ذلك في ضخامة الثروات السيادية لدول المجلس، والتي تجعلها أكثر قدرة على تحقيق تنوع اقتصادي لمرتبط بصناعة المعرفة، بما يجنبها مخاطر تقلبات أسعار النفط.

5. تحسن في المؤشرات التكنولوجية والمعرفية: فوفقاً لتقرير مؤشر المعرفة العربي 2016، [2] وبالنسبة إلى البيئة التحتيةِ والمحتوى الرقميّ فقد جاءت 06 دول فوق المتوسط بدرجات تراوحت بين 52.16 و90.83 (الإمارات وقطر والكويت والبحرين والسعودية وعُمان) ، أي دول مجلس التعاون الخليجي التي تصدرت التصنيف العام في هذا المؤشر وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن الاستفادة من الميزة التنافسية لها في تنويع اقتصاداتها، ودعم إستراتيجية التحول للصناعات المعرفية.

6. تعاظم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة التنويع الاقتصادي: ما يتطلب دعمها بتطبيق برامج وسياسات الهادفة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التحول نحو الصناعات المعرفية.

7. نمو في وتيرة المصانع وإنشاء المدن الصناعية، وتعد هذه الأخيرة من أهم مقومات تحسين البنى التحتية بمجلس التعاون ، إضافة إلى المساهمة في تقوية القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل الوطني.

1بوز آند كومباني، " **الاقتصادات الخليجية مصابة بعدوى التركيز على السلع الهيدروكربونية وانخفاض الإنتاجية الفردية**"، نشر بجريدة الرأي الكويتية، بتاريخ 12 أغسطس 2008.

2 أنظر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العربي 2016، UNDP ، دبي ، 2016.

8- وجود شراكات الدولية في مجال البحث والتطوير: وخاصة في السعودية وقطر، حيث أن العديد من مراكز البحث والتطوير لديها شراكات دولية ممتازة ، وشراكات محلية أيضاً مع مؤسسات صناعية مما يساعدها على الريادة في بعض المجالات مثل الطب والطاقة البتروكيماويات وغيرها.

V .2. الاستفادة من النماذج العالمية لبناء استراتيجيات لتطوير صناعات معرفية كخيار للتنويع:

إن بناء إستراتيجية لتطوير الصناعات المعرفية، وتحويل دول مجلس التعاون الخليجي إلى منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنيات المتطورة للصناعات المعرفية، يستلزم الاستفادة من النماذج العالمية لبناء استراتيجيات تنويع قوية، على غرار تجربة الدول الصاعدة، والتي بها كثيرٌ من الدروس المستفادة في التنوع الاقتصادي وتطوير الصناعات المعرفية، وتشمل المحاور التالية1:

1. تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار، فتأييد الإدارات السياسية لهذه الإستراتيجية كأولوية قومية قصوى هو شرط ضروري لإنجاحها ، حيث تقوم الحكومات بتوفير المناخ والدافع لنمو هذه الصناعات من خلال التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وكذلك توفير البنية التحتية الملائمة، ودعم القطاع الخاص ليتحمل مهمة نقل المعرفة والتقنية وتشغيل العمالة والنهوض بالاقتصاد.

2. تهيئه البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، مع وضع آلية لاستمرار تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لتحديث تلك البنية وخاصة شبكات الاتصالات وتخفيض تكلفة الاستخدام في نقل المعلومات.

3. تنمية الموارد البشرية: ويشمل ذلك التعليم والتدريب والتأهيل والبحث العلمي وصقل المهارات التي يحتاجها الإنتاج والتصدير والتسويق للمنتجات والخدمات المعتمدة على المعرفة.

4. توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويقع عبء تنفيذ هذا الإستراتيجية أساسًا على إسهامات القطاع الخاص من خلال الشركات الناشئة، وحجم إنتاج هذه الشركات ومدى جودة منتجاتها وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وكذلك حجم العمالة الجديدة التي توفرها.

1أنظر: وثيقة إعلان الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات ، المؤتمر العربي الثاني للمعلومات الصناعية والشبكات، تونس ، 23-25 مايو 2005. ص ص: 4- 7. (بتصرف) .

5. تنمية الأسواق المحلية وتنشيط أسواق التصدير لمنتجات الصناعات المعرفية، ويحتاج ذلك إلى قاعدة قوية تتمثل في وجود أسواق محلية نشطة لهذه المنتجات. ومن الدروس المستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال كأمريكا واليابان والمملكة المتحدة والسويد والتي وصل دور الصناعات المعرفية في عملية النمو والاستثمار وتحديث الصناعة ما بين 50 % و 60 % من مدخلات جميع النواتج الصناعية والتكنولوجية، وذلك من خلال قيام الحكومات بدور أساسي لتبني مشاريع تقنية متطورة تقوم بتنشيط الأسواق المحلية لهذه المنتجات شريطة أن تكون لها قيمة كبيرة في تحسين أداء مؤسسات الدولة.1.

6. وضع الأطر التشريعية والقانونية العاملة على تحفيز إمكانية إقامة وتطوير صناعات معرفية.

7. توسيع البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية، من خلال تشجيع الإبداع والابتكار ، ودعم الإنتاج الفكري وتنشيط الحاضنات التكنولوجية في سياق دعم الأفكار الجديدة. وتوسيع البحث في التقنيات الجديدة كالنانو وغيره من الصناعات التي يمكن أن يزدهر في ظلها الاقتصاد المعرفي والصناعات المعرفية إلى أعلى مستوياتها، مواكبة للمتغيرات العالمية في مجال التكنولوجيا والمعرفة.2.

VI- الخاتمة:

إن انهيار أسعار النفط منذ عام 2014، كان بمثابة ناقوس خطر دفع الحكومات الخليجية والخبراء المحليين والأجانب إلى تعزيز فكرة التنويع الاقتصادي باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.

وبالنظر لما تعرفه دول مجلس التعاون الخليجي من تأخر نسبي في الصناعات المعرفية وفقاً لركائز الاقتصاد المعرفي، فإنه يمكن ندارك ذلك وتعزيز فرص تنويع اقتصادها، نظرا للمؤهلات التي تتمتع بها.

ومن خلال معالجة الجوانب المتعلقة بمحاور البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ما زالت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تركيزاً وتفتقر للتنوع الكافي.
- يعتبر التنويع الاقتصادي كآلية تعتمد لمواجهة الآثار الناجمة عن تدني أسعار النفط كمورد وحيد.
- بالرغم من حجم التحديات التي تواجه دول المجلس، فإن المؤهلات التي تمتلكها ستتيح لها فرص التنويع الاقتصادي وتنمية صناعات معرفية تنافسية، تحقق لها مفهوم الاعتماد على الذات.

---

1 Saad Bakry, industry development in the knowledge society, 4th Arab conference on industrial information& networks, Dec. 20-22, Riyadh , 2009.

2مناهل ثابت. (2019). **الصناعات المعرفية** ، متاح على الموقع:-https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-08-08 ، اطلع عليه بتاريخ: 2020/07/16.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية بقصد التحوّل إلى اقتصاد المعرفة.
- العمل على إحلال نشاطات اقتصادية قابلة للدوام وخاصة الصناعات المعرفية باعتبارها الخيار الاستراتيجي للتنويع الاقتصادي لدول المجلس، بدل التوسع الكبير في قطاع الإنشاء.
- وضع الأطر التشريعية والقانونية العاملة على تحفيز إمكانية إقامة وتطوير صناعات معرفية.
- موصلة إصلاح قطاع التعليم وربطه بقطاع التكنولوجيا، وتعزيز ابتكارات تقنيات التعليم، وضمان مواكبة مخرجات التعليم تحقيق رؤية اقتصاد المعرفة، وتوجيه النظام التعليمي نحو إنتاج "عمال المعرفة".
- تهيئة بيئة ملائمة للعلماء والمبتكرين ورجال الأعمال، وخلق مجموعات قادرة على ربط الأفكار المبتكرة ومخرجات الأبحاث المعتمدة، وبين المنتجات والخدمات المعرفية والتكنولوجية.
- إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي والتنويع الاقتصادي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في دول مجلس التعاون، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.
- الاستفادة من النماذج العالمية في بناء استراتيجيات تنويع قوية، على غرار تجربة الدول الصاعدة، والتي بها كثيرٌ من الدروس المستفادة في التنوع الاقتصادي وتطوير الصناعات المعرفية.
- الاستفادة من الخبرات البشرية العربية والأجنبية في بناء قواعد لصناعات معرفية، تعزز فرص التنويع، ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد واضعي السياسات بدول مجلس التعاون الخليجي على استحداث نمو مستدام، وتعزز فرص إقامة اقتصاد متنوع يقوم أساسا على دعم الصناعات المعرفية التنافسية.

المحور الثاني:

الأبعاد الكمية والنوعية للتنويع الاقتصادي في البلدان العربية

استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية لبناء اقتصاديات عربية أكثر تنوعا. الاقتصاد العماني نموذجا:

Using the matrix analysis methodology of foreign production and trade to build more diversified Arab economies. :Oman Economy Model

د/مجدوب خيرة*
أستاذة محاضرة أ
جامعة ابن خلدون تيارت- الجزائر-

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي في البلدان العربية ومحاولة الاستفادة من تجاربها انطلاقا من الحتمية التي تفرضها الظروف الاقتصادية والعالمية الحالية والتي جعلت من اللجوء إلى التنويع ضرورة لمواجهة التحديات الناتجة عن التبعية للنفط مثل تذبذب الأسعار وانخفاض الطلب على النفط وهذا من خلال اللجوء إلى عدد من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما عالميا ومن أهمها منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية والتي تساعد على استكشاف الأنشطة والمنتجات القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة.
وخلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية على الاقتصاد العماني تسمح بترسيخ فكرة أن التنمية الاقتصادية القابلة للاستدامة تتمحور حول القدرة على الانتقال بشكل متواصل من إنتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطورا إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة.
الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاستدامة، تحليل مصفوفة الإنتاج، التجارة الخارجية، الاقتصاد العماني.

Abstract:
This study aims to shed light on the economic diversification in the Arab countries and try to benefit from their experiences based on the inevitability imposed by the current economic and global conditions, which made the resort to diversification necessary to

* الايميل: Kheira.medjdoub@univ-tiaret.dz

meet the challenges resulting from the dependence of oil such as price volatility and low demand for oil and This is through the use of a number of modern methodologies used most globally and the most important methodology analysis of the matrix of production and foreign trade, which helps to explore activities and products capable of jumping levels and quality of diversification existing in the Arab countries as well Foundation development path more sustainable.

The study concluded that the application of the matrix analysis methodology to the Omani economy allows to establish the idea that sustainable economic development revolves around the ability to continuously move from producing less valuable and less developed goods and services to other more complex goods and services. Highest value added.

Keywords: economic diversification, sustainability, production matrix analysis, foreign trade, Oman Economy.

I- مقدمة:

تعود سياسة التنويع بالعديد من الآثار الايجابية للبلدان التي تتبعها، نذكر أهمها فيما يلي :

- الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع؛
- الحد من تقلبات النمو الاقتصادي، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تخفيض معدلات البطالة، لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات؛
- فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

غير أن أغلب الدول العربية عموما والنفطية خصوصا تعاني العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصاديات نتيجة عدد من الإختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة، ومن أهم المشكلات التي تعيق نمو وتطور الاقتصاديات النامية هي تركيبتها الريعية خصوصا الدول النفطية التي تعتمد على النفط بشكل أساسي في بناء اقتصادها ومصادر دخلها بنسبة تجاوزت 90% وهو ما جعل هذه البلدان عرضة للأزمات الاقتصادية الدورية لانهيار أو تذبذب أسعار النفط التي شهدها العالم وتأثرت بها الدول المصدرة أكثر من غيرها، مما سبب تراجع ايراداتها وبالتالي غياب التنمية وهنا برزت ضرورة تبني وتنفيذ السياسات الصناعية الحديثة الانتقائية والأفقية الهادفة لتعزيز تنويع الاقتصاديات العربية والتي تركز على تطوير البيئة التنافسية من خلال تشخيص اختناقات السوق وتحديد مسببات فشله والعمل على حلها تدريجيا من خلال جملة من الأساليب والمنهجيات الحديثة.

في هذه الورقة البحثية سنتطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي ومحاولة عدد من البلدان العربية لتطبيقه مركزين على الاقتصاد العماني من خلال إسقاط أهم النماذج الحديثة للتنويع عليه ومن هنا تبرز معالم الإشكالية المراد ومعالجتها.

I- 1- الإشكالية:

كيف يمكن استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية لبناء اقتصاد عماني أكثر تنوعا؟

I- 2- فرضية الدراسة:

تسمح منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية ببناء اقتصاد أكثر تنوعا.

I- 3- أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي في البلدان العربية ومحاولة الاستفادة من تجاربها انطلاقا من الحتمية التي تفرضها الظروف الاقتصادية والعالمية الحالية والتي جعلت من اللجوء إلى التنويع ضرورة لمواجهة التحديات الناتجة عن التبعية للنفط مثل تذبذب الأسعار وانخفاض الطلب على النفط وهذا من خلال اللجوء إلى عدد من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما عالميا ومن أهمها منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية والتي تساعد على استكشاف الأنشطة والمنتجات القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة.

I- 4- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية نقترح تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.
المحور الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تنويع اقتصادياتها.
المحور الثالث: استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية لبناء اقتصاديات عربية أكثر تنوعا "الاقتصاد العماني نموذجا".

I- 5- منهجية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي لوصف تجارب الدول العربية لتنويع صادراتها والتحليلي لتحليل التجربة العمانية في تطبيق منهجية **تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية** على اقتصادها.

II- الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

II-1- مفهوم التنويع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها:

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه:" العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج(المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية(أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة . كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذا ت فوائض رأس المال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق، حيث يعد التنويع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصادياتها بشكل عام بالافتقار إليه".[1]

ويعرف أيضا على أنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد ".[2]

[1]- باهي موسى، روابنية كمال، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2016، ص 135.

[2]بن يوب فاطمة، بوفلفل سهام، **دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ، 8 ماي 1945، قالمة يومي 25 و26 افريل 2017، ص05.

كما يمكن تعريفه بأنه "الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات".[1]

II-2- أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدولة التي تتبع سياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:[2]

✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛

✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها الإضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

II-3- أشكال التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع حيث يمكن أن نميز بين:[3]

❖ **تنويع الهيكل الإنتاجي** :يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من

---

[1] شكوري سيد محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 63.

[2] شراد غزلان ، جابي أمينة هناء، **سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي – تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة** ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و30 أكتوبر 2016، ص04.

[3] دراجي لعفيفي، ين الشيخ توفيق، **تطوير القطاع الخاص كالية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة يومي 25 و26 افريل 2017، ص 04.

الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها، والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية؛

❖ **تنويع الأسواق** :ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك ووجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية...وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

II-4- أسباب لجوء البلدان لسياسة التنويع الاقتصادي:

✓ خشية نضوب الثروة وانخفاض العوائد الناتجة عن استغلال المورد الناضب لذلك كان لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة وإيجاد تدفقات داخلية متجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛

✓ التغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية (الأسواق النفطية خاصة) ونمو استهلاك النفط محليا في العديد من الدول المنتجة له؛

✓ السعي لخلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة؛

✓ يؤدي عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه؛

✓ يعوق تقلب مستويات الدخل الوطني الناجم عن اضطراب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل، وسوق العمل ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة. [1]

II-5- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

[1] ممدوح عوض الخطيب ، (ماي 2011):**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في ا لقطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية ، العدد 2 ، ص 204، على الموقع: fac.ksu.edu.sa

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، إلا أنه هناك مؤشرين الأكثر شيوعا، هما معامل **(هرفندل- هيرشمانHerfindal-Hirshman)** لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ومعامل جيني لقياس خاصية التركز.[1]

II-5-1- مقياس (هرفندل- هيرشمانHerfindal-Hirshman): يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى احتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير.

$$H.H=\sqrt{\frac{\sum_{i=0}^{n}\left(\frac{xi}{X}\right)^2-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}}$$

(N) عدد النشاطات.

(x_i) قيمة المتغير في النشاط **(i)**، **(X)** القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل (هرفندل- هيرشمان Herfindal-Hirshman) بين **0** و**1** صحيح **أي** **($0 \leq H \leq 1$)**، إذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، أما إذا كان مساويا للواحد، هذا يعني أن الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية.[2]

II -2-5- Concentration coefficient معامل التركز

[1] قويدري محمد، مزوزي فضيلة: **استراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة أندونيسيا"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة ، ص 05.

[2] ممدوح الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فبراير 2014، ص9.

يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها، ويعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركز وأبسطها،تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني سنة 1912، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز. على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى،[1] ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز، على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.[2]

الشكل رقم (01): معامل جيني

Source : Gini Coefficient Calculation, National Chengchi University

ويأخذ الصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{K=1}^{n} (X_K-X_{k-1})(Y_K+Y_{K+1})$$

حيث:

[1] Easypol, Anatical Tools, Inequality Analysis The Gini Index, On Line: www.fao.org

[2] المعهد العربي للتخطيط، **مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع الإنفاق الاستهلاكي**، العدد 66، أكتوبر 2007، الكويت، ص5.

X_K التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي

Y_K يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

N عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة). وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0,7، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0,5 و-0,7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0,35 و-0,5، وضعيفة إذا انخفضت عن 0,35.[1]

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والعمل، الإيرادات الحكومية الفعلية النفطية وغير النفطية.

III- تجارب بعض الدول العربية في تنويع اقتصادياتها.

فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل اهتمت الدول العربية ببذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنويع اقتصادها نسرد بعض التجارب.[2]

III-1- تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي:

تقدم السعودية مثالا في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6 % ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2%، فرغم أن احتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا أنها تهتم بقواعد التنويع، من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض. والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أنها طورت خطط إعداد كوادرها البشرية بشكل

[1] ممدوح الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، المجلد18، العدد2، ماي 2011، ص212.

[2] هواري أحلام، **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة ، ص ص 13/9.

ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في إنتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي.[1]

III-2- تجربة الإمارات لتنويع اقتصادها:

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا كبيرة في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، حيث يتضح التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012. وبالتالي نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل. حيث تم استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.

بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (أعباء ضريبية منخفضة جدا) كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجيستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية. كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي).

لاستكمال نفس النهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015، وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.[2]

---

[1] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي،2013، الصفحات (4-6)

[2] محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، على الموقع: http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx تاريخ الاطلاع: 2017/08/07 22:30

ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية، قطاع التشييد والبناء حيث النهضة العمرانية التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وإنجازاته السنوية تسير حسب معايير الدولة.[1]

III-3- تجربة البحرين في التنويع الاقتصادي:

تعد من بين بلدان التنويع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط، من أجل تنمية الموارد الإجمالية الممكنة اهتمت البحرين بشكل كبير بتنمية وتحفيز قدرات القطاع الخاص، فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار في أوجه النشاط الاقتصادي غير النفطي. وتعد هذه التوجهات من قبيل اهتمامها المرحلي بصياغة القوانين الداعمة للتنويع ورفع قدرات المشاركة بين القطاعين العام والخاص التي تعنى بإنتاج السلع والخدمات. ويقع الناتج في أنشطة الفنادق والمطاعم في مقدمة البنود التي ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، تلتها الصناعة التحويلية، ثم العوائد من سوق الأوراق المالية. أما الأنشطة التي تدخل ضمن الصناعة التحويلية فتركزت في صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية التي توظف فيها البحرين قرابة 75% من إجمالي القوة العاملة في الصناعة التحويلية، وكان للصناعات هذه وقع مهم في تنامي صادرات البحرين حيث أسهمت بنحو 70% منها.

كان لهذا التنويع أهميته في إجمالي تجارة البحرين الخارجية فقد ارتفعت حصة صادراتها غير النفطية إلى 39.1 % من إجمالي صادراتها لعام 2014 والتي تركزت في الألمنيوم ومنتجات الألبان والآلات.[2]

III-4- تجربة قطر في التنويع:

تمكنت قطر في ثلاثين عاما أن تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي، فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية. توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من اجل تصديره.

[1] **تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010**، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار ، الامارات العربية المتحدة ،2012

[2] عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، صفحة 09.

العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة. قطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة.[1]

بعد الاطلاع على تجارب الدول العربية في التنويع الاقتصادي نحلل بعض المؤشرات الاقتصادية المنشورة في تقرير صندوق النقد العربي عن التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط 2016 لمعرفة الدول التي حققت تنويعا اقتصاديا.

الجدول رقم (01): الدول العربية المصدرة للنفط: مؤشرات اقتصادية مختارة 2014

Table 2. Arab Oil Exporters: Selected Economic Indicators, 2014

	Algeria	Bahrain	Iraq	Kuwait	Libya	Oman	Qatar	Saudi Arabia	UAE	Yemen
	(In percent, unless otherwise specified)									
Activity										
Nominal GDP (billions of US$)	213.5	33.9	223.5	172.6	41.1	77.8	210.1	746.2	399.5	43.2
Nominal GDP per capita (US$)	5,406	26,701	6,520	43,168	6,671	20,927	93,990	24,252	42,944	1,574
Nominal GDP (2010-14 average annual growth rate)	11.8	8.2	15.6	10.5	10.3	11.1	17.2	12.2	9.7	13.2
Oil GDP (share of total nominal GDP)	27.1	24.0	46.5	62.9	38.5	56.1	51.1	42.6	34.3	19.5
Non-oil GDP (share of total nominal GDP)	72.9	76.0	53.5	37.1	61.5	43.9	48.9	57.4	65.7	80.5
Real GDP (2010-14 average annual growth rate)	3.1	4.0	6.5	3.4	2.0	4.5	9.3	5.2	4.5	0.4
Real GDP per capita (2010-14 average annual growth rate)	0.8	2.5	3.8	0.6	0.9	-0.7	2.9	2.3	1.9	-2.5
Real oil GDP (2010-14 average annual growth rate)	-3.0	2.7	6.0	3.4	11.6	2.8	8.7	3.4	5.0	4.6
Real nonoil GDP (2010-14 average annual growth rate)	6.4	4.4	7.2	3.6	1.0	6.2	10.3	6.8	4.3	0.2
Fiscal revenue (2014)										
Oil revenue (share of total)[1]	59.2	86.2	94.4	79.8	93.4	87.9	80.3	76.8	63.5	47.3
Non-oil revenue (share of total)[1]	40.8	13.8	5.6	20.2	6.6	12.1	19.7	23.2	36.5	52.7
Export of goods and services (2014)										
Oil and gas exports (share of total)	91.8	60.9	95.1	87.8	97.2	60.5	85.7	80.2	28.5	72.9
Non-oil exports (share of total)	8.2	39.1	4.9	12.2	2.8	39.5	14.3	19.8	71.5	27.1
Demographics										
Population (millions)	39.5	1.3	34.3	4.0	6.2	3.7	2.2	30.8	9.3	27.5
of which: nationals (millions)	39.4	0.6	...	1.3	...	1.9	0.2	20.7	1.3	...
Population (2010-14 average annual growth rate)	2.3	1.5	2.6	2.8	0.7	5.3	6.6	2.9	2.6	3.0
Population share ages 15 and younger (2013)	27.8	21	40.1	24.8	29.4	23.5	13.6	29	15.3	40.2
Fertility rate (2012, births per woman)	2.8	2.1	4.1	2.6	2.4	2.9	2.0	2.7	1.8	4.2
Unemployment rate (2013)	9.8	3.8	16.0	3.1	19.6	7.9	0.5	5.7	3.8	17.4
Youth unemployment rate (2013, ages 15-24)	24.0	27.9	34.1	19.6	51.2	20.5	1.5	28.7	9.9	29.8

Sources: ILO; World Bank; WEO; and IMF staff estimates.
[1] Calculated from central government revenue for Algeria; otherwise general government is used. Oil GDP and revenue includes all hydrocarbons (oil and gas).

source:IMF,STAFF , **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, Annual Meeting of ministers of finance, Manama, Bahrain, April 2016 page 13.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حصة صادرات النفط والغاز من إجمالي الصادرات مرتفعة في كل الدول تفوق 60%، باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي بلغت حصة صادرات النفط والغاز28.5% ، أيضا ارتفاع الإيرادات المالية أو العوائد الضريبية المحصلة عن النفط، حيث تراوحت بين 47%في اليمن و 94 في العراق%،

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره.

كما يمثل النشاط الهيدروكربوني حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، ماعدا الجزائر ،البحرين، الإمارات العربية المتحدة واليمن، بالإضافة إلى اعتماد النشاط في القطاعات غير النفطية على النفط (مشتقات النفط).

إذا نستنتج أنه رغم السياسات المنتهجة لتنويع اقتصادياتها لا تزال الدول العربية النفطية تعتمد بشكل كبير على مداخيل النفط عدا الإمارات العربية المتحدة التي نعتبرها إذا مثالا ناجحا لتنويع الاقتصاد.

IV- استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج و التجارة الخارجية لبناء اقتصاديات عربية أكثر تنوعا "الاقتصاد العماني نموذجا".

IV- 1- تقديم منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج و التجارة الخارجية:

تعتبر بيانات اليونيدو من أهم الوسائل التي تسمح بمقارنة الإنتاج الوطني للسلع المصنعة مع تفاصيل التجارة الخارجية لنفس السلع، بحيث تمكن من احتساب قدرة الإنتاج الوطني على تغطية الاستهلاك الظاهر المحلي ونسبة التوريد والتصدير لكل سلعة حسب مستوى التفصيل المعتمد بالمستوى الرابع، بالإضافة إلى ذلك يمكن احتساب مستوى التوجه نحو التصدير ويتم بهذه الطريقة استكشاف السلع التي تعاني قصور شديد في الإنتاج الوطني يؤدي إلى تعاظم العجز التجاري، ويتم كذلك تبويب السلع حسب تقانة الإنتاج المطلوبة ويتم تجميعها في مجموعات شبيهة من حيث استخدام التقانة إلى سلع قائمة على الموارد الطبيعية، وسلع متدنية التقانة وسلع متوسطة التقانة وسلع عالية التقانة.

وهذا التصنيف يسمح بتقييم الانتقال التنموي للدول في سلم التقانة والمعرفة، وتسمح هذه المصفوفة بالتحديد الدقيق لكل من مدى توجه القطاعات القائمة في الدولة نحو التصدير ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات المتوجه لإحلال الواردات ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة.

عموما يتم تحديد مدى توجه القطاعات نحو التصدير من خلال احتساب الصادرات لكل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة.

وتمكن هذه النسب من التعرف على فحوى السياسة التجارية والترويجية للسلع الوطنية باتجاه الدول النامية والغنية بحيث تستدعي صياغة سياسة تصديرية أكثر تنسيقا وتواءما مع القاعدة الإنتاجية من جهة وأكثر إستباقية من جهة أخرى.

كما يتم تحديد مجالات تطوير الصناعات الإحلالية والتي تمتلك فيها الدولة تجربة ومدخلات تسمح لها بالقفز من سلعة إلى أخرى متقاربة وتسمح في نفس الوقت بإحلال الواردات مما يساهم في تخفيض العجز التجاري، فيما يمكن أن يطلق عليه تعميق المزايا النسبية.

في حين يمكن تحديد مجالات تطوير الأنشطة والصناعات الجديدة واكتساب مزايا تنافسية مطورة في السلع التي لم تبين أي قدرة إنتاجية وطنية، وهنا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في سد هذه الفجوات ونقل التقانة والخبرة المطلوبة لبدء الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة.

IV- 2- نظرة على الاقتصاد الكلي لسلطنة عمان:[1]

اقتصاد سلطنة عمان من اقتصاديات الدخل المتوسط، ويتميز بوجود مصادر النفط والغاز وفوائض الموازنة والفوائض التجارية الكبيرة، حيث يُشكل البترول نسبة 64% من إجمالي عوائد الصادرات ونسبة 45% من الإيرادات الحكومية ونسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر قطاع المنتجات النفطية من أهم القطاعات للاقتصاد العماني، والثابت بأن سلطنة عُمان تمتلك 5.50 مليار برميل من احتياطي النفط الخام والتي تمثل نسبة 1.2% من إجمالي إحتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي وحوالي 0.4% من إحتياطيات النفط في العالم. ويبلغ مستوى الإنتاج الحالي حوالي 0.806 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن ينضب الإحتياطي النفطي في 19 عام، وتعتبر الفترة بين عامي 2003 – حتى أواخر عام 2008 من أفضل الأعوام لاقتصاد سلطنة عمان من حيث الأداء الاقتصادي على خلفية إرتفاع أسعار النفط، حيث ساعد إرتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة في بناء فوائض الموازنة العمانية؛ والفوائض التجارية، والإحتياطيات الأجنبية. وتمتلك سلطنة عمان قطاعاً خاصاً يتميز بالقوة والتنوع ويغطي عدة أنشطة منها الصناعة والزراعة والنسيج والتجزئة والسياحة، وتشمل صناعتها الرئيسية تعدين وصهر النحاس وتكرير النفط ومصانع الاسمنت .

كما أنها تسعى إلى المستثمرين الأجانب في مجالات الصناعة، وتقنية المعلومات، والسياحة، والتعليم العالي. وتركز خطة التنمية الصناعية على موارد الغاز، وتصنيع الحديد، والبتروكيماويات، والموانئ العالمية. وتواجه سلطنة عمان حالياً تحديان وهما إرتفاع نسبة السيولة والتضخم حتى أواخر عام 2008.

وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي إلى تقليص فوائض الموازنة العمانية في عام 2009 ، كما أدت إلى تباطؤ مسيرة الإستثمار ومشاريع التنمية. وقد نجحت سلطنة عمان من خلال استخدام تقنية مكاسب النفط المحققة في زيادة الإنتاج في عام 2009 مما أدى إلى المزيد من التنوع

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/ le; 29,09,2019

الاقتصادي. وتسعى سلطنة عمان جاهدة في خطة التنمية التي تركز على التنويع والتصنيع والخصخصة بهدف تقليص مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلى الإجمالى إلى نسبة 9% في عام 2020، وسوف يؤثر تعافي الاقتصاد العالمي تاثيراً إيجابياً على الاقتصاد.

IV- 2- 1- النمو:

لقد أدت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط منذ عام 2003 إلى نمو كبير في الاقتصاد العماني الذي تضاعف حجمه خلال عام 2002- 2008، حيث أرتفع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة نمو كبيرة قدرها 44% ليصل إلى 60 مليار دولار أمريكي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 41.6 مليار دولار أمريكي. وقد إنخفض الناتج المحلى الإجمالى الإسمى بنسبة – 10.9% إلى 53.4 مليار دولار أمريكى في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي ومع ذلك من المتوقع أن يرتفع بنسبة كبيرة تبلغ 16.6% ليصل إلى 62.3 مليار دولار أمريكي في عام 2010 وبنسبة 8.9% ليصل إلى 67.8 مليار دولار أمريكى في عام 2011. وبالأرقام الحقيقية فقد أرتفع الاقتصاد بنسبة 3.4% في عام 2009 مقارنةً بعام 2008 حيث كانت نسبته 6.2%. ومن المتوقع أن يرتفع ويتوسع بنسبة 4.7% في عامي2010 وعام 2011، على خلفية تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب العالمي على النفط.

IV- 2- 2- التضخم:

بالرغم من السيولة المرتفعة فقد ظل التضخم منخفضا في مدى يتراوح بين -1% و1.9% خلال عام 2001 إلي 2005، ولكنه أرتفع بنسبة سنوية (12.6%) في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته (5.9%)، وذلك بسبب الواردات الخاصة بالسلع التي يتم تسعيرها باليورو والين الياباني والجنية الإسترليني وإنخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم. وتركز السياسة النقدية العُمانية على التحكم في التضخم الذي ظل معتدلا بصفة عامة مما يعكس جزئيا درجة الانفتاح الاقتصادي. كما تسيطر الحكومة على العديد من أسعار السلع والخدمات من خلال الدعم. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لن تلجأ لصك العملة لتغطية عجز موازنتها، ولذلك هناك ضغطاً تضخمياً بسيطاً من هذا المصدر. وقد إنخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.5% في عام 2009 بسبب السياسات النقدية والمالية الحكيمة لحكومة سلطنة عمان. حيث أن الريال العماني مربوطاً بالدولار الأمريكي لأن الولايات المتحدة تعتبر أهم مصدر لواردات الدولة، لذلك فإن ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي يحمي الأسعار من بعض الضغوط التضخمية المستوردة من أمريكا. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك إلى 3.9% في عام 2010 و إلى 2.9% في عام 2011.

IV- 2- 3- الوضع المالي:

تعتمد المالية العامة العُمانية كلياً على الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي 67% من الإيرادات العامة، وقد لعبت أولويات الموازنة الحكومية دوراً رئيسيا في إقرار التوطين والتنويع والخصخصة. وقد شهدت الحكومة عجزاً مستمراً في موازنتها خلال عام 1992 إلى 2001، وبعد تلك الفترة بدأ الاقتصاد العماني في تحقيق فوائض موازنة نتيجةً لإرتفاع الإيرادات النفطية، حيث بلغ فائض الموازنة 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي حيث تمكنت الحكومة من إتباع سياسات مالية جيدة على خلفية قطاع النفط القوى. ولم تحقق سلطنة عمان أي فائض موازنة في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي.

وعلى ضوء تعافي الاقتصاد العالمي المتوقع والفوائض المالية من المتوقع أن يصل فائض الموازنة إلى نسبة 4% من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2010 وعام 2011.

IV- 2- 4- العملة:

لقد ارتبط الريال العُماني بالدولار الأمريكي منذ عام 1973 وبعد تخفيض العملة بنسبة 10.2% في يناير 1986 فقد ظل على مستواه الحالي - الريال العماني يساوي 2.60 دولار أمريكي. حيث ساعد التضخم المنخفض نسبياً وسياسة الحكومة المالية المتشددة في الحفاظ على هذا الربط، وقد بلغ إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب 11.5 مليار دولار بنهاية عام 2008 مقارنةً بنهاية عام 2007 حيث كانت الإحتياطيات 9.5 مليار دولار أمريكي، وبلغت هذه الإحتياطيات إلى 11 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2009، ومن المتوقع أن تصل إلى 11.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2010 وإلى 11.5 مليار دولار أمريكي في عام 2011.

IV- 2- 5- التجارة الخارجية:

أدت أسعار النفط العالية إلى فوائض تجارية ضخمة وفوائض في الحساب الجاري خلال عام 2005 - 2008، حيث بلغ فائض الحساب الجاري 5.47 مليار دولار أمريكي في عام 2008 (حوالي 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً بعام 2007 حيث كان 2.59 مليار دولار أمريكي (حوالي 6.2%من الناتج المحلى الإجمالي). وحقق الاقتصاد فائضاً طفيفاً قدره 0.14 مليار دولار أمريكي في عام 2009 (حوالي 0.3%من الناتج المحلى الإجمالي). ومن المتوقع أن يصل إلى 1.48 مليار دولار أمريكي (حوالي 2.4%من الناتج المحلى الإجمالي) في عام 2010 وإلى 2.14 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.2%من الناتج المحلى الإجمالي) في عام 2011 على خلفية انتعاش سوق النفط العالمي المتوقع. مع الأخذ بالاعتبار التحويلات الكبيرة التي يقوم بها العمال الأجانب

وتحويلات أرباح الشركات الأجنبية كشركة عمان لتطوير البترول وكذلك شركات القطاع الخاص الأجنبية فإنها تؤثر بشدة على أرصدة الحساب الجاري.

IV- 3- تطبيق منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج و التجارة الخارجية على الاقتصاد العماني:

سيتم تطبيق هذه المنهجية من خلال دراسة مصفوفة دولة ذات اقتصاد نفطي و متنوع نسبيا ممثلة في حالة دولة عمان حيث يتبين من خلال الجدول التالي أن هناك مجموعة مهمة من السلع التي تمثل الواردات فيها أكثر من 100 من الإنتاج الوطني وهو ما يعني ضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية فيها وهي التي تمثل في النهاية أهم جزء في العجز التجاري.

ويلاحظ أن هذه السلع تعد في اغلبها من السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة والمستوردة في أغلبها من الدول المتقدمة أو الصناعية ولكن القدرة الإنتاجية القائمة اليوم في عمان تدل أولا على وجود معرفة متراكمة وقدرة حقيقية على توسيع القاعدة الإنتاجية فيها وتحسين جودتها وتنويعها لتغطية الواردات والتوجه أكثر نحو التصدير وقد تم رصد هذه السلع في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): الأنشطة والمنتجات القابلة للإحلال محل الواردات.

2620 أجهزة الكمبيوتر و المعدات الطرفية	**2819 ماكينات للاغراض العامة**
2930 قطع غيار و اكسسوارات للسيارات	**2211 الاطارات و الانابيب المطاطية**
2029 المنتجات الكيماوية الأخرى	**2824 التعدين و استغلال المحاجر وآلات البناء**
2740 المعدات الكهربائية للاضاءة	**1050 منتجات الالبان**
2813 المضخات و الضواغط و الصنابير و الصمامات	**1410 الملابس باستثناء ملابس الفراء**
3011 بناء السفن و الهياكل العائمة	**1701 اللب و الورق و الورق المقوى**
2817 الألات المكتبية	**2790 المعدات الكهربائية الأخرى**
2392 مواد البناء	**1520 الاحذية**

3211 مجوهرات و ما يتصل بها من مواد	**2219 منتجات المطاط الأخرى**
2750 آلات كهربائية منزلية	**2599 المنتجات المعدنية**
1709 الورق و الورق المقوى	**2710 المحركات الكهربائية و المولدات و المحولات**
2100 الادوية و الكيماويات الطبية	**1010 تجهيز و الحفاظ على اللحوم**
2023 الصابون و التنظيف و التجميل	**1062 النشويات و منتجات النشا**
1073 الكاكاو و الشكولاطة و الحلوى و السكر	**2610 المكونات الالكترونية**
1030 تجهيز و الحفاظ على الفاكهة و الخضروات	**2393 الخزف و السيراميك**
1629 منتجات و مصنوعات القش و الخشب	**2822 ماكينات و أدوات ألية لتشكيل المعادن**
1621 صفائح القشرة و الألواح الخشبية	**2410 الحديد و الصلب**
1392 مواد نسيجية باستثناء الملابس	**1311 تحضير و غزل ألياف النسيج**
1061 منتجات الحبوب المطحونة	**2021 المبيدات و غيرها من المنتجات الكيميائية الزراعية**
3100 اثاث	

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، ص 159

أما السلع الغائبة كليا فقد تم رصدها في الجدول رقم (03) الذي يظهر أن هذه السلع تتباين كثيرا في مستوى المحتوى التقاني المضمن فيها، وهو ما يتيح العديد من الفرص لإطلاق الأنشطة الإنتاجية ذات النجاعة الاقتصادية و المالية لإحلال الواردات من هذه السلع، ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا أساسيا في قيام صناعات تنافسية في هذه المجالات.

الجدول رقم (03): الأنشطة والمنتجات الغائبة كليا.

1072 السكر	**1101 التقطير و التمازج**
1200 منتجات التبغ	**1312 النسيج و المنتوجات**
1391 أقمشة التريكو والكروشيه	**1393 السجاد والموكيت**
1394 الحبال و خيوط ز شباك	**1420 مواد الفراء**
1512 الأمتعة وحقائب اليد	**1511 الدباغة/ تهيئة الجلود**
1623 حاويات خشبية	**1610 نجارة الخشب**
2030 ألياف من صنع الانسان	**1910 منتجات الأفران**
2512 مولدات البخار باستثناء غلايات المياه الساخنة	**2391 منتجات حرارية**
2630 معدات الاتصالات	**2593 أدوات المائدة والادوات اليدوية والاجهزة العامة**
2651 معدات قياس، اختبار ، تنقل	**2640 الالكترونيات الاستهلاكية**
2660 أجهزة كهربائية	**2652 الساعات**
2811 محركات تربينات	**2670 الاجهزة البصرية ومعدات التصوير الفتوغرافي**
2814 محامل، التروس، وعناصر القيادة	**2812 معدات الطاقة**
2816 معدات الرفع و المناولة	**2815 الافران والمواقد**
2821 الماكينات الزراعية	**2818 الأدوات اليدوية**
2825 الأغذية / المشروبات/ صناعة التبغ	**2823 آلات صناعة التعدين**
2829 الآلآت لأغراض خاصة	**2826 المنسوجات/ الملابس/ الجلود**

3012 قواب المتعة والرياضة.	**2910 سيارات**
3030 المركبات الهوائية والآلات ذات الصلة	**3020 قاطرات السكك الحديدية و معدات الدراجة**
3091 دراجات نارية	**3040 عربات القتال العسكرية**
3099 معدات النقل الأخرى	**3092 دراجات و عربات**
3220 آلات موسيقية	**3212 المجوهرات المقلدة والمواد ذات الصلة**
3240 ألعاب و دمى	**3230 معدات رياضية**
3312 إصلاح الألات	**3250 الادوات الطبية وخدمات طب الاسنان**
3311 اصلاح المنتجات المعدنية المصنعة	**3313 اصلاح المعدات الالكترونية والبصرية.**
3314 تصليح المعدات الكهربائية	**3315 اصلاح وتجهيز وسائل النقل باستثناء السيارات**
1430 التريكو و ملابس الكروشيه	

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، ص 160

وأخيرا يمكن التطرق إلى جانب آخر وهو إمكانية النظر في بعض القطاعات المتقاربة في تقانة الإنتاج والمدخلات على غرار قطاع تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفاكهة والخضروات ومنتجات الألبان والذي يظهر تفاوتا هاما في القدرة الإنتاجية، ما ينعكس على الحاجة إلى التوريد بالأساس في مجال اللحوم ومنتجات الألبان وذلك بالنظر إلى غياب مواشي كافية لاستغلالها في صناعات غذائية تغطي الاستهلاك الداخلي على عكس قطاع تجهيز الأسماك الذي يستفيد من وفرة الأسماك وقطاع الصيد البحري.

في هذا الإطار يمكن النظر في تطوير قطاع اللحوم والألبان من خلال بناء شركات إقليمية أو دولية لتوريد اللحوم الطازجة والحليب وتحويلها أو من خلال التوجه إلى إنشاء مزارع في بعض الدول التي تمتلك مزايا نسبية في مجال الأراضي الخصبة والأعلاف على غرار السودان بحيث يتم استكمال حلقات الإنتاج المفقودة وبناء قاعدة

إنتاجية في مجال تمتلك فيه عمان معرفة ومقدرة حقيقية من خلال إنشاء شركات كبرى في قطاع الصناعات الغذائية على غرار الشركات السعودية.

V- الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية على الاقتصاد العماني تسمح بترسيخ فكرة أن التنمية الاقتصادية القابلة للاستدامة تتمحور حول القدرة على الانتقال بشكل متواصل من إنتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطورا إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة، فمن خلال استعراضنا لتجارب بعض الدول العربية لتنويع اقتصادياتها تبين أنه في الغالب يعتمد على:

- استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.
- تحسين أداء الصادرات مع التركيز على المنتجات التي تمتلك فيها الدولة مزايا نسبية أو محتملة تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
- تشجيع الاستثمار في القطاعي الفلاحي وتوفير الأسمدة لاستصلاح الأراضي وأجهزة الري والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي.
- الاستثمار في البنى التحتية كإنشاء الطرق والمرافق اللازمة كالمطارات والسكك الحديدية والموانئ التي تزيد من فاعلية بيئة الأعمال وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ترقية القطاع المالي والمصرفي بما يتلاءم مع متطلبات التمويل الداخلي أو الأجنبي للمشاريع الاستثمارية.
- استغلال الموارد الطبيعية التي تملك فرص تصديرية مثل المعادن والطاقات المتجددة.
- تكوين المهارات وتدريب اليد العاملة التقنية بالاستعانة ببرامج التبادل بين الجامعات المحلية والأجنبية للخبرات.
- تطير البرامج التعليمية حتى تتوافق أكثر مع متطلبات سوق العمل المحلي والأجنبي.
- إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.

غير أن تنويع الاقتصاد قد يتم إما عبر التوجه نحو تطوير قدرات وأنشطة إنتاجية جديدة أو عبر تعميق حجم الأنشطة القائمة من خال مزيد من الاستثمارات مما يسمح بتعزيز النمو وتمتين الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين القطاعات المختلفة وذلك ضمن تبني استراتيجيات تطوير سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية وأخيرا تعميق التنويع الاقتصادي عبر العمل على الارتقاء في المحتوى التقاني للأنشطة القائمة أو عبر المزج بين تلك الاتجاهات واستنادا لما تم التأكيد عليه في النموذج المقترح من أهمية دور السياسات الصناعية الحديثة وبخاصة

تلك القائمة على انتقاء القطاعات والأنشطة الواعدة من أجل تحقيق تنويع عميق للاقتصاد مرتبط بنمو وإنتاجية مرتفعة.

القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

Les Secteurs Emergents et Le Fonds de Contrôle des Ressources Comme Stratégie Alternative pour Le Secteur des Hydrocarbures dans L'économie Algérienne

د. خوجة سهام*
تخصص علوم التسيير
جامعة قسنطينة 2 - الجزائر-

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الفرص والتحديات المتوفرة في الإقتصاد الجزائري وذلك لتوفر فائض العوائد البترولية لكون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بإمتياز الأمر الذي يجعل البلاد عرضة للصدمات في سوق النفط والذي ينعكس سلبا على المداخيل ويحدث عدة مشاكل تعيق حركية الاقتصاد الوطني. وهو ما يجبر الحكومة الجزائرية بضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال إلى اقتصاد منتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.
من خلال هذه الدراسة سنسلط الضوء على دور كل من القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد في خروج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعوائد البترولية. وقد تم التوصل إلى حتمية الاهتمام بكل القطاعات دون استثناء حتى نضمن مداخيل مستمرة والتي لا ترتبط بقطاع واحد، لنتفادى أو لنقلل من حدة الأزمات في حال انهيار قطاع معين.
الكلمات المفتاحية: القطاعات الناشئة، صندوق ضبط الموارد، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، اقتصاد المورد الواحد

Résumé:
Cette étude vise à mettre en évidence les opportunités et les défis disponibles dans l'économie algérienne pour générer des revenus pétroliers excédentaires, le fait

* الايميل: Sh.khodja@gmail.com

que l'économie algérienne soit une excellente économie pastorale. Cela rend le pays vulnérable aux chocs sur le marché pétrolier, ce qui a une incidence négative sur les revenus et pose plusieurs problèmes entravant la mobilité de l'économie nationale. Ce qui oblige le gouvernement algérien de diversifier leur base de production afin de passer à une économie productive qui nécessite la participation de tous les secteurs de l'économie nationale à la diversification des sources de revenus nécessaires.

A travers cette étude, nous mettrons en lumière le rôle des secteurs émergents et du fonds de contrôle des ressources dans la sortie de l'économie algérienne de la dépendance des revenus pétroliers. Nous avons atteint le caractère inévitable de l'attention sur tous les secteurs sans exception afin d'assurer un revenu continu, qui n'est pas lié à un secteur, afin d'éviter ou de réduire la gravité des crises en cas de l'effondrement d'un secteur particulier.

Mots Clés: Secteurs émergents, fonds de contrôle des ressources, diversification économique, économie rentreuse, économie unique.

I- مقدمة:

إن الاعتماد المفرط للجزائر على البترول قد تسبب في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يحدث في كل مرة نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فيخلق بذلك اختلالات هيكلية بارزة و عجز في موازين الدولة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي أو الريعي، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة و المتمثل في القطاعات الانتاجية الاخرى فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص وأهملت تطوير القطاعات الأخرى لتفعيل دورها في إحداث تنمية شاملة ومستديمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى هذا كله يتحتم على الجزائر التفكير الجدي وإعادة النظر في رسم السياسة التنموية من خلال إيجاد قنوات بديلة من الموارد لدعم التنمية الاقتصادية.

I- 1- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية مداخلتنا من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن للقطاعات الناشئة و صندوق ضبط الموارد حماية الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الريعي أواقتصاد المورد الواحد؟

I- 2- فرضية الدراسة:

وعليه تندرج ضمن هذه الإشكالية الفرضيات المتمثلة في :

- القطاعات الناشئة من أهم بدائل الثروة النفطية بالنسبة للجزائر،

-يمكن لصندوق ضبط الإيرادات أن يكون قاعدة استثمارية فعالة ومستدامة لتمويل القطاعات الواعدة.

I- 3- هدف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- إبراز مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على القطاعات الأخرى وصندوق ضبط الموارد.
- التركيز على ضرورة تنويع المداخيل من أجل التخلي عن التبعية لقطاع المحروقات.

ولمعالجة الموضوع والإحاطة بجوانبه، ارتأينا تقسيمه كما يلي:

- **اقتصاد المورد الواحد وضرورة التوجه نحو التنوع الاقتصادي**
- **إمكانات وواقع القطاعات الناشئة في الجزائر**
- **صندوق ضبط الموارد كآلية لتمويل القطاعات الناشئة في الجزائر**

II- اقتصاد المورد الواحد و ضرورة التوجه نحو التنوع الاقتصادي

أصبحت الثروة النفطية المتحكم الرئيسي في دواليب الاقتصاد الجزائري حيث كانت الممول الرئيسي والوحيد لجميع المخططات التنموية في ظل إهمال القطاعات الأخرى مما جعله شديد التأثر بالتقلبات المفاجئة في الأسواق العالمية وعرضة للصدمات الخارجية، إذ أن أي انخفاض لسعر البترول يؤدي إلى تعطيل تنفيذ البرامج التنموية ودخول الزائر في أزمات كما حدث سنة 1986 و بما أن الجزائر لا تملك استراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة لجأت إلى الهيئات المالية الدولية للاقتراض من أجل تأمين الطلب الاستهلاكي، مما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية الذي وصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

تمكنت الجزائر من التخلص من مديونيتها وتتنفس الصعداء بعد ارتفاع سعر البترول بدءا من سنة 2000 إلى أن عاودت الأسعار بالانخفاض من جديد سنة 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار في منتصف

أكتوبر2015[1] فنتيجة للاعتماد المطلق على قطاع المحروقات و عدم تنويع الاقتصاد دخلت الجزائر في أزمة مالية و اقتصادية شبيهة بسنة 1986 و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات وخاصة حصة المحروقات خلال الفترة 2001 و2014 :

الجدول رقم (01) : تطور الصادرات و حصة المحروقات منها خلال الفترة 2001-2014

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2012	2013	2014
قيم الصادرات	19.1	18.7	24.5	32.2	46.3	62	70	73.9	63	59
حصة المحروقات ضمن الصادرات	%98	%98	%98	%98	%98	%98.5	%98.5	%98.4	%98	%98

المصدر :التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

من خلال الجدول يتضح لنا جليا مدى أهمية و مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري حيث تقدر نسبة مساهمته 98% وتفوق أحيانا الأمر الذي يوحي بإهمال تام لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عن قطاع المحروقات ما يؤكد ضعف و هشاشة الاقتصاد الجزائري وقابليته للتأثر بالصدمات الخارجية حيث يشكل البترول الحجم الأكبر للصادرات الجزائرية والذي أصبحت تحدد أسعاره في السوق العالمية وفقا لسياسات وميكانيزمات

[1]- عبد الحميد مرغيث، " **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**"، جامعة جيجل ، 2010 ، ص:1 ، أنظر الموقع: https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf، شوهدت يوم (25-9-2019).

يصعب التحكم فيها، وقد أدخل هذا الوضع الاقتصاد الجزائري في حالة عدم الاستقرار نتيجة الاقتصاد الريعي المعتمد من طرف الدولة و عدم البحث عن بدائل أخرى يضعه أمام تحديات صعبة.

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات* الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصاد، وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة ، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام، ولمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:[1]

- نخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25بالمائة 5مقابل الدولار الأمريكي وب7.6 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015. والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية

- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 %، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي

* يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد بـ37 دولار للبرميل.

[1] عبد الحميد مرغيث، " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، مرجع سبق ذكره ، ص: 3.

ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

إن هذه الإجراءات التي اتخذها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات تخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

وأكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا ، ولاسيما أن الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:[1]

- ظهور مصادر بديلة للطاقة، وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطيرا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فالإمكانات التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز.
- تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، وبذل جهود كبيرة لتطويرها.
- رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 4-6.

- تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

- زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة . وقد تجلى ذلك مؤخرا نهاية 2015 في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفورية ، وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب على الطاقة، وتبعا لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر ، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز، كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي والاقتصادي للنظام الحاكم، وفي هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، حيث يمكنها الاعتماد على قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات تمكنها من التنافس على المستوى الدولي كتلك التي تعتمد على يد عاملة كثيفة و المياه الوفيرة ...الخ وهو ما سيتم التطرق اليه في المحورين الآتيين.

III- إمكانات وواقع القطاعات الناشئة في الجزائر

III-1- إمكانات القطاعات الناشئة في الجزائر

III-1-1- القطاع الفلاحي :

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع إضافة لامتلاكها لعدة موارد منها:[1]

أ. **الموارد المائية :**

- **الموارد المطرية :**رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم 2 إلا أن 93 %من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ

[1] احمد تي ، حمزة بالي،" واقع وأفاق تسير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة "، "ملتقى وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، 30 نوفمبر 1 -ديسمبر 2011 ، جامعة بسكرة، ص.3

البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليارم 3 بنسبة 92%

-**الموارد السطحية** :تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار 9.8 م 3 /السنة و 13.5 مليار م 3 /السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليارم 3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليارم 3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعبو تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ سنة 2009 عددها المستغلة 66 سد بطاقة إستعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب؛

الموارد الجوفية :تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و

90.000ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغالها بحوالي 7 مليارم 3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدرة ب 2 مليار م 3 /السنة والجنوب 5 مليار م 3 /السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة 1.8 مليار م 3 /السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر ب % 75 تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم 2على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

ب. **الموارد الأرضية** :للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة % 20 من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال الفترة(1980-2009) وتراوحت المساحة

الزراعية بين 7.231.000 هكتار و 8.435.000 هكتار خلال -عامي 1983 و 2009 على التوالي، إذ تشغل المساحات الموسمية حوالي % 50 منها . حيث شهدت ارتفاعا منتظما؛ % من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000 هكتار بنسبة12.33

ج. **الموارد البشرية :**باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل خلال1980 وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون - خلال خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93% سنة 2009.

د. **الموارد الرأسمالية :**يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية،

الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة 1980 و 2009 وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.0مليار دولار خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، وقدرت الزيادة ب 4.9 مليار دولار حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار.

III-1-2- القطاع الصناعي :

إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما: [1]مرحلة الصناعات المصنعة (1962- 1985) ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986- إلى يومنا هذا)

أ. **مرحلة الصناعات المصنعة**(1962- 1985): تميزت هذه الفترة بمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد ،"**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 19، المجلد 14، 2018 ، ص: 25.

الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد.

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة فيكل من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970 -1973 و 1974-1977) وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي. للنمو الاقتصادي في الجزائر وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة، حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى اكثر من النصف خلال عشرة سنوات. كانت 48 %سنة 1967 وأصبحت % 24 سنة(1977 ، وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي، وارجع الخبراء الدوليين هذا الفشل بفشل النظام الاشتراكي في أصله، فهو نظام يعتمد على المخططات في تسيير الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وفاعلية المؤسسات.

ب. **مرحلة خصخصة المؤسسات (1986- إلى يومنا هذا):** إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 أثر كبير على الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد .إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989 .

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية، ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في

الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت 7.6 % سنة 2003 لتنتقل إلى 5.5 % سنة 2008 لتتحسن سنة 2016 وتصبح 7.5 % ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع.

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

III-1-3- القطاع السياحي:

أولا: الإمكانيات (المقومات)الطبيعية: و يمكن عرضها باختصار كما يلي:[1]

-الموقع والمناخ: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي. تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ: مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب و ناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا مناخ - صحراوي في مناطق الجنوب والواحات.

-الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدّة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف، .. الخ

[1] صورية مساني ، "**الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف01- ، 2018-2019 ، ص: 243-244.

-المناطق الجبلية: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج

-المناطق الصحراوية والأطلس الصحراوي: تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست و تندوف، تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر وهي من أكبر الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح الأجانب فتتميز بروعة جبالها ذات المصدر البلوري الشفاف وذات التكوين البركاني ورمالها الذهبية وواحاتها الخالبة المتنوعة عبر مناطقها إلى جانب غابات النخيل وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية أما الأطلس الصحراوي فهو عبارة عن كتلة مترابطة موازية للأطلسي التلي تمتد شرقا من جبال النمامشة إلى الغرب جبال الهضبة

-المحطات المعدنية: الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة ، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد 02 ومن أهم هذه الحمامات نجد :حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر ، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية.

ثانيا :الموارد الثقافية والتاريخية والدينية:

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة ، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية منها تيمقاد وجميلة ، إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر مها الحضارة الرومانية، الحضارة الاسلامية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كونتة، والتي تعتبر منتوج سياحي رائع

-المرحلة الاستعمارية : شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية، كما للصناعات

التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة دور مهم في تحسين الصورة السياحية للبلد وتلعب دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش.

III-2- واقع القطاعات الناشئة في الجزائر

يظهر واقع القطاعات الناشئة في الجزائر من خلال دراسة مدى مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي.

1. نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (02): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينPIB للفترة 2004-2016

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2004	11.38	46.46	7.61	8.99	10.05	15.50
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.02	13.58
2006	8.73	53.73	6.12	8.31	10.12	13.00
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13.82
2008	7.81	54.58	5.58	9.34	8.91	13.78
2009	11.56	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.51	43.94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.42	46.79	5.85	2111.	469.	16.37
2012	11.39	44.99	5.84	3011.	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.38	35.64	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	15.56	25.66	7.27	14.95	13.34	23.22
2016	16.40	23.79	7.48	15.25	13.77	23.30
متوسط الفترة	11.37	43.04	6.46	11.25	10.69	17.19

المصدر: ضيف أحمد، عزوز أحمد ،"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 19، المجلد 14، 2018 ، ص: 27.

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي17.19% وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته فيPIB خلال فترة الدراسة% 11.37 ، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى% 6.46 كمتوسط لفترة الدراس، إن هذه النسب

تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوينPIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول من 109.38 دولار للبرميل سنة2013 إلى 99.68 دولار سنة 2014ثم 42 دولار سنة 2016 ، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB ، لترتفع نسبة مساهمة قطاع التجارة و الخدمات، أما قطاع الفلاحة والصناعة فرغم انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلا أن نسب مساهمتها بقيت مستقرة وهذا ما يدل على ضعف هاذين القطاعين.

IV- صندوق ضبط الموارد كآلية لتمويل القطاعات الناشئة في الجزائر

IV-1- مضامين صندوق ضبط الموارد:

IV-1-1- تعريف صندوق ضبط الموارد:

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، يقيد في هذا لحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية. [1]

فصندوق ضبط الموارد ينتمي لحسابات التخصيص للخزينة، يمول من خلال فائض قيمة الجباية البترولية، المتجاوز لتقديرات قانون المالية وإيرادات متعلقة بالصندوق بالإضافة لتسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية بهدف تمويل عجز الخزينة مع المساهمة في

[1] المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ،قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421، الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

تخفيض حجم المديونية بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، وتكمن أهمية صندوق ضبط الموارد في:[1]

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مجال يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الموازنة العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن؛

IV-1-2- نشأة صندوق ضبط الموارد:

تعود نشأة صندوق ضبط الموارد إلى فترة حققت فيها الجزائر تراكما ماليا ضخما سنة 2000، أين عرفت أسعار البترول ارتفاعا محسوسا انعكس إيجابا على المداخيل البترولية التي بلغت 7.110 مليار دولار في سنة 2007 ، فتقرر إنشاؤه بناءا على قانون 2000 -02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 والموافق لـ 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي 2000 الذي تقر المادة 10 منه على أن يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103 - 202 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" .[2]

IV-2- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني و تخفيض المديونية و تقييمه:

تمثل الوظائف الأساسية التي أسندت للصندوق وهذا ما توضحه الأرقام المبينة في الجداول الموالية

IV-2-1- دور الصندوق في تمويل العجز الموازني :

لعب صندوق ضبط الموارد دورا هاما في ذلك وهو ما يوضحه الجدول التالي :

[1] زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، " القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11 ،أوت 2008، ص:9.

[2] فرحات عباس، سعود وسيلة، " حوكمة الصناديق السيادية دراسة تجربة النرويج والجزائر" ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 04 ديسمبر ، 2015، ص: 15.

الجدول رقم (03) : مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000 -2016)

الوحدة مليون دج

سنوات	صندوق ضبط الموارد	الجباية البترولية	تمويل عجز الموازنة	رصيد إجمالي الموازنة	نسبة مساهمة الصندوق في تخفيض العجز الموازني
2000	453237	720000	0	-54400	-
2001	356001	840600	0	-55200	-
2002	198038	916400	0	-16100	-
2003	476892	836060	0	-10400	-
2004	944391	862200	0	-187300	-
2005	2090524	899000	0	-472200	-
2006	3640686	916000	91530	-647300	14
2007	4669893	973000	531952	-1282000	41
2008	5503690	1715400	758180	-1381200	55
2009	4680747	1927000	364282	-1113700	33
2010	5634775	1501700	791938	-1496600	53
2011	7143157	1529400	1761455	-2468900	71
2012	7917012	1519040	2283260	-3246200	70
2013	7695983	1615900	2132471	-2310400	92
2014	5563.5	1577730	-	-	-
2015	4408.1	1722940	-	-	-
2016	2072.2	1682550	-	-	-

المصدر : تقارير وزارة المالية لسنة 2016 على الرابط www.mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق لم يمول أي عجز طيلة خمسة سنوات الأولى من حياته فقد كانت الدولة تمول عجزها عن طريق الاقتراض الداخلي، وأضحت الدولة تعتمد على الصندوق مع بداية 2006 ب14% من قيمة العجز لترتفع إلى 92 % سنة 2013 ، غير أن المستجدات الأخيرة التي صاحبتها الصدمة النفطية أدت لتراجع دوره الناتج عن انخفاض أرصدته التي عرفت تدهورا حادا فمن رصيد مقدر ب 7695983 مليون دج سنة 2013 إنخفضت إلى 2072.2مليون دج سنة 2016 .

IV-2-2- دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية:

كان له فضل كبير في التخفيف من حجم الالتزامات المالية للدولة الجزائرية التي لطالما شكلت عائقا في وقت مضى وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04) : مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية 2000-2016

الوحدة :(مليون دج)

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	استخدامات الصندوق في تسديد الدين	نسبة مساهمة صندوق في سداد الدين العام
2000	453237	1022900	1529475	2552375	221100	9
2001	356001	999400	1357500	2356900	184467	8
2002	198038	980500	1095540	2076040	170060	8
2003	476892	982200	1116983	2099183	156000	7
2004	944391	1000000	1012350	2012350	222703	11
2005	2090523	1094300	868493	1962793	147838	13
2006	3640686	1779700	65903	1845603	618111	33
2007	4669893	1044100	68400	1112500	314455	28
2008	5503690	734000	34493	768493	465437	61
2009	4680747	808800	36248	845048	0	-
2010	5634775	1099200	35640	1134840	0	-
2011	7143157	1216400	35085	1251485	0	-
2012	7917012	1312200	30188	1342388	0	-
2013	7695983	1171700	28088	1199788	0	-
2014	5563.5	-	-2438	-	-	-
2015	4408.1	-	-3326	-	-	-
2016	2072.2	102084	102084	557832	-	-

المصدر : تقارير وزارة المالية لسنة 2016 على الرابط www.mf.gov.dz

لا يمكن أن ننفي الدور الذي ساهم فيه صندوق ضبط الموارد في تقليص حجم المديونية داخلية كانت أو

خارجية، خاصة في فترات شهدت فيها أسعار البترول أرقام قياسية، وما ساعد في ذلك عدم تأثره بالأزمة العالمية لكون نشاطه مقتص ا ر داخل إقليم الجزائر، غير أن الاختبار الحقيقي

يؤكد عدم فعالية الصندوق وهذا ما ظهر عند حدوث الصدمات السلبية التي شكل فيها الصندوق الوجهة الأولى للدولة للتخفيف من آثارها على الاقتصاد الجزائري باستغلال احتياطاته التي انخفضت إلى أدنى المستويات، فجعلت الدولة تضطر لإلغاء التسقيف المعلن عنه بداية إنشائه (أن لا تقل إحتياطاته عن 740 مليار دج) وهذا ما جاء به قانون المالية 2017 ، وهو ما دفع بالعديد للقيام بتقييمه من أجل تبيين النقائص والخلل الذي كان سببا في وصوله إلى ما هو عليه الآن.

IV-2-3- تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد

قام الباحث "بوفليح نبيل"بتقييم صندوق ضبط الموارد في النقاط الآتية:[1]

- **حوكمة الصندوق** :إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة حساب من حسابات الخزينة

العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخلبين وظائف الصندوق والموازنة العامة، الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خلالفترات ارتفاع الجباية البترولية.

- **المراقبة والمساءلة** :إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية

يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الموازنة العامة للدولة مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة.

- **الشفافية والإفصاح** :إن عدم نشر تقارير دولية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الإطلاع على تطور وضعية الصندوق.

يظهر التقييم السابق افتقار صندوق ضبط الموارد لأدنى الشروط والمعايير العالمية لتقييم الصناديق السيادية وهذا راجع لعدة نقائص اكتسبها منذ نشأته.

IV-3- استراتيجية الاستثمار في الصندوق :

[1] بوفليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص24 .

لقد قام الباحث برسم استراتيجيّة كاملة المعالم؛ من خلال وضع خطّة تشمل جميع المراحل الخاصّة بإعداد وتنفيذ استراتيجيّة الاستثمار في الصّندوق .والشّكل الموالي يوضّح ذلك:

شكل رقم (01) : مراحل إعداد وتنفيذ استراتيجيّة الاستثمار في صندوق ضبط الموارد

المصدر: نبيل بوفليح :" دور صناديق الثّروة السّيادية في تمويل اقتصاديات الدّول النّفطية : الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، قسم علوم التّسيير، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص:246.

انطلاقا مما سبق نقترح مكونات محفظة الاستثمار المثلى " المرجعية":

1- **التوزيع المكاني**: يقصد به تنويع أماكن استثمار المحفظة وذلك بالتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تكون نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومعدلات النمو الاقتصادي لديها مرتفعة بالإضافة إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي في كل دولة أو منطقة ونخص بالذكر الدول الأوروبية وع التركيز على منطقة جنوب شرق آسيا.

2- **التّوزيع النّوعي**: يقصد بها أنواع الأصول التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها:

- التركيز بصفة أساسية على المشاريع الاقتصادية و النهوض بالقطاعات الناشئة حيث تعتبر قناة اشتثمارية هامة في إطار التنويع الاقتصادي و التخلص من التبعية الريعية.

-الاستثمار في الأصول العقاريّة؛

-الاحتفاظ بجزء من أموال الصّندوق في شكل أصول قابلة للتّسييل في مدّة قصيرة؛ لمواجهة الأزمات الطّارئة؛

-النّهوض بالسّوق المالي الجزائري، وتطوير الأدوات المالية وصولًا إلى التّعامل بالمشتقات المالية والأدوات الأخرى عالية المخاطرة من جهة، وذات العائدات الضّخمة والسّريعة من جهة أخرى؛ بالاستثمار في صناديق التّحوّط.

V- الخاتمة:

سعت الجزائر كل السعي بمحاولات جادة وحثيثة منذ الإستقلال للتحرر من تبعية إقتصادها لهذا القطاع، وهذا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، لكن كل تلك المحاولات لم تكن لتنهض بإقتصاد الجزائر في ظل تقاطع وتداخل العديد من الأسباب إلا أن الكثير من الرؤى والإقتراحات من طرف الخبراء والإقتصاديين كانت تصب في خانة إستثمار وإستغلال الطاقات البديلة والقطاعات الناشئة، وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات ومقومات عدة وواعدة، لتكون بديلا استراتيجيا للبترول في ظل إمكانية نضوب الإحتياطات النفطية، أوظهور طاقات بديلة تغني عن إستغلال هذه الطاقة مستقبلا وهي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات، وتعتبر مشكلة تمويل هذه القطاعات الناشئة واحدة من بين أبرز المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري,سواءا الداخلية منها أو الخارجية,لذا فقد عملت العديد من الدول على غرار الجزائر على تنويع مصادر تمويلاتها من خلال إستحداث آليات تمويلية جديدة ومستدامة بديلة عن مصادر التمويل الخارجية، على شاكلة صناديق الثروة السيادية,حيث قامت هذه الدول بإنشاء صناديق خاصة بغية إستغلال الفوائض المالية المختلفة وخاصة في الدول التي تحضى بميزة نسبية في مجال النفط,هذا في فترات إرتفاع الأسعار، عن طريق إدخارها أو إستثمارها أو إستخدامها في تمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية. فقد حذت الجزائر حذو العديد من الدول السباقة والرائدة في إنشاء صناديق الثروة السيادية، وذلك عن طريق إنشائها" ص.ض.إ "الذي كان فعالا وحقق جل الأهداف التي أنشأ من أجلها ولكن مع ضيق الإقتصاد الجزائري وعدم إستيعابه لكل هذه الأموال، كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تجد آلية إستراتيجية للإرتقاء بهذا الصندوق إلى مصاف الصناديق الفعالة والمدرة للعملة الصعبة هذا أمام إمكانية تدهور أصوله نتيجة إنهيار العملة المحلية، وتوفير مصدر تمويل مستدام لمختلف السياسات والبرامج التنموية.

من هذا المنطلق نقترح ما يلي:

- العمل على إنشاء اكثر من آلية تمويلية خاصة إذا ما إرتفعت أسعار البترول إلى سابق عهدها؛

-التركيز على القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها مؤهلات ومقومات تؤهلها لكي تستغلها أحسن الإستغلال؛

-إصدار نشريات دورية ومتجددة من طرف الجهات الرسمية عن الوضعية الإقتصادية والمالية للبلاد

لكي تتسم كل المحاولات بالشفافية والمصداقية.

المحور الثالث:

التنويع وطرق قياسه وانعكاساته على الاستدامة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

-دراسة قياسية-.

The Role of Small and Medium Enterprises in Creating Economic Diversification in Algeria During The Period (1990-2018)

- An Empirical Study-

عمران حميد*
تخصص: إقتصاديات العمل
جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر- الجزائر-

أ.د عدوكة لخضر
أستاذ التعليم العالي في الإقتصاد
جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر- الجزائر-

ملخَّص:

تهدف هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنويع في الإقتصاد الجزائري من أجل الخروج من دائرة الإعتماد على الريع البترولي، وهي كذالك محاولة لبناء نموذج قياسي للبحث في إشكالية العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها في متغيرات الدراسة (البطالة، رصيد الميزان التجاري، وصادرات السلع والخدمات، الناتج الداخلي الخام) خلال الفترة(1990-2018) في ظل وضعية الإقتصاد الجزائري، وكما قمنا كذالك بعرض أدبيات كل من التنويع الإقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت الدراسة من خلال تحليل النموذج القياسي الذي تم بناؤه، إلى نتيجة إيجابية مفادها أن كل متغيرات الدراسة كان لها أثر طردي بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستثناء متغير البطالة فكانت العلاقة عكسية.

الكلمات المفتاحية: التنويع اللاإقتصادي - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، البطالة، ميزان المدفوعات، الصادرات، ،الناتج الداخلي الخام.

* الايميل: amraneprof2@gmail.com

Abstract :

This study aims at investigating the extent of small medium enterprises and anies' contribution in creating economic diversification in Algeria's economy in order to find an exit from oil revenue dependency. It is also an attempt to build a standard model for investigating the relationship between increasing the number of small medium enterprises and its impact on the variables of the study (Export of goods and services, trade balance accuont, gross domestic product and unemployment) from 1990 to 2018. We also provided a comprehensible operational definition to economic diversification as well as to small medium enterprises.

The study reached to the analysis of the economitric model that we built, we uncovered evidence that all the variables have a positive correlation with increasing the number of small medium enterprises, except for the variable of unemployment which proved to have a negative correlation towards that.

Keywords: economic diversitification, small and medium enterprises ، Unemployment ،Balance of Payments، Export ،GDP

I- مقدمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي غاية وطموح لكل الدول من أجل حماية إقتصادها من تقلبات أسعار صادراتها، أما الحال بالنسبة للدول المصدرة للنفط والمعادن الخام فلا يعتبر التنويع غاية أو طموح بل أصبح أمر حتمي، خاصة أن أغلب الدول ذات الاقتصاد الريعي التي تعتمد في صادراتها على منتوج واحد أخذت تبحث عن البديل، وذالك كون أسعاره لا تتميز بالثبات بل بعدم الاستقرار لأنه يخضع لقانون العرض والطلب، وتدهور أسعاره سيؤدي حتما إلى هزات في إقتصاد تلك الدول، وأزمة النفط 1986 دليل على خطورة إعتماد الدولة على منتوج واحد

الأمر الذي جعل تلك الدول تدرك أن التنويع في الصادرات هو الخيار الوحيد للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار المنتج الوحيد.

والجزائر كغيرها من الدول المصدرة البترول بدأت بهيكلة الاقتصاد وفتح الباب أمام الخواص كخطوة للإنعاش الإقتصادي كبديل عن البترول ثم اهتدت الي استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخواص من أجل تشجيع الاستثمار وخلق التنمية الإقتصادية.

وقد ركزت الجزائر على احداث تغيرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج إستراتجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع سنة 1994 وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات ،وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجز الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك الى دورها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الانشطة الاقتصادية، ويظهر دورها الحيوي في أن اجمالي المنشآت العاملة في اقتصاد الدول المتقدمة تشكل المؤسسات الخاصة فيه أكثر من 90% من هيكلها الاقتصادي مما مكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

I-1- الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل خلق تنويع اقتصادي ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما مفهوم التنويع الإقتصادي ؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحداث تنويع إقتصادي في الجزائر؟

I-2- الفرضيات:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تخفيض معدلات البطالة.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثر بالإيجاب على كل من قيمة الناتج الداخلي الخام وقيمة الصادرات ورصيد الميزان التجاري.

I-3- أهداف الدراسة و أهميتها:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة درجة تأثير زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في (البطالة، رصيد الميزان التجاري، وصادرات السلع والخدمات ، الناتج الداخلي الخام ،رصيد ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) .

I-4- منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

لإنجاز هدف الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الكمي القياسي، حيث رأينا أن هذين المنهجين من أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة فمن خلال المنهج الوصفي التحليلي، فإننا سوف نقوم باستعراض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتغيرات المستقلة الأخرى، وفيما يخص المنهج الكمي، فسوف نقوم باستخدام سلسلة البيانات الزمنية خلال الفترة (1990-2018) الصادرة عن البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصاء، ومختلف نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

II- التنويع الاقتصادي وأهميته:

II- 1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي إستراتجية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه يؤدي إلى زيادة إنتاجية العوامل، ويشجع ويحفز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، خاصة في تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على منتوج واحد في إيراداتها والناتجة عن الريع البترولي .

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع لتوفير فرص العمل والاستقرار الاقتصادي[1].

كما أن التنويع الاقتصادي يدخل في ضمنه ما يعرف بالاقتصاد المختلط الذي يقتضي على أنه لا ينبغي على الدول الاعتماد على عدد قليل من المنتجات في اقتصادها مدى الحياة.[2]

ويهدف التنويع الاقتصادي في مجمله إلى البحث عن السبل الكفيلة بتوسيع النشاط الاقتصادي والتي ينتج عنها تنوع مصادر الدخل والتي من شأنها أن ترفع من إمكانية الدولة في التنافسية العالمية، ولا يكون ذالك إلا من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات.وكل ذالك يتطلب والارتقاء الاهتمام بهذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل تحل محل المورد الوحيد.

II- 2- أهمية التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي ذو أهمية كبيرة كونه مصدر لنتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها كاللاتي:[3]

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الإستثمار، فتنوع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية يقلل من حجم المخاطر الإستثمارية والتي ستكون كبيرة في حالة تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منها.
- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** عندما يكون أداء الإقتصاد الوطني مرهون بمنتوج وحيد سواءا كان سلعة إستخراجية أو زراعية، أو خدمة، فإن تدهور أسعاره

---

[1]- صفيح صادق،عامر أسيا،**مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980 2016) دراسة قياسية**، مداخلة ، 2017، ص3.

[2] Ohunyey flix olamid and others،**economic diversification and national development in nigeria (chalenges and prospects)**،intenational journal of mechanical engineerin and technology،P 101 ،vol 10،2019

[3] ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**،المجلة العربية للعلوم الإدارية ،العدد ،20112،ص6، بتصرف

أو إنخفاض الطلب على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي حتما إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، وفي حالة تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر والنتائج السلبية الناتجة عن الإعتماد الكلي للاقتصاد على منتج وحيد.

- **رفع معدل التبادل التجاري**: أي عندما تعتمد الدولة تجارتها الخارجية على منتوج معين فإن إنخفاض أسعاره سيؤدي إلى إنخفاض أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات، لأن أسعار المنتج الوحيد تسمح بترجيح الأرقام القياسية أسعار الصادرات وذالك يعني خسارة الدولة في تجارتها الخارجية، أما في حالة تنوع الصادرات فإن خطورة إنخفاض الأسعار القياسية للأسعار الصادرات ستتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية**: يسهم التنويع الإقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الإقتصادي.[1]
- **تقليل المخاطر الإستثمارية**: تقليل المخاطر انخفاض حصيلة الصادرات، نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد أ وعدد محدد منه؛ زيادة إنتاجية رأس المال البشري، وتعزيز التنمية المستدامة؛ رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات؛ زيادة القيمة المضافة لان التنويع الرأسي يعزز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاع آخر[2].
- **تعقيد الإنتاج**: إن البلدان التي تواجه المنافسة والتنويع تواجه نمطا أخر وهو التعقيد لكل المنتجات والعلاقة هنا لمجموعة كبيرة من الطاقات الإنتاجية المطلوبة لإنتاج سلعا أكثر تعقيد والتي يتم إنتاجها من قبل عدد قليل من الدول، والبلدان الصناعية المتقدمة تنتج مجموعة عريضة

[1] ممدوح الخطيب، **التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2014، ص 7

[2] عميرة أيمن، **التجارب الحديثة لإستيراتجية التنويع الإقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية (دراسة تجربة دول التعاون الخليجي)**، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، العدد 01، 2018، ص 126.

من المنتجات المرتفعة والمنخفضة التعقيد، وبالتالي يلاحظ أن المنتجات الصناعية مرتفعة التعقيد تصدرها البلدان مرتفعة الدخل والتي يزداد فيها مستوى الدخل بسبب ذالك، وأن أعلب المنتجات منخفضة التعقيد تنتجها البلدان الأقل دخلا.[1]

II- 3- محددات التنويع الاقتصادي:

بعض الدراسات أكدت على أن هناك عوامل تأثر على التنويع الإقتصادي يؤثر بدوره على مستوى الدخل ومستوى الإستثمار والتكنولوجيا الجديدة، السياسات الصناعية، وإنتاجية العوامل والتصدير إلى الأسواق العالمية ....إلخ حيث تم تحديد خمسة عوامل وهي كالأتي: [2]

- ✓ **العامل المادي:** والمتثل في الإستثمارات النمو ورأس المال البشري.
- ✓ **الخيار السياسي:** التأثر السياسات التجارية والصناعية.
- ✓ **التغيير المؤسساتي:** الحكومة، العراقيل وبيئة الإستثمار.
- ✓ **المتغييرات الإقتصادية الكلية:** سعر الصرف، التضخم، وكذالك الإختلالات في مستوى الإقتصاد الكلي.
- ✓ **الدخول إلى السوق:** إلغاء الحواجز الجمركية وتطوير السوق المالي.

III- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

III- 1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار جزائري، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تستوفي معيار الاستقلالية" هذا التعريف أيضا اعتمد على معيار كمي ومؤشره هو حجم المبيعات، والجدول التالي يوضح حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

[1] أمجد صباح ، **إستيراتجية التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مقال ، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة البصرة2018 ، ص 7

[2] Sevein yves kamgna، **diversification économique en Afrique central (états des lieux et enseignement**، article Bank of central africain state، 2007،P4

الجدول رقم (01): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	من 01إلى 9 عمال	1 مليون دج	10 مليون دج
صغيرة	من 09إلى49عامل	20 مليون دج	100مليون دج
متوسطة	من 50إلى250عامل	200 مليون دج	500مليون دج

المصدر: القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 06.

III- 2- الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دفع عجلة النمو الإقتصادي وزيادة الناتج الداخلي الخام وتتمثل فيما يلي :

1/ **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات .

2/ **توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.

3/ **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.

4/ **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين .

5/ **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية .

III- 3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة نموا كبيرا والجدول الموالي يوضح ذالك.

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	عدد (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)
2008	519526
2009	587494
2010	619072
2011	659309
2012	687386
2013	747934
2014	820738
2015	896811
2016	1014075
2017	1063289
2018	1093170

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مختلف نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من خلال الجدول (2) نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، ففي سنة2008 كان عددها519526 وأصبح 1093170مؤسسة سنة 2018، أي أن متوسط زيادة عدد المؤسسات من سنة إلى أخرى قد بلغ 57364.4 سنويا، ويرجح أن هذه الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى السياسة الاقتصادية التي إنتهجتها

الدولة لترقية وتطوير هذا القطاع في شتى المجالات، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية من أجل تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، كما أن الدولة قد أولت هذه المؤسسات أهمية كبيرة حيث أنها خصصت وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة1994 بهدف تهيئة المناخ الملائم لنمو هذه المؤسسات.

IV- التحليل الوصفي و التقدير القياسي للنموذج

نسعى من خلال هذه الدراسة القياسية إلى قياس مدى تأثير زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمتغير تابع على بعض المتغيرات المستقلة و المتمثلة في (البطالة، رصيد الميزان التجاري، وصادرات السلع والخدمات، الناتج الداخلي الخام،) و إعتمدنا في ذالك على الأساليب القياسية كنموذج الإنحدار الخطي المتعدد و أساليب تحليل السلاسل الزمنية.

IV-1- صياغة النموذج القياسي و التعريف الإقتصادي لمتغيرات النموذج:

- **صياغة النموذج القياسي**

تم صياغة نموذج إنحدار خطي متعدد للتعبير عن مدى تأثير تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المتغيرات الإقتصادية خلال الفترة (1990-2018)، على النحو التالي:

$$npme = f\left(tch\ , tpb, expg,\ gdpg\right)$$

حيث:

npme:عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

tch: معدل البطالة.

tbp نسبة التغير في ميزان المدفوعات.

expg: نسبة التعير في الصادرات من السلع والخدمات.

gdpg: نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.

يكمن هدف الدراسة في بناء النموذج وإختبار صحتة النموذج في إختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عكسية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة.
- توجد علاقة إيجابية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات النمو الإقتصادي.

- توجد علاقة إيجابية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات التغير في الصادرات السلع و الخدمات.
- توجد علاقة إيجابية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج الداخلي الخام.

- **التعريف الإقتصادي لمتغيرات النموذج:**

1. **تعريف البطالة:** يشير مصطلح البطالة إلى عدم حصول من تتوفر فيه شروط العامل ، و يتم قياسها و تداولها إقتصاديا بمعدل البطالة، حيث تحسب بعدد القادرين و الراغبين في العمل مقسوم على على الفئة النشطة في المجتمع.[1]
2. **ميزان المدفوعات(BP):** يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما، بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[2]
3. **الناتج الداخلي الخام:** يمثل مجموع قيم السلع و الخدمات النهائية التي تنتج في بلد معين محليا خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنه.[3]
4. **الصادرات:** تعرف على أنها إنتقال السلع وسواها من الخبرات و الممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى من أجل تسويقها في أسواق عالمية.[4]

IV-2- مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والبنك الدولي خلال الفترة (1990-2018) كما تم أخذ قيم متغيرات(**tpb**

---

[1] EGBULONU Kelechukwu، AMADI Kingsley، **Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy**، University Wukari, Taraba State, Nigeria، International Journal of Innovative Finance and Economics Research, Sept. 2016 ، P 01

[2]- عرفان تقي الحسيني، "**التمويل الدولي**"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002،ص134.

[3]- أحمد عساف، علاء الدين صادق، **الإقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 28.

[4]- أحمد خليل، **معجم المصطلحات الإقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة،1971، ص141.

،**epg**، **gdpg**) بنسبة التغير،أما فيما يخص المتغير **(tch)** فتم أخذها كنسبة مئوية، وذلك حسب ما توفرت عليه التقارير والنشرات الرسمية.

IV-3- الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج

فيما يلي سنقوم بعملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الاحصائية الوصفية الملائمة.

الجدول رقم (03): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

	NPME	T_CH	TBP	EXPG	GDPG
Median	225449.0	17.660	0.500	0.20	3.200
Maximum	1093170.	29.500	37.04	7.500	7.20
Minimum	9100.000	9.830	21.760-	-10.100	-2.100
Std. Dev.	346099.6	7.233	13.059	4.813	2.071
Observations	29	29	29	29	29

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

يبين لنا الجدول(3) السابق نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، من أجل وصف طبيعة المتغيرات محل الدراسة، وذلك بحساب قيمة كل من الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمة الصغرى و الكبرى لكل متغيرات الدراسة، وسنقوم تحليل لكل هذه المقاييس و لكل متغير من متغيرات النموذج على حدا.

أولا: التحليل الوصفي لمتغير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المنحنى رقم (01): السلسلة الزمنية لمتغير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

أن المتوسط الحسابي لعدد (المؤ ص م) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2018) قد بلغ **225449** وبإنحراف معياري 346099 كما بلغت أكبر قيمة لعدد(م ص م) 1093170 خلال سنة 2018و يعود ذالك إلى الإقبال الكبير من أصحاب الأفكار الإنتاجية على برامج التشغيل و دعم الحكومة للإستثمارات من خلال أجهزة دعم وتمويل الإستثمار مثل (**ensej ،cnac....**)، وأقل قيمة لها قدرت ب**9100** ، وكان ذالك سنة **1990**، ويرجع سبب ذالك إلى خوصصة الدولة للعديد من المؤسسات العمومية نحو إستراتجية تشجيع القطاع الخاص تحت قيد وشروط إعادة هيكلة ديون صندوق النقد الدولي.

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغير معدل البطالة:

المنحنى رقم (02): السلسلة الزمنية لمتغير البطالة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews8.**

لقد بلغ المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2018) 17,66% و بإنحراف معياري7,23 كما بلغت أكبر قيمة لمعدل البطالة29,50% خلال سنة 2000و يعود ذالك الى غلق المؤسسات العمومية نتيجة خوصصة العديد من الشركات العمومية ونتج عن ذالك تسريح العديد من العمال، أقل قيمة لها قدرت ب9,83 % ، وكان ذالك سنة 2013، ويرجع سبب ذالك إلى إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وزيادة حجم الإستثمار نتيجة القروض الضخمة التي وجهتها لذالك الغرض،مما أدى إلى زيادة التشغيل و إنخفاض معدلات البطالة.

ثالثا: التحليل الوصفي لمتغير رصيد ميزان المدفوعات:

المنحنى رقم (03): السلسلة الزمنية لمتغير رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

المتوسط الحسابي لرصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2018) قد بلغ 0,5 مليار دج بإنحراف معياري وقدره 05،13 مليار دج، في حين بلغت أصغر قيمة لرصيد ميزان المدفوعات 21.76 مليار دولار في عام 2017، و يرجع ذالك إلى إنخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل ، وإعتماد الجزائر على البترول كمصدر وحيد لإيرادات الدولة، وبلغت أكبر قيمة 37.04 مليار دولار، وكان ذالك سنة 2008،و يعود ذالك إلى إرتفاع أسعار البترول و التوسع في تمويل الأستثمارات وتشجيع المبادرات الفردية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز الصادرات و التقليل من الواردات.

المنحنى رقم (04):السلسلة الزمنية لمتغير صادرات السلع و الخدمات

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لصادرات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2018) قد بلغ 0.2 مليار دولار بإنحراف معياري وقدره 4.813 مليار دولار، في حين بلغت أصغر قيمة (10.1) مليار دولار في عام2009، و يرجع ذالك إلى عدم قدرة تلك المؤسسات على المنافسة و سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الصناعية على الدول المتخلفة، وبلغت أكبر قيمة7.5مليار دولار، وكان ذالك سنة 2003، ويعود ذالك إلى التوسع في تمويل الأستثمارات وتشجيع المبادرات الفردية وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض الإستثمارية وزيادة صادرات هذه المؤسسات.

رابعا: التحليل الوصفي لمتغير رصيد الناتج الداخلي الخام :

المنحنى رقم (05): السلسلة الزمنية لمتغير الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول أعلاه نلاحظ المتوسط الحسابي للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2018) قد بلغ 3.2 مليار دولار بإنحراف معياري وقدره 4.813 مليار دولار، في حين بلغت أصغر قيمة للناتج الداخلي الخام 2.1 مليار دولا ر في عام 1993، و يرجع ذالك إلى إنخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل القطاع الخاص، وإعتماد الجزائر على البترول كمصدر وحيد لإيرادات الدولة، وبلغت أكبر قيمة7.20ملياردولار، وكان ذالك سنة 2003، و يعود ذالك إلى التوسع في تمويل الاستثمارات وتشجيع الإنتاج المحلي.

IV-4- التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة:

سنتناول هنا نتائج الأساليب الاحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدارسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

1. نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية: إن من شروط تحليل السلاسل الزمنية إختبار جذور الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية ، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية،وبناءا على ذالك يوضح الجدول رقم (4) نتائج إختبار الوحدة إستخدام إختبار (**ADF**).

الجدول رقم (04): نتائج إختبار جذر الوحدة (unit root test)

		At Level عند المستوي				
		NPME	T_CH	TBP	EXPG	GDPG
With Constant	t-Statistic	-1.034	-1.074	-2.752	-5.396	-3.808
	Prob.	0.725	0.711	0.0781	0.001	0.007
		n0	n0	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.097	-2.434	-3.236	-4.848	-3.639
	Prob.	0.001	0.355	0.097	0.003	0.044
		***	n0	*	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.738	-0.806	-1.733	-0.042	-0.721
	Prob.	0.867	0.357	0.078	0.658	0.394
		n0	n0	*	n0	n0

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات eviews8.

الجدول رقم (05): نتائج إختبار جذر الوحدة (unit root test)

		At First Difference عند الفروق الأولى				
		D (NPME)	D (T_CH)	D (TBP)	D (EXPG)	D (GDPG)
With Constant	t-Statistic	-7.190	-6.211	-5.512	-6.141	-9.183
	Prob.	0.000	0.000	0.001	0.000	0.000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.988	-6.140	-5.396	-6.022	-9.405
	Prob.	0.000	0.001	0.009	0.002	0.000
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.174	-6.267	-5.5856	-6.226	-9.364
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات **eviews8**.

يتضح من الجدول السابق أن نتائج إختبار جذور الوحدة لكافة متغيرات الدراسة فتبين أنها كانت في أغلبها غير ساكنة في صورتها الأولى عند المستوى **(level)** لذالك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى **(first level)** لهذه المتغيرات بعد إدخال اللوغاريتم على كافة المتغيرات وإعادة إختبار جذور الوحدة مرة أخرى، فكانت النتائج تشير إلى وجود إستقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

2. **نتائج إختبار التكامل المشترك:** ينص قانون التكامل المشترك على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة،

$$npme = \beta_0 + \beta_1 \text{ tch} + \beta_2 \text{ tbp} + \beta_3 \text{ expg} + \beta_4 gdpg + \varepsilon_t$$
$$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 < 0 \quad \beta_3 < 0 \quad \beta_4 < 0$$

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: **H0 r = 0** ، وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

الفرضية البديلة: **H1 r > 0** وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

الجدول رقم (06) : نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Hypothesized	Eigenvalue	Statistic	Critical Value5%	Prob.**
None *	0.681365	89.15589	69.81889	0.0007
At most 1 *	0.628622	59.41946	47.85613	0.0029
At most 2 *	0.447546	33.66554	29.79707	0.0171
At most 3 *	0.384788	18.23753	15.49471	0.0188
At most 4*	0.193987	5.607041	3.841466	0.0179

***تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات eviews8

من خلال الجدول يبين وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أي اتها توجد علاقة للمدى الطويل بين متغيرات النموذج.

IV-5- نتائج تقدير النموذج القياسي:

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال اللوغاريتم لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغيير التابع.

الجدول رقم (07): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable:npme				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T_CH	-0.057215	0.013027	-4.392068	0.0002
TBP	0.012993	0.009602	1.353223	0.0486
EXPG	0.040591	0.030823	1.316887	0.2003
GDPG	0.111281	0.048889	2.276207	0.0320
C	4.679916	0.314228	14.89338	0.0000
R^2=0.64 , Adj. R2 =0.58 , DW=1.49, F =10.54 , Prob.=0.0000				

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات eviews8

تحصلنا على النموذج وهو كالأتي:

$$npme = 3,67 - 0,057\ tch + 0,0129\ tbp + 0,04expg + 0,111gdpg$$

تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال إرتفاع قيمة اختبار(DW = 1.49)، وهذه القيمة أقرب من القيمة الجدولية .

IV-6- تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام على النحو التالي:

- معامل التحديد المعدل :نلاحظ من خلال الجدول رقم(7) أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2=0.64)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 64% من التغير الحاصل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أما النسبة المتبقية وهي36% فترجع إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.
- إختبار **F**: نلاحظ أن قيمة الاختبار بلغت (F=10.54) بقيمة أحتمال (00003) وهي أقل من (5%)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج المقدر مقبول ويمكن التنبؤ به.
- .اختبار**T**: نلاحظ من خلال الجدول (7) أن القيمة الإحتمالية ل(**t**) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%،ماعدا متغير الصادرات (**expg**)الذي بلغت قيمته الاحتمالية(0.2003)،الذي هو أكبر من5%

V- إختبار النموذج و التحليل الإقتصادي للنموذج:

V- 1- اختبار الفرضية الأولى القائلة توجد علاقة عكسية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة:

من خلال نتائج التحليل القياسي، نلاحظ أنه بلغ معامل إنحدار البطالة (-0.05)، ويعني هذا أنه كلما زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب (5%) سوف يؤدي إلى إنخفاض معدل البطالة ب 1% ،مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ومنه فإن إفتراضنا بأن هناك علاقة عكسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة تتفق مع هذه النتيجة.

V- 2- توجد علاقة إيجابية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

من خلال نتائج التحليل القياسي، نلاحظ أنه بلغ معامل إنحدار رصيد الميزان التجاري (0.012)، ويعني هذا أنه كلما زاد رصيد الميزان التجاري ب 1% سوف يؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب (1%)، مع إفتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ومنه فإن إفتراضنا أن هناك علاقة طردية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورصيد ميزان المدفوعات تتفق مع هذه النتيجة.

V- 3- اختبار الفرضي الثالثة القائلة توجد علاقة إيجابية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات التغير في معدل الصادرات من السلع والخدمات.

من خلال نتائج التحليل القياسي، نلاحظ أنه بلغ معامل إنحدار معدل الصادرات من السلع والخدمات (0.0405)، ويعني هذا أنه كلما إزداد معدل الصادرات من السلع والخدمات ب 1% سوف يؤدي إلى ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 4% ، مع إفتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، منه فإن إفتراضنا أن هناك علاقة طردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن السلع والخدمات يتفق مع هذه النتيجة، وهذا ما يفسر إعتماد الجزائر إستراتجية تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

V- 4- اختبار الفرضية الرابعة القائلة بوجود علاقة طردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل الناتج الداخلي الخام في الجزائر

من خلال نتائج التحليل القياسي، نلاحظ أنه قدر معامل إنحدار معدل الناتج الداخلي الخام (0.111)، ويعني هذا أنه كلما زاد معدل الناتج الداخلي الخام عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 1% سوف يؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب (11%)، مع إفتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ومنه فإن إفتراضنا أنه بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل الناتج الداخلي تتفق مع هذه النتيجة، ويعود ذالك إلى إتساع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها من سنة إلى أخرى.

V- 5- النتائج القياسية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل البطالة.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورصيد الميزان التجاري.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور صادرات السلع و الخدمات.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناتج الداخلي الخام .

لقد تبين لنا من خلال نتائج الاختبار القياسي أن هناك علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة (البطالة، ، وصادرات السلع والخدمات، الناتج الداخلي الخام،رصيد الميزان التجاري) مع المتغير التابع و الذي تمثل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

VI- خاتمة:

خلق التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية يمكن أن تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تعتبر أحد أهم القطاعات المكونة للإقتصاد الجزائري وهي المصدر الوحيد المنافسة وخلق القيمة المضافة، خاصة أن الدولة تعطي هذه المؤسسات أهمية بالغة من حيث سهولة إنشائها و القروض التي تمنحها الدولة لهاته المؤسسات، والتسهيلات التي تقدمها والتي تدخل ضمن إستراتجية التنويع الإقتصادي لإيجاد منتجات جديدة تعزز به صادراتها والتقليل من الإعتماد على مداخيل البترول، ضف إلى أنه رغم منافسة المنتوجات الأجنبية للمنتجات المحلية من خلال سياسة الإغراق التي أرهقت هذه المؤسسات، ولكن حسب هذه الدراسة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في الإقتصاد الجزائري بشكل كبير في التقليل من معدلات البطالة والمساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام ورفع قيمة صادرات هذه المؤسسات بشكل تدريجي نحو تنويع إقتصادي حقيقي.

- **التوصيات:**
- على الحكومة أن تبحث عن إمكانية أو خطط إستراتجية لتعزيز مكانة هذه المؤسسات محليا.
- على الحكومة أن تنتهج سياسة تجارية يكون هدفها الأول حماية هذه المؤسسات من خلال ضبط الأسعار لأن بعض المؤسسات الكبرى قد تسيطر على السوق نظرا لطاقاتها

الإنتاجية وإنخفاض تكاليف الإنتاج لديها من خلال سياسة السيطرة بالأسعار والذي يؤدي بدوره إلى تحطيم المؤسسات الناشئة (المنافسة الداخلية).

- على الحكومة أن تفعل السياسة الحمائية من أجل حماية هذه المؤسسات من خطر المنافسة الأجنبية وخاصة من الدول التي تتميز بإقتصاديات الحجم، والحد من إستيراد المنتجات التي يمكن أن توفرها تلك المؤسسات محليا.
- تهيئ المناخ الإقتصادي والتشريعي من أجل جذب المستثمرين الأجانب لإقامة شراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى استيراد المعرفة والتكنولوجيا المتطورة.

أهم الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة.

The Most Important Strategic Options for Diversifying The Algerian Economy and Achieving Sustainable Development

د. العـــيداني إلياس
أستاذ محاضر "أ"
المركز الجامعي تيسمسيلت -الجزائر-

بن دومـــــة صفية*
طـــالبة دكتوراه
المركز الجامعي تيسمسيلت -الجزائر-

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع التنويع الاقتصادي الذي عرف اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاديات النامية، كما هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الخيارات الإستراتيجية للتوجه نحو اقتصاد جزائري متنوع وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لما له من دور هام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الإقتصادي؛ مؤشرات التنويع الاقتصادي؛ التنمية المستدامة.

Abstract :

This study aims to identify the topic of economic diversification, which has been known for a long time, as it aims to bring about structural transformations in developing economies. Economic and social country, which included getting rid of the dependency of petroleum resources.

Keywords: economic diversification; Indicators of economic diversification; Sustainable development.

* الإيميل: bendouma.safia@gmail.com

I- مقدمة:

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو في خارجه.

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية أو غير النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة، كما ويؤدي التنـويع إلى زيـادة القـيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقة تتسم منافذها التمويلية بالديمومة.

I- 1- إشكالية الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول دراسة أهم الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة،وعليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تكمن أهم الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة ؟

I- 2- فرضيات الدراسة:

- يتحقق هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر إلاّ بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد؛
- إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يكمن في تبني خيارات استراتيجية تسمح بالتوجه نحو اقتصاد متنوع من خلال تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.

I- 3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن موضوع التنويع الاقتصادي لاستدامة التنمية من أهم الموضوعات المطروحة بحدة على مستوى الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني اقتصادياتها من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة، أو مورد واحد لدفع العملية التنموية فيها، ومنها الدول

النفطية، وما يمثله ذلك من خطورة على استمرارية العملية التنموية بفعل ارتباط أسعار هذا المورد بالسوق العالمية، وما نعرفه من تقلبات حادة، إضافة إلى محدودية هذه الموارد وقابليتها للنضوب من جهة، وما يشكله ذلك من تهديد لحاضر ومستقبل الأجيال في هذه الدول من جهة أخرى.

I- 4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، التعرف على مختلف الخيارات الإستراتيجية وأسس بناء اقتصاد متنوع يحقق التنمية المستدامة ويضمن الاستقرار للدولة.

II- ماهية التنويع الاقتصادي

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعية موازنة الدولة لمورد واحد كما اختلفت وتباينت الآراء حول التنويع الاقتصادي.

II-1- تعريف التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الايرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية[1].

فالتنويع يعرف على أنه: " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع"[2].

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد

[1]- ناجي التوني، **مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد04، العدد02، بيروت، لبنان، جويلية2002، ص08.

[2] محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (2014/1980)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، 2016، ص637.

من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم إستخراجية)؛ كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج[1].

فالتنويع الاقتصادي يمكن تعريفه على أنه " عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".

الشكل (1): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

المصدر: بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2018، ص345.

[1] طبايبية سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص436.

II-2- أهداف التنويع الاقتصادي:

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها:[1]

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها؛
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة؛
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها؛

إن دعم مختلف القطاعات تنميتها يعتبر ضرورة اقتصادية، من اجل إقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير.

II-3- مجالات التنويع الاقتصادي:

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جود التنويع الاقتصادي تركز على:

أ. **تنويع القاعدة الإنتاجية:** ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم هذا إلى:

- **تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية:**

ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلة لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص77.

معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا[1].

إن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد ومزايا ايجابية عديدة، كالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب...إلخ.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من تنويع الإنتاج، التنويع الأفقي، ويقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها، والتنويع العمودي، الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى اقتصاديات العمليات المتصلة.

- **تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي**: يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية.

ب. تنويع مجالات التجارة الخارجية:

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة؛ فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها

[1] طبايبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص437.

وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي؛ كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستورد أبوابا، الأقمشة، السلع الفاخرة...الخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة[1].

II-4- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

يقاس التنوع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس. فبعض هذه المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، وبعضها يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) كمؤشر فلاديمير كوسوف ومؤشر هيرفندال- هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، بالإضافة إلى مؤشر تركز الصادرات، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، الخ. وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.

وفيما يأتي تعريف موجز بالمؤشرات المستخدمة في إطار قياس التنوع الاقتصادي:

[1] المرجع السابق، ص 438.

1. مؤشر التركز (Coefficient Concentration):

يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني (Gini Coefficient) من أفضل مقاييس التركز وأبسطها. ويعرف مؤشر جيني بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC) كما يبين الشكل الموالي:

الشكل (2): معامل جيني ومنحنى لورنز

Source: http://www3.nccu.edu.tw/~jthuang/Gini.pdf.consulter le 14/05/2020 à 22 .25

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني، منها:

$$G_1 = 1 - \sum_{k=1}^{n}(X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k-1})$$

حيث X_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل المحور الأفقي، و y_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات)، بينما يدل n على عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0.5-0.7 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.25-0.5 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25.

2. مؤشر هرفيندال – هيرشمان (Herfindal-Hirshman):

يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا العمل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الامريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما قامت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعرف معامل هرفيندال- هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات، x_iناتج النشاط (i)، X الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هرفيندال- هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$). فإذا كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحدا صحيحا فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هرفيندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، ومن ثم حصرها في عدد قليل منها.

3. مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossouv):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة cos = 0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

4. مؤشر تركز الصادرات:

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف (Diversification Index)، حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، يأتي:

$$D_J = \frac{\sum_I |H_{IJ} - H_I|}{2}$$

H_{IJ}: تمثل حصة صادرات السلعة I من إجمالي صادرات الدولة J؛

H_I: تمثل صادرات السلعة من إجمالي صادرات الطاقة.

ويتراوح هذا المؤشر بين (0 - 1) بحيث كلما اقترب الدليل من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية وتتراوح قيمة دليل التركز بين (0 -1) ويرمز (1) إلى تركز تام للصادرات المحلية.

II-5- آليات التنويع الاقتصادي:

يقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف هذه الأخيرة من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، طبيعة الظروف والتحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك الظروف الدولية المحيطة به والمؤثرة فيه، خاصة ما كان منها في المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي لابد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

أ. إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص:

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط، قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التب تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذا ما يقتضي:[1]

- **إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:**

من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية، سواء كانت مادية (كالطرق والمواصلات والمياه والكهرباء...)، أو غير مادية (كالتعليم والتدريب والصحة...)، وفي غدارة مؤسسات الدولة

[1] صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية**، *رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير*، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص44.

والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية؛

- **دعم ومساندة القطاع الخاص:**

خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الانشطة الاقتصادية، ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، او ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص.

ب. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:

تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محركا أساسيا لعملية التنويع، وذلك انطلاقا من تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتوجيهه إلى مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما تؤدي أيضا الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية، والتي تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات، وبالتالي التنويع الاقتصادي، ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي:[1]

- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية؛
- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب غدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها؛
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى؛

[1] المرجع السابق، ص44.

- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.

ج. تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:[1]

- يعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية في الدول التي تفتقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي؛
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال؛
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...)، وقيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجها، أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية؛
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة؛
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

ومما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مداخل بناء التنويع الاقتصادي، على أن حجم وسرعة تدفق هذا الاستثمار يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ملائمة المناخ الاستثماري في الدول المضيفة.

د. الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص469-470.

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية ويتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي[1]:

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة؛
- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة؛
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الأستيرادات، من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة بالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات؛
- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي؛
- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدر للدخل؛

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى و رحيق حكمت ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد34، 2010، ص ص 21-24.

- تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات؛
- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتوجات المحلية.

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، تتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مجالات عملها الواسعة، وفي القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

III- ماهية التنمية المستدامة

أدى تفاقم المشاكل البيئية وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستنزافها بشكل مستمر، في ظل السياسات التنموية التقليدية إلى بروز نداءات واسعة تطالب بضرورة إيجاد منظور جديد للتنمية، تأخذ من خلاله هذه الأخيرة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار، فتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتضمن استمرار سلامة قاعدة الموارد الطبيعية.

III- 1- مفهوم التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة تعاريف تختلف باختلاف الجوانب التي تعنى بمعالجتها، من اقتصادية إلى اجتماعية، إلى بيئية وحتى سياسية، كما تختلف باختلاف الهيئة التي تصدر التعريف، والتي تحاول جعله يتطابق مع اهتماماتها واختصاصها، ويمكن التطرق إلى هذه التعاريف كما يلي:

عرفتها رئيسة وزراء النرويج Brundtland والتي تعتبر أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة، وكان ذلك في سنة 1987، في تقرير "مستقبلنا المشترك"، وكان هذا التعريف على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[1] .

[1]Jacques Theys et Christian du Tertre et Felix Rauschmayer, **Le développement durable**: la seconde étape, Editions de l'Aube, 2010,p11.

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[1].

أما تعريف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فقد عرف التنمية المستدامة ببساطة على أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[2].

فالتنمية المستدامة تركز على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها: " التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية"، والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر، بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير، لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم، وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات[3].

وفي الأخير ومن خلال التعاريف السابقة لاحظنا أنها تتمحور حول أمرين رئيسيين، أولهما إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تكفل ذلك، وهذا تلبية لاحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، أما ثانيهما فهو الاستخدام العقلاني لمختلف موارد المجتمع لضمان النهوض بنوعية الحياة الشاملة حاليا وفي المستقبل.

III- 2- أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم

---

[1] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وابعادها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008. ص39.

[2] المرجع السابق، ص39.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص ص 128- 129.

والترشيد للموارد، كما يمكن اعتبار هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، حيث تتكون كل منظومة فرعية من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى كما يلي[1]:

أ. البعد الاقتصادي: ويشمل مايلي:

- النمو الاقتصادي المستدام: ويعني ضمان معدل نمو اقتصادي دائم ناتج عن نمو قطاعات الانتاج العيني؛
- كفاءة رأس المال: وتعني استثمار رأس المال بشكل صحيح، وبما يؤدي إلى رفع إنتاجيته؛
- إشباع الحاجات الأساسية: ويأتي في مقدمتها كل من المأكل والمشرب والملبس والمسكن؛
- العدالة الاقتصادية: وتعني إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تسبع إشباعا كافيا حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعا منصفا للدخل والثروة.

ب. البعد الاجتماعي والمؤسساتي: ويتضمن:

- المساواة في التوزيع: وتعني ضمان حصول جميع الأفراد على كل الخدمات الاجتماعية المتاحة دون تمييز فيما بينهم؛
- الحراك الاجتماعي: وهو انتقال الأفراد من مستويات اجتماعية واقتصادية معينة إلى مستويات جديدة، وهذا نتيجة التغير في وظائف ودخول الافراد؛
- المشاركة الشعبية: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع كل حسب اختصاصه، في تخطيط واتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها؛
- التنوع الثقافي: ويشمل تعدد الأنماط الثقافية للمجتمعات، وتعدد هوياتها، وهو بذلك يمثل تراثا مشتركا للإنسانية ينبغي الحفاظ عليه لصالح الاجيال الحالية والمستقبلية؛
- استدامة المؤسسات: عبر إرساء قواعد الحكم الراشد والمساءلة والشفافية في عمل جميع المؤسسات خاصة ذات الطابع الإداري والسياسي.

جـ. البعد البيئي: ويشتمل هذا البعد على:

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 39-45.

- النظم الايكولوجية: يمثل النظام الايكولوجي إطارا شاملا، ينظر إلى البيئة والمجتمع كوحدة واحدة إذا البشر أعضاء فاعلون فيه ومكملون له مثل النبات والحيوان، وليسوا متحكمين فيه؛
- الطاقة: وتشمل المصادر التقليدية والحد من استنزافها، والمصادر البديلة ودرجة استغلالها؛
- التنوع البيولوجي: ويقصد به التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها والتباين بين هذه الأنواع، وبين أفراد النوع الواحد، ويقدم التنوع البيولوجي خدمات كبيرة للنظام الايكولوجي، ذات الأهمية البالغة لصحة الإنسان؛
- الإنتاجية البيولوجية: وتعبر عن درجة نمو الكتلة البيولوجية المشكلة للنظام البيئي بعد طرح ما يفقده هذا النظام من هذه الكتلة بفعل استغلاله من طرف الكائنات الحية؛
- القدرة على التكيف: وتعني العملية الديناميكية المستمرة، التي تبين تفاعل الفرد مع بيئته ليكون معها على أعلى درجة من التوافق والتكيف.

IV- دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على استراتيجية التنويع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع، ومن خلال جملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية المستدامة.

تشكل التنمية المستدامة إطارا واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو مستدام، ومع ذلك فإن التنمية المستدامة ليست ذات حجم أو نهج واحد يناسب الجميع، بل تحتاج إلى تعريف في سياق كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وأولوياتها، وفقا لجدول

أعمال قُطري خاص، يأخذ في الاعتبار تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والأهداف البيئية في وقت واحد[1]، يتطلب ذلك مايلي:

IV- 1- المراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن:

بحيث أن الشروع في تجسيد استراتيجية التنمية المستدامة على أساس التنويع الاقتصادي، يتطلب الانطلاق من تعديل وضبط المسار التنموي الراهن من خلال معالجة وتصحيح الإختلالات الهيكلية، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني، وفي إطار من البرامج ذات الأهداف الكمية وعبر مراحل محددة وواضحة المعالم، وتتمثل الأهداف في هذا الإطار في:

- تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في استراتيجية التنمية القائمة على التنويع الاقتصادي من خلال الإجراءات التالية:
- الاستخدام الأمثل للاحتياطات من هذه الموارد؛
- العمل على دمج الموارد والثروات الطبيعية في الاقتصاد الوطني من خلال تصنيعها محليا بدل من تصديرها في شكلها الخام؛
- إعطاء الأولوية في توظيف عائدات هذه الموارد الطبيعية لتمويل المشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية؛
- القيام بعمليات التنسيق الإقليمي بين البلدان المنتجة والمصدرة للثروات والموارد الطبيعية.

IV- 2- إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية والتي ينبغي أن تقوم على[2]:

- إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتخصيصها بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان وشبكة التأمين الاجتماعي حيزاً مهما جدا منها؛

---

[1]-Aaron Cosbey, Background paper Expert meeting on Economic Diversification Implementation of Article 4, Paragraphs 8 and 9 of the Convention, United Nations, Bonn, May 16–17 2006, P17.

[2]- شعيب شنوف و رمضاني لعلا، " **الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 676.

- اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم الاعتماد على فوارق النفط السعرية، واستغلال مثل هذه الفوارق في دعم مشاريع الإسكان والاستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية الاجتماعية؛

- اعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل لكل الأرقام والمعلومات والفرضيات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة أو المقدرة للسنوات القادمة، وتفاصيل الإيرادات والنفقات، والالتزام بالمعايير الدولية في إعداد ونشر ميزانية الدولة الفعلية والتقديرية.

IV- 3- إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إدارتها : من خلال[1]:

- برمجة الاعتماد على القوة العاملة المحلية (الوطنية) من خلال إطائها الأولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية؛

- إعداد وتحفيز القوة العاملة من أجل العمل المنتج، والتوجه إلى أكثر القطاعات الاقتصادية حاجة على جهودها (كالزراعة)، وذلك عن طريق تحسين تكوينها، ووضع الحوافز المادية والمعنوية وتطوير تقنيات العمل.

IV- 4- تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية والحفاظ على استمرارها باعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال ترسيخ قواعد محلية صلبة اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة.

كما تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية، والتنمية المستدامة تعمل على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقبل على حد السواء. ولقد أكد ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام (1983) والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة "بورتلاند" على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

[1]- ابراهيم العيسوي وآخرون، **العرب والتحديات الاقتصادية العالمية**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص91.

والتنمية المستدامة في جوهرها، هي عملية التغيير في استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، واتجاه التكنولوجية، والتغيير المؤسسي كلها في تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، ولقد حدد التقرير مفهومين أساسين في تعريف التنمية المستدامة:

- مفهوم الحاجات، ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى؛
- فكرة الحدود من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، كما أنه يعمل أيضا على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي. كما أن التنويع يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

V - الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري:

سنحاول فيما يلي رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق نموذج اقتصادي جزائري متنوع، ومن بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

V- 1- تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص؛

V- 2- إجراء الضبط المالي: من خلال تعبئة المزيد من الايرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية[1]؛

V- 3- التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الانتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيا الاعلام والاتصال والسياحة المحلية[2]؛

V- 4- تحسين بيئة الأعمال:

حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أضل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

VI- خاتمة:

---

[1] أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، **معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، ص03.

[2] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2018، ص341.

بعد ما تطرقنا لكل من التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذا استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة يمكن استخلاص أهم النقاط التالية:

أن التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة وحتمية للدول العربية، لا سيما الدول النفطية ومنها الجزائر، وهذا حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز من حين لآخر

حيث يتوجب عليها المُضي سريعاً وقُدماً في انتهاج برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي، تأخذ بعين الإعتبار تجارب الدول الرائدة والسبّاقة في هذا المجال.

من خلال هذه الورقة البحثية نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي: من خلال التخفيض في التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي؛
- بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع: من خلال تنفيذ سياسة صناعية جديدة؛ التركيز على القطاعات التصديرية؛ تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية؛
- تغيير بشكل أساس إطار الحوكمة الاقتصادية: من خلال القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛
- استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات: من خلال إعادة النظر في كيفية غدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية؛
- دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة: من خلال تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد؛
- تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية: إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية؛

- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية: تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار، إصلاح القطاع المصرفي والمالي؛
- ترشيد الإنفاق العام: من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص؛
- الاهتمام بالموارد البشرية الكفؤة: من خلال تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، وتخصيص علاف مالي يسمح بتنمية الموارد البشرية؛
- تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية من خلال تخفيض شروط الاعتماد، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية؛
- تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور؛
- دعم التنويع الأفقي من خلال توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد؛
- تعزيز التنويع العمودي في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية؛
- تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية؛
- وضع اطر تنظيمية وإشـرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط؛

تحليل وقياس أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1980-2018

Analyze and measure the impact of economic diversification on economic growth in Algeria using the ARDL Approach during the period 1980-2018

عائشة عوار *
أستاذة محاضرة-أ- علوم اقتصادية .
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر-

جميلة أسماء
أستاذة محاضرة –ب- علوم اقتصادية.
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر-

ملخَّص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر التنويع الاقتصادي علي النمو الاقتصادي في الجزائر باختبار العلاقة في المدى القصير والطويل بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي وإيرادات الموارد النفطي (OIL) والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة (AGRICU) والقيمة المضافة لقطاع الصناعة (INDUS) القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SERV) كمتغيرات ممثلة للتنويع الاقتصادي بتطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك خلال الفترة 1980-2018.

أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة ايجابية وقوية بين قطاع النفط والنمو الاقتصادي وعلاقة سلبية بين القطاعات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، هذه النتيجة تعكس لنا ضعف درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري واستمرار اعتماده على قطاع النفط لذلك يجب التوجه نحو تنويع موارد الدخل والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي للرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، إيرادات النفط، القطاعات غير النفطية، نموذج ARDL.

* الإيميل: aichaaouar@yahoo.fr

Abstract :

This research paper aims to highlight the effect of economic diversification on economic growth in Algeria by examining short and long term relationship between following variables: Gross domestic product (GDP) is used as a measure of economic growth, oil revenues (OIL), agriculture value added (AGRICU), industry value added (INDUS) and services value added (SERV) used as a measures of economic diversification using ARDL technique over the period from 1980 to 2018.

Our empirical results indicated a positive and strong relationship between the oil sector and economic growth and a negative relationship among the outside hydrocarbon sectors and economic growth in Algeria. This result reflects the weakness of the degree of economic diversification in Algerian economy, that is still dependent to oil sector. Therefore, it is necessary to diversify income resources and out of the reinter economy to raise the level of economic growth.

Keywords: Economic diversification, Non-hydrocarbon sectors, oil revenues, Economic growth, ARDL model.

I- مقدمة :

يحظى موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو أهمية قصوى لدى الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبير على منتج واحد في مداخيلها وصادراتها، فالاعتماد على مورد واحد لدفع عجلة النمو الاقتصادي يجعلها عرضة لصدمات متتالية تؤثر على تنمية اقتصادياتها نتيجة تقلبات أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية. بالرغم من أنه لم يكن اختيارا لهذه الاقتصاديات بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذه الموارد في تلك الدول، خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية، فمن جهة هي نعمة عندما ترتفع الأسعار العالمية لهذه الثروات ومن جهة أخرى تعد نقمة في حالة تدهور الأسعار ونقص الطلب

عليه. بغية مواجهة هذه التحديات تسعى هذه الدول إلى تنويع مصادر الإيرادات كبديل للمنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

والجزائر على غرار الدول الريعية تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في صادراتها و في تغطية نفقاتها، مما أدى إلى تعرضها إلى هزات متعددة على مستوى السوق النفطية العالمية لذلك أصبح من الضروري على الحكومة الجزائرية تنويع قاعدتها الإنتاجية والتخلص من مشكل التبعية للنفط وبالتالي خلق قاعدة اقتصادية متنوعة موزعة على عدة قطاعات، تصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي .

I- 1- الإشكالية:

نتيجة للمزايا التي يحققها التنويع، حيث يعد الاقتصاد الأكثر تنويعاً أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة، تتوطد علاقة كبيرة بين التنويع والنمو الاقتصادي، وهذا ما سنحاول بالضبط معرفته في هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما هو أثر قطاع النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ما مدى مساهمة قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

I- 2- الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ايجابية وطردية بين إيرادات النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تؤثر القطاعات غير النفطية تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

I- 3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته.
- التأصيل النظري للعلاقة تنويع-نمو وأحدث الدراسات التجريبية التي تناولت هذه العلاقة.

- تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- بيان أثر قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائري.
- دراسة مدى إسهامات القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي بما في ذلك قطاع الفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات.

I- 4- منهجية الدراسة:

بغية معالجة هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل عرض المفاهيم الأساسية حول التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتقييم تطور بعض متغيراته في الجزائر ، كما سيتم اعتماد المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL بالاستعانة بالبرنامج الإحصائيEVIEWS9.

I- 5-تقسيمات الدراسة: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاول التالية:

- الإطار النظري للدراسة
- الدراسات التجريبية السابقة
- تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر
- النمذجة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

II- الإطار النظري للدراسة

II-1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، حيث يمكن أن يعرف على أنه:

- "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"[1].

[1] - Hamidato, M. N., & Alssafiah, B. (2017). Economic Diversification in Algeria. Global journal of economic and business; Vol2 , p7.

- كما يمكن تعريفه أيضا على أنه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً "[1].
- وفي شقه المالي يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية[2].

ومن خلال التعاريف السابقة نجد بأن سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية والتي يجب عليها تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

II-2- دوافع التنويع الاقتصادي:

بشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:[3]

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** حيث أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.
- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** حيث أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتميز اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات،

[1] أحمد ضياف، و احمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14،العدد 19 ، ص22.

[2] عمار لوصيف، و لزهر العابد. (ديسمبر 2019). نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية المحروقات- رؤية استشرافية-. مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52 ، ص52.

[3] حمد ضياف، و احمد عزوز، مرجع سابق، ص22.

وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عائدات الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعارها سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية:** ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

- **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته:** حيث أن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

II- 3- أنماط التنويع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع يمكن حصرها في نمطين أساسيين وهما كالتالي:

أ- تنويع الهيكل الإنتاجي: وهو جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة[1]، ويحدث هذا عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (استخراجية، تحويلية) و الخدمات.[2]

ب- تنويع التجارة الخارجية: قد يكون حول توسيع سلة الصادرات للبلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام.[3]

II-4- نظرة على مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين التنويع والنمو:

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر

---

[1] موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ، 136.

[2] كريم محمد قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2 ، ص136

[3] موسى باهي، و كمال روابنية، مرجع سابق، ص136.

الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر.

فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجاتX والبلد B ينتج سوى المنتج Y ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنُتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.[1]

أما جوزيف شومبيتر(1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها:" التدمير الخلاق" كما أظهر باسينتي Pasinetti(1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس "بالقول:" إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار"، كما حدد جان جاكوب Jane Jacobs (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو .

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، - خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية-من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة

[1] Hartmann, D., & Pyka, A. (2013). Innovation, Economic Diversification and Human Development. CC Innovation and Knowledge, FZID Discussion paper 65 ,p04.

مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس Nurkse (1953) هيرشمان (1958)، وثانيا كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية. وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية. إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.[1]

III- الدراسات التجريبية السابقة

- بينت دراسة **Ali et al (1991)** أن التنويع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي إستراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد أو المنتجات ذات الاتجاه الايجابي للأسعار، وهو ما يؤدي حتما للنمو.[2]
- أما دراسة **Al-Marhubi, Fahim (2000)** التي أجريت بالاعتماد على النظريات الحديثة للنمو، وقدمت هذه الورقة البحثية دليلا تجريبيا على أن تنويع الصادرات يعزز النمو الاقتصادي، وارتباط تنويع الصادرات بارتفاع معدلات الاستثمار.[3]
- إن تنويع الصادرات لا يقتضي بالضرورة تصدير السلع المصنعة، حسب**Agosin (2006)** حيث يمكن تنويع الصادرات بتطوير السلع الأولية التي تتطور لصناعات قائمة على الموارد الطبيعية(Mejía, 2011) .

---

[1] Pirasteh, H., Sayadi, M., & saghafi, M. (2009). Economic growth and stability in the Euro-Med region: Concentration or Diversification. Iranian economic review, Vol14 , 107.

[2] Ridwan, A., J, A., & B, S. P. (1991). Is export diversification the best way to achieve export growth and stability? Policy research working paper, Series 729, The world bank .

[3] Marhubi, F. A. (2000). Export diversification and growth: an empirical investigation. Applied economics letters, Vol7 .

- **Mohamed Affendy Arip et al (2010)** ، تبحث هذه الدراسة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في ماليزيا. باستخدام البيانات السنوية من 1980-2007 وتقنيات السلاسل الزمنية للتكامل المشترك واختبارات السببية Granger لفحص العلاقة طويلة المدى والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات. أظهرت النتائج وجود ناقل تكاملي بين المتغيرات الأربعة ، ووجدوا أن تنويع الصادرات يلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي في ماليزيا. تشير هذه النتيجة إلى أنه من أجل الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي في المستقبل يجب على ماليزيا تنويع سلعها التصديرية وتطوير تعاون اجتماعي واقتصادي أكبر مع بقية العالم كاقتصاد موجه للتصدير، وعلى المدى[1] الطويل ، يمكن لإستراتيجية تنويع الصادرات أن تساعد في استقرار عائدات التصدير الماليزية.
- **ممدوح عوض الخطيب(2011)** ، أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تبيان دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية الفعلية من الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع نسبة الصادرات السلعية من الصادرات النفطية.وضحت النتائج القياسية أن زيادة درجة التنويع، صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع غير النفطي، ولكن ما استهدفته خطط التنمية لم يتحقق كليا، فقد تزايدت درجة التنويع الاقتصادي دون أن يصاحب ذلك تنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات[2].
- **ممدوح عوض الخطيب(2014)** بين النموذج القياسي في دراسته والهادف إلى معرفة أثر التنويع على النمو الاقتصادي، والذي أدرج فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومعدلات نمو كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، والناتج المحلي النفطي، ومعامل هيرفندال المركب، إضافة إلى متغير صوري لأخذ الطفرة النفطية بالاعتبار، أن هناك علاقة طردية بين معامل التنويع المركب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. مما يدل على أن النمو

---

[1] Mohamed Affendi Arip ،Lau Simyee و ،Bakri Abdul Kari .(2010) .Export diversification and economic growth in Malysia .MPRA paper No 20588

[2] ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكليات ادارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض.

الاقتصادي لم يترافق مع زيادة درجة التنويع الاقتصادي، بل على العكس من ذلك فإن هذا النمو قد ترافق مع انخفاض درجة التنويع الاقتصادي .والمملكة، لم تتمكن من تحقيق هدف التنويع الاقتصادي المترافق مع ارتفاع في معدلات النمو، وإنما كان أحد الهدفين على حساب الهدف الآخر. وذلك لأن النشاطات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد من صادرات وإيرادات حكومية مازالت مرتكزة على القطاع النفطي بصفته محرك النمو في الاقتصاد السعودي.[1]

- **نوي نبيلة (2015)** ، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو المستدام في الجزائر عن طريق تقييم مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع ومدى تحريكه للنمو الاقتصادي بدراسة قياسية غطت الفترة الممتدة من 1995 إلى 2014، توصلت إلى فشل الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، وعدم قدرتها على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، وكان سبب هذا التذبذب التركز الكبير للصادرات والإيرادات الحكومية في قطاع المحروقات.[2]
- **Godwin EssangEssu et al (2015)** ، في هذا العمل ، قام الباحثون بفحص ومحاولة الإجابة على السؤال الكبير إلى أي مدى يمكن أن تستفيد نيجيريا من تنويع الاقتصاد؟وللإجابة على ذلك ، استخدم الباحث بيانات سلاسل زمنية تمتد لمدة ثلاثين عامًا تقريبًا (1980 - 2011). باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وأشارت النتيجة إلى حقيقة أنه يمكن لنيجيريا الاستفادة من إمكاناتها التجارية غير المستغلة إلى حد كبير لتحقيق مكاسب مستدامة على المدى القصير وعلى المدى الطويل من خلال جهود واعية لتنويع الاقتصاد ، وتشجيع التصنيع في القطاع غير النفطي (الحقيقي) في الاقتصاد ، مع التركيز على تعميق التكنولوجيا وإدخال أحدث تحسينات في القطاع الزراعي[3] .

---

[1] ممدوح عوض الخطيب. (2011). اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي. المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 2 .

[2] نبيلة نوي. (2015). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية-دراسة حالة الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35

[3] Essu, G. E., & Udonwa, U. (2015). Economic Diversification and Economic growth : Evidence from Nigeria. Journal of Economics and Sustainable development .

- **قريجيج بن علي، زايري بلقاسم (2017)** ، أراد من خلال هذه الدراسة معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة، الخدمات في التخفيف من أثار الأزمة التي خلقها تذبذب أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا.وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1980الى 2015.[1]

وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل. حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41 % للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

- **صفيح صادق، عامر عامر آسيا (2018)** ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي مقاسا بتنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 غالى 2016 بالاعتماد على نموذج ARDL، وقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ما يفسر وجود ضعف في التنويع الاقتصادي بالجزائر نتيجة تراجع الاهتمام بالقطاعات غير النفطية وعدم فعالية السياسات المنتهجة لتنميتها.[2]

وكخلاصة لما سبق، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع. حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية "التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي، وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

---

[1] بن علي قريجيج، و بلقاسم زايري. (2017). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015). مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 12 .

[2] صادق صفيح، و آسيا عامر. (2018). مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016 دراسة قياسية. الملتقى الأول حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر . جامعة البليدة، الجزائر.

IV- تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط ، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو 97 ٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية . دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا على مدى التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية. ولهذا الغرض استعملنا إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي.

IV-1- القطاع الفلاحي:

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية، وكذا قربها من السوق الأوروبية فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة، وموارد مائية هائلة وكذا إمكانيات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. حيث تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار أي لا تتعدى نسبة الاستغلال 20%من المساحة الزراعية الكلية، كما أنه وفي السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري، ورغم ذلك فإن المساحة المستغلة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث أمن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح هذا القطاع من ضمن بدائل قطاع المحروقات. والشكل التالي يبين مدى مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل رقم01: القيمة المضافة للقطاع الفلاحي للفترة (1980-2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا القول أنه مازالت مساهمة القطاع الفلاحي ضعيفة، إذ أن سياسة التنويع الاقتصادي لم تقد إلى تطور حقيقي في هذا القطاع، فقد ارتفعت مساهمته من 8.51% سنة 1980 إلى 13.04 % سنة 1989 لتكون هذه أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، لتتراجع سنة 2005 وتصل الى7.69%وتعود مجددا للارتفاع المحتشم لتصل إلى 12.22% سنة 2016 بسبب رفع حجم الاستثمار في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، ثم تنخفض مجددا لتصل إلى 11.97 سنة 2018.

IV-2- القطاع الصناعي:

إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بأن الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985) ومرحلة خصخصة المؤسسات (من1986إلى يومنا هذا)، وقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات.
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 02: القيمة المضافة للقطاع الصناعي الكلي للفترة (1980-2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

يتضمن قطاع الصناعة قطاعا مهما وهو قطاع المحروقات، حيث يشكل إنتاج البترول والمشتقات البترولية جزء كبيرا من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ومن خلال الشكل نلاحظ أن هذه النسب تتميز بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا لأنها تتأثر بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية للطاقة.

الشكل رقم 03: القيمة المضافة للقطاع الصناعي (خارج المحروقات) (2001-2016)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

تشير النتائج إلى ضعف الاقتصاد الحقيقي حيث أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات(الكيمياويات، أغذية، مشروبات، تبغ، صناعات تحويلية أخرى، منسوجات وملابس) ضعيفة جدا لا تتجاوز 10% ، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 9.13% لتنخفض في سنة 2004 إلى 7.61% وتواصل بعدها الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2013

حيث بلغت 4%، لتعاود الارتفاع من جديد بنسبة 7.48% سنة 2016. وهذا ما يدل على هشاشة الجهاز الإنتاجي الصناعي في الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المفرطة للصناعات الإستخراجية، وتبقى نسبته مهما ارتفعت لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا المجال.

بعد التطرق للقطاع السلعي (فلاحي/صناعي) يمكننا معرفة عدد المنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم04: عدد المنتجات المصدرة الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات
http://unctadstat.unctad.org

يظهر الشكل انخفاض عدد المنتجات المصدرة بداية من سنة 2011، بعد أن بلغ 121منتجا مصدرا سنة 2007، و85 منتجا سنة 2001، ويبقى عدد المنتجات المصدرة قليل بالمقارنة بمساهمتها الضئيلة التي لا تتعدى6.87% في إجمالي الصادرات لسنة 2018 حسب إحصائيات التجارة الخارجية.

IV-3- قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر نظرا للمساهمة المعتبرة في إجمالي الناتج المحلي، ويشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة

والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الاجتماعية والتي تشمل الإسكان والمرافق والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى، وفيما يلي نعرض تطور القيمة المضافة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم05: القيمة المضافة لقطاع الخدمات (1980-2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

من الشكل نلاحظ تذبذب نسبة مساهمة هذا القطاع، حيث شهدت سنة 1980 نسبة 33.84% لترتفع سنة 1989 إلى 41.43 % ثم تنخفض إلى 32.24% سنة 2000، وبدراسة تركيبة الخدمات خلال هذه الفترة يتضح تطور القيمة المضافة لكل من الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية، وأن أعلى نسبة كانت للخدمات خارج الإدارة العمومية نظرا لاتساع نشاط النقل والتوزيع. ثم تشهد ارتفاعا محسوسا متتاليا لعدة سنوات من سنة 2010 إلى سنة 2014 لتحقق بعد ذلك قفزة نوعية سنة 2015 حيث وصلت إلى 47.35% لتصل ذروتها سنة 2016 حيث بلغت 48.09% ثم تعاود الانخفاض إلى أن وصلت إلى 43.99% سنة 2018.

ويمكن القول أن قطاع الخدمات أصبح في الفترة الأخيرة من القطاعات المهمة المساهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي وذلك راجع إلى انفتاحه على القطاع الخاص، وخاصة قطاع الاتصالات والسياحة.

IV- 4- الإيرادات النفطية:

الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على الإيرادات النفطية والشكل التالي يبين تطورات هذه الإيرادات خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم06: تطور الإيرادات النفطية خلال الفترة (1980-2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

يتضح من الشكل التذبذب الكبير في نسب الإيرادات النفطية حيث بلغت نسبتها 30.98% سنة 1980 لتنهار سنة 1986 بسبب الأزمة النفطية لتصل إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 6.81%، بعدها عرفت تطورا ملحوظا بعد سنة 2000 لتصل إلى نسبة 27.30% سنة 2011 ثم تبدأ بالانخفاض ابتداء من سنة 2014 لتصل إلى 10.04 % سنة 2016 ، ثم 12.31% في كل من سنتي2017 و2018، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض لم يكن نتيجة التحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول حيث انخفض سعر البترول من109.38 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.68 دولار سنة 2014 ثم 42 دولار سنة 2016.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات، يليه القطاع الفلاحي، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا، وكل النسب التي ذكرناها سابقا تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بدرجة

كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم الجهود المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

V- النمذجة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد هو النفط كمحرك أساسي لعجلة التنمية والنمو الاقتصادي بالرغم من أنها تملك العديد من الإمكانات خارج قطاع المحروقات لمواجهة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق العالمية من جانب وتنويع الاقتصاد الجزائري من جانب آخر، وسنرتكز في هذه الدراسة القياسية على ثلاث قطاعات أساسية للإقلاع الاقتصادي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي تشمل قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة وقطاع الخدمات.

V-1- نموذج الدراسة:

من أجل تحديد أثر التنويع الاقتصادي مقاسا (بإيرادات النفط، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة والقيمة المضافة لقطاع الخدمات) على النمو الاقتصادي (مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 باستعمال بيانات سنوية مستمدة من قاعدة بيانات البنك العالمي باستخدام، حيث تشمل الدراسة القياسية على استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF ثم الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير والطويل، ويأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP= \alpha+ ß_1OIL, ß_2AGRICU+ ß_3 INDUS+ ß_4SERV+ \varepsilon_t$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

OIL: إيرادات الموارد النفطية كقيمة من الناتج المحلي الإجمالي

AGRICU: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

INDUS: القيمة المضافة لقطاع الصناعة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

SERV: القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

α، $ß_1$، $ß_2$، $ß_3$، $ß_4$: معلمات النموذج

ε_t: الخطأ العشوائي.

V-2- اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية من أجل الكشف عن وجود أو غياب جذر الوحدة وكذا تحديد رتبة تكامل كل متغير، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه والتباين أو لها صفة موسمية التي تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أوفي اتجاهات متعاكسة، والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وفليبس بيرون:

الجدول رقم 01: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

	GDP	OIL	AGRICU	INDUS	SERV
المستوى	-3.811*** (0.006)	-2.625* (0.0968)	-6.147 (0.0000)***	-1.670 (0.4378)	-1.613 (0.4660)
الفرق الأول	-6.310*** (0.0000)	6.460*** (0.0000)	10.235 (0.0000)***	-6.098 (0.0000)***	-5.838 (0.0000)***
درجة التكامل	I(0)	I(0)	I(0)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

***مستقرة عند مستوى 10%**

****مستقرة عند مستوى 5 %و 10%**

***** مستقرة عند مستوى 1% و 5% و 10%**

يظهر اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لإستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات1%، 5%، 10% لكل من القيمة المضافة لقطاع الصناعة (INDUS) والقيمة المضافة لقطاع الخدمات (SERV) حيث أن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة نفس الاختبار للفروق

الأولى تبين أنها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول. في حين أظهر اختباري الاستقرارية بالنسبة للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وإيرادات النفط (OIL) والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة (AGRICU) بعدم وجود حذر الوحدة عند المستوى أي أنها مستقرة عند المستوى (level) .

V-3- اختبار فترة الإبطاء المثلى

قبل تقدير العلاقة في المدى الطويل بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى بين متغيرات النموذج وهي الفترة التي تعطي أدنى قيمة عند معياري Akaike

و Schwarz وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معايير اختيار فترة الإبطاء.

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

استنادا إلى معايير (LR , FPE, AIC, SC, HQ) نلاحظ من خلال الجدول أن فترة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة بلغت خمس فترات.

V- 4- اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتم استخدام منهجية ARDL لتقدير نموذج الدراسة الذي طوره Pesaran and Al عام2001 والذي لا يأخذ بعين الاعتبار إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى I(0) أو من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج منهما، حيث يعتبر أفضل النماذج في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى كاختبار التكامل المشترك لجوهانسن، كما يتيح لنا نموذج ARDL تحديد العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الآجال الطويلة، بحيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تتمثل فيما يلي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$ وذلك بمقارنة قيمة الإحصائية (F) مع القيمة الحرجة الجدولية، ويتم قبول هذه الفرضية إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أصغر من القيمة الجدولية، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-560.8707	NA	1.97e+08	33.28651	33.51098	33.36306
1	-484.1032	126.4406	9536617.	30.24137	31.58815*	30.70066
2	-464.8790	26.00919	14831763	30.58112	33.05023	31.42316
3	-433.6006	33.11835	13589226	30.21180	33.80324	31.43658
4	-377.5239	42.88220*	4113646.	28.38376	33.09752	29.99128
5	-326.2442	24.13162	3527019.*	26.83789*	32.67398	28.82816*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

بين المتغيرات تتمثل فيما يلي: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$ وذلك إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أكبر من القيمة الجدولية. (Perasan, Shin, & Smith, 2001)

وبما أن السلاسل الزمنية المدروسة خليط من متغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول سنطبق هذه المنهجية.

من أجل اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر تم حساب إحصائية فيشر من خلال اختبار الحدود كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test			
Date: 03/05/20 Time: 18:05			
Sample: 1985 2018			
Includedobservations: 34			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	k	
F-statistic	7.101945	4	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.2	3.09	
5%	2.56	3.49	
2.5%	2.88	3.87	
1%	3.29	4.37	

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك أن قيمة إحصائية فيشر المحتسبة بلغت 7.101945أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند المستويات1%، 2.5%، 5%، 10%وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ومنه تؤكد النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

V- 5- تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نقوم بتقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نتائج تقدير معلمات نموذج التكامل المشترك في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGRI	0.013249	0.007420	1.785591	0.1045
IND	-0.694389	0.151537	-4.582308	0.0010
OILAXP	1.658484	0.766805	2.162849	0.0558
SERV	-0.641085	0.128711	-4.980830	0.0006
C	-99.017074	1.130764	-1.412496	0.0013

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

يلاحظ من خلال الجدول مايلي:

- تؤثر الإيرادات النفطية تأثيرا ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي بحيث أن كل زيادة في مقدارها بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 165%،هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مما يؤكد اعتماد الجزائر على المداخيل النفطية كركيزة أساسية للصادرات ومحرك أساسي للاقتصاد الوطني أو بعبارة أخرى أن الاقتصاد الجزائري ينتعش عندما ترتفع حصيلة العائدات النفطية.
- هناك علاقة ايجابية وغير معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والنمو الاقتصادي وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على أن قطاع الفلاحة لا يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب استمرار اعتمادها الكبير على النفط.
- إشارة معامل القيمة المضافة لقطاع الصناعة سالبة ومعنوية تدل على وجود علاقة عكسية بين القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث أن كل زيادة في مقداره بنسبة 1%

يؤدي بالنمو الاقتصادي إلى الانخفاض بمقدار 69% هذا راجع إلى أن الحكومة الجزائرية لازالت معتمدة على القطاع النفطي.

- القيمة المضافة لقطاع الخدمات يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في مقدارها بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 64% هذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية مما يدعم ضعف درجة التنويع الاقتصادي في باقي القطاعات.

V- 6- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل هذه المرحلة في تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.613540	0.149506	4.103787	0.0063
D(GDP(-2))	0.953299	0.140203	6.799443	0.0005
D(GDP(-3))	0.727789	0.136742	5.322330	0.0018
D(GDP(-4))	0.220243	0.119965	1.835893	0.1160
D(AGRI)	-0.012018	0.001791	-6.711053	0.0005
D(AGRI(-1))	0.000385	0.001638	0.235214	0.8219
D(AGRI(-2))	0.004487	0.001593	2.816933	0.0305
D(AGRI(-3))	0.007549	0.001286	5.869495	0.0011

D(IND)	-0.187897	0.151983	-1.236301	0.2625
D(IND(-1))	-0.312156	0.136705	-2.283429	0.0625
D(IND(-2))	-0.007236	0.128115	-0.056483	0.9568
D(IND(-3))	0.611872	0.142442	4.295596	0.0051
D(IND(-4))	-0.311493	0.143183	-2.175480	0.0725
D(OIL)	0.948205	0.101611	9.331753	0.0001
D(OIL(-1))	0.077470	0.102903	0.752845	0.4800
D(OIL(-2))	-0.309704	0.135604	-2.283884	0.0625
D(OIL(-3))	-0.481594	0.132187	-3.643292	0.0108
D(SERV)	1.312765	0.243203	5.397808	0.0017
D(SERV(-1))	-0.236283	0.179922	-1.313253	0.2371
D(SERV(-2))	-1.152343	0.218341	-5.277726	0.0019
D(SERV(-3))	-0.151573	0.264174	-0.573763	0.5870
D(SERV(-4))	-0.792647	0.207233	-3.824910	0.0087
CointEq(-1)	-1.514996	0.171406	-8.838631	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

بالنسبة لنتائج نموذج تصحيح الخطأ جاءت متوافقة مع نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل ويلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (1.51-) أي أنه يشير إلى وجود عملية تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

VI- الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر التنويع على النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي والقطاعات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 باستخدام أسلوب التكامل المشترك بواسطة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). أشارت نتائج البحث إلى وجود ارتباط قوي بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد هيمنة القطاع النفطي على الإنتاج المحلي وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي حيث أن معلمات المتغيرات الثلاث (الفلاحة والصناعة والخدمات) جاءت سالبة وهو ما يثبت ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر.

الاقتراحات والتوصيات:

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد واحد في صادراته وتمويل الميزانية العامة وكمحرك أساسي لعجلة النمو الاقتصادي يجعل هذا البلد عرضة لتقلبات أسعار النفط لهذا يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتشجيع التنويع الاقتصادي عن طريق:

- تخفيف الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني
- التوجه نحو تفعيل قطاع الفلاحة نظرا لما تملكه الجزائر من إمكانات ضخمة في هذا المجال وكذا توفر الظروف المناخية المناسبة والاهتمام بقطاع الصناعة وقطاع الخدمات بما فيها السياحة والفندقة للتخلص من مشكل التبعية للإيرادات النفطية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة
- ضرورة تفعيل القطاع الخاص القائم على تشجيع الاستثمارات خارج القطاع العام وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بغرض خلق مصادر أخرى للثروة وبالتالي دعم النمو الاقتصادي

- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول في مجال التنويع الاقتصادي وبالأخص الدول التي تتشابه اقتصادياتها مع الجزائر.

-

المحور الرابع:

التنويع والطاقات المتجددة والنظيفة بالجزائر

تقييم تجربة الدول العربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه العالمي لتبني الطاقة النظيفة –دراسة تحليلية-

Evaluation of Arab Countries Experience in Renewable Energies Investment Under the Global Orientation to Adopt Clean Energy -An Analytical Study-

د.سارة عزايزية*
أستاذ محاضر - أ-، محاسبة
جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر.

ملخَّص:

استهدفت الدراسة تقييم تجربة الدول العربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل توجه دول العالم إلى البحث عن بديل طاقوي ملائم للطاقات الأحفورية (غير المتجددة)، وذلك لما للأخيرة من تهديد على استمراريتها في المستقبل القريب نظرا لاستهلاكها بشكل متزايد عالميا، ووعيا منها كذلك بأهمية الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى سعي الدول العربية رغم كون غالبيتها دول نفطية بدورها إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة مدفوعة بالإمكانيات الطبيعية المعتبرة التي تزخر بها ورغبتها في تنويع مزيجها الطاقوي.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، البيئة، الطاقات الأحفورية، الاستثمار.

Abstract :

The target of the study was evaluating the Arab countries experience in renewable resource investment under the global orientation to find an appropriate energetic alternative of fossil energy, that's of the threat it causes on its future continuity because of its growing consumption worldwide, and as on account of energy awareness in sustainable development achievement, the study arrived that Arabic countries pursuit

* الايميل: sarra.azaizia@univ-tebessa.dz

the renewable energy investment driven by its considerable natural possibilities and the its desire to diversify its energy mix.

Keywords: Renewable energy, environment, fossil energy, investment.

I.مقدمة:

يشكل الحصول على الطاقة محورا مهما في كل تحد يواجهه العالم سواء في توفير فرص العمل، الأمن، إنتاج الأغذية، أو زيادة الدخل، وبالتالي فإن توفير إمدادات طاقة كافية وبتكلفة ميسورة سيكون محوريا في تحقيق التنمية المستدامة ودعما لجهود حماية البيئة.

وبالرغم من أن غالبية الدول العربية هي دول نفطية تعتمد على الطاقات الأحفورية لتوليد الطاقة المحلية فلا يزال عدد كبير من سكانها في الدول الأقل نموا غير قادرين على الحصول على الطاقة، وهو ما يثير التساؤل حول استمرارية هاته الموارد الأحفورية ومدى القدرة على تحمل تكلفتها على المدى الطويل خاصة في ظل النمو السكاني الذي تشهده وما يرافقه من زيادة طلب على الطاقة، إضافة إلى ما ينتج عن الاعتماد على مصادر الطاقات الأحفورية من زيادة في تلوث الهواء إذ يتجاوز المتوسط العالمي إضافة إلى تفاقم البصمة الكربونية للدول العربية، وبالتالي كان على الدول العربية اتخاذ قرارات أكثر مراعاة للبيئة في المستقبل خاصة في ظل ما تتميز به من قدرات طبيعية هائلة في هذا المجال.

I-1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤل الرئيس الموالي:

"كيف يمكن تقييم تجربة الدول العربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه العالمي نحو تبني الطاقة النظيفة؟"

I- 2- فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة يمكن عرض فرضيات الدراسة كما يلي:

- هناك توجه عالمي نحو تبني الطاقات المتجددة كبديل فعال لتوليد الطاقة؛
- هناك اهتمام من قبل الدول العربية بالاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- يوجد لدى الدول العربية رؤية مستقبلية وتوجه فعلي للتحول نحو الطاقات المتجددة؛

I-3- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال البحث عن مصادر طاقوية تكون بديلة للمصادر الأحفورية غير المتجددة والتي يشكل استنزافها هاجسا عالميا حول استمراريتها والأثر البيئي الناجم عن ذلك، حيث توجهت دول العالم نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل صديق للبيئة للحصول على الطاقة، ومنه تظهر أهمية سعي الدول العربية إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة كمصدر بديل للطاقات الأحفورية.

I-4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الموالية:

- إلقاء نظرة تحليلية على واقع التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة؛
- تسليط الضوء على إمكانيات وواقع استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة؛
- عرض لآفاق استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة.

I-5- منهجية الدراسة:

سيتم تغطية محاور الدراسة من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف ما تناولته المراجع والدراسات وكذا التقارير الإقليمية والدولية عن موضوع الدراسة.

I-6- محاور الدراسة:

سيتم تغطية الدراسة والإجابة على تساؤلها الرئيسي من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: نظرة تحليلية للتوجه العالمي نحو تبني الطاقات المتجددة؛
- المحور الثاني: عرض لإمكانيات وواقع استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة؛
- المحور الثالث: آفاق استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة.

II- نظرة تحليلية للتوجه العالمي نحو تبني الطاقات المتجددة:

يشكل موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة توجها عالميا في مجال الطاقة والبحث عن سبل بديلة للطاقات غير المتجددة والمهددة بالنضوب إضافة لأثرها البيئي السلبي، ويظهر الاهتمام العالمي جليا بموضوع الطاقة ومصادر الحصول عليها لما له علاقة مباشرة بإحداث التنمية المستدامة.

II-1- مفهوم التحول نحو الطاقات المتجددة:

إن الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة خاصة في العقود الأخير أنشأ مخاوف من نضوب المخزون العالمي من البترول والموارد الأخرى في المستقبل القريب، فالاستهلاك الكبير للموارد الأحفورية أنتج أضرارا ملموسة على البيئة بأشكال مختلفة[1] ، وهو ما أدى بدول العالم إلى التحول نحو نظام طاقوي ميسور، موثوق ومستدام ذلك عن طريق الاستثمار في مصادر الطاقات المتجددة وتبني تكنولوجيات الطاقة النظيفة[2].

وقد لاقت الطاقات المتجددة توسعا في استخدامها نظرا لـ[3]:

- تحسن تكاليفها وإدراجها ضمن السياسات الوطنية للطاقة، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وامتلاك المعرفة حول الموارد الوطنية، وتقدم تكنولوجياتها بما يسمح بتصميم نظم تلبي حاجة العملاء.
- أدى انتشار استخدام الشبكات المصغرة إلى دعم استخدام نظم كهرباء تعمل بالطاقات المتجددة في المناطق الريفية وعلى أطراف المدن.
- تطبيقات نظم الطاقات المتجددة المنفصلة عن الشبكة هي من أنسب الحلول منخفضة التكلفة لتوفير خدمات القطاع المنزلي في المناطق النائية، ونتيجة لذلك يزيد عدد الدول الداعمة لاستخدام وتطوير النظم اللامركزية للطاقة المتجددة.
- مع ارتفاع الوعي بأن النظم المنفصلة عن الشبكة والعملاء ذوي الدخل المنخفض يمكن أن يوفرا نموا سريعا للأسواق من حيث السلع والخدمات، نشطت العديد من الشركات العاملة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، مروجة لأجهزة ونظم طاقة متجددة تناسب القطاع المنزلي.

II-2- تحليل التوجه العالمي للاستثمار في الطاقات المتجددة للفترة 2010- 2018:

---

[1]-Nada Alrikabi , **renewable energy types**, journal of clean technologies, No (01), 2014, p61

[2] **Global Trends in renewable energy investment 2019,** Frankfurt school, united nations, 2019,p02, Availble at : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.

[3] **الطاقات المتجددة -تقرير الوضع العالمي،** شبكة سياسات الطاقات المتجددة للقرن الواحد والعشرين، 201، ص10. متوفر على: https://www.ren21.net

سيتم تحليل التوجه العالمي للاستثمار في الطاقات المتجددة للفترة 2010-2018، حيث يظهر الشكل الموالي توزيع قيمة الاستثمار العالمي حسب نوع الطاقات المتجددة:

شكل رقم (01): توزيع قيمة الاستثمارات في الطاقات المتجددة للفترة 2010-2018

Source: Global Trends in renewable energy investment 2019, Frankfurt school, united nations, 2019, p: 13. Availble at : https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.

يظهر الشكل (01) توزيع قيمة الاستثمارات في الطاقات المتجددة للفترة 2010-2018 والتي بلغت ما قيمته 2,6 ترليون دولار أمريكي، حيث كانت بأعلى نسبة في الاستثمار بالطاقة الشمسية بـ 1349 بليون دولار بنسبة بلغت 52%، تلتها قيمة الاستثمارات في طاقة الرياح بما قيمته 1023 بليون دولار بنسبة 40%، وتوزعت باقي القيم على الاستثمار في أنواع الطاقة الأخرى بنسب 4,5% للطاقة الحيوية، و1,7% للطاقة المائية و أقل نسبة كانت للطاقة الحرارية الأرضية.

ويظهر الشكل الموالي توزيع قيمة الاستثمار في الطاقات المتجددة للدول الرائدة وذلك للفترة 2010-2018 حيث يظهر تقدم الصين في هذا المجال باستثمارات بلغت قيمتها 758 بليون دولار أمريكي وهو ما يشكل نسبة 29,5% من إجمالي الاستثمارات العالمية، تلتها أوروبا بثاني أعلى نسبة 27%، فالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14%، ثم اليابان بـ 8%.

شكل رقم (02): توزيع قيمة الاستثمار في الطاقات المتجددة للدول 20 الرائدة للفترة 2010-2018

Source: **Ibid**, p: 14.

شكل رقم (03): توزيع الطاقة المضافة من الطاقات المتجددة جغرافيا للفترة 2009-2018

Source: **Ibid**, p: 16.

ومن خلال التوزيع الجغرافي والذي يظهره الشكل (03) يظهر أن أعلى إضافة كانت في الصين بـ451 جيجاوات، تلتها أوروبا لـ 267 جيجاوات ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ151 جيجاوات، وكانت في إفريقيا 42 جيجاوات وهي شكلت القفزة النوعية في المجال حيث بلغت 5 جيجاوات سنة 2009.

شكل رقم (04): توزيع الطاقة المضافة من الطاقات المتجددة حسب النوع للفترة 2010-2018

Source : **Ibid**, p: 16.

ويظهر الشكل السابق توزيع الطاقة المضافة من خلال الطاقات المتجددة للفترة 2010-2019، وسجلت أعلى نسبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بـ 633 جيجاوات وهو ما يشكل زيادة بـ 27 مرة عن قيمتها سنة 2009، وقد سجلت طاقة الرياح البرية زيادة بـ 4 أضعاف فقط عن قيمتها سنة 2009، كما تضاعفت قيمة الطاقة الحيوية والمخلفات إلى 62 جيجاوات، أما باقي التكنولوجيات فقد شكلت الأقل نموا.

II-3- تحليل للتوجه العالمي للاستثمار في الطاقات المتجددة لسنة 2018:

استمر اهتمام دول العالم بالاستثمار في الطاقات المتجددة ويظهر الشكل الموالي توزيع قيمة الاستثمار في الطاقات المتجددة حسب البلد لسنة 2018 وتظهر الريادة للصين بما قيمته 88,5 بليون دولار أمريكي، يليها أروربا بـ 59,9 بليون دولار أمريكي، كما بلغت في الولايات المتحدة الأمريكي 42,8 بليون دولار أمريكي، وكانت بالشرق الأوسط وإفريقيا 16,6 بليون دولار أمريكي، بينما بلغت في الهند والبرازيل 11و 3,4 بليون دولار أمريكي على التوالي.

شكل رقم (05): توزيع قيمة الاستثمار في الطاقات المتجددة جغرافيا لسنة 2018

Source: **Ibid**, p: 22.

شكل رقم (06): توزيع قيمة الاستثمار في الطاقات المتجددة في الشرق الأوسط وإفريقيا لسنة 2018

Source: Ibid, p: 50.

يظهر الشكل (06) توزيع قيمة الاستثمار في الطاقات المتجددة في بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا لسنة 2018 حيث ظهرت جنوب إفريقيا كجاذب نوعي لاستثمارات الطاقات المتجددة بـ 4,1 بليون دولار أمريكي، كما يظهر المغرب متميزا في دول الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا لسنوات سابقة ولسنة 2018 بقيمة استثمار بلغت 3,1 بليون دولار أمريكي وهي القيمة التي تشكل ضعف القيمة المستثمرة سنة 2017، وشهدت مصر انخفاضا ملحوظا في قيمة الاستثمار فيها من 3,4 إلى 1 بليون دولار، كما بلغ الاستثمار في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 0,7 و 0,3 بليون دولار أمريكي على التوالي.

شكل رقم (07): مساهمة الطاقات المتجددة في الطاقة الكهربائية المولدة لسنة 2018

Source: **Renewable global status report 2019,** REN21, 2019, p: 41.at: www.ren21.net

ويظهر الشكل (07) نسبة مساهمة الطاقة المتجددة من الطاقة الكهربائية المولدة عالميا حيث بلغت نسبة 26,2% مقارنة مع الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر غير متجددة حيث بلغت 73,8%، هذا وقد شكلت الطاقة المائية كأعلى مساهمة في الطاقات المتجددة بنسبة 15,8% تليها طاقة الرياح بنسبة 5,5% تليها كل من الطاقة الشمسية والحيوية.

شكل رقم (08): توزيع الطاقات المتجددة حسب النوع لسنة 2018

Source: Ibid, p : 41.

ويظهر الشكل (08) توزيع الطاقات المتجددة حسب نوعها عالميا حيث شكلت طاقة الرياح والطاقة الشمسية المزيج الأكثر مساهمة سواء عالميا أو للدول الموضحة، تليهما كل من الطاقة الحيوية فالحرارية والبحرية.

III- عرض لإمكانيات وواقع استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة:

لم تكن الدول العربية بمنأى عن التوجه العالمي الحاصل نحو التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل بيئي للحصول على الطاقة حيث عملت بدورها على الاستثمار في الطاقات المتجددة وذلك بما تتوفر عليه من قدرات طبيعية معتبرة في هذا المجال، لما سيوفره من فوائد رغم جملة التحديات الموجودة.

III-1- عرض إمكانيات الدول العربية في مجال الطاقات المتجددة:

تزخر الدول العربية بموارد طبيعية هائلة خاصة الشمسية منها والرياح، حيث تظهر خريطة الإشعاع الشمسي المباشر بالشكل رقم (09) أن قيمه تتراوح بين 2050 و2800 كيلواط للساعة لكل متر مربع، مع غطاء سحابي لا يتجاوز 20%سنويا وهي من أفضل المستويات في العالم، مما يجعل المنطقة من أفضل مصادر الطاقة والشمسية في العالم، كما يظهر الشكل (10) الإشعاع الشمسي الكلي للدول العربية والذي بلغ بلبنان 1920 و 2450 كيلواط للساعة لكل متر مربع بمصر وهي من أعلى المستويات في العالم.

شكل رقم (09): خريطة الإشعاع الشمسي المباشر للدول العربية

Source: Pan-arab renewable strategy 2030-roadmap of actions for implementation, International renewable energy agency, united arab emirates, 2014, p: 25Availble at: https://www.unece.org

شكل رقم (10): خريطة الإشعاع الشمسي الكلي في المنطقة العربية

Source: Ibid, p: 25.

شكل رقم (11): خريطة سرعة الرياح على ارتفاع 50م في المنطقة العربية

Source: Ibid, p: 26.

ويوضح الشكل رقم (11) أن موارد المنطقة من الرياح غنية خاصة في الدول المطلة على المحيط الأطلنطي والبحر الأحمر حيث يتعدى 6,9 ميل للثانية، هذا وتزخر الدول العربية بحرارة جوفية معتبرة خاصة في الجزائر، المغرب، السعودية، واليمن حيث تتجاوز 200 درجة مئوية على عمق 5000 متر، ويظهر الجدول (01) مؤشرات موارد الطاقات المتجددة في الدول العربية:

جدول رقم (01): يوضح مؤشرات توليد الطاقات المتجددة في الدول العربية

البيان	الإشعاع الأفقي العالمي ك.و.س/م²/سنة	الإشعاع الطبيعي المباشر ك.و.س/م²/سنة	الرياح حمولة كاملة ساعات/ سنة	الطاقة الحرارية عمق 5000 م
الجزائر	1.970	2700	1789	213
البحرين	2.160	2050	1360	100
مصر	2.450	2800	3015	180
العراق	2.050	2000	1789	100
الأردن	2.320	2700	1483	100
الكويت	1.900	2100	1605	100
لبنان	1.920	2000	1176	100
ليبيا	1940	2700	1912	100
موريتانيا	-	-	-	-
المغرب	2000	2600	2708	281
فلسطين	-	-	-	-
قطر	2140	2200	1421	100
السعودية	2130	2500	1789	275
عمان	2050	2200	2463	100
السودان	-	-	-	-
سوريا	2360	2200	1789	100

تونس	1980	2400	17899	188
الإمارات العربية	2120	2200	1176	100
اليمن	2250	2200	1483	295

Source: Ibid, p: 27.

III -2- تحليل لواقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية:

ت عتبر الدول العربية في غالبيتها من الدول التي تعتمد على الطاقات الأحفورية (غير المتجددة) كمصدر للحصول على الطاقة، وفي ظل ما تتمتع به من إمكانيات طبيعية معتبرة إضافة للتوجه العالمي نحو البحث عن مصادر للطاقة تكون أكثر محافظة على البيئة، فقد اتجهت بدورها الدول العربية للاستثمار في الطاقات المتجددة، حيث يظهر الجدول (02) إجمالي الطاقات المتجددة المركبة بالدول العربية مقارنة بالطاقات غير المتجددة حيث مثلت ما نسبته 5,3%، بينما بلغت نسبة الطاقات غير المتجددة إلى الطاقة الكلية المركبة ما نسبته 94,7% وهو ما يشير إلى الاعتماد الكبير للدول العربية على قدراتها التقليدية في توليد الطاقة، وقد كانت النسبة الأعلى من الطاقات المتجددة المركبة سنة 2017 من الموارد المائية بما نسبته 3,85%، بينما بلغت طاقتي الرياح والشمس 0,84% و0,45% على التوالي، وكانت باقي الطاقات المركبة بنسبة 0,16%.

الجدول رقم (02): نسبة الطاقات المتجددة المركبة إلى الطاقة الكلية بالدول العربية لسنة (2017) ميجاوات

طاقة غير متجددة	شمسي	رياح	مائي	أخرى	إجمالي طاقات متجددة	الطاقة الكلية
250.111	1.189	2.224	10.164	415	13.992	264.103
94,7%	0,45%	0,84%	3,85%	0,16%	5,30%	100%

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، **النشرة الإحصائية لسنة 2017**، 2017، ص: 04. متوفر على: www.auptde.or

ويشير الجدول (03) إلى قدرات التوليد من الطاقات المتجددة المركبة في الدول العربية حسب نوع التوليد وذلك لسنة 2017، حيث كانت الأعلى في مصر بـ3.948 ميجاوات منها 2800 ميجاوات مائية، تليها المغرب بـ2.969 ميجاوات منها 1.770 ميجاوات مائية، ثم العراق بـ 1.796 ميجاوات كلها مائية، وقد كانت في كل من الجزائر والأردن 732 ميجاوات و609 ميجاوات على التوالي، ويلاحظ تركيز الدول العربية على الاستثمار في الطاقة المولدة مائيا حيث شكلت في مجموعها 10.164 ميجاوات تلتها طاقة الرياح بـ2.223,4 ميجاوات لتبلغ في مجموعها 13.990,9 ميجاوات.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2017 شهدت تقدما حقيقيا في تركيب الطاقة الشمسية حيث تجاوز في بعض الدول العربية الأهداف المستهدفة، وذلك يرجع إلى التطورات المتلاحقة في تقنيات إنتاج الطاقة الشمسية وتنويع مزيج الطاقة في كل من الإمارات العربية، الأردن، السعودية والجزائر.

الجدول رقم (03): يوضح قدرات التوليد المركبة حسب نوع التوليد لسنة 2017 (ميجاوات)

البيان	مائي	رياح	شمسي	أخرى	المجموع
الجزائر	228	10	344	150	732
البحرين	-	-	-	-	-
مصر	2.800	747	140	261	3.948
العراق	1.796	-	-	-	1.796
الأردن	12	198,4	395,5	3.5	609,4
الكويت	-	10	10	-	20
لبنان	253	-	-	-	253
ليبيا	-	-	-	-	-

المغرب	1.770	1.018	181	-	2.969
فلسطين	-	-	12	-	12
قطر	-	-	-	-	-
السعودية	-	-	0,5	-	0,5
عمان	-	-	-	-	-
السودان	1.753	-		-	1.753
سوريا	1.490	-	-	-	1.490
تونس	62	240	46	-	348
الإمارات العربية	-	-	60	-	60
اليمن	-	-	-	-	-
المجموع العام	**10.164**	**2.223,4**	**1.189**	**414,5**	**13.990,9**

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 04.

هذا وتستوجب المشاريع الصغيرة وكذلك الكبيرة للطاقات المتجددة جهودا حكومية مكثفة لتيسير تقديم الدعم المالي بطرق مختلفة منها العمل مع قطاع التمويل المحلي وهيئات الإقراض الأجنبية، فبالنسبة لمشاريع الطاقات المتجددة التي ترقى إلى مستوى مرافق فإن تكثيف جهود الاستكشاف واستخدام التمويل الدولي المتاح لمشاريع الطاقة النظيفة يساعدان على تسريع استخدام الطاقات المتجددة في البلدان حيث تكون الخيارات المالية محدودة، وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مثل مؤسسة التمويل الدولية والمصرف الأوربي للاستثمار ومصرف التنمية الإفريقي دورا رئيسيا في تسيير مشاريع الطاقات المتجددة في عدد من البلدان العربية مثل: الأردن، مصر، المغرب، وهو ما يظهره الجدول رقم (04):

الجدول رقم (04): مشاريع الطاقات المتجددة الممولة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الإنمائية

المشروع	الموقع	النوع	ميجاوات	التاريخ	الجهات الممولة
جبل الزيت	مصر	طاقة الرياح	220	2018	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
جبل الزيت	مصر	طاقة الرياح	160	2018	الاتحاد الأوربي/ المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني
كويرة	الأردن	الطقة الشمسية الكهروضوئية	103	2018	صندوق أبو ظبي للتنمية
الرجف	الأردن	طاقة الرياح	86	2018	المصرف الأروبي للإنشاء والتعمير
محطة نور1 للطاقة الشمسية الكهروضوئية	المغرب	الطاقة الشمسية الكهروضوية	170	2018	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني
محطة نور2 و3	المغرب	الطاقة الشمسية المركزة	350	2018	مصرف اليابان للتعاون الدولي
خليج السويس	مصر	طاقة الرياح	250	2019	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني
تسكراد	المغرب	طاقة الرياح	300	2020	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني
ميدلت	المغرب	طاقة الرياح	150	2020	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني

جبل الحديد	المغرب	طاقة الرياح	200	2020	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني
بوجدور	المغرب	طاقة الرياح	100	2020	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني
طنجة2	المغرب	طاقة الرياح	100	2020	المصرف الأوربي للاستثمار/ مصرف التنمية الألماني

المصدر: الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، ص: 72.

شكل رقم (12): تطور إجمالي استهلاك الطاقات المتجددة حسب الدولة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: **تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية**، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، 2018، ص: 167. متوفر على:
http://oapecorg.org/ar/Home/Publication

ويشير الشكل (12) إلى تطور استهلاك بعض الدول العربية للطاقات المتجددة، حيث تظهر مصر كأهم مستهلك للطاقات المتجددة لكل الفترة 1980- 2016 تليها العراق ثم سوريا فالجزائر، وقد بلغ إجمالي استهلاك الدول العربية مجتمعة من الطاقات المتجددة سنة 2016 ما قيمته 213,8 في حين كان سنة 1980 ما قيمته 65,7 ألف برميل مكافئ النفط/ اليوم، وهو ما يشير إلى زيادة أكثر من ثلاث أضعاف وهو الموضح بالشكل (13).

شكل رقم (13): تطور إجمالي استهلاك الطاقات المتجددة عربيا للفترة 1980-2016

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: **نفس المرجع السابق**، ص: 167.

ويظهر الجدول الموالي أن الأردن حقق أكبر زيادة في الإمداد بـ610 ميجاوات سنة 2017 مقارنة بـ496 ميجاوات سنة 2016، تلته كل من الجزائر، ثم المغرب ومصر، فالإمارات العربية المتحدة، هذا وتشكل إمدادات المغرب من الطاقات المتجددة 2530 ميجاوات بنسبة توليد 29% وهي الأعلى عربيا ويرجع ذلك لكون المغرب من أوائل الدول العربية التي استثمرت في الطاقات المتجددة بدعم من مؤسسات الإقراض الدولية، حيث يضم اكبر محطة توليد الطاقة من الرياح إفريقيا وأكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم.

جدول رقم (05): صافي الإضافات إلى قدرات الطاقات المتجددة ونسبتها من توليد الكهرباء في الدول العربية للفترة 2015-2017

البيان		صافي الإضافات من القدارت (ميجاوات)						القدرات الإجمالية للطاقة المتجددة 2017 (ميجاوات)	حصة الطاقات المتجددة من إجمالي قدرات توليد الطاقة%
		طاقة مائية	طاقة رياح	طاقة شمسية كهروضوئية	طاقة شمسية مركزة	أنواع أخرى	المجموع		
	2015	-	117	29	-	-	146	163	4

الأردن	2016	-	66	267	-	-	333	496	11
	2017	-	14	100	-	-	114	610	14
الإمارات العربية	2015	-	-	-	-	-	0	137	0
	2016	-	-	7	-	-	7	144	1
	2017	-	-	213	-	-	213	357	1
تونس	2015	-	7	10	-	6	7	144	1
	2016	-	5	10	-	-	15	348	6
	2017	-	-	10	-	-	10	358	7
الجزائر	2015	-	-	48	-	-	48	312	2
	2016	-	-	170	-	-	170	482	3
	2017	-	-	181	-	-	181	663	3
مصر	2015	-	200	10	-	-	210	3713	10
	2016	-	-	23	-	-	23	3736	10
	2017	-		121	-	-	121	2857	6
المغرب	2015	-			160	1	161	2304	28
	2016	-	100	2	-	-	102	2407	29
	2017	-	120	4	-	-	124	2530	29
السعودية	2015	-	-	50	-	-	50	4	0
	2016	-	-		-	-	0	74	0
	2017	-	-	15	-	-	15	92	0

موريتانيا	2015	-	30		-	-	30	101	غير متوفرة
	2016	-		17	-	-	17	117	غير متوفرة
	2017	-	50	-	-	-	50	167	38

المصدر: نفس المرجع سابق، ص: 67.

III-3- تحليل للبنية التشريعية والتنفيذية العربية في مجال الطاقات المتجددة:

من خلال تحليل لإجمالي النصوص التشريعية والتنفيذية للدول العربية للفترة 1999-2003 والتي بلغ عددها 132 نص، موزعة بين نصوص تشريعية وتنفيذية والتي بلغت 38 و 94 نص على التوالي.

شكل رقم (14): نسبة النصوص التشريعية والتنفيذية في الدول العربية للفترة 1999-2003

المصدر: النصوص التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية -دراسة تحليلية مقارنة-، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، 2013، ص: 12. متوفر على: https://www.rcreee.or

حوالي 64% من النصوص التشريعية والتنفيذية تتركز في 33% من الدول العربية ممثلة بأربع دول (تونس، الجزائر، مصر، الأردن)، حيث بلغ عددها 40، 16، 18 و11 نصا على التوالي وقد ركزت كل من النصوص التشريعية والتنفيذية التونسية والجزائرية على كفاءة الطاقة

والمكملة، في حين أن النصوص التشريعية والتنفيذية المصرية والأردنية ركزت على الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة[1] (المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، 2013، صفحة 34).

لم ينعكس قانون التحكم في الطاقة في كل من تونس والجزائر والذي ينص على تحفيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة على ارض الواقع، ففي تونس صدر قانونين للتحكم في الطاقة في عامي 2004-2009 وكلاهما ركز بنسبة 95% على إجراءات كفاءة الطاقة وترشيد استخدامها وبقي موضوع تحفيز الطاقات المتجددة غير مضبوط بإيقاع قانوني ملزم، وفي الجزائر صدر قانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة وتضمن 51 مادة، إلا أنه لم يتطرق لموضوع تطوير الطاقات المتجددة إلا في ثلاث مواد فقط ولم يضع آلية مفصلة لتطوير استخدام الطاقات المتجددة، ولم يتبع بنصوص تنفيذية تحفز التوجه للطاقات المتجددة.

III-4- تحليل للبنية المؤسساتية العربية في مجال الطاقات المتجددة:

استحوذ موضوع تطوير البنى المؤسساتية الخاصة بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة اهتمام العديد من الدول العربية كما يلي:[2]

- على مستوى الطاقات المتجددة، هناك سبع دول عربية لديها وكالات متخصصة في هذا المجال حققت من خلالها طفرة في توظيف الطاقات المتجددة لخدمة مشروعات التنمية الوطنية، الأمر الذي يوضح ضرورة تبني كيانات مستقلة لإدارة برامج ومشروعات الطاقات المتجددة وتيسير الحصول على التراخيص والحوافز التي أقرتها الدولة.

- يختلف الإطار المؤسسي لنشر الطاقات المتجددة وتنفيذ كفاءة الطاقة من بلد عربي إلى آخر، حيث يتم تقييم العطاءات لمناقصات الطاقات المتجددة في مصر من قبل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وفي حين يقوم بذلك مرفق تنظيم قطاع الكهرباء في الجزائر، وفي الأردن تتولى وزارة الطاقة والموارد المعدنية مسؤولية الإعلان عن العطاء وتقييمها، وفي المغرب تتولى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية تقييم عطاءات الطاقة الشمسية.

[1] النصوص التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية -دراسة تحليلية مقارنة-، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، 2013 .متوفر على: https://www.rcreee.org

[2] دليل الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، جامعة الدول العربية، 2013، ص15.

- تزخر المنطقة بالخبراء المتخصصين بشؤون الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، والذين يمكن الاعتماد عليهم في نقل هذه المجالات، مع إعداد البرامج التدريبية الإقليمية اللازمة.

عادة ما تدخل مكاتب الاستشارات العربية في شراكات مع مكاتب عالمية لتقديم استشارات للمشروعات الكبيرة التي تتطلب خبرات عملية في التصميم والإشراف على التنفيذ والتفتيش على الأجهزة.

III-5- فوائد استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة:

لا تقتصر الإمكانات الاقتصادية لمصادر الطاقات المتجددة على فائدتها من حيث التكلفة، بل هي تعد أيضا بمنافع اجتماعية واقتصادية كبيرة في المنطقة العربية، ويشمل ذلك:[1]

- إيجاد حلول معزولة عن الشبكة لإيصال الكهرباء إلى المناطق النائية لاسيما في البلدان العربية الأقل نموا، حيث أن النساء هن أكثر الفئات استفادة من هذه الخطط في الأماكن التي بدأت بتطبيقها بالفعل.
- يمكن للبلدان المتضررة من النزاع أن تستفيد إلى حد بعيد من تطبيقات الطاقات المتجددة، لاسيما بالنسبة للمستخدمين المعزولين عن الشبكة.
- تتيح الطاقات المتجددة للمنطقة العربية فرصة ذهبية لإزالة الكربون من مزيج الطاقة في المستقبل، من خلال إنشاء نظم للطاقة أكثر نظافة وقدرة على التكيف، والحد من البصمة الكربونية.

تتيح النهوض بالجهود الإقليمية الداعمة لتنمية الصناعات الجديدة، ما من شأنه أن يساعد على إيجاد فرص العمل، ويعزز إنشاء اقتصاديات قائمة على التكنولوجيا وأكثر قدرة على الابتكار.

III-6- تحديات تواجه الدول العربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة:

تواجه الدول العربية جملة من العقبات تحول دون تطوير استثمارها في مجال الطاقات المتجددة، من أهمها:[2]

[1] **الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019. متوفر على: https://www.unescwa.org/sites/

[2] R Chedid &farid Chaaban. **Renewable energy development in arab countries a regional prespective**, applied energy (74), 2003,p129.

- قلة وعي المستهلكين وصناع القرار بالدول العربية بالمنافع المتوقعة من تكنولوجيات الطاقات المتجددة.

- وجود مؤسسات وطنية مسؤولة عن تطوير الطاقات المتجددة غير كفأة ونقص التنسيق بينها وبين المنظمات الإقليمية والعالمية.

- القناعة الخاطئة لدى الدول المنتجة للنفط حول صراع المصالح المزعوم الناتج عن الترويج لمصادر الطاقة البديلة.

- القناعة الخاطئة بأن مساهمة الطاقات المتجددة لن تكون عامة في مواجهة تحديات تطوير الاقتصاد في الدول العربية.

إضافة إلى ما يلي:

- وفرة الطاقات الأحفورية في كثير من بلدان الوطن العربي قد لعب دورا هاما في عدم البحث عن مصادر جديدة للطاقة، كما أن التكنولوجيا المستعملة في أجهزة استغلال مصادر الطاقة البديلة غير متاحة ولو وجدت فبتكاليف عالية جدا.[1]

- الفجوة التكنولوجية الموجودة بين الدول العربية المنتجة للنفط وبين الدول غير المنتجة له أين تتواجد مستويات عالية من البطالة والأمية وانعدام البنية التحتية.[2]

IV- آفاق استثمار الدول العربية في الطاقات المتجددة:

تتجه الدول العربية إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة سعيا منها للتنويع في مزيجها الطاقوي بما أن معظمها دول تعتمد على الطاقات غير المتجددة لتوليد الطاقة، ذلك من خلال وضع جملة من الخطط والمشاريع ضمن مستهدفاتها وذلك لمقابلة تطور الاستهلاك المتوقع من الطاقات

---

[1] شراف عقون، وزينة كافي، **الطاقات المتجددة كبعد استراتيجي للسياسة الطاقوية الجديدة في الوطن العربي دراسة تحليلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد (04)، العدد (01)، 2017، ص133.

[2] Odeh Aljayyousi, **renewable energy in the arab world transfer of knowledge and prosoects for arab cooperation**, fes edition, jordan, 2015, p 138.

المتجددة فيها، كما يمكن دعم هذا التنويع الطاقوي للدول العربية من خلال تفعيل جملة من المقترحات.

IV-1- تحليل للأهداف المعلنة لتطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية:

تسعى الدول العربية إلى تطوير إمكانياتها في الطاقات المتجددة وقد وضعت جملة من المستهدفات لتحقيقها حيث يوضح الجدول (06) الطاقات المتجددة المختلفة التي تسعى إلى بلوغها حيث يظهر أن أهم الدول العربية التي أعلنت عن مستهدفات في مجال الطاقات المتجددة كانت السعودية، مصر، المغرب، الجزائر، الكويت، سوريا، تونس والإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (06): يوضح الأهداف المعلنة لتطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية (ميجاوات)

البيان	طاقة رياح	طاقة شمسية	طاقة مائية	كتلة حيوية	حرارة جوفية	الإجمالي	التاريخ المستهدف
الجزائر	1.010	3.000	-	360	5	4.375	2020
	5.010	13.575	2.000	1.000	15	21.600	2030
البحرين	-	-	-	-	-	250	2030
جيبوتي	300	200		-	500	1000	2025
مصر	7.200	2.300	-	-	-	9.500	2022
العراق	-	300	-	-	-	300	2020
الأردن	800	800	100	50	-	1750	2020
الكويت	700	4.600	5.700	-	-	11.000	2030
لبنان	400	100-150		-	-	900-950	2020
ليبيا	600	344	125	-	-	1.069	2020

	1.000	844	375	-	-	2.219	2025
موريتانيا	30	30	-	-	-	60	2020
المغرب	2.000	2.000		-	-	6.000	2020
	4.200	4.560		-	-	10.090	2030
فلسطين	44	45	20	21	-	130	2020
قطر	-	-	-	-	-	1.800	2030
السعودية	9.000	16.000	25.000	3.000	1.000	54.000	2040
السودان	680	667	50	68	54	1.582	2020
	1.000	1.000	100	-	-	2.100	2030
سوريا	1.000	2.000	1.300	250	-	4.550	2030
تونس	1.755	1.510	460	-	-	3.725	2030
الإمارات	-	5.000	-	-	-	5.000	2030
اليمن	400	8.25	100	6	200	714 ,25	2025

Source : **Renewable energy in the arab states -overview of developments**, IRENA & RECREE & LEAGE OF ARAB STATES, 2016, p: 14. Availble at: https://www.rcreee.org

IV-2- تحليل للاستهلاك المتوقع من الطاقات المتجددة في الدول العربية:

وفقا للأهداف المعلنة في كل دولة عربية يظهر الجدول الموالي توقعات الاستهلاك من الطاقات المتجددة حتى 2040، وتظهر السعودية بأكبر قيمة استهلاك تليها مصر فالجزائر ثم الإمارات وهو ما يظهره الجدول (07)، كما يظهر الشكل (15) توقعات استهلاك الطاقات المتجددة عربيا مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المعلنة للتوسع في الطاقات المتجددة على

مستوى كل دولة حيث يلاحظ الزيادة الملحوظة على مدى كل الفترة لتبلغ قيمة إجمالية نهاية 2040 ما قيمته 2041 ألف برميل مكافئ نفط.

جدول رقم (07): توقعات استهلاك الطاقات المتجددة في الدول العربية في ظل الأهداف الوطنية المعلنة

ألف برميل مكافئ نفط يوميا

البيان	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	ليبيا	الكويت	قطر	سوريا	العراق	تونس	البحرين
2016	11.7	1.1	95.2	3.4	0.1	1	1.1	41.5	50.6	7.8	0.2
2025	1451.	23.1	2177.	37.7	2.7	46.2	14.0	51.8	59.1	147.	1.2
2040	4099.	515.8	4214.	155.6	455.	147.8	1478.	92.5	77.2	383.	20.9

المصدر: تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية، مرجع سابق، ص: 120.

شكل رقم (15): توقعات استهلاك الطاقات المتجددة للدول العربية للفترة 2017-2040

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: **نفس المرجع السابق**، ص: 177.

3.IV- مقترحات لدعم التحول نحو الطاقات المتجددة في الدول العربية: فيما يلي بعض التدابير ذات الأولوية الواجب اتخاذها لزيادة الإقبال على مصادر الطاقة البديلة:[1]

- **تكثيف الدعم المقدم على مستوى السياسات:** وذلك بمواصلة إصلاح التعريفة الجمركية المفروضة على الطاقة المحلية إضافة إلى سن تشريعات مناسبة وشفافة تتعلق بمنح التصاريح والتراخيص لمستثمري القطاع الخاص.
- **تعزيز مشاركة القطاع الخاص:** بغية التشجيع على استخدام مصادر الطاقات المتجددة لا بد من زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص للقيام بذلك.
- **تخطي العقبات أمام الاستثمار:** من العقبات الأساسية التي تحول دون تنفيذ مشاريع الطاقة المستدامة الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ حلول الطاقة المستدامة.
- **بناء القدرات المؤسسية:** وذلك تعزيز قدرات صانعي القرار المحليين في قطاع الطاقة والقطاعات المرتبطة بها.
- **الابتكار التكنولوجي:** بتنفيذ المشاريع النموذجية وتعزيز المنافسة والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والمشاريع المجتمعية.
- **زيادة تطوير الأسواق:** فمن شأن توفير خيارات أوسع للمستهلكين في الأجل الطويل من خلال تجزئة عملية توزيع الكهرباء أن يعزز جاذبية الطاقة البديلة.
- **التعاون بين بلدان المنطقة في مجال الطاقة النظيفة:** من شأن التعاون بين بلدان المنطقة المساعدة على تحفيز نشر خيارات الطاقة النظيفة.

4.IV- مقترحات لتطوير البينة التشريعية والتنفيذية للطاقات المتجددة في الدول العربية: لتطوير البنية التشريعية والتنفيذية العربية في مجال الطاقات المتجددة ما يلي بعض المقترحات:[2]

[1] **الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،مرجع سابق،ص ص 70-74.

[2] **النصوص التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية -دراسة تحليلية مقارنة-**،مرجع سابق، ص 35.

- توفير الدعم اللازم للدول حديثة التشريع، والتي ما تزال نصوصها تأخذ شكل نصوص تنفيذية لم ترتق لتصبح قوانين نافذة على مستوى جميع القطاعات، وذلك عن طريق تبادل الخبرات ومواءمة ظروف كل دولة والاستفادة من الدول المتقدمة في هذا المجال.
- تحليل عوامل القوة والضعف فيما يتعلق بالبنية التشريعية في الدول العربية والعمل على الاستفادة من الميزات النسبية لكل دولة.
- صياغة نصوص تشريعية وتنفيذية جديدة تحفز على الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة بحيث تسير على التوازي مع مشاريع التنمية.
- العمل على إنشاء نظام تشريعي مرن ومتكامل في الدول ذات البنية التشريعية الضعيفة، بحيث يتناسب مع التغيرات التكنولوجية الحديثة مع إمكانية تطويره بشكل مستمر.
- أن تكون النصوص التنفيذية متلازمة مع النصوص التشريعية (المراسيم والقوانين) الأمر الذي يمكن الدولة من تطبيقها على أرض الواقع.
- إيجاد مؤسسات تنظم عمل الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وتكون مسؤولة عن تطوير البني التشريعية في الدول والإشراف على تنفيذها بالشكل الأمثل.
- متابعة النصوص التشريعية من حيث صلاحيتها والعمل بنظام تنقيح وتعديل بعض المواد القديمة والتي أحيانا لا تكون صالحة للعمل بسبب التطورات العلمية والمجتمعية.

خاتمة:

يمثل التحول نحو الطاقات المتجددة خطوة مهمة للدول العربية لتذليل العقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة فيها، حيث تسعى بدورها للحصول على خدمات الطاقات المتجددة بتكلفة ميسورة وزيادة حصتها من مزيج الطاقة العالمي، في ظل ما تتمتع به من إمكانيات طبيعية مهمة ومراعاة لمخزون الأجيال القادمة من الطاقات الأحفورية.

مما سبق عرضه يمكن عرض أهم نتائج الدراسة في النقاط الموالية:

- نما الاستثمار العالمي في الطاقات المتجددة إلى 2,6 ترليون دولار بريادة صينية، وقد تركزت الاستثمارات على الطاقة الشمسية الكهروضوئية وهذا للفترة 2010-2018.

- بلغت قيمة الاستثمار عالميا في الطاقات المتجددة سنة 2018 ما قيمته 272,9 بليون دولار، وتصدرت الصين بمبلغ استثمار بلغ 88,8 بليون دولار، أما عربيا فبلغ استثمار المغرب، مصر، الأردن والسعودية 3,1 و 1و 0,8 و 0,7 بليون دولار على التوالي.
- تمتلك الدول العربية على إمكانيات طبيعية هامة خاصة الشمسية منها وطاقة الرياح.
- تشكل مساهمة الطاقات المتجددة عربيا 5,3% من إجمالي مصادر توليد الطاقة وتمثل في الأردن 14%، تونس 7%، المغرب 29%، مصر 6%، وفي الجزائر 3%.
- تعتمد بعض الدول العربية (مصر والمغرب) على هيئات إقراض دولية لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة.
- أعلنت دول عربية على خطط مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة وذلك لمقابلة الاستهلاك المتوقع منها مستقبلا.
- تتفاوت البنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالطاقات المتجددة عربيا، وهي في معظمها عامة وغير مفعلة.

مما سبق عرضه يمكن عرض أهم توصيات الدراسة في النقاط الموالية:

- رفع الوعي بأهمية الاستثمار في الطاقات المتجددة سواء على مستوى الحكومات، المستهلكين والمستثمرين.
- دعم التحول عربيا نحو الطاقات المتجددة كوسيلة حتمية للحفاظ على المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.
- التعاون العربي في مجال الطاقات المتجددة من خلال وضع خطط ومشاريع مشتركة.
- سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان العربية في مجال الطاقات المتجددة والعمل على نقل الخبرات بينها.
- العمل على الاستفادة من التجارب الرائدة عربيا وعالميا في مجال الطاقات المتجددة.
- تفعيل نصوص قانونية تدعم الاستثمار في الطاقات المتجددة.
- العمل على دعم الاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة من خلال الشراكات الأجنبية والخاص.

السياحة البيئية في العراق وسبل الاستدامة

Ecotourism in Iraq and Ways of Sustainability

زين العابدين عباس ناصر الصافي*
التخصص: علوم رياضيات
جامعة واسط، جمهورية العراق

ملخَّص:
إنّ انبثاق مفهوم السياحة البيئية في البدء من التنقل والترحال بغض النظر عن مقاصد التنقل، ثم أصبح بعد ذلك نشاطاً أنسانيا وإجتماعياً يعتمد على الدوافع والغرائز وحب المعرفة والإستكشاف والتعلم، وما ينتج عن ذلك من تهذيب للسلوك وإكتساب المهارات والمعلومات والإطلاع على المعارف بشتى صنوفها عبر رحلة إنسانية إجتماعية، وتعد السياحة من المنظور الإقتصادي من الصناعات القائدة في الإقتصاد العالمي وخاصة في الدول النامية، وأزداد اهتمام الدول بالتنمية السياحية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني لما تجلبه من منافع إقتصادية وإجتماعية وبيئية، وفي الوطن العربي بالتحديد تأتي أولويات السياحة من خلال إفتقار أكثر الدول العربية للقاعدة الصناعية أو الزراعية المنافسة في ضوء عصر الاندماجات والتكتلات الدولية، وعلى ما تقدم أعلاه فقد أقتصر بحثي على أحد أنواع السياحة البيئية في العراق وهي سياحة الأهوار والمستنقعات وطرق تقديرها .

الكلمات المفتاحية:-السياحة ، السياحة البيئية، الأهوار والمستنقعات.

Abstract :

The emergence of the concept of ecotourism in the beginning of movement and travel regardless of the purposes of mobility, and then it became a human and social activity dependent on motives and instincts, love of knowledge, exploration and learning, and the result of this is a

* الايميل: leccit3@uowasit.edu.iq

refinement of behavior and the acquisition of skills, information and knowledge of the various forms of it through a human social journey .Tourism from an economic perspective is one of the leading industries in the global economy, especially in developing countries, and countries' interest in tourism development and activating their role in the national economy has increased due to the economic, social and environmental benefits it possesses, and in the Arab world in particular, tourism priorities come through the lack of most Arab countries in the industrial base Agricultural competition in light of the era of international mergers and blocs. Based on the above, I have limited my research to one of the types of eco-tourism in Iraq, which is the tourism of marshes and swamps and their methods of estimation

Keywords:..Tourism, eco-tourism, marshes and swamps.

I- مقدمة:

إن الاهتمام بالسياحة العربية من أهم الأهداف المشتركة للدول العربية لما لها من أثر واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال استقطاب الاستثمار السياحي وتشجيعه والاستفادة من الحركة السياحة الدولية والإقليمية والمحلية، وخاصة أن التجارب في السنوات الأخيرة أثبتت دور الاستثمارات السياحية في هذه الدول في التنمية المستدامة وخاصة في القطاع السياحي وعامة في القطاع الإقتصادي، وتتنوع أنشطة السياحة وتختلف اتجاهاتها بشكل كبير عند تقديم وتبادل الخدمات المختلفة على أنواع من العلاقات المتبادلة بايطار أخلاقي متميز في التفاعل أو الاتصال المباشر بين منتجي الخدمات السياحية والسياح أو المستفيدين منها.

I-1- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بأن محافظات العراق عامة ومحافظات الجنوب التي تمتلك العديد من مقومات الجذب السياحي البيئي وخاصة بعد أدراج أهوار العراق كمحمية طبيعية ضمن

لائحة التراث العلمي إلا أن هذه المقومات لم تستثمر وفق رؤية استراتيجية،وأيضاً عدم الوعي بأهمية السياحة البيئية ومالها من مردود على المجتمع والدولة في مختلف النواحي الصحية والاقتصادية.

I-2- فرضية الدراسة:

- ضرورة تنشيط وتطبيق مفهوم السياحة البيئية في العراق، وذلك بزيادة الوعي البيئي للمواطن والجهات ذات العلاقة باستخدام السياسات والمعايير الصحيحة للاهتمام بهذا النوع من السياحة وتوجيهها لتحقيق التنمية المستدامة.

I-3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية السياحة البيئية في العراق من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها وذلك بعد توفر الرغبة لدى جميع الجهات ذات العلاقة بإدارة ملف أهوار العراق في تطوير واقع السياحة البيئية، لذلك تكتسب الدراسة أهميتها والحاجة إليها من أهمية موضوعها والمتمثل بكيفية الاستدامة للسياحة البيئية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه المناطق.

I-4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف على الإمكانات المتوفرة في العراق وتوضيحها التي يتمثل بالتباين الجغرافي من الجبال والأهوار والمساحات الشاسعة من الصحراء وتوفر عوامل أثراء البيئة الطبيعية.

2-تطوير الاستثمارات في قطاع السياحة البيئية وخاصة في أهوار جنوب العراق،وتشغيل أعداد كبيرة من سكان هذه المناطق،مما ينعكس إيجابا على تنويع مصادر الدخل.

3-الحفاظ على مقومات الجذب السياحي الطبيعي من خلال استدامتها بيئياً.

I-5- منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي فضلاً عن الوصف التفصيلي لموضوع الدراسة والقائم على توضيح أهمية السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

I-6- تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم السياحة البيئية والبعد الفلسفي لهذا النوع من السياحة.

المبحث الثاني:- أهمية السياحة البيئية.

المبحث الثالث:مظاهر السياحة البيئية في العراق.

المبحث الرابع: واقع السياحة البيئية في أهوار العراق.

II- أهمية السياحة البيئية.

أنّ انبثاق مفهوم السياحة البيئية في البدء من التنقل والترحال بغض النظر عن مقاصد التنقل،ثم أصبح بعد ذلك نشاطاً إنسانيا واجتماعيا يعتمد على الدوافع والغرائز وحب المعرفة والاستكشاف والتعلم، وما ينتج من ذلك تهذيب للسلوك واكتساب المهارات والمعلومات والاطلاع على المعارف بشتى صنوفها عبر رحلة إنسانية اجتماعية، وتعد السياحة من المنظور الاقتصادي هي من الصناعات القائدة في الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول النامية، وأزداد اهتمام الدول بالتنمية السياحية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني لما يمتلكه من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية، وفي الوطن العربي بالتحديد تأتي أولويات السياحة من خلال افتقار أكثر الدول العربية للقاعدة الصناعية أو الزراعية المنافسة في ضوء عصر الاندماجات والتكتلات الدولية إضافة إلى العولمة التي جاءت في وقت لم تحقق الدول العربية نتائج تذكر في طريق الوحدة الاقتصادية العربية أو السوق العربية المشتركة أو ما ينتج عن ذلك من تكامل اقتصادي عربي يستطيع الصمود أمام التطور العالمي غير المتكافئ كالعروبة، أما العولمة التي أصبحت شراً لابدَ منه في ضوء النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الذي يعتمد على القطب الواحد، وعلى هذا الأساس فأن الاهتمام بالسياحة العربية من أهم الأهداف المشتركة للدول العربية لما لها من أثر واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال استقطاب الاستثمار السياحي وتشجيعه والاستفادة من الحركة السياحة الدولية والإقليمية والمحلية.وخاصة أن التجارب في السنوات الأخيرة أثبتت دور الاستثمارات السياحية في هذه الدول في التنمية المستدامة في القطاع السياحي خاصة والقطاع الاقتصادي عامة، وتتنوع أنشطة السياحة وتختلف اتجاهاتها بشكل كبير عند تقديم وتبادل الخدمات المختلفة على أنواع من العلاقات المتبادلة بإطار أخلاقي متميز في التفاعل والاتصال المباشر بين منتجي الخدمات السياحية والسياح أو المستفيدين منها، وكما كان للتطوير الاقتصادي الذي شهده العالم خلال السنوات الماضية، أثر كبير على زيادة الحركة السياحية الدولية وتطوير القطاع السياحي ونموه في العديد من دول العالم، ومن هنا

أصبحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والترويج، وبالتالي تعتبر عاملاً مساعداً لعملية التنمية الاقتصادية ومن خلال أسهامها في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وكونها مصدراً للعملات الصعبة وتشغيل الأيدي العاملة،وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية، وبالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها، لذلك تَعد البيئة هي الأساس الذي يركز عليه النشاط السياحي، فالبيئة النظيفة تعد لضمان سياحة جديدة، إذ أن تنمية الموارد البيئية تؤدي إلى استمرار ونمو النشاط السياحي فضلاً عن أنها تَعد أحد وأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار السياحي في المستقبل، لذلك عقدت منظمة السياحة العالمية العديد من المؤتمرات حول السياحة والبيئة ومنها في عام(1997) في تركيا اسطنبول تحت شعار (السياحة قطاع رائد في القرن الحادي والعشرين لإيجاد فرص العمل وحماية البيئة)وفي عام (2000)أحتفل العالم بيوم السياحة العالمي تحت شعار(التكنولوجيا والطبيعة تحديات للسياحة في مطلع القرن الحادي والعشرين) وفي أطار الاعتراف بأهمية التكنولوجيا في النشاط السياحي وكذلك بأهمية المحافظة على الطبيعة والبيئة كأساس للاستمرار والتواصل السياحي ولا يمكن تحقيق التنمية السياحية المستدامة إلا من خلال الحفاظ على المقومات البيئية وخاصة في إعلان مانيلا الذي يوضح العلاقة بين السياحة والبيئة، ويؤكد إعلان مانيلا1980م[1] (على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئية أو الموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية والتي تعتبر عامل جذب رئيسي للسياحة) ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه ينبغي على المجتمعات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي بأكمله بالقيام بالخطوات اللازمة لكفالة والحفاظ عليها ويعتبر التخطيط طويلا لأجل والسليم بيئياً شرطاً أساسياً لإقامة توازن بين السياحة والبيئة، لكي تصبح السياحة نشاطاً إنمائيا قابلاً للاستمرار، وفي هذا الصدد يمكن توصيف العلاقة بين السياحة والبيئة في مستويين :

1- عايد راضي خنفر، أياد عبد الله خنفر، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، Ass.univ.Bull. Environ. Res. Vol.9 No 9 No (2), October, 2006

أ- الأنشطة التي تزداد أهميتها وجاذبيتها في الطبيعة كالتخييم الذي يفضله السياح أقامته في أماكن جذابة طبيعية.

ب- الأنشطة السياحية التي تتواجد وسط مقومات طبيعية دون أن يكون ذلك شرطاً لقيامها، كوجود القلاع الأثرية في مواقع طبيعية.

وتنطوي السياحة على أبراز أهم المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم فكلما كانت نظيفة وصحية ازدهرت السياحة وانتعشت، وتبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي أحدى المصادر للمحافظة على البيئة وأنها لا تسبب الإزعاج أي ليست مصدراً من مصادر التلوث، لكنه على العكس فبالرغم من الجوانب الايجابية للسياحة فهي تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر التلوث في البيئة والتي تكون من صنع الإنسان أيضاً، وفقد أكدت الكثير من الدراسات والنظريات بعدم تلويث الإنسان لبيئته دفعاً للأضرار والمشكلات التي يتعرض لها ومن هذه النظريات نظرية الصادق[1]، بشأن البيئة والتي تنص(على الإنسان إلا يلوث ما حوله لكي لا يجعل الحياة شاقة له ولغيره) أي أن فلا بدَ من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها من ناحية أخرى، وقبل البحث في موضوع السياحة البيئية لابدَ من التفريق بين السياحة الطبيعية والسياحة البيئية فالأولى توجه الأنسان لزيارة المعالم الطبيعية بهدف التمتع بمزاياها وتحقيق رغباته ودوافع سفره إليها، وكما عرفها McNeely THORSELL عام (1992) السياحة الطبيعية على أنها السياحة التي تشمل السفر إلى مناطق هادئة بغرض الدراسة والتمتع برؤية الطبيعة ومعايشتها والتعرف على أي تراث أو ثقافة إنسانية متواجدة بها.

أما السياحة البيئية فتتعلق بتنفيذ قواعد السياحة المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، ولهذا فهي تشمل جميع أنماط السياحة وأشكالها وذلك لكي يكون المقصد صالحاً للزيارة من جهة وما يقضيه ذلك من وضع ضوابط وتعليمات سلوكية معتمدة لينفذها ويلتزم بها السائح أو الزائر في مجال المحافظة على البيئة من جهة أخرى، وتعرف السياحة البيئية حسب رأي الباحث سيبالوس لاسكورين(ceballos-Lascurain) في عام 1985والذي ينص على أن السياحة البيئية هي السياحة التي تتطلب السفر إلى مواقع طبيعية فطرية غير ملوثة، بهدف دراسة هذه

[1] د. نور الدين آل علي ، **الأمام الصادق كما عرفه علماء الغرب** ، دار القاريء (بيروت)، 2007.

المواقع وتقديرها والتمتع بها إضافة إلى الاستفادة من التراث الثقافي بالمناطق التي تضم تلك المواقع، وفي عام1996يرى (Tissdell) بأن السياحة البيئية تعتمد على الكائنات والنباتات الحية في النظام البيئي وبالتالي فأنه يعتقد بأن هذا التعريف يستثنى الأنشطة التي تركز على زيارة المواقع الجغرافية لزيارة البراكين أو سياحة المغامرات، وأيضاً تعرف السياحة البيئية بأنها سياحة نظيفة قائمة على زيارة المناطق الطبيعية مثل الشواطئ والجبال والمحميات والصحاري والأهوار لمشاهدة ودراسة الكائنات الحية، كوسيلة لدعم حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بأقل أثار سلبية ممكنة على البيئة وبأكبر أثار ايجابية على المنطقة بيئياً ومجتمعياً ومادياً، وأن ظهور مصطلح السياحة البيئية حديثاً نسبياً، إذ بدأ البعض في الحديث عن هذا النوع من السياحة في السبعينات القرن الماضي بالرغم من الإشارات التي أوردها[1](Hetzer) في مقال يطالب فيه بوجود هيئة لتنظيم وتطوير السياحة المسؤولة وذلك في عام(1965)ومع أن المصطلح حديث إلا أن مكونات وأشكال السياحة البيئية كانت متداولة في بعض الأحيان كما هو الحال في سياحة السفاري(Safari)التي جذبت السياح إلى أفريقيا منذُ عقود طويلة، بالإضافة إلى بعض الرحلات البيئية التي كان ينظمها البعض في المحميات الطبيعية.

وللسياحة البيئية لها بعد فلسفي أيضاً وخاصة في التطورات التي شهدها العالم الغربي في عصر النهضة إلى حدوث تغيير كبير في نظرة الإنسان للبيئة باعتبارها جزءاً من منظومة الكون التي خلقها الله، وهو ما أضفى قدراً كبيراً من الروحانية على التفكير الإنساني الخاص بالبيئة، وقد أخذ حضور البيئة في الفكر الإبداعي من روايات وأشعار في تقريب صورة الرومانسية إلى الذهنية الإنسانية كعنصر لا غنى عنه لضمان التجانس الكامل في الكون، كما لابدَ وأن نشير إلى أن مفهوم السياحة البيئية برز من خلال الظواهر والمتغيرات التي تطور السياحة نفسها والتي أدت إلى تكامل مفهوم السياحة في صورتها الحالية،فحتى في أواخر القرن التاسع عشر كان الباحثون ينظرون إلى السياحة والسفر بمفهوم اقتصادي بحت محوره تبادل المادة الذي ينفعه السائح وخلاله يدعم التنمية للمكان بالخدمات التي يطلبها ذلك السائح وما يقضيه من أعداد للخدمات وأدارتها.

[1] Hetzer,N.D.(1965), Environment tourism,Culture,Llinks(July),reprinted in Ecosphere 1970,1(2), p.p(1-3).

ثم وبعد الحرب العالمية الأولى ورَسم الحدود الدولية وضعف إجراءات محدودة للسفر تظهر مواقف كل دولة من السياحة وفئات المسافرين والسياح وحتى سفر المواطنين للخارج وبذلك أضيفَ المفهوم السياسي للمفهوم الاقتصادي، ثم وبعدها الحرب العالمية الثانية تطورت وسائل التنقل بشكل كبير وأرتفع مستوى التعليم والثقافة والمعيشة وأوقات الفراغ وأنشطة الترويح،والتسويق السياحي وكانت النتيجة التطور الكبير الذي شهدهُ العالم في السياحة الدولية، حيث أن تقدر عدد السياح في عام 1950حوالي 52 مليون سائح أنفقوا تقريباً(2 مليار دولار) ووصل عددهم بعام 1999 إلى 670مليون سائح أنفقوا(460 مليار دولار)،وهذا التطور الكبير أظهرَ الأهمية الكبيرة للسياحة كنشاط أنساني واقتصادي كما تبلورت في العالم تيارات سياحية يصل فيها عدد السياح فيها إلى عشرات الملايين، ولم يقف التطور في النظرة للسياحة ومفاهيمها عند هذا الحد، بل فرضت التأثيرات البيئية للسياحة البعد البيئي لها وتبلور بذلك مفهوم أو مصطلح السياحة البيئية، وبهذا يمكن أن نحدد مراحل مرور مفهوم السياحة البيئية تاريخياً بثلاث مراحل:

أ- مرحلة حماية السائح من التلوث.

ب- مرحلة وقف الهدر البيئي .

ت- مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة.

وإن من الإسهامات للسياحة البيئية بأن لها دور هام وفاعل في الاقتصاد الوطني،حيث يحتل القطاع السياحي نحو 11% من الاقتصاد العالمي ويعمل به نحو 200 مليون فرد كما وصل عدد السياح إلى 700 مليون سائح يجوبون العالم سنوياً مؤثرين فيه ومتأثرين به،لذلك تتجلى أهمية السياحة البيئية في عدة أبعادمنها: [1]

1- الأهمية البيئية للسياحة البيئية: وتتمثل هذه الأهمية في تحقيق الأمن البيئي من خلال عدم تفرض الدولة للأضرار البيئية والمحافظة على التوازن البيئي وممارسة فعاليات وسياحية بيئية مثلى.

[1] د. أبراهيم بظاظو – محمد ملكاوي ،**السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012،ص83.

2- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية:وتتمثل هذه الأهمية في المجال الاقتصادي حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق:-

أ- التنمية المستدامة.

ب- توفير فرص العمل.

ت- تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي .

3- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية: يتمثل هذا البعد الثقافي القائم على ثلاثة أهداف :-

أ- نشر المعرفة وزيادة تأثير المكون المعرفي من خلال تقديم البرامج.

ب- نشر ثقافة المحافظة على البيئة .

ت- المشاركة البيئية.

3- الأهمية الاجتماعية : تعد السياحة البيئية سياحة صديقة للبيئة وتقوم على الاستفادة بما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على عدة عوامل في المجتمع أهمها :-

أ- تنمية العلاقات الاجتماعية.

ب-أبقاء المجتمع في حالة عمل دائم.

ت- الاندماج الاجتماعي .

4- الأهمية الإنسانية :وتتجلى هذه الأهمية بأنها نشاطاً إنسانيا حيث تعمل على توفير خدمات مهمة للإنسان أهمها:[1]

أ- الحياة الجميلة للإنسان .

ب- معالجة القلق والتوتر.

ج- تقديم وسائل الراحة .

ونظراً لكون السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليس منهجاً لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها،واليوم غدت السياحة البيئية

[1] السياحة البيئية المستدامة، بحث مقدم إلى وزارة البيئة العراقية ، منشورات وزارة البيئة، 2010، ص13

منهجاً يجب الأخذ به لإشعارات تطرح وتردد،ولا بعد أن يعي المستثمرون السياحيون والحكومات جدوى تطبيق منهج السياحة البيئية وفهم مرتكزاتها ومن أهم **قواعدها:**[1]

1- تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.

2- تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والاجتماعية في المناطق السياحية .

3- العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية والإمكانات البشرية .

4- الاعتماد على البنى التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية.

وتَعد السياحة البيئية الأكثر نمواً في صناعة السياحة بحيث يحتل القطاع الأول والأسرع نمواً في عالم السفر والترحال،بحيث ينمو بمعدل يقدر ب(25-30)% سنوياً وفقاً لبعض خبراء الصناعة السياحية لتقديرات منظمة السياحة العالمية (THE WORLD TOURSI ORGANIZATION)فإن نصيب السياحة البيئية من صناعة السياحة خلال عام تتراوح من(10-15) بالمائة في سنة (2007م)وثمة تقديرات أخرى تشير إلى أن قرابة ثلث المسافرين الدوليين هم سياح بيئيون أو مسافرون من محبي المغامرات في المناطق الطبيعية،وأن لممارسة رياضة الغوص أكبر منزلة في سوق السياحة البيئية، حيث أن هناك أكثر من (14) مليون شخص يمارسون هذه الرياضة في جميع أنحاء العالم. ولتحديد نطاق هذا النوع من السياحة هنالك بعض الخصائص ومنها :

1- تقليل التأثيرات البيئية للسياحة من خلال استخدام منشآت وبنية حساسة بيئياً وثقافياً وتنظيم أعداد وطريقة سلوك السياح.

2- استخدام بعض أرباح السياحة البيئية لتوفير موارد الحماية البيئية، وإجراءات البحوث المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية .

[1] م.د محمد جواد شيع – ضرغام خالد عبد الوهاب، The sustainable Environment tourism and its Investment potential in Holy , Najaf, International for Environmental @ Global Climate change vol(1), 2013

3- توفير مزايا مالية وعوائد اقتصادية للسكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من مناطق السياحة البيئية .

4- السفر إلى وجهات طبيعية،عادة ما تكون بالمتنزهات الوطنية أو المناطق المحمية الأخرى،سواء بشكل دائم أو في مواسم معينة .

5- احترام الثقافات والعادات والتقاليد المحلية للسكان الأصليين في هذه المناطق.

ولضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي ولهذا فقد أشارت المنظمة العالمية للسياحة (WTO) على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيلا 1980الذي ذكرته أنفاً أو في أكوبولكو(1982)أو في صوفيا(1985) وفي القاهرة (1995) وبهذا فأن السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم،مماً يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم أدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية،ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.ولتحقيق التنمية السياحية البيئية المستدامة بحد ذاتها،هناك بعض المبادئ والأنظمة التي نراها بأنها لاقت نجاحاً من حيث ملائمة رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاقتصادية من جهة أخرى ومن أهم هذه **المبادئ :**

1- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإشارات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع .

2- ضرورة وجود أدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة .

3- يجب أن تكون هناك توعية وتثقيف بيئي وخاصة للسكان المحليين بأهمية بيئتهم والمحافظة عليها.

4- ضرورة تحديد القدرة الاستيعابية للموقع السياحي،بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين لهذا الموقع بدون ازدحام أو اكتظاظ.

وبداية من هذه المبادئ التي ذكرت أعلاه فأن هناك بعض الأساسيات والمرتكزات قد تكون بمثابة **معايير** لهذا النوع من السياحة وتتلخص بما يلي :

1- يجب العمل على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتوفير فرص عمل للسكان المحليين .

2- ضرورة المحافظة على التنوع البيولوجي والثقافي من خلال حماية النظام الايكولوجي .
3- المشاركة المشتركة في القواعد الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق من خلال مشاركتهم في برامج ومشاريع لهذا النوع من السياحة .
4- ضرورة التأكيد على أهمية مواقع الجذب السياحي البيئي وخاصة فيما يتعلق فيها بالنباتات والحيوانات والثقافات المحلية .

ولهذا أصبحت تعابير السياحة البيئية المستدامة مرتبطة بعدة تعابير منها سياحة الأدغال (Tourism Jungle)، السياحة الخضراء(Green Tourism)، السياحة المسؤولة(Responsible Tourism)،السياحة السفاري (Safari Tourism)، وأن لرواد السياحة البيئية الذين قصدوا هكذا مناطق سياحية كانت لهم بعض الدوافع لقصد هذه المواقع الجميلة ومن هذه **الدوافع** :

أ- الاستمتاع بالطبيعة .
ب- مشاهدة الحيوانات في مواطئها الطبيعية .
ج- اكتساب خبرات جديدة .
د- التنزه والرحلات البرية الجماعية .

ولو أخذنا نظرة بسيطة على رواد السياحة البيئية في الدول العربية والعالم لرأينا أن هذا النوع أخذ بالأضطراد مكوناً مردوداً اقتصاديا لهذه الدول ومنها(الأردن 45%، مصر 10% ، كينيا 80 %،كوستاريكا 30% ، أستراليا 50 %)،مع العلم هناك دول أخرى تمثل السياحة البيئية بنسب مختلفة من أنواع السياحة الأخرى ،كما موضح في الجدول أدناه .

الجدول رقم (01): سوق السياحة البيئية في العالم:[1]:

جنوب أفريقيا	الشرق الأوسط	أفريقيا	أوربا	أمريكا	شرق أسيا والمحيط الهادي
1%	3%	4%	17%	17%	58%

[1] World Tourism . Org . December . 2007

وأن كل ما تقدم أعلاه عن السياحة البيئية يمكن أن يميزها، بالإضافة إلى ذلك أن لها عدة أنواع أو أنماط يمكن استغلالها والإفادة منها ومن أنواعها :

1- السياحة الخضراء في السهول والغابات والمتنزهات .

2- سياحة الغوص تحت الماء الألعاب المائية والرحلات الشراعية والبحرية.

3- سياحة الصحاري .

4- سياحة السفاري والرحلات وتسلق الجبال .

5- السياحة العلاجية .

6- سياحة الأهوار للصيد الحيوانات البرية والطيور والأسماك .

7- سياحة الآثار واستكشاف المغارات الأثرية .

8- سياحة المتاحف ومخطوطات التراث والمعارف .

9- سياحة المنتجعات والعمارة الهندسية .

10- سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها بالسياحة الفطرية.

وحتى نلقي مزيداً على هذه الأنواع من السياحة البيئية فأننا لنأخذ أمثلة كمحميات طبيعية وأثرية في الوطن العربي وتحديداً في أرض الرافدين(العراق)،لما فيه من موارد بيئية متوفرة تجعل منه مناطق جذب سياحي يسهم في تطوير الاقتصاد العام للبلد.فيتميز بمناطق جبلية وصحراوية وأهوار في جنوب البلاد التي بحد ذاتها نمط من أنماط السياحة البيئية التي سوف نتطرق لها لاحقاً،والتي تعتبر محطة لأكثر من(400)نوع من الطيور المهاجرة ويتميز أيضاً هذا البلد بالإمكانيات والمناطق البيئية والطبيعية ،كما في الجدول أدناه.[1]

الجدول رقم (02): المناطق الطبيعية في العراق

نوع المنطقة	المساحة	%النسبة
الجبلية	92000	20,99
المتموجة	425000	9,69
الصحراوية	167000	38,09

[1] البغدادي ، محمد ،**جغرافية العراق السياحية** ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل،1991، ص 276.

والأهوار	123000	30,22
منطقة الحياد	3522	0,80
المياه الإقليمية	924	0,21
مجموع مساحة كلية	436446	100

ولنبدأ تدريجياً من هذه المناطق وبدايةً من شمال العراق وتحديداً من منطقة أربيل التي تقع في منطقة الأراضي المتموجة الشمالية من جهة ومنطقة السهول الجنوبية والجنوبية الغربية من جهة أخرى، ويبلغ ارتفاع هذه المدينة 414م عن مستوى سطح البحر، ولما تمتلكه هذه المدينة من مقومات جذب سياحية طبيعية متعددة ومتنوعة وملائمة لممارسة النشاط السياحي البيئي كالمصايف والشلالات والكهوف والمغارات الأثرية،فضلاً عن المناظر الطبيعية والأجواء الخلابة التي تمتاز بها هذه المدينة حتى توفر للسياح متسعاً كبيراً لممارسة الأنشطة الخاصة بالسياحة البيئية،وأن لتسمية هذه المدينة بهذا الاسم يعود لبعض الكتابات الأشورية والبابلية أنها قد ذكرت بصيغة (أربا- أيلو) التي تعني الآلهات الأربع، وأشتهرت بكونها من مراكز عبادة الآلهة عشتار التي نسبت أليها فعرفت باسم عشتار(أربلا) وحالياً هذه المدينة عاصمة إقليم كردستان (العراق)ومن أهم مصايفها :-

- **مصيف شقلاوة** :-وهو أحد المصايف المشهورة في أربيل ويقع عند سفح جبل سفين من جهة الشمال وعلى ارتفاع 966 عن مستوى سطح البحر ويشمل أحد الأودية بين جبل سفين في الجنوب ومرتفعات السورك، كما يوفر هذا المصيف مساحات شاسعة من الظلال المنتشرة بين البساتين والنباتات والأشجار المختلفة التي تغطي هذه المنطقة.
- **مصيف بيخال** :-ويقع هذا المصيف على بعد 140 كم من مدينة أربيل و 10 كم غرب قضاء رواندوز وهو مصيف جميل ومناخه معتدل،وهذا المصيف معروف بشلاله الكبير الممتد على طول الجبل ويضم عدة مطاعم وكازينوهات شعبية وأماكن للترفيه،ويتوجه إليه السواح من بداية فصل الربيع وحتى نهاية فصل الخريف .
- **مصيف صلاح الدين** :- وهو أحد مصايف مدينة أربيل،الذي يقع على قمة جبل بيرمام ويبعد عن مركز محافظة أربيل مسافة 32 كم ويشرف على سهل أربيل شرقاً ويمتد حتى جبل

سفين،ويرتفع عن مستوى سطح البحر (1055م) ولا ترتفع درجة الحرارة في أشهر الصيف أكثر من 36 درجة مئوية وقد أستخدم هذا المصيف منذ زمن الحكم الملكي في العراق وكان يطلق عليه المصيف الملكي، ويمتاز هذا بجمال طبيعته حيث تكثر فيه أشجار السرو والبلوط ، كما تتزين قمم الجبال فيه بالثلوج معظم أشهر السنة .

- **مصيف حاج عمران** :- ويبعد 180 كم عن مدينة أربيل في منطقة حاج عمران وهي منطقة حدودية بين إقليم كوردستان وأيران ، وإلى الشرق من جبال حصاروست ويبلغ ارتفاعه 170 متر عن مستوى سطح البحر ويبلغ أقصى درجات الحرارة فيه 28 درجة مؤوية خلال النهار ،والمصيف ذات طبيعة ثرية بالأشجار والينابيع المائية العذبة والمعدنية ومنها ما يسمى (بماء شيخ بالكيان)يقصدها السواحل لمعالجة أمراض الكلى، ودرجة الحرارة فيه لا تتجاوز 30 درجة مؤوية، ومن مصايفها الجذابة إلى شلالاتها الخلابة ومن هذه الشلالات.[1]

- **شلال جنديان** :-يقع شلال جنديان أو العين السحرية على بعد 7 كم من مركز ناحية رواندوز ويبعد(5) كم من قضاء سوران وبالتحديد في بداية مضيق رايات،وعند نزول المياه من هذا الكهف المسمى بكهف جنديان تكون جداوله جميلة تجري إلى أسفل الجبل وتحيط بهذه الجداول أشجار ونباتات جميلة مكونة منظراً جميلاً وخلاباً .

- **شلال كلي علي بيك** :- وهو من أجمل الشلالات في العراق ، ويبعد هذا الشلال 130 كم عن مدينة أربيل حيث يمتاز بجباله الشاهقة ومياهه الغزيرة المتدفقة من الأعالي، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى القائد اليزيدين علي بيك ، ويتمتع هذا الشلال بخصائص فريدة من نوعها من حيث طبيعة التضاريس الأرضية والمناظر الجميلة عند المساقط المائية ،ويرتفع عن سطح الأرض حوالي 800 م. إلا أن هذا الشلال يعاني في موسم الصيف من شحة المياه بحيث تحول إلى شلال اصطناعي من خلال سحب المياه من حوض الشلال إلى أعالي الشلال لتنساب المياه من أعلى الشلال إلى أسفله.

[1] م.د زهير عباس عويز ، **دور السياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السياحي في مدينة أربيل**، العدد (98)، مجلة الإدارة الاقتصاد 2014 .

صورة (1) مصيف بيخال

ومن خلال الدراسات النظرية تم التوصل إلى أن البيئة الحضرية للمدينة تتطلب رئة تتنفس من خلالها والمتمثلة بالمساحات الخضراء(المتنزهات)[1] أو المسطحات الخضراء(المائية) لما فيها من مردود نفسي يبث فيها روح الهدوء والطمأنينة لمجتمع المدينة وكل هذا تزداد عند توفرها وخاصة كمدينة كبيرة تمثل مركز العراق وهي عاصمته (بغداد) والتي اشتهرت منذُ القدم وما زالت بجنائنها ومسطحاتها الخضراء، وأن لتزايد أعداد سكانها أدى إلى الحاجة الملحة إلى هذه المساحات الخضراء ومن هذه المساحات:

أ-متنزه 14 تموز- يقع هذا المتنزه بجوار جسر الأئمة الذي يربط مابين مدينتي الأعظمية والكاظمية ويحوي هذا المتنزه على الألعاب المائية ، ويبلغ مساحته 125000م^2.

ب- متنزه الزوراء :- يعتبر هذا المتنزه من أهم المتنزهات في بغداد وهو بحد ذاته متنفس للعوائل البغدادية لما فيه من وسائل ترفيهية والذي يبلغ مساحته 2450,000م^2.

ج-متنزه المحيط:- يقع هذا المتنزه في الجهة الثانية لضفة نهر دجلة في شارع المحيط محلة 714 وتبلغ مساحته137500م^2.

[1] م.م آمال كمال حسين البرزنجي، دور المتنزهات في السياحة البيئية دراسة لواقع حال المتنزهات في مدينة الكاظمية، العدد (90)، مجلة الأدارة والأقتصاد ، لسنة 2011.

صورة (2) متنزه الزوراء.

أما بالنسبة إلى المسطحات الخضراء التي تتميز بمسطحات مائية فهي عديدة فنختار موقعين:

أ-**جزيرة بغداد السياحية** : وتعتبر هذه الجزيرة ذات مسطح مائي والتي تقع في وسم نهر دجلة وعلى بعد 20 كم شمال بغداد وأن مساحتها تقدر 125000م^2.

ب-**أرض السندباد**: ويعتبر هذا الموقع من المشاريع السياحية، ذات المسطح المائي ويتميز بإطلالته على أحد المعالم الرئيسية في بغداد وهو نصب الشهيد الذي يمثل رمز الشهادة والتضحية لأبناء هذا البلد، ومن مدينة بغداد إلى مدينة أخرى تتمتع ببادية صحراوية جذابة للسياح ومواقع أثرية وهي محافظة كربلاء التي تبعد عن بغداد (106) كم من جهة الغرب ومن أهم مواقعها السياحية هي:[1]

أ- **بحيرة الرزازة** : وتعتبر هذه البحيرة من أكبر المسطحات المائية في العراق والوطن العربي والثامنة على مستوى العالم، حيث تقع الجزء الأكبر المتمثل بقاعدتها العريضة في محافظة كربلاء بينما رأسها عند بحيرة الحبانية ورأسها يشبه الكمثري إذ أنها بحيرة مغلقة تتميز مياها بارتفاع نسبة الملوحة حيث تشكل مورداً هاماً من موارد الجذب السياحي في الإقليم لامتلاكها خصائص

[1] عبد الصاحب ناجي البغدادي- أمير كمال الربيعي، السياحة البيئية في محافظة كربلاء المقدسة وأثرها في التنمية المكانية، العدد (1)، مجلة جامعة بابل للعلوم الأنسانية ، لسنة 2016.

ومواصفات تصلح للعطل القصيرة وعطل نهاية الأسبوع لاحتوائها على مناطق تصلح للتشجير والغابات ومناطق النزهة وممارسة السباحة وصيد الأسماك والطيور المائية إلا أنها لم تستغل بالشكل الجيد نتيجة للإهمال وعدم الشعور بأهميتها لاسيما بعد عام ٢٠٠٣بسبب السياسات المائية الخاطئة وتقليل حصة البحيرة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة وموت اغلب الأحياء المائية وحدوث خلل في التوازن البيئي وهجرة الصيادين وهواة العمل على شواطئ البحيرة والمناطق القريبة منها.

صورة (3) بحيرة الرزازة عند الغروب

ب -**حصن الاخيضر** : هو حصن أثري يعود تاريخ بناءهُ للحقبة العباسية،الأخيضر من الحصون الدفاعية الفريدة من نوعها وقلما نجد بناء بعظمته في منطقة مقفرة وبعيدة عن العمران ويقول بعض الباحثين في هذا الأثر أنه مشيد بالحجر والجص وبعض من أجزائه مشيد بالآجر والجص يحيط به سور عظيم مستطيل الشكل ويبلغ ارتفاعه حوالي ٢١م، ويقع هذا الحصن إلى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء بمسافة ٥٠ كم وحوالي ١٥٢ كم إلى الجنوب الغربي من بغداد أما عن أصل تسمية الاخيضر فهناك عدة أراء ومنها رأي المؤرخ السيد شكري الألوسي يقول بان كلمة الاخيضر محرفة من إسم الاكيدر(وهو اسم أمير من إمراء كندة) أحدى القبائل العربية أنذاك.

ت-**كهوف الطار** : من بين هذه الآثار التي تعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد هي آثار الطار التي تقع على بعد حوالي40 كم إلى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء ،ومن جهة الغرب من بحيرة

الرزازة وبأقل من 15 كم جنوب قصر الاخيضر، وسميت بالطار لأنها ترتفع عن الأرض بأكثر من ٦٥م مثلما تسمى المناطق التي ترتفع عن الهور بذات الاسم لأنها ترتفع عن الأرض، ويصل عدد هذه الكهوف إلى أكثر من (400) كهف وحين تنظر إليها تدرك عظمة إنسان وادي الرافدين الذي كان ينحت نحتاً كل ما يريد بناءه ، ومن شمال العراق إلى وسطه بمحافظة تعد من محافظات منطقة الفرات الأوسط وهي محافظة النجف [1]التي تكون غنية بينابيع المياه المعدنية الحارة والباردة،ولهذا توجد فيها سياحة علاجية لمن يقصد هذه المحافظة، واكتشفت هذه الينابيع منذ القدم فاستغلت فوائدها في علاج بعض الأمراض ومنها أمراض الجلدية والأم والمفاصل والمعدة .وأيضا من أهم معالمها ومواقعها السياحية في هذه المحافظة فمنها:

أ- **بحر النجف**: يقع هذا البحر عند حافة الهضبة الغربية الصحراوية في الجنوب الغربي لمدينة النجف، إذ تطل مدينة النجف من موقعها العالي على بحر النجف نفسه ، والواقف على رأس الهضبة يشاهد منظراً جميلاً إذ يمتد أمامه بساط من البساتين النخيل والفواكه،كما يعد بحر النجف من الظواهر الطبيعية في المحافظة، فهو عبارة عن خط أنكساري حدث بحركة أنكسارية في قشرة الأرض وأدى إلى هبوطها، مما يدل على الشكل الطولي للحافات الشرقية المرتفعة، وتقدر مساحة بحر النجف (421,9) كم^2، ويتميز هذا المنخفض بمميزات ومعطيات طبيعية وبشرية يمكن استثمارها سياحياً، إذ تتوفر فيه مقومات لإنشاء مدينة سياحية عن طرق استثمار الأراضي الواسعة المنبسطة داخل المنخفض بإنشاء منتجعات سياحية تتمثل بفنادق ومناطق ترفيهية .

[1] أ.م.د نسرين عواد الجصاني – زينب كاظم جواد، **تنمية السياحة الطبيعية وأستدامتها في محافظة النجف**، العدد (21)،مجلة البحوث الجغرافية (جامعة الكوفة)

صورة (4) بحر النجف

ب-المحميات الطبيعية : تعد هذه المحافظة من الأماكن التي تتوفر فيها المعايير لقيام المحميات الطبيعية، وقد تم بالفعل أنشاء محمية طبيعية في المحافظة وهو نوع من المحميات المسيجة من قبل مديرية زراعة النجف، وتتواجد هذه المحمية ضمن المنطقة الصحراوية والتي تبعد حوالي 50 كم عن مركز المحافظة،وقد اكتملت جميع مراحل انجازها، حيث تعتبر من المشاريع التي تهدف إلى توفير غطاء نباتي وتنمية زراعة النباتات البرية وجعلها منطقة سياحية بإعادة توطين الحيوانات النادرة مثل الغزال والنعام والطيور المهاجرة البرية.ومن المحافظات الأخرى التي تقع في وسط العراق وذات التراث القديم هي محافظة بابل[1] التي تعد حضارتها من أقدم الحضارات في العالم، وأن سبب تسميتها بهذا الاسم فقد ذكرت في بعض الروايات ومنها رواية تنص (على أن قوم من الأقدمين كانوا يجلسون بباب لهيكل قديم وذلك لقضاء دعاويهم وحل خصوماتهم وسميت المدينة بابل، وأصلها على هذا الباب (أي باب الاله)، وقبل أصل هذه اللفظة باب أيلوا وهو اله القدماء السامين وهو المسمى أشور أيضاً إلى غير ذلك مما تحمله الأقاويل على اللفظة من التغيير والتأويل (المدور)، أما عن أسمها القديم باب أيلي Bab-ili (بمعنى باب الاله) وبالسومرية ka-

[1] أ.م عايد براك الأنصاري – م.م وسن عبد الرزاق كامل ، **التنمية السياحية في مدينة بابل** ، العدد (14)، مجلة الملوية للدراسات الأثرية التاريخية، لسنة 2018.

Dingir الذي يحمل المعنى نفسه أي(باب الاله)، وأن بابل التي يراها السائح هي عموماً بابل العظمى التي شيدها نبولاصر ونبوخذ نصر ملكاً العهد البابلي الحديث ومن مقومات التنمية السياحية لهذه المدينة فهي تتميز بعدة مقومات ومنها:

أولاً: المقومات الطبيعية من حيث التضاريس، الموقع الجغرافي، المناخ، أما بالنسبة للمقومات الأخرى.

ثانياً: كالمقومات الأثرية ومن أبرزها معالمها :

أ- أسد بابل:- يتألف هذا النصب العظيم من كتلة ضخمة جداً من حجر البازلت الأسود اللون والصلب، نحت على شكل أسد يطأ رجلاً منبطحاً تحت حجمه الهائل في حالة استسلام تامة،فيما أرتكز الشكلان على قاعدة ثقيلة من الخامة نفسها،فيعد شكل الأسد أكثر مفردات الطبيعة ظهوراً في الفنون البابلية الحديثة إذ يعد أسد بابل العظيم شعار الدولة البابلية ورمز لقوة نبوخذ نصر، وكما يعد شكل الرجل المغلوب على أمره كناية عن جيوش الأعداء المنهزمة أمام الجيوش البابلية في شتى البقاع الجغرافية .

ب- شارع الموكب :- يرتبط هذا الشارع بعظمة بابل ووضعها عاصمة الشرق الثقافية، وفي ملمح أخر يعد هذا الشارع المكان الأسطوري الذي تستعرض به الجيوش البابلية عظمتها وقوتها وتقام فيها الاحتفالات كما في بغداد أو شارع (الشانزليه) في باريس .

ت-بوابة عشتار: تمثل بوابة عشتار المدخل الشمالي لمدينة بابل وتقع في سورها الداخلي عَرفت في الكتابات البابلية القديمة باسم (عشتار قاهره أعدائها) منها تنطلق الجيوش البابلية المظفرة بعد اجتيازها شارع الموكب، وإذ كشفت الحفريات الألمانية أن بوابة عشتار عبارة عن بوابة مزدوجة، تتألف من بوابتين الواحدة تلوى الأخرى لكل منهما بابها الخارجي،ويغلف السطح الخارجي للبوابة بطبقة زخرفية زرقاء أولازوردية اللون، وأن هذا اللون يحمل عند البابليين دلالة رمزية مقدسة باعتقادهم أنها طاردة للأخطار والأرواح الشريرة عن مدينتهم المقدسة، ولأهمية هذه المدينة الأثرية لما فيها من حضارة قديمة تم انضمامها إلى لائحة التراث العالمي في 5 يوليو 2019من قبل منظمة اليونسكو الدولية.

صورة(5) مدينة بابل الأثرية عاصمة الحضارة القديمة

ومن شمال العراق إلى جنوبه والذي سوف يقتصر عليه بحثنا أكثر لأنه نوع من أنواع السياحة البيئية المهمة في العراق وهي سياحة الأهوار للصيد الحيوانات البرية، فللأهوار عدة تعاريف فمنها فهي عبارة عن مسطحات أو خزانات تتكون من منخفضات السهل الرسوبي بعد أن تتجمع فيها المياه من الجداول أو الأنهار المرتبطة بنهري دجلة والفرات،وتنتشر الأهوار في أغلب المحافظات الجنوبية(العمارة،البصرة،الناصرية) وتصل مساحتها تقريباً (8350) كم، ويطلق عليها في العهد القديم بـ (جنة عدن)،ومن مقومات الجذب السياحي للأهوار تكون كالتالي :

أ- التربة .

ب- المناخ

ت- الثروة النباتية .

ث-الثروة الحيوانية.

صورة(6) الأهوار في جنوب العراق

هذه المقومات قد ساهمت بشكل كبير في جذب أعداد الوافدين للسياحة في العراق ومن ضمنها سياحة الأهوار كما في الجدول أدناه .

جدول رقم (3): يمثل أعداد الوافدين لسياحة الأهوار والإيرادات السياحية للأعوام (2015-2011)

السنة	عدد الوافدين	الأيرادات السياحية / مليون دينار
2011	504975	1031
2012	266922	843
2013	863657	288
2014	1517766	1403
2015	1261921	1648

ومن أهم الأهوار في جنوب العراق: [1]

أولاً- هور الحويزة:- يمتد على الجانب الشرقي لدجلة ابتداءا من شم الشرق مدينة العمارة حتى شم الشرق مدينة البصرة ومن الأراضي الإيرانية حتى دجلة غرباً وتتغذى من جداول دجلة في ميسان إضافة لمياه البزل للجانب الإيراني والتبخر مما يؤثر في مياه دجلة وشط العرب بسبب المياه الراجعة حيث تصل مساحته تقريباً(3) كم^2 .

ثانياً- الأهوار الوسطى:- يحد هذه الاهوار من الشرق نهر دجلة ومن الجنوب نهر الفرات وتحدد المنطقة بمثلث بين الناصرية وقلعة صالح في العمارة والقرنة في البصرة وكانت الاهوار المركزية تاريخياً تستلم المياه بشكل رئيسي من فروع نهر دجلة المتفرعة باتجاه الجنوب من العمارة وبضمنها شط الميمونة .

ثالثاً-أهوار الجبايش:- تقع هذه الأهوار شمال نهر الفرات بين القرنة والناصرية،وتعد الجبايش مركزاً سكانياً كبيراً لسكان الاهوار،وأعيد غمرها في عام (2003) بالمياه من نهر الفرات وتم استثناء الجبايش من الهدم في التسعينات وتبقى ثقافة ساكني الاهوار مزدهرة هناك وأنشئت بيوت طينية كبيرة حديثا، وأصبحت مستويات مياه الفرات أوطأ ليتحد مع التبخير لتصبح

[1] وزارة الثقافة، هيئة السياحة العراقية، دائرة المجاميع السياحية ،2015ص،11 .

المناطق المغمورة في هذه الاهوار مهددة بالجفاف من جديد وتبذل جهود حالياً لبقاء بعض المياه تتدفق من الشمال لتبقى المنطقة المغمورة بالمياه من أجل الحفاظ على عدم هجرة السكان من هذه المناطق.

رابعاً- هور الحمار:- وهو عبارة عن خزان طبيعي للسيطرة على الفيضان في الجزء الأسفل من نهر الفرات ويعد أكبر منخفض سطحي للمياه على الجانب الأيمن من النهر المذكور،ويمتد باتجاه غرب-شرق لمسافة تقدر بنحو 100 كم بين مدينة سوق الشيوخ في محافظة ذي قار، وبلدة كرمة علي شرقاً، ويتكون هذا الهور من مسطحات مائية متصلة مفتوحة يصل أتساعه عنده إلى نحو 48 كم من الشمال إلى الجنوب،والقسم الغربي

يبلغ نحو 24 كم عرضاً،وتتميز كثير من مجاريه المائية غير قابلة للملاحة لكونها ضحلة، ومملوءة بالأعشاب المائية التي تؤدي إلى تعذر مرور الوسائط المائية الكبيرة أو ذات المحركات، أما الجزء الدائم من الهور أو ما يسمى بـ (هور الحمار الصغير) فيبلغ من الطول 30 كم،ومن الأتساع في قسمه الغربي 4 كم،وفي قسمه الشرقي 12 كم، ويصل أتساعه في بعض الأجزاء خلال شحة المياه إلى نحو 2/1 كم فقط.

صورة (7) هور الحمار

خامساً- هور السناف : يقع هور السناف غرب هور الحويزة وتضمن تاريخياً مستنقعات موسمية أو مؤقتة تغمر بالمياه في الربيع وتجف في الصيف، في بداية 2003 حولت المياه إلى هذه المنطقة لتجفيف مياه الفيضانات من مدينة العمارة، وأن بعض الأهوار في الجنوب،[1] قد مرت بمراحل زمنية تبرر مدى تقلص الأهوار وتراجعها،أمام المتغير البشري ،كما موضح في الجدول أدناه

جدول رقم (4): يمثل مساحة الأهوار كم2 حسب المراحل الثلاث

المراحل / الهور	مرحلة الأولى ما قبل التجفيف	%	مرحلة ثانية تجفيف 1990-2003	%	مرحلة ثالثة أعمار بعد سنة 2003	%
الأهوار الوسطى	7851	55,3	54	5,4	878	26,4
هور الحمار	3465	24,5	85	8,5	1075	32,2
هور الحويزة	2871	20,2	858	86,1	1377	41,4
المجموع	14187	100	997	100	3330	100

المصادر :- 1- وزارة الموارد المائية / الهيئة العامة للمساحة ،2002

2- وزارة الموارد المائية /مركز أنعاش الأهوار ،2007

وتَلعب الأهوار دور مهم من حيث خزن المياه في فترة الفيضانات حتى يمكن الاستفادة منها في فصل الصيف، وفي دعم الاقتصاد البلد في قطاعي الصناعة والزراعة ومن أبرز المعامل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من القصب البردي وهو معمل ورق البصرة الذي كان يعمل سابقاً حوالي(168)طناً يومياً من القصب، وتقدر الحاجة السنوية (50400) طن، والقطاع الأخر الزراعة حيث تزرع فيها أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية ومنها زراعة الرز (الشلب).وبما

[1] أقبال عبد الحسين أبو جري، **الأثار البيئية لتجفيف الأهوار في جنوب العراق**، أطروحة دكتوراه في الجغرافية الطبيعية(جامعة بغداد/كلية أبن رشد)، لسنة 2007 ، ص11.

أن الأهوار فيها بيئة مثالية ومراعي طبيعية، تستطيع أن تساهم في توفير عدة أنواع من المهن لكي تقلل من نسبة البطالة لسكانها سواء كان من الذكور أم الإناث، كما موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (05): أنواع المهن ونسبة العمالة في اهوار الجبايش للذكور والإناث لعام 2015

المهن	الذكور	الإناث
صيد الطيور والأسماك	35%	10%
رعاة الجاموس	20%	20%
صانعوا القوارب	4%	-
جامعوا القصب	10%	23%
المزارعون	10%	5%
مرشد سياحي	7%	-

مصدر:هذا الجدول من عمل الباحث مع التنسيق مع منظمة الجبايش للسياحة البيئية تأسست في عام 2015

وأن لمساهمة السياحة البيئية بشكل عام وسياحة الأهوار لصيد الحيوانات البرية والطيور والأسماك بشكل خاص من خلال دورهما في توفير العملة الأجنبية وكذلك تحقيق فائض في الميزان السياحي الذي يسهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال بعض المؤشرات :

نسبة الإيرادات السياحية لأجمالي الصادرات : وهو مؤشر يستخدم لقياس دور نشاط السياحة الدولية كمصدر للعملة الأجنبية لحساب إيرادات السياحة الدولية كنسبة مئوية من أجمالي صادرات السلع التجارية.إذ شهدت النسبة تزايداً خلال السنوات 2007-2010، ثم بدأت أهمية القطاع تتضاءل في إجمالي الصادرات نتيجة الظروف غير المستقرة في العراق منها السياسية والأمنية والاقتصادية كما مبينة في جدول أدناه .

نسبة الإيرادات السياحية الدخل القومي تمثل مؤشراُ لتنوع مصادر الدخل وفي دعم الدخل القومي نتيجة انفاق السائحين على الخدمات فضلاً عن الأثر المضاعف للدخل الذي يولده الأنفاق من دوران الإيرادات السياحية في دورات اقتصادية متنوعة، ويوضح جدول أدناه، مدى مساهمة الإيرادات السياحية في تكوين الدخل القومي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، فشهدت النسبة تزايداً

من2009-2011، أما باقي السنوات فشهدت ضعفاً في مساهمة الإيرادات السياحية وهذا نتيجة لعدم الاهتمام بهذا المصدر الأساسي الذي يعد مصدراً أساسياً في تكوين الدخل في بعض الدول.

الجدول رقم (06): مساهمة إيرادات السياحة في الدخل القومي والصادرات والناتج المحلي الإجمالي للسنوات(2000-2015)

السنوات	الإيرادات \الصادرات %	الإيرادات \الدخل %	الإيرادات\الناتج المحلي الإجمالي
2000	0,90	0,00008	0,06
2001	0,13	0,00025	0,24
2002	0,50	0,00043	0,42
2003	0,23	0,00025	0,39
2004	0,16	0,00012	0,12
2005	0,77	0,00057	0,65
2006	0,61	0,00037	0,39
2007	1,49	0,00079	0,87
2008	1,47	0,75	-
2009	3,01	1,495	1,37
2010	3,41	1,49	1,34
2011	2,07	1,04	0,91

2012	1.88	0,49	0,83
2013	0,24	011	0,09
2014	0,28	0,123	-
2015	0,35	0,023	0,21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن نسبة الإيرادات السياحية إلى أجمالي الصادرات ومن ضمنها إيرادات السياحة [1] في مناطق الأهوار انخفضت من(0,90)%عام 2000مقابل(0,35)%عام 2015 وإن نسبة الانخفاض بين المدتين بلغت(0,33) والسبب في نسبة الانخفاض في الإيرادات عدم استقرار الوضع الأمني نتيجة الإرهاب، أما الإيرادات المنفقة من قبل السياح إلى الدخل القومي فإنها ارتفعت من(0,00008)% عام 2000 إلى(0,032)%عام2015وقد كانت نسبة الزيادة بين عامي(2000-2015) بلغت (0,25) %، والسبب بنسبة زيادة الإيرادات نتيجة توافد السياح إلى المناطق الأثرية ومناطق الأهوار، أما قيمة الإيرادات إلى الناتج الإجمالي المحلي فقد سجلت(0,06)% في عام2000 وارتفعت إلى(0,21)%في عام 2015مقابل زيادة بين المدتين وصلت إلى(28,57)% ، ولكن رغم الزيادة في الإيرادات ولكن لم تكن بالمستوى المطلوب في زيادة إيرادات الدولة من أجل تنويع مصادر الدخل، وبما أن العراق يتمتع بخصائص قد لا تتوافر في الدول الأخرى، كما أسلفت سابقاً ضمن مقومات الجاذبة للسياحة ومن خلال المناظر الطبيعية والأماكن الترفيهية في مناطق الأهوار الجنوبية، لذلك يمكن القول بأن السياحة وخاصة سياحة الأهوار لهما خصوصيتهما يمكن التعويل عليهما وبشكل كبير لزيادة إيرادات الدولة، وللمساهمة في خلق قطاع فعال وذات تأثير ايجابي وخاصة بعد انضمام الأهوار إلى لائحة التراث العالمي في (17 يوليو2016) كمحمية طبيعية ودولية.

[1] رجاء عيسى عبد الله ، خولة حسن رشيج ، **اثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للسنوات ، (2015- 2000)**مجلة العلوم الاقتصادية العدد (،) 43جامعة البصرة،العراق، ،2017، ص 13.

كما أيضاً تسهم السياحة في تصحيح الميزان التجاري ثم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كما يظهر في جدول أدناه، دور الصادرات السياحية والاستيراد السياحي ونسبتها إلى أجمالي الصادرات، وإجمالي الاستيرادات على التوالي على الرغم من التوسع الذي شهدته الصادرات السياحة حتى وصلت إلى (4) ملايين دولار في سنة 2015 .

الجدول رقم (07): الأهمية النسبية لقيمة الصادرات والاستيرادات السياحية إلى أجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2000-2015)

السنوات	صادرات السياحية (مليون دولار)	صادرات السياحية أجمالي \ % الصادرات	الاستيرادات السياحية (مليون دولار)	الاستيرادات السياحية/أجمالي % الاستيرادات
2000	229,4	1,5	10148,4	97,5
2001	428,8	3,1	14062	106,8
2002	259,9	1,8	494,4	4,8
2003	470	2,6	1809,4	9,9
2004	150	0,7	972,3	4,2
2005	355,6	1,3	6094,5	19,9
2006	357	1,1	5520,5	22,1
2007	861,3	2,1	5217,3	20,8
2008	1966,8	3,1	7224,7	18,9
2009	2633	5,1	8567,9	16,9
2010	2835,3	5,2	9879,4	20,9
2011	2016,4	2,4	12033,7	23,3
2012	2834,1	2,9	13292,9	20,95
2013	2521,8	2,7	14856,2	22,8
2014	1413	4,7	14790,3	21,5

21,2	16763	4,8	3023,2	2015

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه حول تبيان الأهمية النسبية لقيمة الصادرات والإستيرادات السياحية إلى إجمالي قيمة الصادرات والاستيراد، ففي عام 2000 ارتفعت قيمة الصادرات السياحية من (229,4) مليون دولار إلى (3023,2) مليون دولارعام2015، ونسبة زيادة بين المدتين بلغت (7,58%)، وهذه النسبة منخفضة نتيجة الحروب والإرهاب الذي أدى إلى انخفاض قيمة صادرات السياحة، وكذلك عدم وفرة الخدمات السياحية في اغلب مناطق السياحة ومنها مناطق الأهوار، أما نسبة الصادرات السياحية إلى إجمالي الصادرات فقد ارتفعت من (1,5)%عام 2000 إلى (4,8)%عام 2015، أي بنسبة زيادة بين عامي 2000و2015 بلغت (31,25)%، وأيضاً يوضح الجدول أعلاه إن قيم الأستيرادات السياحية ومن ضمنها سياحة في مناطق أهوار جنوب العراق ارتفعت بين المدتين من (10148,4) مليون دولار إلى (16763) مليون دولار، وبنسبة زيادة بلغت (60,54)%وقد كانت نسبة زيادة الاستيرادات السياحية إلى نسبة زيادة الصادرات السياحية بلغت (12,52)%وهذا يدل على أن قيمة الاستيرادات السياحية أعلى من قيمة الصادرات السياحية، أما نسبة الاستيرادات السياحية إلى إجمالي الأستيرادات، انخفضت من (97,5)% عام 2000 مقابل (21)% عام 2015 وهذا ما يبين قلة النشاط السياحي في العراق ومنها المناطق الجنوبية (الأهوار) .

خاتمة:

من كل ما تقدم فإن هناك إهمال للقطاع السياحي وخاصة في المناطق السياحية في جنوب العراق نتيجة عدم الاهتمام بالمناطق الجنوبية السياحية من قبل الحكومات المتعاقبة على العراق والمعتمدة بالأساس على القطاع النفطي في تمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية، لذلك يجب على الحكومة المركزية والمؤسسات ذات أصحاب الشأن أن تنمي وتطور السياحة وخصوصاً سياحة الأهوار وذلك من خلال عدة أمور أهمها:

1- نشر الوعي السياحي والتثقيف البيئي والعمل على أيجاد مشاريع اقتصادية توفر لهم مورد من خلال تطور صناعة السياحة

2- العمل على توقف جميع أشكال التلوث البيئي في الأهوار والعمل على توفر البنى التحتية المستمدة من طبيعة الأهوار .

3- يجب أن يكون هناك اهتمام من قبل وزارة السياحة والآثار على رعاية منطقة الأهوار وخاصة بعد انضمامها إلى لائحة التراث العالمي لأنها أصبحت محمية دولية .

4- يجب أن ننمي التفكير الاستراتيجي لأنه سوف يساهم في تطوير واقع السياحة بشكل عام وسياحة الأهوار بشكل خاص.

5- ضرورة تحقيق التوازن في استخدام الخدمات السياحية والتي لا تسبب ضرر في طبيعة الموقع السياحي .

الطاقة الشمسية كفرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري

The Solar Energy as an Opportunity to Diversify the Algerian Economy

بومدين محمد رشيد* — أستاذ محاضر أ تدقيق ومراقبة التسيير — جامعة محمد بن أحمد وهران 2- الجزائر-

بن رمضان أنيسة — أستاذة محاضرة ب تخصص اقتصاد كمي — جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر-

ملخَّص:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه تام على قطاع المحروقات حيث تتشكل نسبة 98٪ من صادراته بشكل رئيسي من البترول والغاز الطبيعي، ولقد أدى الانخفاض الكبير في سعر السوق للبترول الخام إلى التأثير بشكل عكسي على الاقتصاد الوطني وبالتالي، أصبح الانتقال إلى استغلال الطاقة المتجددة وتطويرها هدفا لا غنى عنه للحكومة الجزائرية. تخطط الجزائر لتنويع اقتصادها من خلال الانتقال إلى عصر الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية ولعل ذلك يعتبر الحل الفريد لتلبية احتياجات الطاقة المستقبلية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، تقليل المخاطر البيئية وتحقيق نمو مستديم في نفس وقت.

الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي، المحروقات، الطاقة المتجددة، الطاقة الشمسية.

Abstract :

The Algerian economy is strongly dependent on fossil fuels' market where 98% of its exportations are mainly oil and natural gas. During the last decade, the market price of crude oil has fallen down drastically and up to this date its price is still fluctuating which have severely affected the national economy. Consequently, the transition to renewable energy exploitation and technology development became an indispensable objective for the Algerian government. Algeria is planning to shift to the

* الايميل: boumediene.rachid@univ-oran2.dz

era of green economy through investment in solar energy which is the unique solution to meet future energy needs while preserving the rights of future generations and reduce environment-related risks simultaneously.

Keywords: Economic diversification, hydrocarbons, renewable energy, solar energy.

I- مقدمة :

يتمحور الاقتصاد الجزائري أساسا حول استغلال المحروقات، كما أن الاستيراد المكثف للمواد الأولية يثقل بشكل متزايد كاهل الميزان التجاري، في سياق مطبوع بتراجع احتياطات البترول وانخفاض سعر البرميل من 100$ نهاية 2013عام إلى ما دون 30$ بحلول سنة 2016، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 4.3% سنة 2014 إلى 2.8% سنة 2015 كنتيجة إلى التراجع في قطاع المحروقات بالإضافة إلى التباطؤ الشديد في نمو القطاع خارج المحروقات، مما أدى غلى عجز مالي قدر بالضعف مقارنة بعام 2010 حيث قدر ب11.5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015. بالإضافة إلى المنافسة القوية في أسواق الغاز العالمية والتي شهدت هي الأخرى انهيارا في الأسعار كنتيجة للتده-ور الحاد في أسعار البترول.

وقد نجم على نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال الموارد الطبيعية والممتثل في نشاطات الاستكشاف، التنقيب، الاستخراج وتصدير المحروقات مشكل البطالة في الجزائر، و التي لا تنفك ترتفع ضمنها نسبة الشباب وخريجي الجامعات، ويرجع الضعف في أداء سوق العمل على عدة أسباب أهمها: الاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى عوامل تشمل عدم استجابة القطاع الخاص وعدم وجود رؤية واضحة في دمج القطاع غير الرسمي.

وقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام الباحثين والأكاديميين لإدارة دفة الاقتصاد، حيث نصت الخطط التنموية لهته الدول على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط من خلال زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا أساسيا لبناء

اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

إلا أن النمو المعتمد على الموارد الطبيعية أدى إلى ربط التنمية، على نطاق واسع، بتقّلبات أسعار النفط وإيراداته، وإلى شل الجهود التي تبذل من أجل التنويع الاقتصادي، ومع أنه يتوقع للعولمة أن تزيل الحواجز أمام التجارة وحركة رأس المال، وأن تفضي إلى إحداث تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظلت الفرص التي يمكن أن يفتحها هذا التقدم غير مستغلة على أكمل وجه في الجزائر.

تقدّر مساحة الجزائر بأكثر من 2.3 مليون كيلومتر مربع، تمثّل الصحراء منها نسبة الـ 80بالمائة وما نسبته 20بالمائة من مساحة الصحراء الإفريقية مجتمعة وهي تشكل ميزة هامة للبلاد حيث جعلتها تتوفر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، يعتبر من أعلى الاحتياطات في العالم. وتبقى الطاقة الشمسية أهم طاقة متجددة تتوفر عليها الجزائر، إذ تعد أكبر نسبة من الطاقة الشمسية على مستوى الدول المتوسطة تحتوي على ما يعادل أربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، أي نحو 37 ألف مليار متر مكعب من الغاز في العام وقد أنشأت الجزائر محطة للطاقة الهجينة بحاسي الرمل تعدّ الأولى من نوعها على مستوى العالم، تعمل بالغاز والطاقة الشمسية معاً بمعدل إنتاج يصل إلى 150 ميغاواط، والأخرى بغرداية بقدرة 1.1 ميغاوات.

وقد انخرطت الجزائر في العام 2010 في مشروع ديزيرتيك باعتباره الأوفر حظا للظفر بأكبر أجزاء هذا المشروع الموزع بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالنظر إلى مساحة أراضيها وتوغلها في عمق الصحراء، وهو مشروع ضخم تقدر كلفته بنحو 400 مليار يورو، يهدف إلى تلبية 15% من حاجات أوروبا من الكهرباء بحلول العام 2050 بالإضافة إلى جزء من حاجات شمال إفريقيا عبر حقول الطاقة الشمسية فيها، إذ يعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية وليس الخلايا الشمسية.

إن الرؤية المستقبلية لتفعيل استغلال الطاقة المتجددة تأخذ بالحسبان النتائج الايجابية التي ستحققها والفرص التي ستتيحها للجزائر من خلال تحقيق الرفاهية للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال توفير الإمداد بالطاقة.

وقد أشار العديد من الباحثين الأكاديميين إلى ضرورة التنوع الصناعي حيث إن درجة التنوع الاقتصادي تؤثر بشكل عكسي على معدلات البطالة بحيث كلما زاد تنويع الاقتصاد كلما انخفضت معدلات البطالة وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا تنخفض فيها معدلات البطالة أما الدول ذات الاقتصاد المتخصص فتكون عرضة لارتفاع معدلات البطالة.

وبما أن قطاع الطاقات المتجددة من شأنه أن يمتص نسبة معتبرة من اليد العاملة، فهذا ما يحقق امتصاص لنسبة من البطالة في جميع المستويات سواء فيما يتعلق بالإطارات خريجي الجامعات ذوي الاختصاص أو العمال في المستويات الدنيا أو حتى الطاقم الإداري لتسيير مثل هذه المشاريع، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار والتماسك في الجبهة الداخلية في الجزائر.

وبناء على ما سبق ذكره، يتجلى اهتمام الدولة الجزائرية بالطاقات المتجددة كمصدر للطاقة النظيفة وإستراتيجية مستقبلية تمس الأمن الطاقوي للبلد وفق اتجاه تدفعه ثنائية تلبية والآمنة نتيجة انبثاقها لرؤية وضمان احتياجات الحاضر وتوسيع وتكثيف خيارات وبدائل المستقبل، وتوفير الطاقة للسكان خاصة في المناطق النائية والريفية المعزولة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والاحتياطات النفطية، والدفع بفرص لتصدير الكهرباء.

وبذلك تواجه الجزائر تحدي كبيرا لدفع عجلة التنمية، ويتمثل الحل السحري في تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية، وقد مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة مستندة فيه على تثمين الموارد التي تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة وهذا بهدف إعداد جزائر الغد.

هذه الدراسة تقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الاستثمار في الطاقة الشمسية على تنويع ونمو الاقتصاد في الجزائر؟

I- 1- فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل البحث الفرضية التالية:

- يساهم الاستثمار في الطاقة الشمسية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التقليص من البطالة.

- يساهم الاستثمار في الطاقة الشمسية في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر من خلال تعزيز الصادرات من الطاقة الكهربائية.

I- 2- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استخلاص واقع وآفاق تطوير الطاقة الشمسية من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في موارد الطاقة التقليدية الناضبة وتعزيز إنتاج الطاقة بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال بلوغ معدلات نمو تساهم مستقبلا في إنشاء مشاريع تنموية تعمل على امتصاص البطالة بالإضافة إلى حماية البيئة وذلك من خلال الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

I- 3- منهجية البحث:

لقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات والبيانات من المراجع والمصادر ثم تحليلها وتبويبها لتحقيق معرفة تفصيلية لموضوع البحث.

II. مدخل للتنويع الاقتصادي:

لقد اعتمد أداء الدول المنتجة والمصدرة للموارد الطبيعية وخاصة النفطية على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الميزانية العامة وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية تزداد الإيرادات والنفقات الحكومية وترتفع حصيلة الصادرات السلعية وينتعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس تماما عندما تتدهور الأسعار العالمية للنفط ويتقلص الطلب منه، وقد تنبه المخططون مبكرا إلى أن الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة في دولة لا تعتمد فيها إيرادات الدولة على الضرائب ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعتمد الصناعة فيها على العمالة المواطنة ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة.

ولذلك استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام الباحثين والأكاديميين لإدارة دفة الاقتصاد، حيث نصت الخطط التنموية لهته الدول على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط من خلال زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا أساسيا لبناء

اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

ولقد أكدت الدراسات المتعاقبة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية لعدة أسباب ومبررات أهمها:

- اتصاف النفط بكونه موردا طبيعيا ناضبا وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد جديدة.
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية ومن تم الإنفاق العام وبالتالي مستوى النمو الاقتصادي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تطاير إيرادات النفط الاستقرار في مستويات الاستثمار، فرص العمل ومن تم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

للتنويع الاقتصادي تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن،[1] ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج والتنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس التشتت كمعامل الاختلاف أو على

[1]- عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، سنة 2013، ص: 05.

قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كمعامل Herfindahl-Hirshman الذي يعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

ويعتمد معامل HH على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة في قياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدم بشكل واسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال سنوات الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعرف معامل Herfindahl-Hirshman بالصيغة التالية:[1]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

N عدد النشاطات

X_i قيمة المتغير في النشاط

X القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة المعامل HH بين الصفر والواحد $0 \leq HH \leq 1$،

فإذا كان:

HH=0 ⇐ تنوع كامل في الاقتصاد

HH=1 ⇐ يكون التنوع منعدما

إذا كانت قيمة المعامل صفرا كان هناك تنوع اقتصادي كامل أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات، أما إذا كان الواحد صحيح فهي الحالة

[1] عاطف لافي مرزوك، نفس المرجع، ص: 09.

التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي مرتكزا على نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وتعد القيم المرتفعة للمعامل دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي أيضا عديدة ومنها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الفعلية للحكومة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت وقوة العمل،...الخ، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربع عناصر تتمثل في مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إسهام العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء ومقدار التركيز في الصادرات. [1]

كما يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وتقدمها:[2]

☑ معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن.

☑ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ومن المفهوم أن التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

☑ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع الاقتصادي هو التقليل من الاعتماد على الإيرادات البترولية، بالإضافة إلى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية وهو ما يدل على النجاح في تطوير مصادر بديلة للدخل.

---

[1] عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية -مجلس التعاون الخليجي-**، الأمم المتحدة، نيويورك، 10 جانفي 2001، ص: 12.

☑ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

☑ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

☑ مدى إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

☑ إسهام كل من القطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

ويوجد اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص [انخفاض درجة التنويع الاقتصادي] محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، ويتمثل الثاني في دراسات عديدة تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات، ويرجع ذلك للأسباب التالية:[1]

✍ يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية.

✍ يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدة مزايا جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على مصدر وحيد للدخل وبالتالي تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي جراء تطاير الأسعار في الأسواق العالمية.

✍ تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات عند انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

✍ زيادة إنتاجية رأس المال البشري وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

✍ توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حيث أن التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة يعمل على تقوية العلاقات بين القطاعات.

[1] عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص: 6-7-8.

✍ تقليل التقلب في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية والذي من شأنه أن يسهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

✍ رفع معدل التبادل التجاري حيث يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار/أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري مما يعني خسارة الدولة جزءا من تجارتها الخارجية، إلا أنه في حالة تنويع الصادرات فإن مخاطر الانخفاض سوف تتوزع على عدد كبير من المنتجات مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناتجة عن انخفاض الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

✍ توليد الفرص الوظيفية وبالتالي التقليص من البطالة.

✍ زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة.

ونتيجة للمزايا التي يحققها التنويع الاقتصادي، يعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة وأقل تأثيرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة، ولا يكون ذلك إلا في إطار نوعية مؤسسات ذات جودة عالية تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق حيث أن نوعية المؤسسات أمر ضروري لتنويع صادرات أي بلد، بالإضافة إلى بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي وهنا يتوجب على الحكومات وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية في ظل ما يعرف بالحكم الراشد، وعلاوة على هذا إيفاء التنمية البشرية أهمية خاصة من خلال رفع المخصصات المالية الموجهة نحو قطاعات التعليم والتكوين والبحث العلمي حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد أحد العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي .

III- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري:

تظهر حاجة ملحة لتنويع الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب بهدف تحقيق استدامة وتنويع النمو، خلق فرص عمل للشباب الصاعد، تنويع الصادرات خارج المحروقات، الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري بالإضافة إلى التخفيف من حدة الأزمات. حيث أن النمو في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث قدرت مساهمته سنة 2008 ب54.6% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 20% لقطاع الخدمات، 7.6% للزراعة، 9.3% للبناء و5.5% فقط بالنسبة للصناعة خارج المحروقات. وبالتالي فإن ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية المتمثلة

في الفلاحة والصناعة التحويلية تعد مقلقة فيما يخص استدامة النمو في الجزائر على المدى الطويل. حيث شهد هذا الأخير تراجعا سنة 2006 ليصل إلى حد 2% مدفوعا بتدهور حاد في قطاع المحروقات نتيجة لأعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في أوروبا، تبعه انتعاش طفيف سنة 2007 ليصل إلى 3% وليعاود الانخفاض إلى حوالي 2.6% سنة 2011.

إن استغلال المحروقات يشهد وضعية صعبة بسبب الحوادث التي وقعت سنة 2004 على مستوى منشآت الغاز بسكيكدة، بالإضافة إلى تقلص المبيعات الذي أقرته منظمة OPEC بصفة جماعية وكذا انخفاض الأسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد تراجعت الكميات المصدرة سنة 2009 إلى 10.2% بالنسبة للمحروقات السائلة و8.8% بالنسبة للغاز الطبيعي. أما فيما يخص نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات فقد شهد تحسنا ملحوظا سنة 2009 حيث قدرت نسبته ب9.3% مقارنة ب 5.6% سنة 2006، 6.3% سنة 2007 و6.1% سنة 2008. ويرجع سبب ارتفاعه سنة 2009 إلى المحصول الجيد للحبوب والأداء الجيد لقطاعي الخدمات والبناء الناتج عن برنامج الاستثمارات العمومية PIP، في حين أن الانخفاض في إنتاج المحروقات ب6% أدى إلى انخفاض النمو العام إلى حوالي 2.5% . هذا و تواجه الجزائر اختلالات مالية وخارجية كبيرة. زاد إجمالي الدين الحكومي بشكل كبير منذ عام 2014، ليصل إلى 27 % من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام 2017، كذلك، قدّر العجز في الميزانية بنسبة 7.8 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، منخفضًا من 15.3 % في عام 2015. كما وصل عجز الحساب الجاري إلى 12 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، ثم انخفض إلى 9.3 % في عام 2018، وذلك في ظل غياب أي سياسة لزيادة الواردات تزامنًا مع الانخفاض الكبير في إيرادات الصادرات منذ عام 2014. في عام 2018، ارتفعت الواردات بشكل طفيف بنسبة 0.4 %، بينما تحسنت الصادرات بنسبة 15 %. على الرغم من التحسن الملحوظ، ظل العجز الإجمالي في الحساب الجاري كبيرا، نظرا إلى النمو الاقتصادي المتواضع.

تباطأ النمو الاقتصادي في الغالب بسبب انخفاض إنتاج المحروقات، واستقر النمو خارج قطاع المحروقات على مستوى منخفض نسبيا بمعدل 2.2 %. وعلى وجه التحديد، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.8 % في عام 2014 إلى أقل من 1 % في الربع الثالث من عام 2018. كذلك، ارتفع معدل التضخم من 5.6 % في عام 2017 إلى 7.4 % في عام 2018. أما

معدل البطالة، فبلغ 11.7 % بحلول نهاية عام 2018 لدى البالغين، و26.4 % لدى الشباب دون سن الثلاثين، الذين يشكلون 53 % من سكان الجزائر البالغ عددهم 43 مليون نسمة، والشكل التالي يبين لنا ذلك.

الشكل رقم01: نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه على مختلف القطاعات خلال الفترة 2000-2017.

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي ل2017، جويلية 2018.

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري 2017، الجزائر.

إن نمو الاقتصاد والمداخيل والقدرة على الادخار للدولة جد مرتبط بقطاع المحروقات وتتغير بتغيره، حيث نلاحظ أن معدل النمو في قطاع المحروقات قدر ب-2.5% و-0.3% على التوالي لسنتي 2006 و2007 قد تسبب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى العمر المتوقع لنفاذ ثروة المحروقات والذي قدر ب20 عاما بالنسبة للبترول و 55 سنة بالنسبة للغاز الطبيعي، فإنه لا يتطابق مع مستوى تبعية الاقتصاد الجزائري لهذه الثروة الناضبة، حيث أنه ارتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الاسمي منتقلة من 17.4% سنة 2016 إلى 19.1% بحلول سنة 2017 وهذا كنتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول، أما من حيث القيمة الجارية بلغت القيمة المضافة لقطاع المحروقات 3608.8 مليار دينار في زيادة قدرها 19.3% مقارنة بسنة 2016 نتيجة لتحسن الأسعار عند التصدير حيث ارتفع متوسط أسعار البترول الخام ب20.3% سنة 2017 حيث انتقل من متوسط سنوي قدره 45$ للبرميل عام 2016 إلى 54.1$ للبرميل ينة 2017، ونفس الشيء بالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي التي اكتست نفس الاتجاه والتي ارتفعت ب18.9% لتبلغ 5.09$ لكل مليون وحدة حرارية بريطانية BTU مقابل 4.29$ لكل BTU سنة 2016.

الشكل رقم 2: نمو قطاع المحروقات ومساهمته في نمو إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2003-2017.

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري 2017، الجزائر.

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري 2017، الجزائر.

تسيطر عليها المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بحصة الأسد والتي قدرت ب60% منذ التسعينات، أما الصادرات الموجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية فأخذت بالتراجع منذ بلوغها ذروتها سنة 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض واردات البترول والغاز بسبب الشروع في استغلال الطاقات المتجددة والتي حلت محل الطاقات التقليدية، كما شهدت الآونة الأخيرة ارتفاع نسبة التجارة بين الجزائر وآسيا وبشكل خاص الصين في حين لا تزال جنوب أفريقيا مهمشة بين شركاء التصدير في الجزائر على الرغم من الإمكانيات الضخمة غير المستغلة في هذا المجال.

إلا أن الاستنفاذ السريع لهذه الثروة مع بقاء الأوضاع على حالها يؤدي إلى تدهور في الوضع الخارجي نتيجة تدهور حجم الصادرات وعجز في الميزان التجاري، حيث أن نمو احتياطات البترول والغاز الطبيعي تنمو بمتوسط سنوي قدره 0.6% و 1.2% على التوالي حسب BP، والشكل التالي يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم 03: العمر الافتراضي لنضوب المحروقات والعجز الموازني الناتج عنه في ظل بقاء الأوضاع على حالها في الجزائر.

Source : Andrew Jewell, Amina Lahreche, and Gaëlle Pierre, Sellected Issues: Algeria, International Monetary Fund, November 13, 2014 , p:23.

لقد ارتفعت الواردات من السلع من 37.4 مليار $ سنة 2009 إلى 59.7 مليار$ سنة 2014 وقد أدى هذا الارتفاع القوي للواردات من السلع سنة 2014 إلى أول عجز منذ بداية الألفية الجديدة في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات على الرغم من المستوى المرتفع لأسعار البترول المقدرة أنذاك ب 100$ للبرميل. وقد نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول والصادرات زالذي بلغ 55.1% من المحروقات سنة 2015 و 2016 بالإضافة إلى الانخفاض المقدر ب 17.1% في الواردات إلى عجز جد مرتفع في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والذي فاق نسبة 16% من إجمالي الناتج الداخلي سنتي 2015 و 2016، وقد سمح ارتفاع أسعار البترول سنة 2017 بتقليص هذا العجز إلى حدود 12.6% من إجمالي الناتج المحلي الداخلي بحيث انتقل من 20.13 مليار $ سنة 2016 إلى 14.17 مليار $ عام 2017، إلى أنه يبقى مرتفعا مما يستدعي بذل جهود إضافية للخفض من الاستيعاب المحلي في المدى القصير وذلك بهدف ضمان استمرارية ميزان المدفوعات.

الشكل رقم 04: تطور بنود الميزان التجاري وأهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013-2017.

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي ل2017، جويلية 2018.

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي ل2017، جويلية 2018.

ومن خلال هذه الخصائص يتضح لنا أهمية وضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وليس في القطاعات الريعية وذلك بغية تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستديم لا يتأثر بتذبذب هذا القطاع.

IV- واقع وآفاق الطاقة الشمسية في الجزائر:

IV- 1- تعريف الطاقة الشمسية وأهميتها:

الشمس هي المصدر الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة المتجددة الأخرى وبما أن لها تاريخ طويل مع الأرض والإنسان بشكل خاص فقد استحوذت على تفكير العلماء والمهندسين، الأمر الذي دفعهم في أواخر الثورة الصناعية إلى تكثيف جهودهم والبحث العلمي للوصول إلى أفضل الطرق الممكنة من الاستفادة من الطاقة الشمسية. [1]

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة والنظيفة التي لا تنضب، تعد الطاقة الشمسية ناتج التفاعلات النووية التي تحدث في الشمس وتصل طاقتها الحرارية إلى الأرض على صورة طاقة إشعاعية مكونة من الأشعة فوق البنفسجية والأشعة المرئية والأشعة تحت الحمراء،[2] والمجموع الكلي للطاقة الشمسية الواصلة إلى الأرض كبير جدا حيث أن 1 % من مساحة الأرض يكفي لتجميع طاقة شمسية تغطي احتياج العالم بأسره من الكهرباء.[3]

ولقد أصبح للطاقة الشمسية مكانتها اللائقة بين مصادر الطاقة الأخرى في الوقت الحاضر، كما إعتمدت ميزانيات ضخمة في أغلب الدول لاستغلال هذه الطاقة، كما تعددت الطرق المقترحة للاستفادة منها مثل ابتكار طرق من أجل تجميع حرارة الشمس وامتصاصها أو تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية.

[1] Richard Hantula, **Energy Today : Solar Power, Chelsea Club House**, 2010, p: 04.

[2] Zekai Sen, **Solar Energy Fundamentals And Modeling Techniques**, Springer, 2008, p: 36.

[3] Zekai Sen, Opcit, p: 37.

يتضح لنا مما سبق ذكره أن للطاقة الشمسية أهمية كبرى ومكانة لائقة بين مصادر الطاقة البديلة الأخرى لما لها من مميزات مهمة تؤهلها لاحتلال مكانة البترول والغاز الطبيعي على المدى الطويل، وتنحصر هذه المميزات في النقاط التالية: [1]

- توفر الطاقة الشمسية طاقة متجددة، مستديمة ونظيفة.
- الطاقة الشمسية ذات تقنيات معروفة وغير معقدة ويمكن تطويرها بالإضافة إلى استغلالها في عملية تطوير تقنيات وطاقات أخرى.
- الطاقة الشمسية هي طاقة آمنة كما أن استخدامها يعمل على توفير مناصب وفرص عمل على نطاق واسع.
- صحيح أن الطاقة الشمسية جد مكلفة في الوقت الراهن إلا أنها لا تحتاج إلى المواد الأولية لتوفرها أساسا في الطبيعة، كما أنها لا تحتاج إلى صيانة المستلزمات المعقدة مثل التجهيزات الأخرى.

أما في الجزائر فالمأمول من الطاقة الشمسية بالدرجة الأولى هو تخفيف الضغط عن المحروقات وتقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، أما الهدف الثاني فهو تحضير بديل ناجع وفعال للاستغلال في المستقبل. وقد رشحت الطاقة الشمسية في الجزائر لهذا الغرض لما لها من مميزات كثيرة كما ذكرنا آنفا، وللخصائص التي تتميز بها الجزائر والتي من شأنها أن تجعلها من أبرز الدول وأكفئها في هذا الميدان، والمتمثلة في السببين التاليين:

- تزخر الجزائر بخصائص جغرافية تميزها عن غيرها حيث أن لها صحراء شاسعة المساحة تستقبل كميات هائلة من الأشعة الشمسية تقدر ب3000 ساعة إشعاع في السنة.
- وفرة المادة الأولية المستخدمة في صناعة الخلايا الشمسية وهي الرمال.

IV -2- القدرات الشمسية في الجزائر:

بفضل الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر فهي تملك مساحات شاسعة تغطيها أشعة الشمس وهي ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي وبصفة خاصة ذات أهمية في منطقة حوض المتوسط، وحسب الدراسات المتخصصة فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 و3900 ساعة من الشمس

[1] Anne Maczulak, Green Technology ; **Renewlable Energy : Sources and methods**, Ph.D, 2010, p : 105.

ومتوسط 5 كيلوات في الساعة من الطاقة على مساحة تقدر ب 1 م^2 على كامل التراب الوطني، أي أن القوة تصل إلى 1700 KW/m^2 في السنة في الشمال و 2263 KW/m^2 سنويا في الجنوب، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

الجدول رقم 01: القدرات الشمسية في الجزائر.

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة بالمئة	4	10	86
معدل مدة إشراق الشمس ساعة/سنة	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها KWh/m^2/an	1700	1900	2650

Source : Amardjia Adnani Hania, Algérie :Energie solaire et hydrogéne, OPU,2007,p :131.

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تملك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بأربع مرات من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، وستين مرة من حاجة الدول الأوربية من الطاقة الكهربائية.

IV-3- مقارنة تكاليف استعمال الطاقة الشمسية مقارنة بالطاقات الأخرى:

من مقارنة تكاليف استغلال تقنية الخلايا الشمسية بالمصادر الأخرى يبدو لنا جليا أن تكاليفها الاستثمارية كانت جد مكلفة إذ احتلت المرتبة الثانية من حيث تكاليف الاستثمار بعد الطاقة الحرارية الأرضية geothemal إذ بلغت سنة 2000 قرابة 5500 $/KW إلا أنها بدأت في الانخفاض التدريجي لتبلغ مستوى التكاليف 2900 $/KW بحلول سنة 2010 ليتصبح أقل تكلفة من الاستثمار في طاقة المد والجزر إلا أن تكاليفها لا تزال مرتفعة مقارنة بتكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام البترول والغاز الطبيعي والفحم وطاقة الرياح، إلا أنه يتوقع أن تنخفض هذه التكاليف حتى تتساوى مع تكاليف استغلال طاقة الرياح وذلك بحلول عام 2040 لكن تكاليفها تبقى مكلفة نسبيا بالنسبة للغاز والبترول، وهذا ما يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم 05: تكاليف استثمار الطاقة الشمسية مقارنة بتكاليف الطاقات الأخرى ب $/KW.

Source : Algeria : A future supplier of electricity from renewlable energies for Europe ?, Wuppertal Institude&CREAD, August 2010, p :24.

IV-4- الانجازات المحققة في الجزائر:

إن الانجازات المحققة فيما يتعلق بتركيب الطاقة الشمسية الفوتوفولطية تخص بالأكثر التطبيقات المتعلقة بإمداد الكهرباء في المناطق الريفية بنسبة تقدر بحوالي 60 % ، وفي الواقع بنسبة إمداد شبكة الكهرباء في الوطن بنسبة تقترب من 98 % فإن النسبة المتبقية تتكون من مناطق إما نائية أو بعيدة عن الشبكات الكهربائية، والحل الأمثل لإمدادها بالكهرباء هي الطاقة الشمسية الفوتوفولطية.

وفي هذا السياق فقد تم إطلاق أول مشروع لإمداد الكهرباء في الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية عام 2002 بخصوص تغذية 18 قرية في الجنوب الجزائري بالطاقة الكهربائية، وتقع هذه القرى في ولايات أقصى الجنوب الغربي، أقصى الجنوب وأقصى الجنوب

الشرقي وهي على التوالي: تندوف، أدرار، تمنراست وإيليزي، ثم برنامج آخر كبير تم الخوض فيه والذي يخص إمداد 16 قرية من الجنوب الجزائري بالطاقة الكهربائية الفوتوفولطية وبرنامج تطوير ولايات الهضاب العليا الذي من شأنه السماح بتغذية أكثر من 60 موقع فيها، والخريطة التالية تبين لنا القرى 16 التي تستفيد من الكهرباء الناتجة عن PV .

الشكل رقم 06: موقع الولايات المستفيدة من الطاقة الكهربائية الناتجة عن الطاقة الشمسية PV .

Source : Amar Khelif, Experience, Potentiel et Marché Photovoltaique Algérien, New Energy Algeria NEAL, P : 04.

والهدف المراد بلوغه من هذه البرامج التنموية هو رفع نسبة مشاركة الطاقات المتجددة في الميزانية الوطنية للطاقة بنسبة 5 % بحلول عام 2017، وفي هذا الإطار قام مجمع سونلغاز باعتباره المسؤول الرائد في ميدان توليد الكهرباء بإنشاء أول مصنع لصناعة الصفائح الخاصة بالطاقة الشمسية وقد دخل حيز الاستخدام في مارس 2012 بقدرة 56 ألف صفيحة سنويا أي ما يعادل 50 ميغاوات. هذا وافتتحت بتاريخ 2011/07/14 أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء بالغاز والطاقة الشمسية، بحيث تبلغ طاقتها الإنتاجية 150 ميغاوات منها 120 ميغاوات يتم

إنتاجها باستخدام الغاز و30 ميغاوات عن طريق الطاقة الشمسية وهي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية، وتقع هذه المحطة على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، ويتم استغلالها في المرحلة الأولى من قبل مهندسين جزائريين واسبانيين قبل أن تسلم بالكامل بعد خمس سنوات إلى المهندسين الجزائريين.

IV-5- سوق الطاقة الشمسية في الجزائر:

يمكن إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر باستخدام الطاقة الشمسية الفوتوفولطية عبر التطبيقات التالية:

- ☑ نظام الاتصال عبر الشبكات les systèmes connectés au réseau.
- ☑ التهجين مع مركبات الديزل hybridation des centrales diesel.
- ☑ إمداد الكهرباء في المناطق الريفية électrification rurale.

ويتوقف ذلك على خصائص المنطقة المراد إمدادها بالكهرباء كما يبينه لنا الخريطة التالية:

الشكل رقم 07: توزيع سوق الطاقة الشمسية الفوتوفولطية في الجزائر.

Source : Amar Khelif, Experience, Potentiel et Marché Photovoltaique Algérien, New Energy Algeria NEAL, P : 04.

- نظام الاتصال عبر الشبكات les systèmes connectés au réseau:

وهو التطبيق الأكثر تطورا عبر العالم أين نجد أن أكثر من 98 % من الطاقة الفوتوفولطية المنصبة تكون متصلة بالشبكة، مع معدل نمو يقدر ب 7.3 % سيصل استهلاك الطاقة في الجزائر إلى حوالي 74 تيراوات بحلول سنة 2017 ويكون ذلك وفق: سيناريو معتدل يكون فيه نسبة الاتصال بالشبكة في ميزانية الطاقة يقدر بواحد بالمائة، وسيناريو مرتفع الذي يوافق مساهمة تقدر ب2 بالمئة. والشكل التالي يبين لنا تطور السوق الجزائرية في كلا السيناريويين.

الشكل رقم8: تطور السوق الطاقوية الجزائرية في حالة نظام الاتصال بالشبكات من 2011-2017.

Source : Amar Khelif, Opcit, P : 05.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن في ظل السيناريو المرتفع سيبلغ إجمالي إنتاج الطاقة 240 ميغاوات بحلول سنة 2017 وذلك بنسبة ارتفاع في الإنتاج تقدر ب40 ميغاوات في السنة، أما في ظل السيناريو المعتدل فسيبلغ مستوى إنتاج الطاقة 120 ميغاوات فقط.

- التهجين مع مركبات الديزل hybridation des centrales diesel:

بالأخذ بعين الاعتبار ارتفاع سنوي بمعدل 7.8 % في الطاقة القصوى نتحصل على 158 ميغاوات سنة 2017، نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن في ظل السيناريو المرتفع سيبلغ إجمالي إنتاج الطاقة 9.3 ميغاوات بحلول سنة 2017 وذلك بنسبة ارتفاع في الإنتاج تقدر

ب1.5 ميغاوات في السنة، أما في ظل السيناريو المعتدل فسيبلغ مستوى إنتاج الطاقة 5 ميغاوات فقط.

الشكل رقم 09: تطور السوق الطاقوية الجزائرية في حالة التهجين من 2011-2017.

Source : Amar Khelif, Opcit, P : 05.

- إمداد الكهرباء في المناطق الريفية électrification rurale:

في ظل هذا التطبيق سيكون لدينا سيناريو منخفض والذي سيتم خلاله إمداد 500 منزل بالكهرباء سنويا، وسيناريو مرتفع يكون الهدف منه إمداد 20000 منزل بالكهرباء بحلول سنة 2017، قدرة التنصيب السنوية تقدر ب 0.4 ميغاوات في السيناريو الضعيف و0.7 ميغاوات في السيناريو المرتفع.

وتساهم التطبيقات الثلاث بمد السوق الجزائرية بالطاقة الكهربائية منها 94 % بالنسبة للتطبيق الأول الاتصال بالشبكات، و 4 % بالنسبة للتهجين والباقي بالنسبة لإمداد المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية.

IV-5- آفاق تطوير القدرات الصناعية للطاقة الشمسية في الجزائر:

- **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:**

يرتقب في الفترة الممتدة بين 2011 و 2013 بلوغ نسبة 60 % من إدماج الصناعة الجزائرية، وسيتم بلوغ هذا الهدف الطموح بفضل إنشاء مصنع الألواح الكهروضوئية بقدرة تعادل 120 ميغاوات/ الذروة في السنة من طرف مجمع سونلغاز عبر شركتها الفرعية الروبية-إنارة، كما ستتميز هذه الفترة أيضا بأعمال تقوية النشاط الهندسي ودعم وتطوير الصناعة

الكهروضوئية من خلال تكوين شراكة تجمع مختلف الفاعلين بالشراكة مع مراكز البحوث، ويمثل الهدف في الفترة الممتدة بين 2014 و 2020 البلوغ إلى نسبة 80 % من إدماج القدرات الجزائرية ولهذا الغرض يرتقب بناء مصنع السيليسيوم،[1] ومن جهة أخرى ينتظر إنشاء شبكة وطنية للمقاولة لصناعة منوبات التيار، البطاريات، المحولات، الكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء وتشييد المحطات الكهروضوئية. كما يرتقب إنجاز مركز للموافقة على المنتجات الخاصة بتجهيزات الطاقة المتجددة. وفي الفترة الممتدة بين 2021 و 2030 سيتمثل الهدف في بلوغ نسبة إدماج تفوق 80 % ولذلك يجب تطوير القدرة على إنتاج الخلايا الكهروضوئية لبلوغ 200 ميغاوات/الذروة في السنة، وسوف تتميز هذه الفترة بتطوير شبكة وطنية للمقاولة لصناعة الأجهزة الضرورية في بناء المحطات الشمسية الفوتوفولطية كما ستتحكم بالكامل في نشاطات الهندسة والتزويد وبناء المحطات ووحدات تحلية المياه المالحة، كما أنه سيرتقب خلال نفس هذه الفترة القيام بالتصدير ليس للكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة فحسب، بل وأيضا للمهارة والأجهزة التي تدخل في إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة.

- **الطاقة الشمسية الحرارية:** ستعرف الفترة الممتدة بين 2014 و 2020 بلوغ نسبة إدماج تقدر ب 50 % من خلال إنجاز ثلاثة مشاريع أساسية والتي سوف تتم بالتوازي مع أعمال دعم القدرات الهندسية:[2]
  - ☑ بناء مصنع لصناعة المرايا.
  - ☑ تشييد مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة.
  - ☑ تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز.

كما انه يجب أن تفوق نسبة الإدماج في الفترة الممتدة بين 2021 و 2030 نسبة 80 % بفضل تجسيد مشاريع توسيع القدرة لصنع أجهزة كتلة الطاقة و صنع وتزويد وإنجاز محطات عن طريق الإمكانيات الخاصة.

[1] Ministère de l'énergie et des mines, **Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique**, mars 2011, P : 18.

[2] Ministère de l'énergie et des mines, op cit, P : 19.

ومن أجل ذلك قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهيئات المؤسساتية من ضمنها:[1]

✍ وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة APRUE تهدف إلى تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، ويتمثل دورها الأساسي في تنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وترقية الطاقات المتجددة.

✍ وكالة الطاقة الجديدة للجزائر NEAL أنشأتها الشركة الوطنية سونطراك والشركة الوطنية سونلغاز بالتعاون مع شركة سيم لإنتاج المواد الغذائية عام 2002، وتهدف إلى ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها.

✍ وحدة تطوير التجهيزات الشمسية UDES وهي مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز النماذج التجريبية.

✍ مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة CDER الذي يعمل على جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم الطاقة الشمسية، الجوفية، الرياح والكتلة الحية.

V .الأثر البيئي والاقتصادي لاستخدام الطاقة الشمسية في الجزائر:

إن بروز الإشكالية البيئية الناتجة عن استغلال المحروقات وتزايد الطلب عليها يمثل المسئول الأكبر عن المشكلات البيئية المسببة للتلوث كنتيجة للاستهلاك الكبير والمفرط زيادة على عدم استقرار أسعارها في السوق الدولية، هذا ما أدى إلى التوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة والتي من شأنها تأمين الإمداد بالطاقة من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فهي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فاجتماعيا تقوم الطاقات المتجددة بتأمين فرص عمل جديدة، تزويد المناطق النائية بمصادر الطاقة بالإضافة إلى ذلك فإنها تؤدي دورا هاما في الأمن الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في تكنولوجيا المستقبل وفتح أسواق جديدة واعدة، كما تعتبر الحل الوحيد في فك النزاعات والأطماع القائمة على الطاقة التقليدية، والشكل البياني التالي يبين لنا دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة.

[1] Ministère de l'énergie et des mines, op cit, P : 25.

الشكل رقم 10:أهمية التوجه نحو الطاقات المتجددة.

المصدر: كافي فريدة، الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريد، نشرة الطاقات المتجددة، العدد 02، مركز تنمية الطاقات المتجددة، الجزائر، ص:03.

V-1- انخفاض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO2:

صنف تقرير دولي الجزائر في المرتبة 33 في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم خلال سنة 2014 بينما احتلت المركز السادس في الشرق الأوسط وشمال إفريقي، ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الحكوميةعن تقرير المنظمة الدولية "مشروع الكربون العالمي" أن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر تقدر بـ 147 مليون طن وهو ما يمثل 0.41 في المائة من الانبعاث العالمي، وأشار التقرير إلى زيادة طفيفة نسبتها 2.8 % من الانبعاث الكلية لثاني أكسيد الكربون للجزائر في 2014 مقارنة بعام 2013 والتي قدرت ب143 مليون طن،[1] هذا وبلغت نسبة الانبعاث الإجمالية للجزائر في إفريقيا 3.6 % ما يعادل 1.295 مليون طن حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ومصر.

ومن بين النتائج المتوقعة للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة انخفاض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى أقل من 193 مليون طن بحلول سنة 2030، والجدول التالي يبين لنا ملخصا

[1] http://arabic.news.cn/2015-12/11/c_134905020.htm

بانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 2015-2030 في حال التطبيق الجيد لسياسات البرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

الجدول رقم 02:انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمليون طن في الجزائر خلال الفترة 2015-2030.

	2015	2020	2025	2030
انبعاث غاز CO2	**1.1**	**32.1**	**95.9**	**193.3**

Source : Ahmed Bouraiou and All, Status of Renewable Energy Potential and Utilization in Algeria, Journal of Cleaner Production, 24 February 2019, Elsevier

V-2- ارتفاع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية:

إن تجسيد برنامج الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة سيكون له تأثير مباشر على مخطط الحظيرة الوطنية للكهرباء حيث أن دخول المحطات الشمسية الحرارية سيسمح لها بالمساهمة في تغطية نقاط الاستهلاك وفي آفاق سنة 2030 من الممكن أن تصل نسبة الطاقة المتجددة إلى 40% من إجمالي الطاقة حيث أن 60% عبارة عن طاقة شمسية مركزة و 23% طاقة كهروضوية و 17% طاقة رياح.

وفي مجال الطاقة الشمسية هناك تفاوت كبير في مدى إمكانية مساهمة الطاقة الشمسية في إجمالي توليد الكهرباء بالجزائر مستقبلا ويعود ذلك إلى التكاليف الباهظة التي ترافق عملية توليد الكهرباء مقارنة بباقي المصادر وذلك لغاية حلول سنة 2030، حيث تقدر تكاليف توليد الكهرباء المتوقعة من الخلايا الضوئية ما بين 70 إلى 325 $/ميغاواط ساعة بحلول سنة 2030 مقارنة ب 35-45 ميغاواط ساعة لكل من الغاز الطبيعي والفحم خلال نفس السنة. والجدول التالي يبين لنا آفاق الطاقة المتجددة في الجزائر في إطار البرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

الجدول رقم 03: آفاق توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة في الجزائر.

	الفترة الأولى 2020-2015		الفترة الثانية 2030-2021		الإجمالي	
مصدر الطاقة	ميغاواط	%	ميغاواط	%	ميغاواط	%
الكهروضوية	**3000**	**66.3**	**10575**	**60.52**	**13575**	**61.70**

الرياح	1010	22.32	4000	22.89	5010	22.77
الطاقة الشمسية المركزة	-	-	2000	11.44	2000	9.09
الكتلة الحيوية	360	7.95	640	3.66	1000	4.55
التوليد المشترك	150	3.31	250	1.43	400	1.82
الطاقة الحرارية الأرضية	05	0.11	10	0.06	15	0.07
الإجمالي	4525		17475		22000	

Source ; Mohammed Bouznit, María del P. Pablo-Romero and Antonio Sánchez-Braza, Measures to Promote Renewable Energy for Electricity Generation in Algeria, Sustainability 2020, 12, 1468; doi:10.3390/su12041468.

وتعتزم الجزائر تحقيق ذلك خلال الفترة 2021-2030 من خلال تقوية النسيج الصناعي حتى يكون في طليعة التغيرات الإيجابية وذلك من خلال انجاز مركز للموافقة على المنتجات الخاصة بتجهيزات الطاقات المتجددة وبلوغ نسبة لإدماج تفوق 80% من خلال توسيع القدرة على إنتاج الخلايا الكهروضوئية لبلوغ 22 الف ميغاواط بحلول 2030 منها 12 الف ميغاواط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء و 10 الاف ميغاواط للتصدير، وستتميز هذه الفترة بتطوير شبكة وطنية للمقاولة لصناعة الأجهزة الضرورية في بناء محطات شمسية كهروضوئية بالإضافة إلى التحكم التام في نشاطات الهندسة والتزويد وبناء محطات ووحدات لتحلية المياه علاوة على تصدير الطاقة الكهربائية.

الشكل رقم 11: تطور إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة خلال الفترة 1980-2018.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير البرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

V-3- توفير مناصب شغل جديدة ومحاربة البطالة:

يساهم البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية في توفير العديد من مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر والتي يمكن أن تبلغ 180 ألف منصب عمل جديد خلال المدى المتوسط وذلك حسب تصريحات للسيد رئيس مجلس إدارة نادي الطاقة الشمسية يابيسي بوحالفة وذلك في تصريح لجريدة الشعب بتاريخ 2018/01/20.[1]

لقد تم تأجيل مصنع الصفائح الكهرو ضوئية بعدما كان مرتقبا دخوله نطاق الخدمة في ديسمبر2011 بسبب العراقيل الكثيرة التي واجهت تجسيده، حيث يمكن لهذا المصنع أن يستحدث 200 ألف منصب شغل، والذي يعتبر مشروع شراكة مع ألمانيا، يتم انجازه في رويبة باستثمار يقدر بحوالي 298 مليون يورو، وهذا المصنع يعتبر الأول من نوعه في إفريقيا.

IV- خلاصة:

[1] http://www.echchaab.com/ar/

تعتبر الطاقة الشمسية في الجزائر أهم مصادر الطاقات البديلة والمتجددة وكذلك الحال بالنسبة للصعيد العالمي، بحيث تمكنها من أن تحتل الريادة في هذا المجال لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج العمومي التنموي لتطوير الطاقات المتجددة والذي يمتد إلى غاية 2030، ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على وضع نموذج استهلاك يرتكز على الاقتصاد والنجاعة الطاقوية وكذا تطوير الجانب المؤسساتي من حيث التنظيم والتكوين والتحكم الجيد في التكنولوجيات الخاصة بهذه الصناعة.

وقد سعت الجزائر إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة من خلال إقامة العديد من المشاريع إلا أن استغلالها لا يزال ضعيفا نظرا لارتفاع التكاليف بالإضافة إلى عدم وجود عدد كاف من الإطارات ذوي الخبرة في هذا المجال.

إن ارتفاع حصص الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية موازاة مع تراجع استهلاك البترول عوامل من شأنها أن تشكل فرصة للجزائر لتعزيز صادراتها باتجاه دول شمال حوض المتوسط، وبالتالي فرصة لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق ديناميكية جديدة تخدم الجانب الاجتماعي في الجزائر. ووفقا لذلك فإن الطاقات المتجددة ستضمن المكانة كبلد منتج ومصدر للطاقة، وذلك عن طريق زيادة إيراداتها ومداخليها المالية من أسواق الطاقة في المستقبل البعيد، حيث تعد هذه الإيرادات رئيسية ومهمة وذات دور أساسي لضمان أمنها الاقتصادي وتمويل صيرورة عملية التنمية وتطوير المشاريع الطاقوية. وفي نفس السياق ستجعلها تحقق ضمان إطالة والإبقاء على عمر الاحتياطي النفطي والغازي بالنسبة للأجيال القادمة.

ضرورة تفعيل استغلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر.

The Need to Make Effective Use of Renewable Energies as a Mechanism For Achieving The Desired Economic Diversification In Algeria .

د. ناصري نفيسة
أستاذ محاضر أ
جامعة بشار - الجزائر-

بن أحمد كلثوم*
طالبة دكتوراه
جامعة بشار - الجزائر-

ملخَّص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في إحدى السبل لتخطي انعكاسات الأزمات البترولية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة، ما استلزم عليها البحث عن بدائل استراتيجية و طاقات بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري تعوض المحروقات باعتبار هذه الأخيرة تمثل نسبة كبيرة من صادراتها، فبالإضافة إلى مخاطر تذبذب أسعارها تواجه المحروقات إشكالية النضوب. لذلك حاولنا في هذه الورقة التطرق إلى الطاقات المتجددة كسبيل أو أسلوب للتنويع الاقتصادي في الجزائر .

خلصت الدراسة إلى أن على الجزائر أن تضاعف جهودها في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التوجه نحو الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة .

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الطاقات بديلة، الطاقات المتجددة.

Abstract :

This study aims at discussing one way to overcome the consequences of the oil crises that Algeria witnessed recently, which necessitated searching for strategic alternatives and alternative energies for diversifying the Algerian economy, compensating fuels as a big percentage of its exports, as in addition to the dangers of their fluctuating prices, fuels

* الايميل: keltoumbenahmed8891@yahoo.com

face the problem of depletion. Therefore, in this paper we tried to address renewable energies as a way or a way of economic diversification in Algeria.

The study concluded that Algeria should double its efforts within the framework of achieving economic diversification through the orientation of investment in renewable energy sector.

Keywords: Economic diversification, alternative energy, renewable energies

I- مقدمة :

يصنف الاقتصاد الجزائري من ضمن قائمة الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، فهو يعتمد في ايراداته على الصادرات من النفط والغاز بطريقة شبه كاملة كسلعتين أساسيتين ، إلا أنه وفي إطار التراجع والانهيار الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية، عانى الاقتصاد الجزائري من أزمة حادة أدت إلى انخفاض إيراداته بشكل كبير لازمها عدم وجود أيتطور في القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى التي قد تعوض هذا التراجع.

لمواجهة هذه الظروف تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة استراتيجية من خلال التركيز على تنويع الاقتصاد كحتمية للخروج من اقتصاد ريعي ضعيف.

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس إيجاد بدائل لإيرادات الموارد الطبيعية ومصادر بديلة للطاقة (الطاقات المتجددة) عوض مصادر الطاقات الأحفورية (المحروقات) باعتبارها قابلة للنضوب والاستنزاف فضلا عن مخاطرها في تلويث البيئة، و لعل إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية استغلال مواردها يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، والمساهمة في التنويع الاقتصادي بحيث لا يختلف اثنان أن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

I- 1- إشكالية الدراسة:

للوقوف على حيثيات وأبعاد هذه الدراسة، وللإلمام بمختلف جوانبها تمثلت إشكالية دراستنا في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي آفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة كسبيل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

I- 2- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية التي طرحناها، والتي سوف تسلط الضوء على دراسة وتحليل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال:

- توضيح أهداف التنويع الاقتصادي باعتباره مصدر التنويع الإيرادات العامة للدولة؛
- تشجيع قطاع الطاقات المتجددة لأنه يمثل مصدر دخل وإيراد غير ناضب؛
- تشخيص واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر من خلال النتائج المحققة.

I- 3- أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو:

- توضيح الإطار المفاهيم لكل من التنويع الاقتصادي والطاقات المتجددة؛
- إبراز سبل التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التركيز على الطاقات المتجددة.

I- 4- منهج الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات والجداول.

I- 5- خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال محورين:

المحور الأول: المظلة الفكرية للتنويع الاقتصادي؛

المحور الثاني: الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

II- المظلة الفكرية للتنويع الاقتصادي

II- 1- مفهوم التنويع الاقتصادي

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في البلدان العربية وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل إقتصاداتها، والتي أدركت الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من الثروات الطبيعية يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية وفي الكثير من الأحيان يعتقد بان التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات[1].

ويعرف على أنه " السياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقل بسعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن"، كما يقصد به" تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع "، أي أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد."[2].

من جانب آخر فإن التنويع الاقتصادي" هو عندما يكون لدى بلد ما دخل من مصادر كثيرة لا ترتبط ببعضها البعض ارتباطا مباشرا".[3]

---

[1] أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). **استيراتيجية التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية.** *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 01)، 331ص.

[2] طاهر جاسب البعاج. (2017). **المجلة الالكترونية الحوار المتمدن.** تاريخ الاسترداد 02 ،03، 2020، من التنويع الاقتصادي والامكانات في العراق:
، r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=548463

[3] Ann, M. (2019). Development politica and economic difficulties in the Caribbean. (B. Switzeland, Éd.) Palgrave Macmillan.p105.

بشكل عام هو " العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.[1]

كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال ويعد مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصاداتها بشكل عام بالإفتقار إليه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التنويع الاقتصادي هو" قيام الدولة بجهودات كبيرة في سبيل التحرر من التبعية لقطاع واحد مثل قطاع المحروقات في الجزائر (أحادية التصدير)، وهو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تترتب على الاعتماد على مصدر إيراد واحد (مثل الدول الريعية) وكذلك زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

II- 2- أهمية التنويع الاقتصادي

يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية :[2]

- **تقليل المخاطر الاستثمارية :**يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

-**تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات :**تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات،

---

[1]موسى باهي، و كمال روتينية. (2016). **التنويع الاقتصادي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط.** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد05،ص 135.

[2]أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 14 (العدد 19)، ص22.

فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

-**زيادة إنتاجية رأس المال البشري** :يسهم التنويع الاقتصاد يفي زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية** :يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

-**تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي** :يؤد يضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- **توليد الفرص الوظيفية** :ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

-**زيادة القيمة المضافة** :يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحلياً.

II- 3- مؤشرات التنويع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها و ملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات ويعد مؤشر مؤشر هيرفندال-هيرشمان(HERFINDAL- HIRSHMAN)المؤشر الأكثر شيوعا في قياس درجة التنويع الاقتصادي و الذي يختصر بالشكل (HH)، يعتمد على تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، يستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على المحاكم

الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم من طرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)[1]، صيغته الرياضية كالتالي:[2]:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=o}^{n}\left(\frac{xi}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث:

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi ؛

X: الناتج المحلي الإجماليPIB ؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

إذا كان:

- H=0: فهذا يدل على وجود تنوع كامل، بحيث أن كل القطاعات تساهم بنفس النسبة في تكوين إجمالي الناتج المحلي، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الـ0 كان أفضل ويدل على وجود تنوع اقتصادي.
- H=1:فهذا يدل على عدم تنوع الاقتصاد، بمعنى أن هناك قطاعا واحدا يعتمد ويرتكز عليها لاقتصاد، بخلاف القطاعات الأخرى التي لا تساهم في تموين الناتج المحلي الإجمالي. مثال ذلك أحادية التصدير بالنسبة للدول النفطية.

[1]عطاء الله بن لطرش، عبد الكريم كاكي، و كمال بن دقفل. (2020). **دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر.** مجلة افاق العلوم ، المجلد 05 (العدد 18)، 136ص.

[2]محمد كمال سي. (30-29 نوفمبر، 2016). **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني بعنوان: " متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ". جامعة البويرة - الجزائر- .

III- المحور الثاني: الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

لقد تسببت الطاقة النافذة(البترول والغاز) في السنوات الأخيرة بأضرار وخيمة على البيئة خاصة من حيث انبعاث الغازات مما أدى إلى اتخاذ طرق أخرى والتفكير في اقتراحات بديلة أهمها الاعتماد على الطاقة المتجددة البديلة،[1] ناهيك على أن الاقتصاد الجزائري عان من التبعية لها كما سلف الذكر و التي أدخلته في أزمات عديدة ومديونية متجددة بسبب تجاذبات السوق العالمية للطاقة، بالإضافة إلى أعباء كثيرة لن تتخلص الجزائر منها إلا بالبحث الجدي نحو فك الارتباط أو على الاقل تجاوز الاعتماد على قطاع المحروقات والاتجاه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة خاصة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لعدة امتيازات سيتم التعرض لها من خلال المحور الآتي.

III- 1- الإطار الوصفي للطاقات المتجددة

III- 1-1- مفهوم الطاقات المتجددة:

تعددت المفاهيم المعبرة عن الطاقات المتجددة وسنقوم باستعراض جملة من التعاريف.

❖ **تعريف وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency(IEA):** "هي الطاقة التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها"[2]؛

❖ **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ(IPCC)** بأنها: " هي أي شكل من أشكال الطاقة من المصادر الشمسية والجيوفيزيائية والإحيائية التي تتجدد تلقائيا بفعل الطبيعة بوتيرة تساوي أو تفوق وتيرة نضوبها، ويحصل على الطاقة المتجددة من تيارات الطاقة المستمرة والمتكررة الموجودة في البيئة الطبيعية، وتضم التكنولوجيات ذات الحمولة القليلة من الكربون

[1] محمد يحياوي، و فتيحة نوغي. (30-29 نوفمبر، 2016). **الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق للاقلاع الاقتصادي بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني بعنوان: " متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات". جامعة البويرة – الجزائر-.

[2] مصطفى يوسف كافي. (2017). **اقتصاديات الموارد والبيئة**. عمان: الأكاديمية للنشر والتوزيع.ص177.

كالطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والرياح، والمد والجزر، والطاقة الحرارية الأرضية، فضلا عن الوقود المتجدد كالكتلة الإحيائية "؛[1]

❖ وهناك من يرى أن الطاقات المتجددة هي عبارة عن " الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة".[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن الطاقات المتجددة هي " الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية، وتعرف بأنها غير محدودة وهي بخلاف الطاقة الأحفورية لا تتعرض للنضوب، كما أنها تتجدد دوريا وبسرعة، وتتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح وطاقة المياه، وتتميز الطاقات المتجددة عن غيرها من الطاقات الأخرى بأنها طاقة نظيفة ".

III- 1-2- أهمية الطاقات المتجددة:

تكتسب الطاقات المتجددة أهمية كبيرة، ذلك كونها طاقات نظيفة. خاصة في ظل تواصل ارتفاع معدلات التلوث البيئي وتزايد المخاوف جراء تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. وعليه يمكن إيجاز أهميتها في العناصر التالية:

- الطاقة المتجددة لا تنضب، تعطي طاقة نظيفة خالية من النفايات (بكافة أنواعها.)
- تهدف أولا إلى حماية صحة الإنسان، المحافظة على البيئة الطبيعية.
- ذات تكلفة إنتاج بسيطة، وتؤدي إلى تحسين معيشة الإنسان والحد من الفقر، وتؤمن فرص عمل جديدة.
- انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري، كما تؤدي إلى عدم تشكل الأمطار الحمضية التي تلحق الضرر بكافة المحاصيل الزراعية وأشكال الحياة.
- الحد من تشكل وتراكم النفايات الضارة بكافة أشكالها (الغازية والسائلة والصلبة)، وحماية كافة

[1] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2011). **مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ.** دار النشر جامعة كامبريدج.ص166.

[2] يوسف بوزيد، محمد عيسى، و محمد محمود. (بلا تاريخ). " **آليات تطوير وتنمية استغلال المتجددة في الجزائر** " . مجلة المالية والأسواق ، ص116.

الكائنات الحية وخاصة المهددة بالانقراض، حماية المياه الجوفية والبحار والثروة السمكية من التلوث.

- الاستثمار في الطاقات المتجددة من شأنه أن يقود الجزائر لتحقيق أمنها الطاقوي؛
- تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل مستدام؛[1]
- الطاقات المتجددة هي وسيلة لنشر المزيد من العدالة بين اعالم الغني و العالم الفقير و هي ليست حصرا على الذين يعيشون اليوم ، فالحد الأقصى من استعمالها لن يقلل من فرص الأجيال القادمة.[2]

III- 1-3- مصادر الطاقة المتجددة:

إن المصدر الرئيسي للطاقات المتجددة هو الموارد الطبيعية المتوفرة والغير محدودة، وتتمثل في الشمس، الرياح والهواء، الكتلة الحيوية والماء وهي كالتالي:

- **الطاقة الهوائية(Wind Energy)**:بسبب أن الطاقة الشمسية لها بعض السلبيات التي لا يمكن تفاديها وتجنبها، ظهرت طاقة أخرى ضمن الطاقات المتجددة والبديلة للطاقات التقليدية (النفط)، وهي الطاقة المستمدة من الرياح، حيث عند هبوب الرياح تتحرك الألواح المثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، فيتم انتاج الطاقة الكهربائية، بعد تحول الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، وهي تتنوع ما بين الطاقة الهوائية البرية، والطاقة الهوائية البحرية، ومن إيجابياتها أنها طاقة نظيفة ولا تنتج عنها مواد ملوثة أو ضارة بالبيئة، كما أنها طاقة مجانية، تستخدم في ضخ المياه، طحن الحبوب، تسيير السفن وتوليد الكهرباء أيضا، بينما يعاب عليها أنها طاقة غير قابلة للتخزين على غرار الطاقة الشمسية، وسرعة الرياح أيضا تكون متباينة بين يوم وآخر وبين فصل وآخر.[3]

---

[1] محمد طالبي، و محمد ساحل. (2008). **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا-**". *مجلة الباحث ، العدد 06*،ص 204.

[2] حمزة الجبالي. (2016). **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة.** الاردن: دار الاسرة للاعلام و دار عالم الثقافة للنشر.ص155.

[3] امينة مخفي. (2013). **تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر –**"، أطروحة دكتوراه. جامعة ورقلة .ص 34.

- **الطاقة الكهرومائية(Hydro electricenenergy):** يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، حيث استخدم الإنسان مياه الآبار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الخشب، أما اليوم وبعد أن دخل الأنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية. كما تشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل، ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط آبار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.[1]
- **الطاقة الشمسية (SolarEnergy):** تصنف الطاقة الشمسية من أولى الطاقات المتجددة والبديلة للطاقات الآحفورية، لما تمتاز به من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى، يقصد بالطاقة الشمسية الضوء والحرارة المنبعثان من الشمس اللذان قام الإنسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار .وتضم تقنيات تسخير الطاقة الشمسية استخدام الطاقة الحرارية للشمس سواء للتسخين المباشر أو ضمن عملية تحويل ميكانيكي لحركة أو لطاقة كهربائية، أو لتوليد الكهرباء عبر الظواهر الكهروضوئية باستخدام ألواح الخلايا الضوئية الجهدية بالإضافة إلى التصميمات المعمارية التي تعتمد على استغلال الطاقة الشمسية، وهي تقنيات تستطيع المساهمة بشكل بارز في حل بعض من أكثر مشاكل العالم إلحاحا اليوم.[2]
- **طاقة الكتلة الحيوية (BiomassEnergy):** تشمل الكتلة الحيوية على جميع المواد العضوية التي يمكن أن تصبح مصدرا من مصادر الطاقة مثل الخشب، المخلفات الحيوانية والمحاصيل الزراعية، فالنباتات تتمكن من تخزين الكتلة الحيوية من خلال عملية التمثيل الضوئي.[3]

---

[1] حدة فروحات. (2012). **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.** *مجلة الباحث* (العدد 11)، ص149.

[2] أسامة معمري، أنور عيدة، و محمد الدينوري سالمي. (2018). **نحو الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة.** *مجلة اقتصاد المال و الأعمال* (العدد الخامس)، ص181.

[3] محمد طالبي، و محمد ساحل، مرجع سابق،ص 204.

- **طاقة الحرارة الجوفية (GeothermalEnergy):** ويقصد بها طاقة الحرارة الأرضية حيث يستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها الى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تتسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى الأعماق حيث تلامس مناطق شديدة السخونة فتسخن وتصعد إلى أعلى فوراق ساخنة وبعض هذه الينابيع يثور ويهمد عدة مرات من الساعة وبعضها يتدفق باستمرار وبشكل انسيابي حاملا معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة ويظهر بذلك ما يطلق عليه الينابيع الحارة، ويقصد الناس هذا النوع من الينابيع للاستشفاء.[1]

III- 2- استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر

تتمتع الجزائر بمصادر هائلة للطاقات المتجددة التي تمكن من توفير الإحتياجات من الطاقة، ويمكن أن تمثل مصدرا للدخل .

III- 2- 1- دوافع تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر

عند التحدث عن الدوافع التي تدفع الجزائر للتفكير في الطاقات المتجددة كإحدى السبل المؤدية للتنويع الاقتصادي فتظهر في النقاط التالية:[2]

- وقاية الاقتصاد الوطني من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية .
- تمتع الجزائر بميزات جغرافية ومناخية ملائمة، فهي تتمتع بقدر كبير من إنتاج الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى احتمال نفاذ الطاقات التقليدية.
- حجم الطاقة المولدة في الوقت الراهن الذي لا يكفي لتلبية الطلب المستقبلي، وهنا يمكن للطاقة المتجددة أن تؤدي دورا أساسي في تلبية الاحتياج المتزايد.
- تساهم الطاقة المتجددة في خفض غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي، وتساعد في حلال مشاكل البيئية الأخرى كالتلوث وتدهور نوعية الحياة.

---

[1] عبد الله خبابة، صهيب خبابة، و أحمد كعرار. (2011). **تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ – دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي ألمانيا-.** *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (العدد 10)، ص46.

[2] فتيحة خوميجة. (2016). **استغلال الطاقات المتجددة بين التطلعات و المعوقات .** *مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول* (العدد الثاني)،ص 29.

- يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الطاقة الكهربائية محليا واستغلالها في مجالات أخرى قد تدر أرباحا أكثر فتصبح الكميات الفائضة متوفرة للتصدير،ذلك لأن الغاز والنفط مصادر تنفذ عبر الزمن.
- يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر أن تحرر كمية أكبر من النفط والغاز للتصدير وبالتالي يثبت مركز الجزائر كجهة مصدرة للطاقة.
- يمكن لمجال الطاقة المتجددة أن يساهم في التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا.
- أهمية السوق الجزائرية في هذا الميدان جعل بلدان أوروبية عديدة تتسابق لنيل فرص شراكة مع الجزائر في هذا المجال.

III- 2- 2- إمكانيات و مؤهلات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة

الطاقة الشمسية:

تعتبر الجزائر من بين أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم، بالنظر للمخزون الشمسي الذي تتوفر عليه والمساحة الشاسعة التي تتربع عليها، وتتوفر صحراء الجزائر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية يعتبر أعلى الاحتياطات في العالم، حيث تتجاوز مدة إشراقة الشمس على كافة التراب الوطني عن 2000 ساعة خلال السنة ويمكن أن تبلغ 3600 ساعة في الصحراء ، (بوزيدي، بن عمر، و نجيب)والطاقة المحصل عليها يوميا على مساحة أفقية تتجاوز5.6 كيلوواط ساعي لكلم 2 في الجنوب الكبير(تمنراست) والجدول التالي يوضح توزيع قدرات الطاقة الشمسية في الجنوب بالمقارنة مع مناطق أخرى من الوطن :

الجدول رقم (01): إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة%	04	10	86
معدل إشراق الشمس (سا/م2/ السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها(كيلوواط سا/م2/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: لمجد بوزيدي ، نفس المرجع السابق، ص135.

يعكس الجدول قدرات الطاقة الشمسية التي تحظى بها الجزائر في منطقة الصحراء حيث يبلغ معدل إشراق الشمس ب 3500 ساعة في م^2 خلال السنة محققة بذلك معدل 2650

كيلوواط ساعي في م 2 خلال السنة، تليها منطقة الهضاب العليا بمعدل طاقة 1700 كيلوواط ساعي في م 2 خلال السنة، وبعدها المنطقة الساحلية بمعدل طاقة 1900 كيلوواط ساعي في م2خلال السنة. وقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجنوب مع إنشاء محافظة الطاقات المتجددة في الثمانينات، واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية واستغلالها لتزويد بعض القرى المعزولة بالكهرباء، كإنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلوواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السليسيوم بهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية .

وقد تم إنجاز أول محطة شمسية هجينة (شمسي-غاز) سنة 2011 تعمل بتقنية المركزات الشمسية بحاسي رمل بقدرة 150 ميغاواط منها % 25 ذات مصدر شمسي وتعد الأولى من نوعها في العالم، والأخرى بغرداية بقدرة 1.1 ميغاوات بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى نذكر بعضها في هذا الجدول (غزازي و إدير، 2018):

الجدول رقم (02) : بعض مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر

المشروع	نوع الطاقة	قدرة المشروع (م.و)	موقع المشروع	الجهة المنفذة	سنة التشغيل
محطة شمسيةهجينة 150م.و شمسي/غاز	الطاقة الشمسية المركزة والغاز الطبيعي	30 شمسي	حاسي رمل	NEAL & ABENER	20011
تزويد 16قرية بالطاقة الشمسية	طاقة كهروضوئية	5	الجنوب والهضاب العليا	سونلغاز	2014
محطة شمسية كهروضوئية	طاقة كهروضوئية	1	غرداية	سونلغاز	2013
مشروع 343 م.و (23محطة شمسية)	طاقة كهروضوئية	343	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2030/2015

محطات الشمسية الكهروضوئية	طاقة كهروضوئية	13575	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2030/2015
المحطات الحرارية الشمسية	الطاقة الشمسية المركزة	2000	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2030/2015
محطات شمسية	الطاقة الكهروضوئية	25	إليزي؛ تمنراست، تندوف	سونلغاز	2015

المصدر: غزازي عمر، مرجع سبق ذكره، ص10.

من بيانات الجدول يتبين لنا أن المشاريع المتعلقة بالطاقة الشمسية في الجزائر تتباين بين كل نوع و آخر، وكل الأرقام توضح الاهتمام الأكبر بالطاقة الشمسية وهو أمر متوقع نظرا كما أوردنا سابقا لما تتوفر عليه الجزائر من مساحة شاسعة للصحراء و إشعاع شمسي هائل، ووفقا لهذا البرنامج يرتقب انجاز ما قيمته 13575 ميغا واط في آفاق 2030 من محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية ، كما سيتم إنجاز 23 محطة شمسية وتزويد 16 قرية هي الأخرى بالطاقة الشمسية، سيسمح هذا البرنامج بالدرجة الأولى من خلق آلاف مناصب شغل.

- **طاقة الرياح:**

تعود بداية استغلال طاقة الرياح بالجزائر إلى العهد الاستعماري، حيث تم في سنة1957تركيب مولد (aérogénérateur) بطاقة100 كيلوواط بموقع الرياح الكبرى(الجزائر العاصمة) وهي عبارة عن محطة نموذجية تم تركيبها أولا في منطقة سان ألبان (St-Alban) بإنجلترا، كان طول الجهاز يقدرب30م، في حين كان قطر الشفرتان25م،ثم قامت شركة كهرباء وغاز الجزائر بشرائها وتركيبها بالجزائر، كما تم تركيب عدة مولدات أخرى في مناطق أخرى من الجزائر لتزويد المناطق المعزولة بالطاقة وخاصة منها التجهيزات التابعة لمصالح الاتصالات.

والجدير بالذكر أن استعمال طاقة الرياح كان يتم بصورتين. الصورة الأولى تتمثل في توليد الطاقة الكهربائية أما الصورة الثانية فكانت تتمثل في استعمال هذا النوع من الطاقة في ضخ المياه. بالنسبة لهذا الشكل الثاني من استغلال الطاقة الريحية تم تركيب أول جهاز ريحي لضخ المياه بالجزائر المستعمرة بمنطقة أدرار.[1]

تتوفر الجزائر عموما على إمكانيات معتبرة، حيث تهب رياح مشبعة بالهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة تفوق 7 م/ثانية على ارتفاع 10 م ^{2} خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدرب 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5.1 م/ثانية وهي طاقة تسمح بتزويد 1008مسكن بالطاقة.[2]

[1]عبد الرحمان مغاري، و مختار صابة. (26 فيفري، 2018). **واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر**، وداخلة ضمن اليوم الدراسي المعنون الطاقات المتجددة في الجزائر – تحديات وآفاق. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.ص 22.

[2]أمال قلبازة، و نصيرة عابد. (30-29 نوفمبر، 2016). **تحديات مسار التحول الطاقوي إلى الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات.** جامعة البويرة ص04.

الشكل رقم (01) :خريطة أولية للرياح في الجزائر

المصدر: أمال قلبوز، نصيرة عابد، تحديات مسار التحول الطاقوي إلى الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 29-30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص5.

لقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح وقدرتها في إنتاج الطاقة المولدة في الجزائر، تحديد ثماني مناطق شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح وهي :منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا، وثلاث مواقع أخرى في الصحراء .وقد قدرت القدرة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه المناطق بحوالي 172 تيتراواط/ساعة سنويا،منها 37 تيتراواط/ساعة سنويا قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية، وهو ما يعادل % 75من الاحتياجات الوطنية لسنة 2007.[1] وتتميز الرياح في الجنوب الجزائري باعتدال سرعتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هذه الرياح موجودة في منطقة تتوفر على طاقة شمسية كبيرة، وهو ما يجعل المصدرين في حالة تنافس ولا يمكن لأحد الاستمرار إلا إذا ضمن انخفاضا

[1] الحاج بن محمود عرابة، و زكرياء نفاح. (2017). **الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**. *مجلة الاقتصاد و الأعمال* (العدد 02)، ص45.

في تكلفة إنتاج الكيلواط ساعة من الطاقة معنى هذا أن ثروة الرياح ليست ذات أهمية كبيرة، باستثناء كونها قابلة للهبوب حتى ليلا في وقت تنعدم فيها أشعة الشمس.

- **الطاقة الجوفية**

يتواجد أكثر من **200** مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارة حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من **45**درجة لتبلغ **98 سنتغراد** في حمام المسك والطين(المسخوطين) بولاية قالمة، **118** سنتغراد في ولمانو**119** سنتغراد في بسكرة .ويشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق الشمال[1].

III- 2- 3- **قدرات الجزائر في الطاقة الحيوية :**

إن الطاقة الحيوية المعروفة بطاقة الكتلة الحية هي استخدام المواد العضوية كوقود بواسطة تقنيات معينة كالاحتراق أو الهضم، وإذ ما تم استخدام الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها ستشكل مصدر اللطاقة المتجددة وبالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع فنجد أهم مصادرها يتمثل في:

أ - **موارد غابية :**التي تنقسم إلى منطقتين:

- ✓ منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقارب **25000000**هكتار، أكثر من **10** %من مساحة البلاد.
- ✓ المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي أكثر من % **90**من المساحة الإجمالية .حيث يمثل كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، فحاليا لايحتل هذين النوعين سوى **5** %من الغابة الجزائرية التي تحتل الجزائر االمرتبة **98**بمساحة غابية تقدرب **23.299** كم .2 وتقدر الطاقة الإجمالية لهذا المورد ب **37** ميغاطن معادل النفط في السنة وبقدرة استرجاع تقدرب **3.7**ميغاطن معادل النفط أي بمعدل**10**% سنويا.

ب - **موارد طاقوية من النفايات الحضرية والزراعية :**تقدرب **05**مليون طن معاد لنفط، وهذا المورد يمثل حقلا قادرا على استيعاب **1.33**مليون طن معادل نفط سنويا.

III- 2- 4- **الطاقة الكهرومائية:**

[1]زروق بن موفق. (2018-2019). **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه.. جامعة زياني عاشور- الجلفة.ص 98

إن كمية الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري، هي كميات مهمة تقدر بحوالي 65مليار متر مكعب سنويا، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر ب 5% عكس بعض البلدان الأوروبية ب% 70،نتيجة تمركزها بمناطق محدودة وتبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، تقدر حاليا المياه المستغلة ب 25مليار م^3 ثلثا هذه الكمية مياه سطحية 103 سد منجز و 50 في طور الإنجاز، والباقي 1010متر مكعب وعلى أعماق متفاوتة، عشرات الأمتار في أدرار،مئات مياه جوفية. وتقدر الاحتياطات ب 6 الأمتار في غرداية و ورقلة، أكثر من 1700متر في توقرت، تبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة 1 % أي 286 ميغاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود وتتمركز هذه المنشات في المناطق الشمالية، وتتوزع على :درقينة، إيغيل أمدا، منصورية، إراقن،سوق الجمعة، تيزيمدان، إغزنشبل،غريب، قوريات، بوحنيفية، واد فوضة، بنيدل،تسالة.

IV- أهم المشاريع المنجزة في نطاق الطاقات المتجددة

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة، تم انجاز مشاريع عديدة مدرجة ضمن برامج وطنية كالبرنامج الوطني للربط بالكهرباء، برنامج الهضاب العليا المسند للمحافظة السامية لتطوير السهوب، المشاريع المنجزة من طرف سونطراك وغيرها نذكر منها[1]:

- ✓ تزويد 18قرية بالكهرباء في الجنوب الكبير بواسطة نظم شمسية كهروضوئية.
- ✓ انجاز محطة إنارة فولطية صغيرة موصلة بشركة الكهرباء الوطنية تابعة لمركز تطوير الطاقات المتجددة.
- ✓ تجهيز كل من المدرسة التقنية بالبليدة ومركز التكوين المهني ببن عكنون بسخانات الماء الشمسية
- ✓ انجاز محطة هجينة شمسية – ديزل بطاقة 13كيلو واط بولاية اليزي.
- ✓ تزويد 10مناطق معزولة ونائية بولاية تندوف ب 300نظام شمسي كهروضوئي بغلاف 106مليون د.ج

[1] زروق بن موفق، مرجع سابق،ص ص 299-300

✓ توزيع نظم طاقوية شمسية على **495** منزل من سكان المناطق المعزولة بولاية اليزي بغلاف مالي قدر ب **210**مليون د.ج

✓ انطلاق مجمع كوندور للالكترونيات ببرج بوعريريج بصنع الألواح الشمسية الكهروضوئية بطاقة **50**ميغاواط سنويا باستثمار بلغ **950**مليون د.ج.

✓ تم تفعيل محطة نموذجية لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في غرداية، والتابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات قدرة إجمالية تقدر بـ 1.1 ميغاواط. كما تم في نفس الفترة 2011-2014 البدء في إنجاز محطات كهروضوئية لتوليد الكهرباء تابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات قدرة تقدر بـ 343 ميغاواط في كل من المرتفعات الداخلية والجنوب موزعة عبر عدة أماكن بقدرة تتراوح ما بين 10إلى 20 ميغاواط للمحطة الواحدة.وفيما يتعلق بمختلف المشاريع والدراسات فقد قام المعهد الوطني التابع للأرصاد الجوية ONM بتحديد مواقع الحقول الصالحة لاستغلال طاقة الرياح في كل من –توقرت، حاسي الرمل وغرداية، كما قامت وكالة الفضاء الجزائرية بإعداد المواقع الجغرافية الأكثر ملائمة لاستغلال أمثل للطاقة الشمسية.[1]

✓ وقعت شركة الكهرباء والطاقات المتجددة «SKTM" فرع سونلغاز بالجزائر العاصمة في اوت 2019 اتفاقيات مع خمس (05) شركات وطنية لإنجاز تسع (9) محطات لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية بطاقة 50 ميغاواط لفائدة مناطق **الجنوب الكبير**، وأشار الرئيس المدير العام لسونلغاز على هامش حفل التوقيع إلى أن "انجاز هذا المشروع في الجنوب سيمكن الجزائر من اقتصاد معدل 20.600 طن من المازوت سنويا بربح يقدر بـ 14ـ مليون دولار سنويا".

ويهدف المشروع إلى تقليص فاتورة استيراد المازوت لإنتاج الكهرباء في الجنوب الكبير بنسبة تتراوح بين 30 و40 بالمائة، وفضلا عن الفائدة الاقتصادية للمشروع تبرز كذلك فائدته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كونه يمكن سكان المناطق النائية من الحصول على الكهرباء مع

[1] زعرور نعيمة، و صليحة جواهرة. (2018). **برامج الطاقات المتجددة في الجزائر الواقع و التحديات.** *مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية* (العدد 24)، ص326.

الحد من تبعية الجزائر إزاء الطاقات الأحفورية وتقليص انبعاثات معدل 60.000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.[1] (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

V- خـــــــــاتمـــــــــة :

وفي ختام هذه الدراسة يتضح اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقة المتجددة من خلال برامج ومشاريع استثمارية كبديل لقطاع المحروقات وسبيل لتنويع الاقتصاد خارج هذا القطاع ،خاصة أن الجزائر تعاني من ضعف في مؤشر التنوع الاقتصادي خاصة في قطاع الصادرات، إلا أن النتائج المحققة في مجال استغلال هذه الطاقات المتجددة تبقى أقل من الطموحات المعلنة، فالجزائر اليوم تحتل المرتبة الثامنة عشر إفريقيا في مجال القدرات الإنتاجية المخصصة لاستغلال الطاقة المتجددة فبمقارنة ما أنجزته الجزائر في مجالات الطاقات البديلة بما حققه المغرب نكتشف مدى تأخر الجزائر وعليه ارتأينا تقديم بعض **الاقتراحات والتوصيات** في هذا الميدان :

- ✓ يتحتم على الجزائر تغيير سياستها الطاقوية في اتجاه الطاقة المتجددة خاصة وأن الطلب على الكهرباء في تزايد مستمر سواء داخليا أو خارجيا وأيضا بالنظر إلى أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية هائلة تؤهلها أن تكون رائدة في هذا المجال بالذات.
- ✓ الجزائر مطالبة اليوم بتخطي مرحلة التجربة في مجال استغلال الطاقات المتجددة والشروع في مرحلة حقيقية لتطوير الطاقات المتجددة، هذا الأمر يتطلب إشراك قطاعات الصناعة، النقل، السكن من خلال إنجازها الاستثمارات في هذا المجال، كما يتعين على البنوك تقديم التسهيلات المالية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع العام، وكذا تشجيع إنشاء المؤسسات العاملة في هذا القطاع.
- ✓ الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة في مجال استغلال الطاقات المتجددة كما هو الحال بالنسبة للتجربة الصينية.

محطات كهرباء بالجنوب الكبير . تاريخ الاسترداد 03 ،07، 2020، من http://www.aps.dz/ar/economie/75102-9.

المحور الخامس:
التجارب الرائدة في مجال تطبيق الأساليب الحديثة للتنويع الاقتصادي والاستدامة.

تجربة الصين في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة -دراسة قياسية-

China's Experience in Achieving Economic Diversification and Sustainability

- An Empirical Study-

د. إيمان يوسفي*
أستاذ محاضر أ مالية وبنوك
جامعة سطيف 1 -الجزائر-

د. جويدة بلعة
أستاذ محاضر أ مالية وبنوك
جامعة سطيف 1- الجزائر -

ملخَّص:

يهدف هذا البحث لتحديد أثر الصادرات الصينية (المنتجات الصناعية، المواد الغذائية والمعدات التكنولوجية) على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 2008-2018 وكذا استعراض أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الصينية لتطوير وتنويع صادراتها، وضمان التنمية المستدامة بالإضافة إلى توضيح إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة.

قبل الشروع في التحليل قمنا ببعض الاختبارات الأولية كاختبار الإستقرارية الذي أسفر عن عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المعتمد عند المستوى وهذا ما مكننا من استخدام طريق المربعات الصغرى في التحليل. توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ودال إحصائيا لكل من صادرات المنتجات الصناعية والمواد الغذائية والمعدات التكنولوجية على النمو الاقتصادي في الصين، وهذا ما يمكن تبريره بالارتفاع المتزايد لحجم الصادرات الصينية لدول عديدة عبر أقطار العالم، في الأخير يمكن للجزائر أن تحذو حذو الصين باعتماد جملة من الاستراتيجيات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة، الصين، الجزائر.

Abstract :

* الايميل: yousfi_imane@yaoo.fr

This research aims to determine the impact of Chinese exports (industrial products, food and technological equipment) on economic growth in China during the period 2008-2018, as well as review the most important strategies adopted by the Chinese state to develop and diversify its exports, and ensuring sustainable development, in addition to clarifying the possibility of benefiting from this experience by Algeria.

Before starting the analysis, we performed some preliminary tests, such as the stationarity test, which indicated the absence of the unit root at level in the time series , and this enabled us to use the least squares method in the analysis. The study found that there is a positive and statistically significant effect of the exports of industrial products, food and technological equipment on the economic growth in China. This can be justified by the continuous increase in the volume of Chinese exports to many countries across the world. Finally, Algeria can follow the China experience by adopting a number of strategies.

Keywords: exports, economic growth, sustainable development, China, Algeria.

I- مقدمة:

تعتبر التجربة الصينية من النماذج الدولية المميزة، وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في مدة قصيرة، حيث نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 13.18 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 وفقًا لإحصائيات البنك الدولي.

لقد مرت الصين بالعديد من المراحل لتتحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي الذي لم ينجح في تحقيق أهداف التنمية المرجوة إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة شبه العادلة، حيث ساعدت سياسة اللامركزية على رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل حصول حكومات المناطق

المحلية على حق الحكم الذاتي بالإضافة إلى تعاظم دور القطاع الخاص ومساهمته في الحياة الاقتصادية. تصنّف الصين من الدول متوسطة الدخل وفقًا للبنك الدولي حيث بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في عام 2018 حوالي 9460 دولار أمريكي بينما بلغ 63080 دولار أمريكي في الولايات المتحدة التي تصنف من الدول مرتفعة الدخل، مع الإشارة إلى أن الصين تعد أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان والذي بلغ 1.392 مليار نسمة في نفس السنة.

تبلغ المساحة الكلية للصين حوالي 9.6 مليون كيلومتر مربع، ويعد اليوان الصيني هو العملة الرسمية للدولة، ويرجع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية إلى عام 1949 وعاصمتها بكين، بينما تُعتبر مدينة شانغهاي هي الأكبر بين المدن الصينية.

على ضوء ما سبق يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الصين، بالاضافة إلى تحديد أسرار نجاح هذه التجربة وإمكانية استفادة الجزائر منها، وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي :

ما هو دور الصادرات الصينية في تحقيق النمو الاقتصادي وما هي أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيمه للأسئلة الفرعية التالية:

⇐ ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الصين؟

⇐ ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير وتنويع الصادرات في الصين؟

⇐ كيف استطاعت الصين تحقيق التنمية المستدامة؟

⇐ كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الصينية؟

I-1- أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الصين؛
- التعرف على أسباب نجاح التجربة الصينية؛
- توضيح إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الصينية لتنويع اقتصادها وتشجيع عملية التصدير ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

I-2- فرضيات البحث

لتحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضيات التالية:

H_{01} لا يوجد أثر للصادرات على النمو الاقتصادي في الصين؛

H_{01-1} : لايوجد أثر للصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الصين.

H_{01-2} : لايوجد أثر لصادرات المواد الغذائية على النمو الاقتصادي في الصين.

H_{01-3} : لايوجد أثر لصادرات المعدات التكنولوجية على النمو الاقتصادي في الصين.

H_{02} لم تتبع الصين استراتيجيات لتطوير وتنويع الصادرات؛

H_{03} لم تتمكن الصين من تحقيق التنمية المستدامة؛

H_{04} لا يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الصينية.

I-3- الطريقة والأدوات

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره المنهج المناسب للبحث وذلك لتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الصين.

I-4- محاور الدراسة

ستتناول الدراسة المحاور التالية:

- مراحل واستراتيجيات تطور الاقتصادي الصيني؛
- التنمية المستدامة في الصين؛
- الدراسة القياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الصين؛
- الدروس المستفادة من التجربة الصينية لزيادة الصادرات في الجزائر.

II - مراحل واستراتيجيات تطور الاقتصادي الصيني

مرّ الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949، ولقد تميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص والاستراتيجيات التي كان لها أثرا كبيرا في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء هام من الاقتصاد الدولي والمساهمة في رسم التوجهات العالمية وذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية العظمى، ومن أهم هذه المراحل:

II-1- النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949-1977)

منذ قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، حيث تم تطبيق النموذج الاقتصادي السوفيتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخماسية وهو الأسلوب المعتمد عليه في الصين حتى الآن. تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيًا، حيث تم تجميع الأراضي الزراعية في شكل تعاونيات زراعية كبيرة[1] تتكون كل تعاونية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيدًا لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة.

كما تم الاعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية والثقيلة، فتركزت الخطة الخماسية الأولى (1953-1957) على استراتيجية الصناعات الثقيلة[2] وخاصة تلك المرتبطة بالدفاع الوطني بهدف تحويل الصين من بلد زراعي متخلف اقتصاديا إلى دولة صناعية حيث امتصت الصناعات الثقيلة 85% من إجمالي الاستثمارات والصناعة و73% من من رؤوس الأموال المستثمرة والصناعة والزراعة[3] ، وكان ذلك بدعم تكنولوجي وتقني وتمويلي من الاتحاد السوفيتي، لكنها فشلت حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي في عام 1953 من 15.6% إلى 5.1% في عام 1957 بسبب عدم ملائمة الإستراتيجية السوفيتية المطبقة للوضع في الصين، حيث تم التركيز على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وإهمال القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة كمرحلة وسطى من مراحل التطور الصناعي.

هذا ما أدى إلى إعادة بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة في الصين والقائمة على مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق الاشتراكية فتم تطبيق الخطة الخماسية الثانية أو ما سُمي بـ "استراتيجية القفزة الكبرى للأمام" في الفترة (1958-1962) ومن أهم أفكارها:

- تحرير طاقة الجماهير؛

[1] Lemoine, F. (2006). ***l'économie de la Chine*** (éd. 4). Paris: La Découverte, p 06.

[2] صباح ممدوح كعدان. (2010). **ترجمة لكتاب فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني.** (وزارة الثقافة، المحرر) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 10.

[3] Gipouloux, F. (2006). ***La Chine du 21e Siècle: une nouvelle superpuissance?*** Paris: Avmand colin, p03.

- القضاء على البيروقراطية؛
- الاستغناء عن النماذج النظرية الأجنبية وتطبيقها كحلول جاهزة لتحقيق نهضتها الاقتصادية.

وكان الدافع من وراء هذه الإستراتيجية هو إلغاء اتفاقيات التعاون بين كلًا من الصين والاتحاد السوفيتي وتوقف المعونات السوفيتية للصين[1].

قامت استراتيجية القفزة الكبرى على مجموعة من المبادئ أهمها التطوير الشامل بمعنى تطوير جميع القطاعات واعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية كتشجيع الوحدات الدنيا على اتخاذ القرارات كما تم تشكيل الكومونات الشعبية The peoples Commune والتي جاءت نتيجة دمج عدد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة في تعاونيات اشتراكية كبيرة، فهي نظام إداري يجمع بين النشاط الصناعي والزراعي والتعليم والثقافة، ولكن التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية نجم عنه أزمة كساد كبيرة حيث كانت الكومونات تسلم حوالي ثلث إنتاجها كضريبة للدولة وتترك الباقي كغذاء للمجمع السكني لكل كومونة.

وبالرغم من حدوث جفاف في تلك الفترة وانخفاض الإنتاج فإن الكومونات تدفع نفس قيمة الضريبة أي تدفع معظم إنتاجها للدولة، مما أدى لانخفاض كبير في القدرة الشرائية وقلة الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي وحدوث مجاعة في الوقت الذي كانت مخازن الحبوب في الدولة ممتلئة، قُدِّرت أعداد الوفيات نتيجة الأمراض ونقص التغذية في تلك الفترة حسب الأرقام الرسمية حوالي 30 مليون حالة[2].

بعد فشل استراتيجية القفزة الكبرى تم تبني استراتيجية "الثورة الثقافية" (1966-1976) فطبق خلالها الخطتين الخماسيتين الثالثة (1966- 1970) والرابعة (1971- 1976). اعتمد الاقتصاد الصيني خلال هذه الفترة على تخفيض الاستهلاك الفردي من أجل تعزيز الاستثمار، مما تسبب في البداية في انكماش معدل نمو الناتج المحلي بـ - 5.5% و -4.1% عامي 1967 و

[1] صباح ممدوح كعدان، مرجع سابق، ص12.

[2] Naughton Barry .(2007) .*The Chinese economy: Transitions and growth.* MIT press .available on : http://alphahistory.com/chineserevolution/great-chinese-famine.acceessed on: 15/03/2020.

1968 على الترتيب، ثم عاود النمو بقوة خلال العامين التاليين ويرجع ذلك لتعبئة الموارد الإنتاجية.

انتهت الثورة الثقافية وبقيت الصين دولة ضعيفة اقتصاديًا، ولم يكن هناك وجود للاستثمار الأجنبي فيها قبل عام 1978، كما أن إسهامها في التجارة العالمية كان بنسبة قليلة جداً لا تتناسب مع دولة بحجمها.

II- 2 - التحرير الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978-1988)

بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي[1] وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصاديًا مختلفة عما حدث قبل 1978، وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها:

- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولا يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيدًا عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
- تشجيع القطاع السياحي.
- السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

تم توقيع الصين لمعاهدة السلام والصداقة مع اليابان في عام 1978، وإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، ثم تحسين علاقتها تدريجيًا مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع طويل، بالإضافة لتشجيع الشباب الصيني للدراسة في الخارج.

[1] صباح ممدوح كعدان، مرجع سابق، ص14.

كما تم البدء في إصلاح القطاع الزراعي أولا كمدخل للتنمية فأُلغيت الكومونات الشعبية واستبدلت بنظام "المسؤولية التعاقدية"، وتم توزيع الأراضي على العائلات[1] كما سمح للفلاحين باختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون بزراعتها، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة.

تم طرح فكرة "اشتراكية السوق" أو ما يعرف "باقتصاد السوق الاجتماعي" في سنة 1982[2] أي اشتراكية ذات خصائص صينية بمعنى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج ذات ملكية عامة، تعمل من أجل الربح في إطار اقتصاد السوق وتستخدم الأرباح في تحديد أجور العاملين وكمصدر للتمويل العام. فأعلنت الصين أن:

- الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي يجب التمسك بها؛
- العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة؛
- دراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية؛
- تشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.

شهدت هذه الفترة بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية وتم تحقيق العديد من الانجازات فقد وُضعت استراتيجية تنموية ملائمة لواقع الصين من ثلاث خطوات وحددت مدة زمنية قدرها 70 سنة لتحقيق أهدافها، وتم التركيز خلال الخطوة الأولى على توفير الغذاء والكساء لكافة المواطنين خلال فترة 10 سنوات حقق هذا الهدف قبل نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وتمثلت الخطوة الثانية في مضاعفة الناتج المحلي بـــــأربعة أضعاف في نهاية القرن العشرين وقد وصل للمعدل المطلوب منتصف التسعينات من القرن العشرين، أما الخطوة الثالثة فكانت زيادة معدل دخل الفرد ليصل لنظيره في الدول متوسطة النمو عام 2050.

---

[1] CABANNES, J.-P., & WANG, J. (2011). **excédents chinois et déficits américains : un changement dans les déséquilibres globaux**. *Revue D'Économie Financière, 2*(102) , p154.

[2] GU SHENGZU, C. H. (2011). **La finance coopérative rurale en chine : histoire, développement et perspective.** *Revue d'économie financière, 2*(102), p102.

كذلك تم إقرار مجموعة من الإصلاحات في عام 1984 تقوم على اللامركزية في إدارة المشروعات العامة خاصة فيما يتعلق بسياسات التسعير والعمالة، كما أصبح من حق المقاطعات المحلية تعيين ممثلين تجاريين لها في الخارج وفُتح المجال أمام إقامة المشروعات الخاصة والمشتركة مع الاستثمارات الأجنبية. وقد ساهمت الإصلاحات في كل من القطاع الزراعي والصناعي إضافة إلى سياسات الانفتاح على العالم في دفع عجلة التنمية في الصين ورفع معدلات النمو. وهكذا تسارع معدل النمو تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية إلى أن بدأت الضغوط التضخمية في الظهور عام 1988 مما دفع إلى ضرورة إيجاد حل للمشكلة.

3.II- تجميد الإصلاح (1989- 1991)

اضطرت الحكومة الصينية في نهاية عام 1988 إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية (كعدان، 2010، صفحة 24) للتمكن من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة؛ إلا أن هذا الإجراء رفض من قبل الجماهير الشعبية وأدى إلى انتشار موجة المظاهرات والإعتصامات في عام 1989 في حوالي 400 مدينة في شتى أنحاء الصين؛ مما اضطر الحكومة الصينية إلى العودة مره أخرى إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خاصة بعد الهزة القوية التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 1991 عندما انهار الاتحاد السوفيتي.

4- استئناف الإصلاح (1992- الوقت الحاضر)

تم التأكيد على استئناف الإصلاح الاقتصادي في بداية عام 1992 وتعزيز التنمية مهما كانت السياسات المتبعة اشتراكية أو رأسمالية، أي التمسك بالملامح الاشتراكية ودمجها قدر الإمكان بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تغيرت بشكل كبير بفعل قوى العولمة. وفي عام 1995 نجحت الصين في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي خططت له قبل ميعاده بخمسة سنوات، حيث استطاعت أن تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي بأربعة أضعاف على ما كان عليه في عام 1980، كما سعت إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقامت بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

بدأ التحرر الفعلي في عام 1997 مع الالتزام بتمتع الحكومة بقدر عالي من الرقابة والمتمثل في الحفاظ على رأسمال كافة قطاعات الدولة دون نقصان وعلى الرغم من انفجار الأزمة الآسيوية في نفس العام، إلا أن الصين كانت من ضمن الدول الأقل تضررا من الأزمة بفضل الفائض

التجاري الذي كان لديها آنذاك، حيث بلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية حوالي 140 مليار دولار، بالإضافة لاستمرار التدفقات الاستثمارية وانخفاض مقدار الديون قصيرة الأجل الأجنبية، حيث لم تتأثر الصين سوى بانخفاض قيمة عملات الدول المجاورة مما انعكس سلباً على القدرة التنافسية لصادراتها إلى تلك الدول، وفي عام 2001 نجحت الصين في أن تصبح عضواً رسمياً في منظمة التجارة العالمية[1]، وعلى الرغم من أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية تضمنت الكثير من الضغوط والتضحيات من جانب الحكومة، إلا أنها تشمل جوانب إيجابية هامة منها استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أفضل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

في عام 2005 ومع نهاية الخطة الخماسية لتلك المرحلة تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني بشكل كبير، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات غير الزراعية 85.1% وحوالي 14.9% للمنتجات الزراعية، كما حدثت طفرة كبيرة في البنية التحتية من حيث تطوير شبكة الطرق ومد خطوط الغاز الطبيعي للمناطق الريفية، ذلك بالإضافة لزيادة الصادرات التكنولوجية الصينية بشكل كبير والاهتمام بجودتها وليس فقط كميتها.

قامت الصين في عام 2008 باستضافة دورة الألعاب الأوليمبية بما ساعد على تنشيط الاقتصاد على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية آنذاك، كما قامت الصين في عام 2010 باستضافة معرض إكسبو العالمي في شنغهاي مما أدى إلى زيادة نفوذ وقوة تأثير الاقتصاد الصيني في العالم.

استمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع، حيث كان معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي 7.5% سنة 2010 مقارنة بسنة 2005، وحققت زيادة في حصتها من الصناعة العالمية المعبر عنها بالقيمة المضافة قدرت بـ 18% في سنة 2010 مقارنة بسنة 2000 أين كانت 7% مما جعلها تتجاوز حصة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وساعد هذا النمو الاقتصادي على

[1] CABANNES, J.-P., & WANG, J. (2011).**op cit**, p156.

[2] Jean-Raphaël Chaponnière و ،Marc Lautier .(2014) **.La Chine et l'industrialisation au Sud** .*Presses de Sciences Pol, Autrepart*.(69) *1* ، p28.

وجود زيادة مستقرة في الإيرادات المالية الوطنية مما ضمن تدفق الأموال في العديد من المجالات منها التعليم والصحة والطب.

في عام 2013، طرحت الصين مبادرتين اقتصاديتين هما "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" وأصبح يشار إلى المبادرتين معاً باسم "مبادرة الحزام والطريق"[1] حيث تعمل هذه المبادرة على توطيد العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول عديدة من قارات العالم، وربط اقتصاديات هذه الدول مع بعضها، واستطاعت الصين إيجاد العديد من الدول التي تؤيد هذه المبادرة وتدعمها وترغب في تحقيقها من جميع القارات. تسعى الصين من وراء هذه المبادرة إلى ربط قارات العالم بشبكة من خطوط وطرق النقل (البرية والبحرية والرقمية) بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصاد الدولي.[2]

قسمت هذه الإستراتيجية حسب المدة الزمنية المرسومة لها إلى ثلاثة مراحل حيث أن المرحلة الأولى هي مرحلة التعبئة الاستراتيجية تمتد من 2013 إلى 2016، والمرحلة الثانية هي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي من 2016 إلى 2019، والمرحلة الثالثة هي مرحلة التقييم الاستراتيجي من 2019 إلى 2049.[3]

III - التنمية المستدامة في الصين

من الدروس المستفادة من تجربة النمو الاقتصادي الصيني هو أن تكون التنمية الإقتصادية مستدامة على الأجيال، وهذا يقتضي عدم التركيز على رفع معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى درجة ممكنة وإهمال الجوانب الأخرى خاصة الجانب البيئي، بل يجب أن تتضمن كل خطة إنمائية جانبا للبعد البيئي، وحسابا لتكاليف التدهور البيئي على المدى البعيد. لذا يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

---

[1] احمد حسين الخطيب. (2019). **الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي.** *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية* (24)، ص124.

[2] Sébastien GOULARD .(2017) .*Les nouvelles stratégies commerciales de la Chine* . Note de Synthèse ISEMAR N.195°, p 01.

[3] عمار شرعان. (2019). **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم.** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص 13.

النمو الاقتصادي هو الزيادة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع أو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[1]، لقياس النمو الاقتصادي يتم استخدام مجموعة من المؤشرات مثل النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم، إلا أن هذه المؤشرات غير متجانسة فيما بينها مما أدى إلى الاعتماد على قياس الرفاه الإنساني للتعبير عن مستوى النمو لاقتصاديات الدول.

أما التنمية الاقتصادية فيمكن تعريفها على أنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال لمتراكم في المجتمع على مر الزمن[2]."

وفيما يخص التنمية المستدامة فهي "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات اجتماعية سياسية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الزيادة فيه[3].

أي أن التنمية المستدامة تعني ضمان النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل والعمل على التنمية الاجتماعية، وهذا ما سعت إليه الصين حيث عملت على تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنصاف بين الأجيال الحاضرة واللاحقة، كما ركزت على الانصاف بين الأجيال الحاضرة ذاتها عبر مراحل واستراتيجيات تطور

[1] عبد القادر محمد عطية. (2003). ، **اتجاهات حديثة في التنمية**. القاهرة: الدار الجامعية، ص 11.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، و محمد علي الليثي. (2004). **التنمية الاقتصادية: مفهومها و نظرياتها و سياساتها**. القاهرة: الدار الجامعية، ص20.

[3] سحر قدوري الرفاعي. (2007). **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق**. *المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية*. الجمهورية التونسية: المنظمة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية، ص 24.

اقتصادها من خلال التركيز على المتطلبات الضرورية لذلك والمتمثلة في[1]: التربية البيئية، والممارسات المستدامة، ووضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ووضع تشريعات بيئية، والمشاركة الشعبية، والمؤسسات الفعالة.

إن التربية البيئية هي: "عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها، وتوضح حتمية المحافظة على موارد البئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الانسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته[2]." وهذا ما أدركته الصين حيث طبقت كل ما يسمح بتطور اقتصادها لكن ليس على حساب حضارتها وبيئتها وحياة الفرد خاصة عند الانطلاق أين عانت من مشاكل الفقر والمجاعة وغيرها من المشاكل الاجتماعية ما جعلها تراجع سياساتها.

كما اهتمت الصين بالممارسات المستدامة والتي تتمثل في:

- الاعتدال في استهلاك الموارد بحيث لا تكون سرعة استهلاكها أكبر من سرعة قدرتها على التجدد؛
- مراعاة التسعير الأفضل للموارد والاستخدام الكفء لها؛
- التوسع في استخدام الطاقة النظيفة المتجددة مثل الطاقة الشمسية؛
- اعتماد سياسات ناجعة للتخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة؛
- إعادة تأهيل البيئات المتدهورة؛
- تبني تشريعات عقابية فعالة للحد من التلوث.

كذلك وضعت الصين استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تعتمد على تحقيق القواعد العملية للتنمية المستدامة والتي تتمثل فيما يلي:[3]

---

[1] عبد الرحمان بن سانية. (2013). ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**. تلمسان: أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ، جامعة أبي بكر بلقايد، ص 333.

[2] رشيد صباريني، و محمد سعد. (1979). **البيئة و مشكلاتها**، *عالم المعرفة*. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ص 13.

[3] عبد القادر محمد عطية، و مصطفى إبراهيم. (2005). **قضايا اقتصادية معاصرة**. الإسكندرية: د. دار نشر، ص 123-124.

- وجوب تصحيح مصادر سلبيات وفشل كل من آليات السوق الحكومات التي تسعى الى حماية الموارد؛
- حماية القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، بحيث يجب أن لا يتجاوز معدل استغلالها معدل تجديدها؛
- تجني تلويث البيئة بمعدلات تفوق طاقاتها الطبيعية على التخلص من النفايات؛
- التطوير التقني الذي يعزز التحول إلى استخدام بدائل متجددة محل البدائل الطبيعية؛
- العمل على مسايرة معدلات النشاط الطبيعي للقدرات البيئية.

أيضا اهتمت الصين بالمشاركة الشعبية نظرا للدور الفعال الذي تلعبه الجماهير في التنمية المستدامة من خلال العلاقة المباشرة للأفراد في الحفاظ على البيئة بمختلف الوسائل كترشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد ومكافحة التلوث ومدى الحرص على مصلحة الأبناء....

إضافة إلى ما سبق رأت الصين أنه يجب وضع تشريعات بيئية تكون متكاملة مع استراتيجيات التنمية المستدامة وأن تكون شاملة لمعايير للأنشطة المختلفة كالحد من التلوث وأن تتطرق لمواضيع البيئة كتخطيط استخدام الأرض بما فيها التخطيط العمراني والتجمعات السكنية، وتقييم آثار المؤسسات على المحيط...إضافة إلى وجود أجهزة فعالة للرقابة والتقييم.

كما أدركت الصين أهمية وجود المؤسسات الفعالة أي وجود إدارة مركزية مسؤولة وفعالة تنسق بين مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة من أجل ضمان تنمية مستدامة، مع ضرورة أن تعمل هذه المؤسسات بالاشتراك والتعاون مع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

IV - الدراسة القياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي

تم تناول الدراسة القياسية من خلال الخطوات أو النقاط التالية:

IV-1- عينة الدراسة

تم الاعتماد على البيانات السنوية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2018، حيث تم الحصول على البيانات من قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي، وتم استخدام برنامج الإفيوز 9 للحصول على النتائج.

IV-2- نموذج الدراسة

تم الاعتماد على المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة وهي الصادرات من المواد المصنعة والمواد الغذائية والمعدات التكنولوجية ويمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$GDP= \beta_0+\beta_1 MUN+\beta_2 FOOD+\beta_3 ICT+U_t$$

GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

MUN: الصادرات من المنتجات المصنعة.

FOOD: الصادرات من المواد الغذائية.

ICT: الصادرات من المعدات التكنولوجية.

Ut: المتغير العشوائي.

IV-3- مناقشة النتائج

قبل الشروع في تحليل النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة وجب على الباحث القيام ببعض الاختبارات الأولية منها اختبار الاستقرارية وذلك كما يلي:

اختبار الاستقرارية

تعتبر المتغيرات مستقرة إذا كانت (t-statistic > t-critical) حيث تكون (Prob.<0.05) يتم حينها رفض الفرضية H_0 القائلة بعدم استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى استقرار المتغيرات عند المستوى[1]، وبالتالي يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS)في التقدير بعد إجراء اختبار الإستقرارية تبين أن البيانات مستقرة عند المستوى وهذا ما يعني غياب جذر الوحدة في السلاسل الزمنية عند مستوى دلالة 5 بالمائة، حيث كانت (P< 5%) بالنسبة لكل المتغيرات وهذا ما يسمح لنا بتقدير نموذج الانحدار بين متغيرات الدراسة.

الجدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى I(0)
FOOD	ADF	-2.9980

[1] Badi H Baltagi .(2005) .***Econometric Analysis of Panel Data*** *EBook* .(الإصدار 3) ،USA: John Wiley and Sons TNC,p105.

		(0.0121)
ICT	ADF	-3.0048 (0.0334)
MNF	ADF	-3.0810 (0.0133)
GDP	ADF	-2.9980 (0.0021)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

IV-4- اختبار الفرضيات

من الجدول أدناه يلاحظ أن قيمة معامل التفسير بلغت بالتقريب 64 بالمائة وهذا ما يعني أن التغير في النمو الاقتصادي يعزى إلى متغيرات الدراسة بنسبة 64 بالمائة وباقي التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في نموذج الدراسة. وقيمة معامل Durbin Watson كانت تساوي 1.6712 وهي تقع في مجال عدم وجود ارتباط عند مستوى دلالة 5%، ومن خلال الجدول أدناه نستنج مايلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_{01-1} : لايوجد أثر للصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الصين مرفوضة عند مستوى دلالة 5% لأن قيمة الاحتمال كانت أقل من 5% (P=0.0033<5%). هذا يعني أن صادرات الصين من المنتوجات الصناعية يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي فيها حيث تغير بنسبة 10 بالمائة في هذه المنتوجات يؤدي إلى تغير بقيمة 21 بالمائة في النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{01-2} : لايوجد أثر لصادرات المواد الغذائية على النمو الاقتصادي في الصين نلاحظ أن هذه الفرضية كانت مرفوضة عند مستوى دلالة 5% حيث كانت (P=0.0419<5%)وأي زيادة في صادرات المواد الغذائية بقيمة 10% يقابله زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 31 بالمائة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{02-3} : لايوجد أثر لصادرات المعدات التكنولوجية على النمو الاقتصادي في الصين وهي فرضية مرفوضة عند مستوى دلالة 5% حيث (P=0.0456) هذا ما يعني وجود أثر موجب للصادرات من المعدات التكنولوجية على النمو الاقتصادي في الصين، حيث أي زيادة بقيمة 10% في قيمة هذه الصادرات تنتج عنها زيادة بقيمة 3.5 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 2 نتائج اختبار الفرضيات

المتغير	المعاملات	t-Statistic	Std. Error	Prob
C	202.21	3.3028	61.224	0.0048
MNF	2.0795	3.4931	0.5953	0.0033
FOOD	3.0982	2.2245	1.3927	0.0419
ICT	0.3533	2.1797	0.1620	0.0456
R-squared	0.6388	Mean dependent var		9.1363
Adjusted R-squared	0.5665	S.D. dependent var		2.0995
S.E. of regression	1.3822	Akaike info criterion		3.6699
Sum squared resid	28.6582	Schwarz criterion		3.8687
Log likelihood	-30.864	3.7035	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic	8.8432	1.6712	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)	0.0012			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بالنسبة للفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة فقد تبين من خلال الإطار النظري ما يلي:

H_{02} لم تتبع الصين استراتيجيات لتطوير وتنويع الصادرات، رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة حيث لاحظنا أن الصين اعتمدت استراتيجيات جد مهمة لتطوير قطاع الصادرات فيها.

H_{03} لم تتمكن الصين من تحقيق التنمية المستدامة، رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة تمكن الصين من تحقيق نشاط اقتصادي مستدام بفضل الاستراتيجيات الناجحة التي تم اعتمادها.

H_{04} لا يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الصينية، رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الصينية للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

IV- تفسير النتائج

يلاحظ من خلال اختبار الفرضيات أن الصادرات من المواد المصنعة والمعدات التكنولوجية وكذا المواد الغذائية كان لها أثر موجب ودال إحصائيا على النمو الاقتصادي في الصين ممثلا بمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يمكن تفسيره بالارتفاع المستمر للصادرات الصينية للعديد من دول العالم وزيادة الطلب على هذه المنتوجات فعلى سبيل المثال في الجزائر يميل المستهلك الجزائري إلى اقتناء المنتوجات الصينية بسبب غياب المنتوجات المحلية في بعض الأحيان وبسبب انخفاض أسعار هذه المنتوجات مقارنة ببقية المنتوجات في كثير من الأحيان.

لقد عملت الصين على تطوير قطاع صادراتها ليصل إلى نسب مرتفعة جدا خلال السنوات الأخيرة فتم الاعتماد الخطط المرحليّة ورسم أهداف كل مرحلة والسعي إلى تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف:"هم يحددون الأهداف لأنهم يعتبرون أن الإنسان، إن لم يحدّد هدفاً فلن يُنجز شيئاً، وأنّه ينبغي أن يكون التوجّه الأساسي مفيداً على الأقل لمائة سنة، دون تزعزع، حتى يثق الشعب بالقيادة ويواكب خطواتها. إن التاريخ يتقدم إلى الأمام دائما، فهو بالتالي لم ينتظر ولن ينتظر المتردّد، والمراقِب، والمتراخي، والضعيف ويضيفون : أن الذي يواكب التاريخ ويشارك العصر في المصير هو وحده القادر على الفوز بمستقبل مشرق" .

ويمكننا تلخيص أهم عوامل نجاح سياسة الاستهداف الصينية فيما يلي:[1]

• مواكبة الاقتصاد الصيني لمتطلبات العولمة، حيث تم تمكين الشركات الأجنبية من الوصول إلى السوق المحلية في مقابل نقل التكنولوجيا بواسطة عمليات الإنتاج المشترك والمشروعات المشتركة مع الشركات عابرة القارات التي استغلت التحسن في وسائل النقل والمواصلات وثورة المعلومات والاتصالات لتحويل جزء من سلسلة إنتاجها لمجموعة من الدول تحت مسمى شبكات الإنتاج الدولية، خاصة في صناعة السيارات والإلكترونيات والمنسوجات. بمعنى أن العولمة ساعدت على تنويع ونقل سلاسل الإنتاج، نموذج "Out Sources"، لتتخصص كل منطقة في إنتاج جزء معين من منتج ما أو مواد خام أو البحث والتطوير لتتكامل جميعها في إنتاج سلعة معينة.

• المؤسسات المساندة لنمو الصادرات مثل وزارة التجارة التي تضع وتنفذ سياسات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تمثل الأدوات التنفيذية لسياسات التجارة الخارجية مثل هيئة تخطيط الدولة واللجنة الاقتصادية للدولة، ويتبعهما هيئات مساعدة مثل مجلس الرقابة على الصادرات والواردات، الإدارة العامة للجمارك، مجلس الصين للترويج والعلاقات الاقتصادية للدولة، شركات تأمين نشاط التجارة الخارجية ضد مخاطر التصدير التجارية وغير التجارية، بالإضافة إلى الشركات المتخصصة في الاستيراد والتصدير ومجالات الفنون والحرف اليدوية والمنسوجات والمنتجات الخفيفة والفلزات والتكنولوجيا والآلات والسفن.

• عدم اكتفاء الشركات الصينية باستخدام مبتكرات الآخرين، بل صارت لها قدراتها الخاصة على الابتكار، والذي يعتبر أساس النمو في عصر اقتصاد المعرفة. ووفقاً لمعهد مكنزي العالمي، يرجع نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى الابتكار، وذلك لكونها صاحبة المركز الأول في براءات الاختراع وأكبر عدد من خريجي كليات الهندسة في العالم، والثانية عالمياً في الإنفاق على البحث والتطوير، كما توفر الحاضنات التكنولوجية للشركات الناشئة وتدعمها برأس المال لتقليل درجة المخاطر.

VI- الدروس المستفادة من التجربة الصينية لزيادة الصادرات في الجزائر

[1] صبحي مقار. (2017). **التجربة الصينية فى التصدير.** مصر: اراء وكتاب.متاح على http://www.shbabmisr.com/mt~134002 تاريخ الاطلاع: 7/1/2020.

- الاستهداف الجغرافي، ويشمل استهداف مناطق جغرافية معينة مثل المناطق الصحراوية أين يمكن إقامة مشاريع تنموية وتطوير قطاع الزراعة لتصدير بعض المنتجات الزراعية كالتمور مثلا وتربية المواشي وغيرها من النشاطات التي يمكن القيام بها، استغلال المناطق الواقعة على الساحل الجزائري لتطوير الصيد البحري وما يمكن أن يحققه من نمو من خلال تصدير المنتجات البحرية إضافة إلى إمكانية إقامة مشاريع لتحلية المياه ليستغل هذه الأخيرة في ري المحاصيل الزراعية. يمكن أن تحذو الجزائر حذو الصين بخلق مناطق خاصة: وهى عبارة عن مناطق جغرافية تطبق فيها قوانين أكثر انفتاحاً مقارنة بغيرها من المناطق مثل المناطق الاقتصادية الخاصة التي تعتبر مناطق ذات إدارة اقتصادية مستقلة في مجالات العمل والاستثمار، التسعير والضرائب، حرية التعامل مع الاستثمار الأجنبي، موانئ التجارة الدولية. وذلك بهدف الإسراع بتصدير السلع المصنعة وزيادة درجة الاندماج بين قطاعي الصناعة والتجارة.
- إنشاء مناطق التجارة الحرة، والتي تسعى إلى زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وهى عبارة عن مناطق خاصة صغيرة تقدم فيها تسهيلات للوصول إلى الأسواق الخارجية، وتشرف على الخدمات الجمركية وتطبق سياسات تعريفية خاصة.
- تشجيع الشراكة الأجنبية: وذلك بهدف تشجيع الصادرات بربطها بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التكنولوجية عالية التقنية، وتشجيع الشركات الأجنبية على إنشاء مقرات إقليمية ومراكز للبحوث والتطوير ومراكز للتدريب في الجزائر.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة ببدء النشاط والعمالة والأجور وسياسات تسعير المشروعات المشتركة.
- إنشاء شبكات الإنتاج التصديري بتطبيق مفهوم العناقيد التصديرية، بمعنى ربط الشركات الكبرى العاملة في قطاع معين في إطار عنقودي صناعي، وتقديم الدعم له لتشجيعه على التطوير والابتكار واستيراد التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى التدريب المستمر للمتخصصين لرفع المستوى التكنولوجي مع ضمان إمدادات المواد الخام والطاقة وتوفير الخدمات اللوجيستية؛
- إعفاء واردات السلع الوسيطة المخصصة للإنتاج التصديري من الرسوم الجمركية؛
- تشجيع المنتجات المحلية في الأسواق الجزائرية؛

- التوسع في شبكات الجودة لضمان تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة من خلال التحديث المستمر لمراحل العملية الإنتاجية، بمعنى التحول من تصدير المنتجات الرخيصة والمنخفضة الجودة إلى تطبيق إستراتيجية "اكسب السوق عن طريق تحسين جودة المنتجات" لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية بالاعتماد على البحوث والتطوير وتطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، مع وجود نظام لمراقبة الجودة ونظام لتراخيص الجودة للسلع المصدرة للخارج، بالإضافة إلى التوفيق بين الجودة الداخلية والمظهر الخارجي للصادرات السلعية، وفحص السلع بداية من البحث والتطوير والتصميم إلى التصنيع ووسائل النقل والتخزين.
- استقطاب رؤوس أموال الجالية الجزائرية بالخارج وتشجيعها على الاستثمار بالجزائر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية.
- تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها باستمرار بواسطة المؤسسات المتخصصة في تدريب رجال الأعمال في مجال التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي مما يؤدي إلى استيعاب وتطوير التكنولوجيات المختلفة.
- الاستفادة من مشروع الطريق الحزام أو طريق الحرير الذي يقوم أساسا على التعاون المتبادل والمنفعة والتشاور والكسب والازدهار والثقة المتبادلة ووفقا لمبادئ التشاور الموسع والمساهمة المشتركة والمنافع المتبادلة إلى "توطيد العلاقات السياسية بين البلدين وتمتين الروابط الاقتصادية بين البلدين إضافة إلى تعزيز التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة وتدعيم تنميتها الاقتصادية بما يحقق تطورها" وكذا إلى "تعزيز التواصل والدعم المتبادل وفقا لمفهوم مبادرة "الحزام والطريق" القائم على التعاون والتنمية والكسب المتبادل من خلال التوظيف الكامل لآليات التعاون الثنائية القائمة والآليات متعددة الأطراف التي تضم الطرفين وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وتقلل من البطالة.

الخاتمة

تعدّ الصناعة الصينية صناعة متميزة كباقي الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية،وتحتل بذالك الصين رتبا مهمة في عدة صناعات كصناعة الصلب و الحديد و الأحذية والألعاب الالكترونية و أجهزة التلفاز والسيارات والهواتف الذكية

على ضوء ذلك هدف هذا البحث إلى تحديد أثر الصادرات (منتجات مصنعة، منتجات غذائية ومعدات تكنولوجية) على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1995 إلى 2018. هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الصين لتطوير الصادرات وكذا تحديد إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة.

وبينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات الصينية(منتجات مصنعة، منتجات غذائية ومعدات تكنولوجية) على النمو الاقتصادي في البلد، وهذا ما يثبت حقيقة أهمية الصادرات في الصين بالنسبة لنموها الاقتصادي حيث لاحظنا من خلال تفحصنا لهذه التجربة الرائدة اعتماد الصين على استراتيجيات مهمة للنهوض بقطاع الصادرات فيها.

يمكن للجزائر أن تحذو حذو الصين بتطبيق استراتيجيات مشابهة للنهوض بالقطاع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تشجيع قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة ... وفي الأخير توصي الدراسة بضرورة استفادة الجزائر من هذه التجربة الرائدة وذلك بتطبيق بعض الاستراتيجيات مثلا:

- تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها باستمرار بواسطة المؤسسات المتخصصة في تدريب رجال الأعمال في مجال التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي؛
- إنشاء شبكات الإنتاج التصديري بتطبيق مفهوم العناقيد التصديرية؛
- إعفاء واردات السلع الوسيطة المخصصة للإنتاج التصديري من الرسوم الجمركية،
- خلق فضاء للتعاون بين الجامعة الجزائرية والمحيط الخارجي للاستفادة من الطاقات البشرية في مجالات عديدة كالصناعة والزراعة والتجارة وغيرها لغرض النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية المختلفة؛
- تشجيع الشراكة الأجنبية؛
- استقطاب رؤوس أموال الجالية الجزائرية بالخارج؛
- إنشاء مناطق التجارة الحرة.
- الاستفادة من مشروع الحزام والطريق.

تنويع القطاع الطاقوي ركيزة أساسية للتحول الاقتصادي الأخضر
-دراسة حالة للتجربة النرويجية-

Diversification of the energy sector is a key pillar of green economic transformation: Case study Norwegian experience

صباغ رفيقة*
أستاذة محاضرة – أ-، تخصص علوم اقتصادية (تحليل اقتصادي)
جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس ،الجزائر

ملخَّص:
يعتبر الاقتصاد الأخضر من أنجع الآليات المحققة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر ،باعتباره يحقق ليس فقط نموا اقتصاديا عالي السرعة ،وإنما يحقق نموا عالي الجودة باعتباره نموذج اقتصادي جديد لا يتم فيه توفير الثروة المادية على حساب البيئة وخلق التفاوت الاجتماعي، فالاقتصاد الأخضر لديه القدرة على إحداث تغيير جوهري وتحولي نحو أهداف التنمية المستدامة المنشودة .وتعتبر مملكة النرويج من الدول الرائدة في التحول الاقتصادي الأخضر ، حيث أنها سعت وتسعى جاهدة من خلال مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات إلى تحقيق الركائز الأساسية للاقتصاد الأخضر والتي انعكست ايجابيا على مؤشراتها والاقتصادية الاجتماعية والبيئية.
الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر – عدالة اجتماعية – طاقة متجددة وطاقة تقليدية – تنويع طاقوي.

Abstract :

The green economy is considered to be one of the most efficient mechanisms for sustainable development, following these high-quality aspects and the speed of development; in addition, it presents the possibility

* الايميل: rafikasebbagh@yahoo.fr

of making a radical and precise change to achieve these objectives. Our study focused on the Norwegian model, which is ahead in this segment, which has had a positive impact on the various economic, social and environmental factors.

Keywords: Green Economy – sustainable development-energy diversification.

I- مقدمة :

كنتيجة لتزايد التأثيرات السلبية على البيئة الناتجة عن إنبعاثات الكربون بدأ يظهر ويتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة والقائم على تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي، إذ تعتبر الطاقة المتجددة من القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الأخضر وهي طاقة متجددة وصديقة للبيئة هذا ما جعلها محطة اهتمام كبير من قبل العديد من الدول، حيث أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة من أهم الاستثمارات البيئية التي توجهت إليها العديد من الدول في العالم لما لها من أهمية في تعزيز الأمن الطاقوي وكذا المحافظة على البيئة، وتعتبر مملكة النرويج من بين أهم هذه الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقات التقليدية ،هادفة من خلال ذلك إلى تحقيق الأمن الطاقوي بطاقة خضراء نظيفة صديقة للبيئة، وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي :

ما هي حصيلة أهم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق التحول الاقتصادي الأخضر في مملكة النرويج ؟

I- 1- فرضيات الدراسة :

- تسعى مملكة النرويج جاهدة للتحول من نموذج طاقوي ناضب إلى نموذج طاقوي مستدام؛
- تتبع مملكة النرويج العديد من السياسات والإجراءات لإنجاح استراتيجية التنويع الطاقوي؛
- اقتصاد مملكة النرويج اقتصاد أخضر يقل فيه الكربون ويحافظ البيئة ويستثمر في رأس المال الطبيعي.

I- 2- أهمية الدراسة:

تتجلى أهميه البحث في التركيز على السياسات المنتهجة من قبل مملكة النرويج والهادفة إلى الحد من التبعية البترولية وتطوير الطاقات المتجددة استجابة للتغيرات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي أخضر يوائم البيئة ويحافظ عليها ويخفف من الإنبعاثات التي تؤثر سلبا على البيئة وعلى الإنسان .

I- 3- أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم الجوانب النظرية للاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة والتنويع الاقتصادي؛
- معرفة واقع التنويع الاقتصادي ومدى تبعية اقتصاد مملكة النرويج للنفط؛
- معرفة أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتطوير الطاقات المتجددة بمملكة النرويج.

I- 4- منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة هذا البحث استعملت الباحثة المنهج الوصفي بهدف وصف وتحليل واقع الاقتصاد الأخضر في كل من النرويج والإمارات ،وتوضيح مدى اهتمام الدولة بإنتاج و استهلاك الطاقة المتجددة ،وتقديم رؤية استشرافية لمستقبل النفط والطاقة المتجددة في الاقتصاد النرويجي.

I- 5- تقسيمات الدراسة:

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق لواقع التنويع والطاقوي في الاقتصاد النرويجي ولسياسات تطوير الاقتصاد الأخضر بالدولة، وتستعرض الدراسة المحاور التالية: البداية في **المحور الأول** سنتناول فيه أهم الأسس النظرية للدراسة ،لنعرج في **المحور الثاني** إلى واقع التنويع والطاقوي في مملكة النرويج، لنختم في **المحور الثالث** بتقييم إستراتيجية التحول الاقتصادي الأخضر في مملكة النرويج .

II- الإطار النظري للدراسة

سنحاول في المحور الأول للدراسة تقديم أهم الأسس النظرية للاقتصاد الأخضر وللطاقات المتجددة .

II-1- الاقتصاد الأخضر :

أصبح في وقتنا الحالي الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة يحقق تنمية مستدامة تصاحبها آثار بيئية نظيفة وآثار اجتماعية لإعادة التوازن البيئي وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

II-1- 1 تعريف الاقتصاد الأخضر :

- الاقتصاد الأخضر هو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية كالتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على النظام الإيكولوجي مثل التغير المناخي، كالاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود، والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي، هذا عدا أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في إيجاد ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، كالاحتباس الحراري، كاستنزاف الموارد والتراجع البيئي[1]؛
- تم تحديد مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال ثلاث منظمات اقتصادية رائدة هي: الأمم المتحدة ،البنك العالمي ،ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتم التوصل إلى أن الاقتصاد الأخضر لا يمثل سوى الاقتصاد النظيف وتعديل النظام الاقتصادي الحالي ، وإنما الاقتصاد الأخضر لديه القدرة على إحداث تغيير جوهري وتحولي نحو هدف التنمية المستدامة؛
- الاقتصاد الأخضر هو البحث في كيفية حماية الطبيعة مع الاستمرار في التنافس والنمو اقتصاديًا ،فهو يمكن من التغلب على الأزمات الاقتصادية والبيئية ؛
- الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي جديد لا يتم فيه توفير الثروة المادية على حساب البيئة وخلق التفاوت الاجتماعي؛[2]

---

[1] حسام الدين نجاتي: "**الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم251، معهد التخطيط القومي ،القاهرة ، مصر ، ص ص(17-18)، ،2014.

[2] Ulrich Brand **Green Economy - the Next Oxymoron? No Lessons Learned from Failures of Implementing Sustainable Development** ; University of Vienna ; GAIA 21/1(2012): 28 – 32. available

- الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة.[1]

II-1- 1 ركائزه :

يقوم الاقتصاد الأخضر على أساس:

- الحد من استخدام الموارد وزيادة كفاءة الموارد كآليات أساسية للتعامل مع المشكلات البيئية ونقص الموارد؛
- التحول التكنولوجي الأخضر الكبير من خلال توسيع نطاق التكنولوجيات النظيفة، وخفض النفايات والزراعة المستدامة؛
- تطبيق القدرة على ضمان الحفاظ على النظام البيئي للأرض على طول مسارات النمو الاقتصادي الجديدة؛
- المساهمة في الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي؛
- الفعالية في حل مشاكل البيئة.[2]

☜إذن من خلال ما سبق نستنتج أن الاقتصاد الخضر يجسد نموذج جديد للتنمية يقوم:

- أساساً على المعرفة للاقتصاديات البيئية
- على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة.
- خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد.[3] .

II-1- 1 متطلبات التحول الاقتصادي الأخضر :

---

at:file:///C:/Users/DELL/Downloads/Green_Economy_-_the_Next_Oxymoron_No_Lessons_Learn.pdf, visited :(20/03/2020).

[1] عايد راضي خنفر:" **الاقتصاد البيئي الاقتصاد الأخضر**"،مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد39، الكويت، ص 55، 2014.

[2] Ulrich Brand ;op cit.

[3] عايد راضي خنفر،مرجع سبق ذكره ، ص54.

تتمثل متطلبات التحول الاقتصادي الأخضر في :[1]

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد؛
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج.

II-2- الطاقات المتجددة:

الاقتصاد الأخضر يسمى أيضا اقتصاد الطاقة النظيفة باعتباره قائم على الطاقات المتجددة الخضراء التي لا يكون ها آثار ضارة على البيئة .

II-2- 1 تعريف الطاقات المتجددة:

- هي الطاقة الناشئة من المصادر التي لا تفنى اقتصاديا ،أي غير قابلة للنضوب ،فهي تتجدد باستمرار طالما هناك حياة على سطح الأرض ،فإنها كما قال تعالى : "**إن هذا لرزقنا ما له من نفاذ**" سورة ص الآية 54.[2]
- هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير نابضة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي[3]؛تشمل الطاقة المتجددة: الطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية وطاقة المحيطات والشمس والرياح؛

---

[1] هبة عبده: "**اقتصاد أخضر ابتكار استدامة**" ، مجلة مجتمع الاقتصاد الالكترونية ، (2018/11/09) ،متاح على الموقع : http://alektesad.com/%D9%،تاريخ الاطلاع : (2020/04/12).

[2] هشام حريز: **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** ،مكتبة وفاء القانونية ، الطبعة الأولى، الاسكندرية ،2014 ص 102.

[3] أمين مخلفي، "**الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط**"، دراسة حالة لوحدة البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص03، 2012-2013.

- **مفهوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC):** الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة، كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، ويوجد الكثير من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية، كالحرارة والطاقة الكهربائية، وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة، تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب وضع تعريف شامل مقبلو لفهم الطاقة المتجددة ،ويرجع ذلك لأسباب،منها :

- تنوع مصادر الطاقة المتجددة من بلد لآخر؛
- اختلاف الكميات التي تملكها كل دولة من كل مصدر من مصادر الطاقة المتجددة؛
- تباين مدى التقدم العلمي والتقني والذي يوفر المصادر المتنوعة للطاقة المتجددة.[2].

II-2- 2- خصائص الطاقة المتجددة :

تتميز الطاقات المتجددة بعدة خصائص نذكر أهمها:

- إن أهم ما تتميز به الطاقات المتجددة أنها أبدية وصديقة للبيئة، ، حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال عليه عند اختراق النفط.[3]
- إن الطاقات المتجددة وطبيعتها تلعب دورا هاما في حياة الإنسان وأن تساهم في تلبية شبه عالية من متطلباته من الطاقة ؛
- تتميز بأنها مصادر دائمة طويلة الأجل ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها ؛

---

[1] فريدة كافي:"**الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجاً**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 ربيع صيف .لبنان ،ص140، 2016 .

[2] هشام حريز ، مرجع سبق ذكره ، ص103

[3] فروحات حدة: " **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة الباحث ورقلة ،العدد 11 ،ص ص (149 -150)، 2012.

- تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من أشكال الطاقة ؛
- تعتبر طاقة سليمة من الناحية البيئة ولا تتسبب في إصدار غازات تضر البيئة وطبقة الأزون؛
- تساهم صناعة الطاقات المتجددة بتنوع الاقتصادي وتوفير مناصب وظيفته ؛
- يساهم استخدامها من خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري ؛
- تعد موارد الطاقة المتجددة موثوقة فالنظام الموزع لتوليد الطاقة يعد نظاما أكثر متانة وأقل عرضة للانقطاع إمدادات الطاقة مقارنة بالأنظمة المركزية ؛
- تقي الطاقات المتجددة الاقتصاديات من الأزمات التي تحدث تقلبات في أسعار الوقود التقليدية ؛
- توفر فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة يشكل تكنولوجيا فقطاع الطاقات المتجددة مزود بوظائف عالية جدا ؛
- قابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها .[1]

III- المحور الثاني : التنويع الطاقوي في مملكة النرويج

سنحاول تبيان في هذا المحور واقع الطاقات التقليدية والمتجددة في مملكة النرويج مع التركيز على مدى إنتاج واستهلاك الطاقتين .

III- 1- الطاقة التقليدية :

تم اكتشاف النفط بمملكة النرويج بصفة متأخرة مقارنة بباقي الدول النفطية ،وكان ذلك سنة 1969 بعد اكتشاف حقل إيكوفيسك (Ekofisk) الذي بدأ الإنتاج فيه سنة 1971 ، وهو أحد أهم حقول النفط في العالم .فمملكة النرويج تعتبر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الأولى في أوروبا وثامن أكبر دولة مصدرة للنفط وثالث أكبر دولة مصدرة للغاز.و في ما سيأتي سنحاول تبيان مدى ارتباط الاقتصاد النرويجي بالنفط من خلال دراسة مؤشر مساهمة النفط في الناتج الداخلي الخام، وأيضا مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية.

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره ، ص07

III- 2- مساهمة إيرادات النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي :

بالنسبة لمساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي فيمثلها الشكل التالي، علما أنه كلما ترتفع نسمة مساهمة النفط كلما يدل ذلك على ارتفاع ريعية الاقتصاد والعكس صحيح.

الشكل رقم (01):مساهمة إيرادات النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي بمملكة النرويج خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

عرفت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مع بداية القرن الواحد والعشرين ،مسجلة نسبة 2.12٪ إلى 4.42٪ خلال السنتين (2006-2007) على التوالي، لتنخفض مجددا من سنة 2012 إلى 2017 بنسبة 3.16 إلى 1.2٪ على التوالي ،وكانت نسبة (1.2٪) سنة 2017 أدنى نسبة لمساهمة النفط في الناتج الداخلي لسنة 2017.

III- 3- صادرات مملكة النرويج النفطية:[1]

مملكة النرويج تعتمد في اقتصادها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما أدى إلى أن تكون نسبة مساهمة الصادرات النفطية اقل مستوى مقارنة مع الدول النفطية الأخرى.وتتمثل أهم صادرات مملكة النرويج في : النفط والمنتجات النفطية، الآلات والمعدات، المعادن، والكيماويات، والسفن، والأسماك الألمنيوم والسبائك الحديدية، والطاقة الكهرومائية، منتجات الورق والمعادن.

[1] " صادرات مملكة النرويج النفطية،متاح على الموقع: https://tradingeconomics.com/norway/exports،تاريخ الإطلاع : (2020/02/14).

الشكل (02): مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

مع بداية القرن الواحد والعشرين سجلت **مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية** نسبة 63.89 ٪ سنة 2000 إلى 67.82 ٪ و63.75٪ خلال السنوات 2008 و2010 على التوالي.لتشهد في السنوات الأخيرة هذه النسبة انخفاضا مسجلة نسبة 53٪ و57.21٪ خلال السنوات 2016 و2017.

والملاحظ انه منذ سنة 2013 بدأت مساهمة الصادرات النفطية تشهد انخفاضا متتاليا إلى غاية 2017 ،وذلك نتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد النرويجي (**التنويع الاقتصادي**).فتراجع الصادرات النفطية يدل على أن القطاعات غير النفطية ما زالت في ازدهار وتؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد مملكة النرويج، بمعنى عدم تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى أمام قطاع النفط، كما حدث في أغلب الدول النفطية الأخرى.

III- 4- إنتاج النفط في مملكة النرويج:

لقد نجح الاقتصاد النرويجي في فصل عوائد النفط عن الاستهلاك المحلي ، وحماية الاقتصاد الوطني من نقمة النفط بمشاركة عوائد النفط مع الأجيال القادمة. ومع ذلك هناك إنتاج للنفط بالدولة رغم انخفاضه من سنة إلى أخرى ،وهذا ما يبينه الجدول الموالي .

الشكل رقم (03) : إنتاج النفط في مملكة النرويج (2018-جانفي 2020)

المصدر: Trading economics. **إنتاج النفط الخام في مملكة النرويج**،متاح على الموقع: ar.tradingeconomics.com/norway/crude-oil-production تاريخ الاطلاع: (2020/02/14).

الجدول رقم (01) : إنتاج النفط في مملكة النرويج

مملكة النرويج (السنوات)	جانفي2019	2018	2017	الأعلى 2000	الأدنى 1974
إنتاج النفط الخام	1420	1488	1535	3417	2

المصدر: Trading economics. **إنتاج النفط الخام في مملكة النرويج**،متاح على الموقع: ar.tradingeconomics.com/norway/crude-oil-production تاريخ الاطلاع: (2020/02/14).

انخفض إنتاج النفط الخام في مملكة النرويج إلى 1420 مليون برميل يوميا في جانفي سنة 2019 بعدما كان 1535 في جانفي سنة 2018 إلى 1488 مليون برميل في ديسمبر 2018 ،حيث بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في مملكة النرويج 1674.96 مليون برميل من عام 1973 حتى 2019 ليصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في جوان عام 2000 وأدنى مستوى قياسي له هو 2 مليون في جانفي 1974 ، كما هو موضح في الجدول والشكل السابقين.[1]

[1] Trading economics: " إنتاج النفط الخام في مملكة النرويج،متاح على الموقع https://ar.tradingeconomics.com/norway/crude-oil-production، تاريخ الاطلاع : (2020/04/14).

III- 5- استهلاك الطاقة التقليدية :

الشكل رقم (04):استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من إجمالي استهلاك الطاقة خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا لإحصائيات البنك العالمي.

شهدت مملكة النرويج ارتفاعا لاستخدام الطاقة المتجددة منذ ستينات القرن الماضي ، وبقيت وتيرة الارتفاع متواصلة إلى سنة 2008 بتسجيل استهلاك يقدر ب 6752,70 كغم مكافئ نفط لكل فرد،وبعد هذه السنة شهدنا تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مسجلا 5817,63 كغم مكافئ نفط لكل فرد سنة 2015 ،وحوالي 5325.85 كغم مكافئ نفط لكل فرد ،هذا نتيجة لاهتمام الاقتصاد النرويجي باستهلاك وإنتاج الطاقات البديلة وأهمها الطاقة الكهرومائية.

III- 6- الطاقة الخضراء (المتجددة):

المتتبع لتطور السياسات والاستراتيجيات في الاقتصاد النرويجي يلاحظ مدى اهتمام الدولة النرويجية بالطاقات المتجددة أو النظيفة باعتبارها صديقة للبيئة.

III- 6- 1- إنتاج الطاقة المتجددة :

تعد الطاقة الكهرومائية أكبر مصدر لتوليد الكهرباء في مملكة النرويج ،حيث تمثل نسبة إنتاج الكهرباء من المصادر الكهرومائية خلال فترة الدراسة نسب تتراوح بين (97 و99 ٪) ،هذا ما يبينه لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (05) :نسبة إنتاج الكهرباء من المصادر الكهرومائية من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة في مملكة النرويج (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لإحصائيات البنك العالمي.

تصل الطاقة الإنتاجية للمحطات الكهرومائية في مملكة النرويج إلى 31 جيجا وات ،وهي تزود البلاد بكل احتياجاتها تقريبا من الكهرباء ،حيث أن 99٪ من إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج يأتي من محطات الطاقة الكهرومائية ،كما تملك البلاد ما يصل إلى 270 محطة للطاقة الكهرومائية لإنتاج الكهرباء، [1]، وإضافة إلى الطاقة الكهرومائية تستعمل مملكة النرويج طاقة الرياح ،حيث أن 30٪ من أراضيها موجهة للاستثمارات في طاقة الرياح.

الشكل رقم (06) : إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج خلال سنة 2019

المصدر:Trading economics:"إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج"، متاح على الموقع://ar.tradingeconomics.com/norway/electricity-production، تاريخ الاطلاع : (2020/02/14).

[1] العربي الجديد:" **تعرف على الدول السبع الأوائل في إنتاج الطاقة الكهرومائية**"، (2017/03/03) متاح على الموقع : https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29/%D9%83%D9%8A%D9%81 ، تاريخ الاطلاع (2020/02/11).

الجدول رقم (02) : إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج خلال الفترة (2010-2019)

مملكة النرويج	نوفمبر2019	2018	الأعلى 2016	الأدنى 2010
إنتاج الكهرباء	12867	11745	16376	6653

المصدر: Trading economics:"**إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج**"، متاح على الموقع:https://ar.tradingeconomics.com/norway/electricity-production، تاريخ الاطلاع : (2020/02/14).

وصلت القدرة الإنتاجية للكهرباء في مملكة النرويج إلى 12867 جيغاوات في الساعة في نوفمبر 2019،في المقابل بلغ متوسط إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج 11634.44 جيغاوات /ساعة خلال الفترة (2008 – 2019) ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 16376 سنة 2016 وأدنى مستوى قياسي له هو 6653 جيغاوات/ساعة سنة 2010.[1]

III- 6- 2- استهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة):

[1] "**إنتاج الكهرباء في مملكة النرويج** "،متاح على Trading economics: الموقع:https://tradingeconomics.com/norway/electricity-production ، تاريخ الاطلاع : (2020/03/11).

الشكل رقم (07) : متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية في مملكة النرويج خلال الفترة (2000-2018)بالكيلو وات ساعة

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

استهلاك الطاقة الكهربائية ارتفع بوتيرة متزايدة من الستينيات إلى يومنا هذا ،حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك من 7681,14 كيلو واط ساعة سنة 1960 إلى 13454,12 كيلو واط للساعة إلى 18725,67 كيلو واط إلى 23353.91 خلال السنوات 1970 و1980و1990 على التوالي، لتواصل بنفس الوتيرة المتزايدة خلال بداية القرن الواحد والعشرين ،مسجلة إنتاج قدر ب 22999,93 سنة 2014 وقيمة 24658,25 كيلو واط للساعة سنة 2018.

IV - استراتيجيات التحول الاقتصادي الأخضر في مملكة النرويج

سنحاول تبيان ركائز التحول الاقتصادي الأخضر في مملكة النرويج من خلال التركيز على ثلاثة متطلبات أساسية :**الأولى** هي واقع استراتيجية تطوير الاستثمار والإنتاج في الطاقات المتجددة في مملكة النرويج، **ثانيها** الاهتمام بالموارد (بما فيها العنصر البشري ،ورأس المال ، المورد الطبيعي)، **ثالثها** مدى الاهتمام بالبيئة والذي نعبر عنه بكثافة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

IV - 1- استراتيجية تطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة في مملكة النرويج:

تعد مملكة النرويج من البلدان الغنية لمصادر الطاقة وهي أكبر منتج للنفط الخام في أوروبا الغربية ومن الدول الرائدة في مجال النفطي العالمي، ومع ذلك فإنها تعتبر من الدول الرائدة في

مجال استغلال الطاقات المتجددة ،نظرا لإمكانياتها الكبيرة في مجال الطاقة المائية وطاقة للرياح، لتوليد الكهرباء، وتتمثل أهم مشاريع الطاقة المتجددة في مملكة النرويج في مايلي :

IV-1-1- مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية بالتناضح :هو أول مشروع في العالم لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر استخدام تقنية تعرف بالتناضح.

الجدول رقم (03) : مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية بالتناضح بمملكة النرويج

المشروع	القدرة الإنتاجية	المقر
إنتاج الطاقة الكهربائية بالتناضح	إنتاج نحو 1700 تيراواط/ساعة من الطاقة سنويا ،يوفر المشروع التيار الكهربائي لثلاثين ألف بيت	مدينة توفته

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا:

سمير شطارة : **التناضح : تقنية نرويجية لتوليد الكهرباء**، (2017/03/03) متاح على الموقع : www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2009/11/25/، تاريخ الاطلاع (2020/04/11).

علما أن الحكومة النرويجية قامت بتمويل المشروع بأكثر من 1.8 مليون دولار، واستغرق عشر سنوات من الأبحاث والدراسات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام تقنية التناضح واحدة من أكثر الحلول المطروحة لأزمة التغيرات المناخية التي تهدد أغلب دول العالم.[1]

IV-1-2- منشأة الطاقة الكهرومائية لتوليد الكهرباء :

[1] سمير شطارة : **التناضح : تقنية نرويجية لتوليد الكهرباء**، (2017/03/03) متاح على الموقع : www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2009/11/25/، تاريخ الاطلاع (2020/04/11).

الجدول رقم (04) : منشأة الطاقة الكهرومائية لتوليد الكهرباء بمملكة النرويج

المشروع	القدرة الإنتاجية	المقر
منشأة الطاقة الكهرومائية لتوليد الكهرباء	30جيغاوات/ساعة من الطاقة تزويد 1600 منزل بالكهرباء	الشمال الشرقي للنرويج

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى :**أرقام : صور: كيف تمكنت مملكة النرويج من إطلاق مشاريع للطاقة المتجددة ذات شكل رائع "، (2016/09/09)، متاح على الموقع :** https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/443985، تاريخ الاطلاع (2020/04/11).

تجدر الإشارة إلى أن المحطة تستفيد من سقوط مياه نهر "Fors land" من ارتفاع 157 متراً ،ويستغل اندفاعه في تشغيل تروبينتي مياه لتحول الطاقة الحركية إلى كهربائية للمنطقة السكنية المحيطة. فهذه المحطة لا تمثل فقط منشأة لتوليد الطاقة للمجتمع السكني المحيط، بل تعد أيضاً جذابة بشكلها المميز للراغبين في الاستمتاع بنزهة في الغابات ومشاهدة مناظر طبيعية.[1]

IV-1-3- مشروع سكاتك سولار النرويجية لبناء محطات طاقة شمسية في إيران.

الجدول رقم (05) : مشروع سكاتك سولار النرويجية لبناء محطات طاقة شمسية في إيران

المشروع	القدرة الإنتاجية	المقر
سكاتك سولار النرويجية لبناء محطات طاقة شمسية	القدرة الإنتاجية 120 ميجاوات من الكهرباء	في إيران

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى :

قناة العالم :"**سكاتك سولار النرويجية بصدد بناء محطات طاقة شمسية في إيران**"، (2017/09/16) ، متاح على الموقع: **www.alalamtv.netA786**. تاريخ الاطلاع:(2020/04/11).

[1] أرقام : صور: كيف تمكنت مملكة النرويج من إطلاق مشاريع للطاقة المتجددة ذات شكل رائع "،(2016/09/09) ، تاريخ https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/443985،متاح على الموقع : الاطلاع (2020/04/11).

تجدر الإشارة إلى أن الشركة المدرجة ترغب في تبني وتشغيل محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في أنحاء العالم، في توليد 120 ميغاواط من الكهرباء في إيران ترتفع إلى 500 ميغاواط بعد ذلك.

وتسعى الشركة التي تعمل بالفعل في جنوب أفريقيا ورواندا والأردن والبرازيل إلى دخول أسواق أخرى من بينها ميانمار وباكستان وبنغلادش.[1]

IV-1-4- مشروع توليد الكهرباء بطاقة الرياح (شراكة بين ألمانيا ومملكة النرويج):

الجدول رقم (06): مشروع توليد الكهرباء بطاقة الرياح بين ألمانيا ومملكة النرويج

المشروع	القدرة الإنتاجية	المقر
مشروع توليد الكهرباء بطاقة الرياح (شراكة بين ألمانيا والنرويج)	قدرة إنتاجية 385 ميغاوات أي تزويد 400 ألف مسكن بالكهرباء	بحر البلطيق

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا الى :

صحيفة الإتحاد "**مشروع توليد الكهرباء بطاقة الرياح بين ألمانيا ومملكة النرويج** "، (2019/04/17) ، متاح على الموقع : https://www.alittihad.ae/article/23554/2019، تاريخ الاطلاع (2020/04/11)

هذا المشروع مشترك بين "إيون" الألمانية العملاقة للطاقة و "إيكوينور" مملكة النرويجية للطاقة ،وهو يمثل أكبر محطة لإنتاج الكهرباء بطاقة الرياح في بحر البلطيق.

[1] **قناة العالم** : "سكاتك سولار" مملكة النرويجية بصدد بناء محطات طاقة شمسية في إيران" ، **(2017/09/16)** متاح على الموقع : https://www.alalamtv.netA7%D9%86، تاريخ الاطلاع **(2020/04/11)**.

- تجدر الإشارة إلى أن مملكة النرويج من خلال إستراتيجيتها بحلول 2050 تهدف إلى التقليل التدريجي من الاعتماد على النفط و جعل الطاقات المتجددة كمساهم في الاقتصاد و ليس كبديل ،فاستخراج النفط في مملكة النرويج لا زال قيد الاهتمام من السلطات المعنية.[1]

IV-1-5- مملكة النرويج والسيارات الكهربائية:

مملكة النرويج تركز بشكل كبير على استخدام السيارات الكهربائية فالانتشار الكبير للسيارات الكهربائية في مملكة النرويج يعود معظمه إلى أسباب اقتصادية بحتة تتضمن إعانات حكومية ضخمة جعلت السيارات الكهربائية أرخص من مثيلاتها بشكل كبير، وجعلت تكاليف ملكيتها أقل بكثير أيضاً ، وفي ما يلي أهم وسائل الدعم للسيارات الكهربائية[2]:

- أسعار البنزين في مملكة النرويج من الأعلى في العالم؛
- السيارات الكهربائية معفاة من ضرائب القيمة المضافة ومعفاة من الضرائب الإضافية على السيارات المستوردة، هذه الضرائب قد تصل إلى عشرات الألوف من الدولارات إذا كانت السيارة نفسها تسير بالبنزين أو الديزل؛
- معظم الكهرباء في مملكة النرويج تأتي من أرخص موارد الطاقة المتجددة وهي الطاقة الكهرومائية؛
- تاريخياً، لم يكن هناك أي رسوم على استخدام السيارات الكهربائية للطرق السريعة، بينما تدفعها السيارات الأخرى،و حتى عندما قامت بعض المحافظات بفرض رسوم عليها، كانت هذه الرسوم ربع رسوم السيارات العادية؛
- إمكانية وقوف وشحن السيارات الكهربائية مجاناً في المواقف العامة؛

---

[1] صحيفة الإتحاد "**مشروع توليد الكهرباء بطاقة الرياح بين ألمانيا ومملكة النرويج** "، [على الخط ،(2019/04/17)، متاح على الموقع : https://www.alittihad.ae/article/23554/2019/ ، تاريخ الاطلاع (2020/04/11).

[2] أنس بن فيصل الحجي :" **مملكة النرويج: مثال لا يناسب منتجي النفط ولا مستهلكيه** "،مجلةindependent arabia (2019/08/27) ،متاح على الموقع :independentarabia.com/node/51271 ،تاريخ الاطلاع: (2020/04/12).

- استخدام السيارات الكهربائية للمسارات الخاصة بالحافلات أو بالطرق التي تتطلب وجود أكثر من شخصين بالسيارة، والذي يمكّن صاحب السيارة من تفادي الزحام.

منذ عام 2012 ساهمت السيارات الكهربائية في انخفاض بنسبة 35 ٪ من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العاصمة أوسلو ، مما أدى إلى تحسين نوعية الهواء والصحة العامة، ويوجد في أوسلو الآن أكبر عدد من السيارات الكهربائية في العالم لنصيب الفرد الواحد.[1]

IV-2- الاهتمام بالموارد وتحقيق التنمية والنمو:

بمعنى مدى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي مع **إشراف مستدام على الموارد الطبيعية والمالية** ،وتوفر المشاركة المجتمعية والمساواة بين الأجيال.

IV-2-1- معدل النمو:

يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مؤشر لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي ،فهو يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر، وبالنسبة لتطور هذا المؤشر في مملكة النرويج نلاحظ من خلال الشكل رقم (08):

الشكل رقم (08) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في مملكة النرويج خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مجموعة البنك الدولي.

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في مملكة النرويج يتميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من مرحلة إلى أخرى ،وهذا كنتيجة للتغيرات العالمية والمحلية ،أعلى نسبة

[1] الأمم المتحدة للبيئة :"**أوسلو تتخذ خطوات جريئة للحد من تلوث الهواء، وتحسين مستوى المعيشة**" ، ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع :(2020/04/13).

سجلها هذا المعدل سنة 2004 وصلت إلى تقريبا 4٪ ،وأدناها كانت سنة 2009 كنتيجة لازمة الرهن العقاري، حيث سجلت مملكة النرويج معدل نمو سالب قدر ب 1.6٪.ليرتفع مسجلا 2.3٪ و1.2٪ خلال السنوات 2017 و2018 على التوالي ،حيث تمكن الاقتصاد النرويجي منتجاوز التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية ،واستعادة عافيته مجددا ومعاودة مسار نموه التاريخي.

IV-2-2- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

الشكل رقم (09) : تطور نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) في مملكة النرويج خلال الفترة (2000-2018)

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مجموعة البنك الدولي.

تعتبر مملكة النرويج من الدول الأولى عالميا في مؤشرات الرفاهية بسبب منظومتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،حيث سجلت أكبر زيادة في معدل الدخل بين الإقتصادات ذات الدخول المرتفعة خلال فترة الدراسة ، كما تحتل مكانة عالمية في ما يتعلق بمؤشرات الثروة والسعادة ، إذ انتقل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدولة من 552310,484 دولار سنة 2000 إلى 589062,417 دولار سنة 2012 إلى 623576,585 دولار سنة 2018 ، وهذا ما يمكن المواطن النرويجي للوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية والإسكان.

IV-2-3- البطالة :

الشكل رقم (10) :تطور معدل البطالة في مملكة النرويج خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

بالرغم من المستوى المعيشي الجيد في الاقتصاد النرويجي إلا أن معدل البطالة يتميز خلال فترة الدراسة بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع علما أنه لم يتجاوز 5 ٪ ،وتجدر الإشارة إلا أن معدل البطالة بين الشباب في مملكة النرويج الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً يبلغ 9.4 ٪،وهذا المعدل يعتبر منخفض نسبياً مقارنة بمعدل 13.9 ٪ السائد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تمثل أقوى الدول الصناعية الكبرى.

IV-2-4- الفقر:

الشكل رقم (11) :تطور معدل الفقر في مملكة النرويج خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

مملكة النرويج من الدول التي تتميز بانخفاض معدل الفقر بها، وهذا ما التمسناه من الشكل السابق، حيث تعتبر الفجوة بين الفقراء والأغنياء هي الأصغر في العالم.

IV-2-5- المورد المالي والعدالة الاجتماعية :

يمكن اعتبار الصندوق السيادي (الصندوق التقاعدي الحكومي الشامل في مملكة النرويج) أهم مؤشر يعبر عند الاهتمام بالموارد المالية وعن تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال فهو أكبر صندوق سيادي في العالم تقارب قيمته تريليون دولار (ألف مليار دولار)، تم إنشاءه سنة 1990، ليكون داعما لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، حيث يعتبر مملكة النرويج النفط مورد طبيعي ملك للشعب مملكة النرويجي حيث يفترض أن تستفيد منه أيضاً الأجيال الصاعدة حين تنضب الحقول النفطية، باستمرارية جني ثماره بفضل المكاسب المالية التي يحققها . لا يسمح للدولة من استعمال أكثر من 4 ٪ من هذه الأموال التي تستعمل فقط في مشاريع البنية التحتية وذلك من أجل الحفاظ على قيمته الرأسمالية، وتستثمر هذه الأموال في أسواق المال العالمية خاصة الأوربية منها،وهو بهذه السياسة يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجيل الحالي والأجيال اللاحقة.[1].

اذن مستوى المؤشرات السابقة الذكر كان له انعكاسات (إحصائيات 2017) تمثل أساسا في :

- **معدل الهجرة من مملكة النرويج** :يمثل فقط 1.60 ٪؛
- **مؤشر رأس المال البشري**: والذي يحدد كميا مقدار مساهمة الصحة والتعليم في مستوى الإنتاجية المتوقع أن يحققه الجيل القادم من الأيدي العاملة، ويكون جيد كلما اقترب من الواحد ،وقد قدر بمملكة النرويج ب 0.7؛
- **معامل جيني** : هذا المعامل من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي فكلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل،بمعني

[1] حامد عبد الحسين الجبوري: "**العدالة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الريعي - العراق ومملكة النرويج مثالا**"، مركز الفرات (33622017)،(2017/11/25) ، متاح على الموقع : **http://fcdrs.com/economical/968**، تاريخ الاطلاع : (2020/04/12)

اذا كان مؤشر جيني مساوي للصفر ،فهذا يمثل مساواة مثالية، يمثل في مملكة النرويج قيمة 0.27.

IV-2-6- المورد الطبيعي :

حاولنا تقيم اهتمام مملكة النرويج بالمورد الطبيعي من خلال المؤشرات التالية :

- المناطق البحرية المحمية (بالنسبة المئوية من المياه الإقليمية): تمثل 2.83 ٪؛
- المناطق المحمية على المستوى الوطني (بالنسبة المئوية من المساحة السطحية):تمثل نسبة 7 ٪؛
- كمية الموارد المائية المتجددة:تمثل 386 متر كمية الموارد المائية المتجددة مكعب ؛
- المسحوبات السنوية من المياه : :تمثل نسبة 2.94٪؛
- مساحة الغابات من الأرض: تمثل 33.35 ٪.

☜ من خلال ما سبق تقديمه يتبين مجهودات الدولة الساعية للمحافظة على البيئة ،و كذا على الموارد الطبيعية .

IV-2-7- الاهتمام بالبيئة :

والذي يعبر عنها أساسا بمدى كثافة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المدينة والعاصمة أوسلو فازت المدينة بلقب المدينة الأوروبية الخضراء لعام 2019 كنتيجة للإنجازات الحضرية الخضراء. وتشمل بعض المؤشرات لكونها مدينة خضراء على جودة الهواء، والنقل المحلي، والتنوع البيولوجي، وإدارة النفايات وانخفاض مستويات الضوضاء[1].

[1] الأمم المتحدة للبيئة :"**أوسلو تتخذ خطوات جريئة للحد من تلوث الهواء، وتحسين مستوى المعيشة**" ، ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع :(2020/04/13).

الشكل رقم (12) :إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) خلال الفترة (2000-2018)

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

كثيرا ما يحذر العلماء من لتغيرات الكبيرة التي قد تصيب البيئة إذا لم تُتخذ إجراءات قوية لخفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.لهذا أصبحت مختلف دول العالم تسعى جاهدة إلى خفض تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ومن بينها مملكة النرويج التي انخفضت بها إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 45221,4 كيلو طن سنة 2003 إلى 60105,7 سنة 2010 لتنخفض بشكل ملحوظ هذه الإنبعاثات في السنوات الأخيرة مسجلة 44589,36 كيلو طن و43856,2 كيلو طن خلال السنوات 2017 و 2018 على التوالي.

الشكل رقم (13) :إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد خلال الفترة (2000-2018) بالنسبة المئوية

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

من أهم الإجراءات التي تنتهجها الدول لخفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي البحث عن طرق إنتاج جديدة من أهم خصائصها أنها أقل كثافة لانبعاث الكربون، لكن الأمر لا يتعلق فقط بالصناعة إنما حتى بالقطاع الخدماتي بما في ذلك وسائل النقل ،القطاع التجاري ....بمعنى السعي إلى أن تكون مختلف القطاعات الاقتصادية أقل كثافة لانبعاث الكربون ،فمثلا إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد انخفضت بشكل خلال السنوات الأخيرة تقريبا من 20٪ سنة 2000 إلى 17٪ سنة 2008 إلى 14٪ سنة 2018.

في المقابل تعتبر أوسلو في مقدمة المدن العالمية الرائدة في نظام إدارة النفايات القائم على أساس التدوير،حيث تصبح جميع النفايات المنتجة في المدينة مادة خام إما في إنتاج منتجات جديدة مثل المنتجات البلاستيكية الجديدة أو الميثان الحيوي أو السماد الحيوي أو كحرارة أو طاقة كهربائية، علاوة على ذلك، يتم استخدام الغاز الحيوي المنتج من النفايات البيولوجية ومياه الصرف الصحي في المدن لتشغيل حافلات أوسلو وشاحنات النفايات. [1].

☜خلال السنوات الأخيرة أدت بعض السياسات المتبعة في مملكة النرويج لتحسين عملية الحصاد المستدام، بما في ذلك تدابير سياسة المناخ التي قدمت حوافز لزيادة مخزونات الكربون وتكثيف الغابات مع وجود نموً اقتصادي.[2]

V- النتائج والاستنتاجات :

في محاولة من للإجابة على الإشكالية وتقييم الفرضيات استنتجنا مايلي:

- يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي مع عدالة اجتماعية واستعمال للطاقة النظيفة أو البديلة أو الخضراء الصديقة للبيئة، والى استغلال أمثل لمختلف الموارد الاقتصادية، هذا ما يجعل له بعدا اقتصاديا، واجتماعيا ،وأيضا بعد بيئي ،وتعد العاصمة أوسلو عاصمة مملكة النرويج هي واحدة من 42 مدينة التي تشارك في حملة تنفس الحياة التي تنظمها

[1] الأمم المتحدة للبيئة :"**أوسلو تتخذ خطوات جريئة للحد من تلوث الهواء، وتحسين مستوى المعيشة**" ، ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع :(2020/04/13).

[2] إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية: **قراءة في تقرير مراجعة السياسة التجارية مملكة النرويج**، قطاع التجارة الخارجية ، وزارة الاقتصاد الاماراتية والمنظمة العالمية للتجارة، ص 07، 2018.

منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة للبيئة وائتلاف المناخ والهواء النظيف التي تلهم المدن والأفراد لحماية صحتنا وكوكبنا من آثار تلوث الهواء (صحة الفرضية الثالثة)[1]؛

- بالرغم من كون مملكة النرويج ثالث أكبر منتج للغاز في العالم، فضلاً على كونها أيضا مصدر عالمي للنفط، إلا أن سوق الطاقة المحلي في مملكة النرويج يتميز بنسبة كبيرة من الطاقة المتجددة، لا سيما في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ،حيث أن مملكة النرويج تتبنى سياسات تشجع استخدام السيارات الكهربائية والبدء في مشاريع تجريبية تستهدف توسيع استخدامات الكهرباء في وسائل النقل العام.(صحة الفرضية الثانية والثالثة) في ما تقوم مؤسسة (Enova) الحكومية،بتمويل مشاريع الاستثمار ودعم الخدمات الاستشارية لكفاءة الطاقة، كما اعتمدت حكومة مملكة النرويج زيادة كفاءة الطاقة وتخفيض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري[2]، لتجنب التأثيرات السلبية على البيئة والإنسان ؛
- مملكة النرويج أسست صندوق سيادي بهدف تحصين اقتصادها من التقلبات في أسواق النفط، ويهدف أيضا إلى ضمان مصدر مستقبلي للثروة من الإيرادات الحالية المستمدة من مبيعات النفط والغاز، فالتجربة النرويجية يقتدى منها ليس فقط في مقدار ما تذخره إلى الأجيال المقبلة من الإيرادات النفطية بقدر ما يمكن الاقتداء بها في استثمارها في بناها التحتية كي تحقق النمو، فهي توفر للقطاعات الأخرى الغير نفطية فرص النمو والتوظيف ؛
- مملكة النرويج رابع أكبر اقتصاد في العالم لا يوجد فيها تفاوت في مستوى الدخل، وهذا ما يميزها على العديد من الدول المنتجة للنفط؛ جاءت مملكة النرويج في المركز الأول كأفضل الإقتصادات المتقدمة أداءً في 2018، ويعكس هذا نجاح ركيزة أساسية من ركائز التحول الاقتصادي الأخضر؛
- مملكة النرويج ومن خلال إستراتيجيتها بحلول 2050 تهدف إلى التقليل التدريجي من الاعتماد على النفط، وجعل الطاقات المتجددة كمساهم في الاقتصاد و ليس كبديل، فاستخراج النفط لا زال قيد الاهتمام من قبل مملكة النرويج .

---

[1] الأمم المتحدة للبيئة :"**أوسلو تتخذ خطوات جريئة للحد من تلوث الهواء، وتحسين مستوى المعيشة**" ، متاح على الموقع:، تاريخ الاطلاع :(2020/04/13).

[2] **إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص08.

تجارب بعض الدول النفطية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر:

Experiences of Some Oil Countries in The Field Of Economic Diversification Strategy, With Reference to The Case of Algeria

د.بركات عماد الدين *
أستاذ محاضر-ب- / تخصص قانون خاص
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف- الجزائر

ط.د مويسي وسام
طالبة دكتوراه/تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- الجزائر

ملخَّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض التجارب الناجحة في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وهذا من خلال تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي، ومن ثم عرض وتحليل تجارب بعض الدول النفطية والعوامل التي ساهمت في نجاحها في تنويع اقتصادياتها، وكذلك تسليط الضوء على استراتيجية الجزائر في تنويع اقتصادها.

وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: تعبر مسألة التنويع الاقتصادي عن عملية توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتوسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص متنوعة للقطاعات الإنتاجية، وبناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتكاملة، كما استطاعت كل التجارب الدولية المتناولة النهوض باقتصادياتها من خلال النجاح في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي، كذلك يمثل النموذج الاقتصادي فرصة حقيقية للاقتصاد الوطني للدخول في نمط اقتصادي جديد مبني على التنوع الاقتصادي والاستشراف المالي، وهو أمر مرتبط بمدى القدرة على تغيير الواقع الحالي وتبني رؤية واضحة.

الكلمات المفاتيح:التنويع الاقتصادي، الدول النفطية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

* الايميل: imadbarkat59@gmail.com

This study aims at highlighting some successful experiences in the field of economic diversification strategy, referring to the state of Algeria, by defining the concept of economic diversification, and then presenting and analyzing the experiences if some oil countries, factors that contributed to its success in diversifying their economies, as well as highlighting Algeria's strategy in diversification of its economy.

This study has reached a series of conclusions, the most important of which is that the issue of economic diversification reflects the process of expanding the capacity of the economy to create diverse opportunities for integrated economic base the economic model is a real opportunity for the national economy to enter a new economic pattern based on economic diversification and financial supervision, which is linked to the ability to change the current reality and to adopt a clear vision.

Keywords: Economic diversification, Oil states, Algerian economy

I- مقدمة:

بعد ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها على اقتصاديات العديد من الدول خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، أصبحت قضية التنويع الاقتصادي من القضايا المعاصرة، حيث تم تداول هذا المفهوم بكثرة بين صناع القرار لتجنيب هذه الدول وحمايتها من الأزمات والصدمات الخارجية الناتجة عن التقلب أو الانهيار في أسعار هذه الموارد، وما ينجر عنه من انعكاسات سلبيه على الموازنات والاحتياطات النقدية لهذه الدول، لقد نجحت البلدان الصاعدة في تنويع اقتصادها وصادراتها عن طريق تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي ومن بين أبرز هذه الدول نجد: النرويج، ماليزيا، الشيلي، وأندونيسيا، ورغم اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد إلا أن نجاحها يعكس اشتراكها في العديد من الخصائص.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية سعت لتنويع اقتصادها والتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات خاصة بعد الأزمة النفطية العكسية لسنة 2014 والتي أثرت بشدة على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ تدابير وإجراءات حديثة تجسدت في تصميم نموذج اقتصادي سنة 2016 أين تم اختباره والمصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في شهر جويلية من نفس السنة.

I-1- إشكالية الدراسة:

مما سبق تبرز معالم إشكالية الدراسة والتي يتم صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل السياسات التي تبنتها الدول النفطية المتناولة في الدراسة لتنويع اقتصادياتها؟

وما هي استراتيجية التنويع الملائمة والمقترحة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟

I-2- فرضيات الدراسة

- يُعد التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج عن طريق خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع رئيسي واحد في الاقتصاد؛
- تتمثل أهم ركائز استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية المتناولة في هذه الدراسة في: تنويع مصادر الدخل واستغلال الموارد والثروات الطبيعية وكذلك تشجيع القطاع الخاص والاستثمار بمختلف أشكاله؛
- يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر رؤية استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

I-3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- عرض التجارب الدولية الناجحة في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي، للاستفادة من الدروس المستفادة منها؛
- البحث عن البدائل الممكنة والمتاحة للاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛

- تسليط الضوء على النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر والذي يعد رؤية استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني.

I-4- منهجية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب وطبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال وصف التجارب المتناولة وتحليلها وإسقاطها على الاقتصاد الوطني.

I-5- هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع سيتم تقسيمه إلى المحاور الرئيسية التالية:

- **مدخل للتنويع الاقتصادي؛**
- **تجارب بعض الدول النفطية في مجال التنويع الاقتصادي؛**
- **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.**

II- مدخل للتنويع الاقتصادي.

II-1- تعريف التنويع الاقتصادي:

تعددت التعاريف المقدمة للتنويع الاقتصادي، وسيتم تقديم بعض منها فيما يلي:

يُعرف التنويع الاقتصادي على أنه:" عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج عن طريق خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع رئيسي واحد في الاقتصاد، إذ تؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[1]

[1]- حامد عبد الحسين الجبوري،**التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية**، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني التالي:http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989، تم الاطلاع عليه بتاريخ 02/15/ 2020، ص 03.

كما يُعرف على أنه: " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات، الممارسات داخل النشاط الاقتصادي".[1]

بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي " تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية".[2]

II-2- أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن إجمال الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي في مايلي:[3]

- تحقيق استدامة وتنويع النمو فارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة؛
- خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب وزيادة إنتاجية رأس المال البشري؛
- الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري،
- التخفيف من تأثير الأزمات؛
- تقليل المخاطر الاستثمارية فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها؛
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حيث يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.

II-3- تقييم درجة التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

II-3-1- تقييم درجة التنويع الاقتصادي:

---

[1]-نبيلة نوري، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية –دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 2.

[2]- نبيلة نوري، المرجع نفسه، ص 2.

[3]- رفيقة عصماني، **مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة مجلس التعاون الخليجي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 09، جامعة المدية، أفريل 2018، ص 300.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي وتتمثل فيما يلي:

- **درجة التغير الهيكلي:** كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو نقص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن؛
- **الإيرادات:**تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية؛
- **الصادرات:**نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا؛
- الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

II-3-2- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: وتتمثل في:

يُعد معامل هيرفندال- هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي. حيث يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

$$H=x=\frac{\sqrt{\Sigma\left(\frac{Xi}{X}\right)2-\sqrt{\frac{1}{N}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

- N: عدد النشاطات.
- Xi: قيمة المتغير في النشاط i.
- X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.
- تتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد.
- فإذا كان H=0 فإن هنالك تنوعا كاملا للاقتصاد.
- وإذا كان H=1 فإن مقدار التنوع يكون معدوما.
- بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (01): المنتجات المصدرة لسنة 2017

Source :the UNCTAD Handbook of Statistiques 2018, United Nations Conférenceon Trade and developpement, United Nations,2018, p24.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ اعتماد كل من أمريكا الشمالية والصين واليابان والدول الأوروبية على تصدير السلع المصنعة، بينما تعتمدك ل من الجزائر، ليبيا، السعودية، قطر، العراق وروسيا على تصدير المحروقات. كما تبين الخريطة مؤشر تركز صادرات العالم، حيث أن اللون الأحمر القاتم يعني تركيز بين 0.7 و1 أي تركيز كبير للمنتجات المصدرة وكلما كان اللون أفتح قل التركيز، حيث نلاحظ أن دولا إفريقية كمالي،نيجيريا،بوتسوانا،تشاد، تعاني من تركز صادراتها. وكذا الأمر بالنسبة لدول الشرق الأوسط كالعراق،السعودية وإيران. بالنسبة للجزائر فإن قيمة مؤشر التركز كانت بين 0.3 و 0.5، أما الولايات المتحدة فتراوحت

بين 0.1 و0.3 والدول الأوروبية بين 0 و0.1، فهي تتميز بتركيز ضعيف لصادراتها وهو ما يعكس تنوع منتجاتها المصدرة.[1].

[1]- نبيلة نوري، المرجع نفسه، ص 2.

الشكل رقم (02): مؤشر تركز المنتجات المصدرة لسنة 2017

Source : The UNCTAD Handbook of Statistiques 2018, United Nations Conférenceon Trade and developpements, United Nations,2018, page28

يظهر من خلال الشكل السابق أن الدول الأوروبية صادراتها تتنوع بشكل كبير، تليها أغلب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، بينما تبقى دول الشرق الأوسط ودول إفريقيا متأخرة بخصوص تنويع الصادرات، وذلك راجع بالأساس إلى المشاكل والصعوبات التي تواجهها وتعرقل مسار نموها مثل: زيادة في أسعار الفائدة العالمية، البنية التحتية والطاقة، وكل هذا ناشئ عن عدم تبنيها لإستراتيجية التنويع الاقتصادي.

كما يمكن استخدام الصيغة السابقة لقياس درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2015)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم مؤشر هرفندل-هيرشمان في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2004-2015).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر H.H	0.107	0.179	0.197	0.179	0.194	0.062
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
مؤشر H.H	0.091	0.102	0.084	0.053	0.057	0.020

المصدر: محمد بوطلاعة، نعيمة بن ديش، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، جامعة بشار، 2018، ص 303.

من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه يلاحظ الارتفاع في قيم مؤشر H.Hمن سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.10 إلى ما يقارب القيمة 0.20، ومن ثم يلاحظ انخفاضه إلى النصف سنة 2009، ويمكن تفسير ذلك أن بأن الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط في هذه السنة من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وبالتالي انخفاض الإيرادات البترولية مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، ثم بعد ذلك واصل انخفاضه بالرغم من تحسن أسعار البترول حيث بلغت قيم المؤشر 0.057 سنة 2014، ويفسر هذا بتراجع كمية النفط المصدرة للخارج وكذلك ارتفاع ملحوظ من حيث مساهمة القطاعات الأخرى، وهو دليل جيد لإمكانية تنويع الاقتصاد الجزائري وتخلصه من التبعية لقطاع المحروقات[1].

II- تجارب بعض الدول النفطية في مجال التنويع الاقتصادي

II-1- تجربة الشيلي.

من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي، قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة العمودية الناجحة التي ساعدت في تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون.

[1]- محمد بوطلاعة، نعيمة بن ديش، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، جامعة بشار، 2018، ص 303.

ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين[1].

كما أسست سنة 2005 صندوقا لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطباً قطاعياً متميزاً. من جهة أخرى شجعت الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى حيث تم تخصيص منح للطلاب المتفوقين للدراسة في الخارج. ركزت سياسة الشيلي للتنويع على استغلال إمكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء، مثل الخدمات[2].

أظهر تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الأسواق المالية. قدر الناتج المحلي الإجمالي ب: 245349 مليون دولار وبنسبة نمو 1.60%، وتمثل حصة الفرد منه 13.576 دولار أمريكي.

II-2- تجربة اندونيسيا.

اتسمت التجربة الاقتصادية الاندونيسية بمرورها بعدة مراحل تحولت خلالها من اقتصاد حساس وهش نتيجة طابعه الريعي إلى أقل الاقتصاديات تأثراً بالأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كما انضمت إلى نادي الدول الصاعدة كرابع اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر أكبر اقتصاد في العالم[3].

يتميز أيضاً الاقتصاد الاندونيسي بكونه اقتصاد مختلط ينشط فيه كل من القطاعين العام والخاص، كما يُعتبر أكبر اقتصاد في شرق آسيا، وعضو في مجموعة العشرين، وقد قدر ناتجها المحلي

---

[1]-أحلام هواري، علي سدي، **التنويع الاقتصادي في البلدن المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، أوت 2019، ص 218.

[2]- أحلام هواري، علي سدي، المرجع نفسه، ص 223.

[3]- ط.د آمال خالي، **دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي (دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في أندونيسيا 2011-2025)**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر العدد 17، جانفي 2018، ص 873

الإجمالي بـ 706.7 مليار دولار، كما يعد القطاع الصناعي أكبر قطاع اقتصادي في اندونيسيا بحيث يساهم بما يقارب من 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات بنسبة 37.1% ثم القطاع الزراعي بنسبة 16.5%.[1]، كما تمكنت أندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى، وتتمثل أهم الخطوات التي اتبعتها في الآتي:

1. استطاعت أندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في استخدامها كمدخلات في إنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير في المردودية الزراعية.[2]

2. تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES)، والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرقات.

3. تحول أندونيسيا بعد تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفير قاعدة زراعية قوية، من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

4. اتخذت أندونيسيا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالموازاة مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط.

5. تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك من تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلق بالتصدير.

II-3- تجربة ماليزيا

ماليزيا بلد استوائي تقع في قلب جنوب شرق آسيا، تمتلك موارد طبيعية متنوعة وموقعا جغرافيا متميزا، واثبتت التجربة الماليزية كنموذج للبلدان النامية في مجال التنمية، نموذجاً للتقدم

---

[1]- د. مسعودي محمد، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي (تجارب ونماذج رائدة)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 02، العدد 07، 2018، ص 239.

[2]- محمد الأمين لزعر، "**سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية -**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من خلال سياسة تنموية اعتمدت الاحتكام الراشد لنمط استراتيجي للنمو، والاحتكام لمنهج متقدم للتنمية، أثبت جدارته في التفاعل مع الاقتصاد الدولي وسياسة الاندماج مع مستجدات الاستثمار في مجال التجارة الداخلية والخارجية[1].

حيث تميزت التجربة الماليزية في إطار التنويع الاقتصادي بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ولتوفرها على موارد طبيعية متنوعة والتي قامت بتوظيفها على النحو التالي:

1. تمتلك ماليزيا موانئ في المياه العميقة، المطاط،القصدير،والمنتجات الغابية، والتي كانت قبل البترول من السلع الأساسية المصدرة.
2. تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا مما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي، وبرامج التشجير لتطوير وعصرنة إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضاً في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطاقة، الاتصالات والنقل.
3. بدأت ماليزيا في بداية السبعينات على تشجيع التصدير بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفها، من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف العمالة وإدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين.
4. حولت ماليزيا سياستها مع منتصف الثمانينات نحو المنتجات الأكثر تكنولوجية ونحو تحسين مهاراتها، فقد حررت استقطاب اليد العاملة المؤهلة، وزادت بشكل ملحوظ في عدد طلاب الجامعات التكنولوجية، بالإضافة إلى إقامتها لعلاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية، وإطلاقها لبرامج تنمية المهارات الممولة من طرف فدرالية المنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا.
5. اختارت ماليزيا تدريجيا نظام تجارة أكثر انفتاحاً، وقد خفضت سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز.

[1]- محمد بوطلاعة، نعيمة بن ديش، المرجع السابق ، ص ص 304-305.

6. استمرار ماليزيا في الاستثمار والدعم على نحو يستهدف مختلف التدابير بما في ذلك مناطق حرة، آليات تمويل الصادرات، المساعدة على البحث، وتطوير المنتجات وحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية[1].

كما كان تحسين أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا، من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 احتلت ماليزيا المرتبة 23 من بين 137 دولة شملها التقرير حيث تراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 16 في تطوير الأسواق المالية، إلى 46 في الاستعداد التكنولوجي. وقدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 297413 مليون دولار، بنمو 4.40%، وحصته من إجمالي الناتج المحلي العالمي قدرت ب 0.72%[2].

II-4- تجربة النرويج

تُعتبر النرويج أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا، وبحلول عام 1986 وإثر الأزمة النفطية، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الإيرادات النفطية بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية.

تتمثل أهداف الصندوق في تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخيل الثروة النفطية، وكذا تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية

[1]- محمد حسين الجبوري، حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، **التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 10، الجامعة المستنصرية، العراق.

[2]- فاروق القاسم،**النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته**، الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

العالمية، ويهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ في شكل سيولة نقدية[1].

أدار هذا الصندوق إيرادات القطاعات النفطي على المدى الطويل، وساعد على تراكم الأصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى، والمتعلقة بالإنفاق في مجال التقاعد والشيخوخة، نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص. بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي تريليون دولار جاعلة منه الأكبر في العالم. ساهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، ومكنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفط.[14]

احتلت النرويج المرتبة 11 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2018، المرتبة 1 في محيط الاقتصاد الكلي، والمرتبة 6 في المؤسسات، و 8 في التعليم العالي، 9 في تطوير الأسواق العالمية، 14 في الابتكار. بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 370.0 مليار دولار وحصة الفرد منه 70،391.6 دولار، وبنسبة نمو 0.70%[2].

III- استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

III-1- مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد:

بعد تردد طويل، تم الإفراج رسميا عن النموذج الاقتصادي الجديد، يوم الاثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالجزائر العاصمة، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم

[1]- د. نبيل بوفليح، د. محمد طرشي، **دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط (صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً)** مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص 125.

[2] -The Global Competitiveness Report, 2017-2018. Switzerland : world économico forum.

الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية.

تتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي:

أ- **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج أهداف رئيسية في آفاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية[1].

ب- **مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة الممتدة من (2020-2030)، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)؛
- وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي مما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في عام 2015 إلى 3% في 2030، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

III-2- مراحل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

يستهدف النموذج الجديد تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو:

1. **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

[1] - Ministère des Finances, le nouveau modèle de croissance (synthese), Algérie, 2016, P2.

2. **مرحلة التحول (2020- 2025):** ستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
3. **مرحلة الاستقرار والتوافق (2026- 2030):** يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.[1]

III-3- المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها فيما سبق، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور استراتيجية،نذكرها كما يلي:

1- ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو،والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10%من القيمة المضافة في حدود 2030،ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 5.6%-4.7% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء، الذي سيبلغ نموه 7.1 %خلال الفترة المرجعية[2].

2- تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 (الاندماج المالي) بشكل تدريجي، من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP) وهذا يتطلب:

---

[1]- وزارة المالية،"**نموذج النمو الاقتصادي الجديد**، الجزائر"، متاح على الموقع الالكتروني.https://www.mfdgi.gov.dz) (أطلع عليه بتاريخ 2019/01/20.

[2]- Ministère des Finances, op.cit, pp 11-13.

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة .

3- الملاءة الخارجية: الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـــــ 6.5%سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3 %خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة الأحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020 .

وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030،أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة وهي:

- درجة التغير في الهيكل الإنتاجي؛
- تطور الدين الداخلي؛
- الملاءة الخارجية؛
- الانتقال الطاقوي، والذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

III-4- شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد

من أجل نجاح رؤية النموذج الجديد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة وفقا لـــــ 6 محاور استراتيجية كتوصيات وشروط مهمة نذكرها كما يلي:[19]

1- تحفيز المقاولاتية في الجزائر: تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل وأعباء إدارية تحد من عملها وتوسعها، إلا أنه وبإرادة سياسية قوية ومن أعلى المستويات، والتركيز على قطاعات حاسمة معينة، من شأنها أن تخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في إصلاحات معمقة تشمل مايلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير: من خلال مراجعة وضعية لجنة ممارسة الأعمال وتشكيلة أعضائها، بإضافة الباحثين والمستشارين وعدم اقتصارها فقط على الممثلين ذوي الصلة من الحكومة والقطاع الخاص، الذي من شأنه أن يجب الصرامة العلمية مع تقديم رؤية أوسع للتنمية الاقتصادية؛
- مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المثبطة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.
- تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي. ولذلك فمن الأهمية أن يستفيد بلدنا إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب، عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من الهياكل الأساسية، ولا سيما من حيث المرونة التشغيلية، وكذا بعض الحواجز الإجرائية التي يواجهها قادة المشاريع الإبداعية (لا سيما في مجال توطين المؤسسات)، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير برامج الحضانة الخاصة بها.

2- **تمويل الاستثمار:** ولتحقيق رؤية عام 2030، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة.

ويجب أن تستند الإصلاحات إلى ثلاث محاور: إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة، استئناف إصلاح النظام المصرفي، وتطوير سوق رأس المال.

3- **السياسة الصناعية والتنويع:** إن هدف التنويع الوارد في رؤية 2030، يفرض فترات من التسارع العالي في نمو مختلف القطاعات.

4- **تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:** وينطوي التنويع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد.

5- **ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية:** ويقوم على محورين تكميليين كالتالي:

برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

- فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والذي يضفي الطابع التشغيلي للبرنامج من خلال: تطوير مراجعة الطاقة، وبرنامج اقتصاد الطاقة، وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة في سياق تنمية الممتلكات، فرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع السكنات، دعم إنشاء مؤسسات خدمات الطاقة، إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.
- فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي: المعرفة الدقيقة بموارد الطاقات المتجددة بالبلد بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية، الرصد والتوقع المستمر لتطور التكاليف نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية، معرفة وتوقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.

6- حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد: يجب أن تصاحب الرؤية الجديدة لنموذج النمو الاقتصادي المعلن، رؤية أخرى لا تقتصر فقط على تحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتدابير المصاحبة لها وإنما قبل كل شيء لابد من:

- ضرورة وجود عملية ديناميكية تشاورية بين السلطات والمؤسسات العمومية؛
- نظام وطني جديد للاستثمار في المرافق العمومية؛
- تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد؛
- تقييم السياسات العامة: من الضروري تعزيز تقييم السياسات العامة في الجزائر، لأنها ليست موجهة نحو تحقيق النتائج؛
- الإدارة الاقتصادية: إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إذ لم تكن هناك إدارات ووكالات على استعداد للقيام بها على نحو فعال، فاستراتيجيات الاقتصاد الكلي يمكن كسرها بسرعة من قبل شبكة من المؤسسات غير المستعدة لتحدي الأداء. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة في بلدنا، إلا أن الممارسات الإدارية ليست مرضية للشركات العامة المحلية والدولية، ولذلك سيكون من الأنسب ضرورة إعادة النظر تماما في الإدارة الاقتصادية. ولذلك قد يوصى بإنشاء وحدة للإصلاح والتحديث مع الوزير الأول للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال تعميم ممارسات الإدارة العامة الحديثة NBA في إداراتنا.

VI- خاتمة:

تُعد استراتيجية التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد أو قطاع وحيد، وكذا توفر حماية اقتصادية من الصدمات الخارجية التي تصيب البلدان خاصة الريعية منها، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** تتمثل في:

- تعبر مسألة التنويع الاقتصادي عن عملية توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتوسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص متنوعة للقطاعات الإنتاجية، وبناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتجانسة بعيدا عن مخاطر الاعتماد على المورد الواحد؛
- أن نجاح الدولة في بناء اقتصاد قوي مستدام يعتمد على تنويع الصادرات ومصادر الدخل وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والقطاعات الخاصة؛
- استطاعت كل من الشيلي، ماليزيا، أندونيسيا، النرويج، النهوض باقتصادياتها من خلال النجاح في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي؛
- تتمثل أهم ركائز استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية المتناولة في هذه الدراسة في: تنويع مصادر الدخل بتنويع الصادرات واستغلال الموارد والثروات الطبيعية؛ وكذلك تشجيع القطاع الخاص والاستثمار بمختلف أشكاله؛
- يعتبر قطاع المحروقات القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الجزائري، إذ لم تستطع التخلص من التبعية لهذا القطاع رغم الجهود المبذولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية؛
- أثرت الأزمة النفطية لسنة 2014 بشدة على التوازنات الكلية الكبرى للاقتصاد الوطني، ما كشف عن هشاشة الاقتصاد الجزائري؛
- أبانت الدولة الجزائرية عن نيتها في تنويع اقتصادها، والذي يعتبر ضرورة حتمية في ظل الظروف الراهنة، وذلك ما أظهره تحليل تطور مؤشر هرفندل-هيرشمان؛
- يمثل النموذج الاقتصادي فرصة حقيقية للاقتصاد الوطني للدخول في نمط اقتصادي جديد مبني على التنوع الاقتصادي والاستشراف المالي، وهو أمر مرتبط بمدى القدرة على تغيير الواقع الحالي وتبني رؤية واضحة.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها تم تقديم جملة من التوصيات كالآتي:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في عملية التنويع، حيث أنها تستلزم سياسات نشيطة من الحكومة، بهدف تحفيز الاقتصاد وتخلصه من الاعتماد المطلق على مورد وحيد؛
- توسيع دائرة التكامل بين القطاعات الإستراتيجية (قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة..)
- تسطير البرامج التعليمية لتتوافق ومتطلبات سوق العمل، والاهتمام بالعنصر البشري، بتأهيل وتنمية وتدريب الموارد البشرية؛
- تحسين مناخ للاستثمار سواءً الأجنبي أو المحلي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية؛
- استغلال الموارد والثروات الطبيعية، وضرورة تنويع هيكل الإنتاج والصادرات؛
- وضع وإرساء مخططات واستراتيجيات بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي مبنية على أسس علمية محددة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.
- التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات التي تؤطر المناخ المالي والاقتصادي العام للدولة.

الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي - قراءة في التجربة المغربية-

Renewable energies as a strategy to achieve economic diversification

-Reading in the Moroccan experience -

فريدة كافي*
أستاذة محاضرة –أ، اقتصاد تنمية ومالية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

فاطمة محبوب
أستاذة محاضرة –أ، اقتصاد صناعي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

ملخَّص:

تعتبر الطاقة وسيلة هامة للتقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي، حيث يمثل توفير وتأمين الوصول لمصادرها من القضايا الهامة على مستوى العالم، لذلك فقد تزايد الاهتمام العالمي حاليا إلى تنويع وتجديد مصادر الطاقة وخاصة المصادر المتجددة وذلك لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية المهددة بالزوال، ناهيك عن تذبذب أسعارها في الأسواق الدولية وكذا مواجهة التهديدات البيئية والتطورات الاقتصادية التي تتزايد يوما بعد يوم.

لذلك تأتي هذه الورقة البحثية لتنظر في إمكانيات الطاقة المتجددة في الدولة المغربية وما يمكن أن تلعبه في مجال تأمين وتوفير الإمدادات سواء محليا أو إقليميا أو دوليا. وكذا الاستثمارات المرافقة لها وذلك كجانب إيجابي وضروري في ظل عدم كفاية مصادر الطاقة الأحفورية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المغرب قد أولى اهتماما فعليا بمجال الطاقات المتجددة، وذلك لتحقيق مجموعة من الفوائد أهمها توسيع تأمين إمدادات الطاقة على المدى المتوسط والبعيد من جهة وجهة ثانية تنويع مصادر الدخل.

الكلمات المفاتيح: الطاقة الأحفورية، الطاقة المتجددة، المصادر الطاقوية، المغرب.

* الايميل: farida.doctora@hotmail.fr

Abstract :

Energy is an important means of economic progress and technological development, providing and securing access to its sources as an important issue worldwide, so global attention has now increased to diversify and renew energy sources, especially renewable sources, in order to reduce dependence

on threatened fossil energy sources, not to mention fluctuating prices in international markets as well as to address environmental threats and economic developments that are increasing by the day.

Therefore, this research paper comes to consider the potential of renewable energy in the Moroccan state and what it can play in the area of securing and providing supplies, whether locally, regionally or internationally. As well as the accompanying investments as a positive and necessary aspect in light of insufficient fossil energy sources. This study concluded that Morocco has given active attention in the field of renewable energies, in order to achieve a set of benefits, the most important of which is expanding the provision of energy supplies in the medium and long term, on the one hand, and diversifying income sources.

Keywords: Fossil energy, renewable energy, energy sources, Morocco.

I- مقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الأهداف والأولويات التي تسعى لتحقيقه معظم دول العالم ، كونه يعد مسألة اقتصادية الطابع تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، خاصة تلك التي تعتمد على المورد الواحد في تمويل اقتصادها، ما يجعل من اقتصادها معرض للتقلبات والتغيرات التي تحدث سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي. فسياسة

التنويع الاقتصادي تقوم على وضع ميكانيزمات وآليات تعمل على دعم بعض القطاعات الأساسية التي تتبناها كل دولة، وذلك حسب ما تراها من أجل أن تدر عليها موارد مالية تمكنها من الحصول على الدعم المالي وتنوع مصادر تمويل الاقتصاد، كما يتم تقييم هذا التنويع من خلال الاستناد على مؤشرات تساعد على قياسه وتحديد درجته وفقا للأداء الاقتصادي، وحسب درجة التركز الاقتصادي، وما مدى نجاحه أو فشله في إنعاش الاقتصاد.

فالتنويع الاقتصادي أضحى يعد خيار ضروري لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد وحيد، وإنما موزعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام. وعليه فقد برزت الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة لتصبح مصدر رئيسي للطاقات العالمية المعول عليها في تحقيق تنويع اقتصادي فعال، وذلك لما لها من مساهمات كبيرة في تحقيق موارد مالية معتبرة والقضاء على بعض المشاكل الاقتصادية والمساهمة في خلق مناصب العمل الدائمة والمؤقتة، وفي الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الدخل الوطني.

لهذا حاولنا أن نعطي قراءة عن التجربة المغربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، من خلال التعرف على واقعها وكذا البرامج والسياسات التي انتهجتها لدعم هذا المجال.

I- 1- إشكالية الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية سوف نعالج إمكانية وأهمية توجه الدولة المغربية إلى الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة، وذلك في ظل التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن وهذا لتحقيق التنويع الاقتصادي. وعليه، سوف نحاول دراسة الإشكالية التالية:

هل يمكن أن يكون للطاقات المتجددة مساهمة فاعلة لتحقيق التنويع الاقتصادي في المغرب؟

I- 2- فرضية الدراسة:

استطاعت المغرب أن تحتل مراكز هامة في الاستثمار في الطاقات المتجددة والذي ساهم في تنويع اقتصادها وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بها.

I- 3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تعالج موضوع الساعة، وهو الطاقة المتجددة، كما أن هذه الدراسة تهتم بالطاقات المتجددة والتنويع الاقتصادي، مع إلقاء الضوء على التجربة المغربية في صناعة الطاقات المتجددة، وكيفية إمكانية استفادة دول العالم منها.

I- 4- أهداف الدراسة:

من بين أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذه الدراسة، نذكر:

-توضيح أهمية الطاقات المتجددة كمصدر طاقة بديل ومكمل للطاقة الأحفورية.

-إبراز مدى أهمية الاعتماد على الطاقات المتجددة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

-معرفة التجربة المغربية في مجال صناعة الطاقات المتجددة كونها تعتبر تجربة عربية رائدة في ذلك.

I- 5- منهج الدراسة:

من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث، تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموماً، حيث غلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي على مختلف محاور الدراسة، قصد استيعاب وفهم معالم الموضوع ومنهج دراسة الحالة بالتطرق إلى دراسة حالة المغرب.

I- 6- هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكال المطروح والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، فإنه تم تقسيمها إلى الآتي.

II- التنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية

يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للدول التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل، لتنويع مصادر دخلها وبالتالي تنويع اقتصادها، لما له من خصائص وأهمية معتبرة في تحقيق النمو والاستقرار المنشود.

II-1- مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وهذا ما أدى إلى تعدد واختلاف تعاريف التنويع الاقتصادي.

فحسب الاقتصادي **Jean Claude Berthéleny** "نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة."

كما يلخص **المعهد العربي للتخطيط** تعريف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد".[1]

يهدف التنويع الاقتصادي إلى إيجاد قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة أو ما يسمى تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتجسد أهداف وأهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية؛

[1] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017، ص112.

-التخفيض من حدة البطالة، من خلال زيادة فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات؛

- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

- إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛

- البحث عن الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي؛

- التوجه نحو ترسيخ البعد الحضاري للمجتمع من إنجاح التنويع الاقتصادي.[1]

II-2- أسباب اللجوء إلى التنويع الاقتصادي

تنوعت وتعددت أسباب لجوء الدول إلى التنويع الاقتصادي ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- خشية نضوب الثروة وانخفاض العوائد الناتجة عن استغلال المورد الناضب، لذلك كان لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة وإيجاد تدفقات أخرى جديدة للدخل لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛

2- التغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية (الأسواق النفطية خاصة) على المدى المتوسط: تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات

[1] خالد الخطيب، بصري ريمة، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية: دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14و15 أكتوبر2017، ص 11.

المتحدة والعراق، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط؛

3- نمو استهلاك النفط محليا في العديد من الدول المنتجة له: يشهد استهلاك النفط في الدول العربية ارتفاعا متزايدا بلغ حوالي5 % سنويا في الدول الخليجية، يرجع هذا إلى كل من التطور الديموغرافي وإلى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي تشهد تزايد في نسبة البطالة، فنمط التنمية الاقتصادية الذي يعتمد القطاعات الإستخراجية والصناعية لا يخلق فرص عمل كثيرة.[1]

4- السعي لخلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة؛

5- يؤدي عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، الإنفاق العام ومن ثم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه؛

6- يعوق تقلب مستويات الدخل الوطني الناجم عن اضطراب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، فرص العمل، سوق العمل ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة.[2]

II-3- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي منها:[3]

1. **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد

---

[1] هواري أحلام، **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول أزمة النفط :سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 7.

[2] نوي حياة، بشكر إلهام، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلصة منها**، ملتقى دولي حول أزمة النفط :سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر،2017، ص5.

[3] Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah, **Economic diversification in Algeria**, Global Journal of Economic and Business,No 2, Science Reflection (SR), 2017, p 77.

أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛

2. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط**: حيث أن التنويع الاقتصادي يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
3. **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة**: لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
4. **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية**: وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، مع العلم أن التغيرات قصيرة الأجل في الأسواق الدولية في هذا المؤشر تكون مضللة، إذ يمكن أن تترتب عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
5. **تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي**: هذا المقياس يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
6. **تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي**: وهذا المؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

III- التجربة المغربية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنويع الاقتصادي

تعتبر الطاقات المتجددة نوع من أنواع الطاقة التي لا تنفد، كما تشير تسميتها إلى أنها كلما أشرفت على الانتهاء تتواجد مجددا ويكون مصدرها أحد الموارد الطبيعية، وسوف نقوم بتقديم جملة من التعريفات حولها للإلمام بمختلف جوانبها.

III-1- تعريف الطاقات المتجددة:

لقد قدمت الهيئات الدولية تعاريف للطاقة المتجددة، نذكر منها:

- **تعريف وكالة الطاقة الدولية (I.E.A):**

تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة من مسارات الطبيعة التلقائية، كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.[1]

❖ **تعريف مجلس الطاقة العالمي (W.E.C):**

الطاقات المتجددة التي تتوافر بكميات غير محدودة، تتميز بكونها متجددة باستمرار بعد استغلالها في الطبيعة، وهي تتكون من الطاقة المائية المنبثقة من الشمس، ومن مختلف تقنيات خدمات الطاقة المتجددة التي تساعد في استدامة الطاقة، حيث تعمل على تحويل مختلف مصادر الطاقة المتجددة إلى حرارة أو كهرباء أو وقود.[2]

III-2- واقع الطاقة المتجددة في المغرب والحوافز المقدمة لترقيتها

تحاول الدول العربية في السنوات الأخيرة مجارات الدول المتقدمة في استخدام الطاقات المتجددة، ومن بين هذه الدول نجد المغرب الذي يعمل باستمرار لتحسين فرص استغلال الطاقات المتجددة المتوفرة لديه.

III-2- 1- واقع الطاقات المتجددة في المغرب

يعتبر المغرب من أهم الدول العربية استخداما للطاقة المتجددة، وأول دولة على مستوى المغرب العربي استخداما بالنسبة للطاقة الشمسية وهذا بفضل موقعها الجغرافي، فإن مدة إشراق الشمس على كامل التراب المغربي تتراوح بين 2700 ساعة سنويا بالشمال، وأكثر من 3500 ساعة في الجنوب.

كما يتوفر في المغرب أيضا على إمكانيات كبيرة لطاقة الرياح حيث تزيد سرعة الرياح عن 6 متر في الثانية بمقدار توليد طاقة تصل إلى حوالي 6000 ميغاواط، وتتركز المناطق الريحية في المغرب في أقصى الشمال وفي منطقة المحيط الأطلسي، كما تحتل المغرب أيضا المراتب الأولى في الطاقة

---

[1] لودوفيك مون، **الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل**، ترجمة مارك عبود، دار المؤلف، الرياض، 1435/2014، ص108.

[2] تريش نجود، بوغازي زينب، **انعكاسات الطاقة المتجددة على تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 5-2018/12/6، ص11.

الكهرومائية، والجدير بالذكر أن المغرب لا تعرف قدرات هامة في مجال الطاقة الجوفية وهذا راجع لطبيعة تكوين أراضيها الهيدروجيولوجية.[1]

III-2- 1- الحوافز التي قامت بها المغرب لترقية الطاقات المتجددة

من أجل ترقية الطاقة المتجددة في المغرب قامت بإصدار مجموعة من القوانين والتي تتمثل في:[2]

- ✓ **القانون رقم 32-39 لعام 1994**: والذي ينص على إعفاء معدات الطاقة المتجددة المستوردة وقطع غيارها من الرسوم والضرائب؛
- ✓ **القانون رقم 16-2009**: الذي أقر بإنشاء الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والتي أنيط لها المساهمة في تفعيل السياسة الحكومية في مجال الطاقة المتجددة؛
- ✓ **القانون رقم 40-2008**: المتعلق بإيجاد شركات استثمار في الطاقة وكفاءة الطاقة وتمويلها من صندوق تنمية الطاقة (الذي يحتوي على رأس مال قدره 1 مليار دولار)؛
- ✓ **القانون رقم 13-2009**: المتعلق بتشجيع الطاقات المتجددة والسماح للقطاع الخاص بإنتاج وتوليد الطاقة من مصادر متجددة؛
- ✓ **القانون رقم 74-2009**: المتعلق بكفاءة الطاقة؛
- ✓ **الوكالة المغربية للطاقة الشمسية**: والتي تم إنشاؤها بموجب القانون 57-2009 مسؤولة عن تطبيق خطة الطاقة الشمسية، وتطوير مجالات الطاقة الشمسية في المغرب؛

---

[1] منيب إيمان، سلمى مميش، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في المغرب ومصر**، الملتقى الدولي حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 5-6 ديسمبر 2018، ص ص 7-8.

[2] دحماني سامية، **دور الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للطاقات الأحفورية في تفعيل التنمية المستدامة في دول المغرب العربي-الطاقة الشمسية أنموذجا**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي – البليدة 2، 23-24 أفريل 2018، ص 12.

- ✓ إنشاء الاتحاد المغربي لصناعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتشجيع الصناعات والمهنيين العاملين في قطاع الطاقة المتجددة.

III-3- مصادر الطاقات المتجددة في المغرب واستثماراتها

إن المغرب قطعت شوطا طويلا في مجال تقليص تبعيتها لواردات الطاقة، وهذا من خلال ضخها لاستثمارات كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة، إذ أنه يراهن على الاستثمار في الطاقات المتجددة لتغطية جزء من احتياجاته، ولضمان سلامة البيئة وصحة المواطن.

III-3-1- مصادر الطاقة المتجددة في المغرب

يعتبر المغرب من الدول الفقيرة لمصادر الطاقة الأحفورية، غير أنه يحتوي على مصادر طاقوية متجددة،

وتتمثل أهم هذه المصادر في:[1]

- **الطاقة الشمسية:** بفضل الموقع الجغرافي للمغرب فإن مدة إشراق الشمسعلى كامل ترابها يتراوح بين 2700 ساعة سنويا بالشمال، وأكثر من 3500 ساعة سنويا في الجنوب.
- **طاقة الرياح:** يتوفر المغرب على إمكانيات كبيرة في توليد الطاقة بفعلالرياح، والتي تصل إلى حوالي 6000 ميغاواط، وتتركز المناطق الريحية بالمغرب في أقصى الشمال وكذلك في منطقة المحيط الأطلسي.
- **الطاقة الكهرومائية:** يمتلك المغرب إمكانيات كبيرة في مجال استغلال المصادر المائية لتوليد الطاقة، والتي تصل إلى حوالي 5000 ميغاواط سنويا يتم منها استغلال 40 بالمائة من الماء فقط.

4.1.1. طاقة الكتلة الحيوية: (الخشب والفضلات الحيوانية والنباتية) تمثل النسبة الأكبر في مجال الطاقة المتجددة في المغرب وتنتشر بشكل أكبر في الريف المغربي حيث يتم استهلاكها بنسبة 89% في الأرياف، مقابل 11% في المناطق الحضرية.

[1] ساطور رشيد وآخرون، **دراسة تحليلية لواقع ومستقبل التجربة الجزائرية والمغربية في مجال الطاقات المتجددة**، الملتقى الدولي حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عليلونيسي-البليدة2، 6/5 ديسمبر2018، ص10.

III-3-2- الاستثمار في الطاقات المتجددة في المغرب

لقد صنفت المغرب في المرتبة الثانية عالميا بعد أمريكا من حيث جاذبيتها للاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة، كما وضعت إطارا جيدا لدعم الاستثمارات في هذا المجال وتشجيعها، حيث إنها تتقدم بخطى حيثية بمشاريعها المعلن عنها في نوفمبر 2009 بإنشاء محطات الطاقة الشمسية، باستثمار 9 مليار دولار، والمشروع الخاص بطاقة الرياح باستثمار 3.5 مليار دولار و2 جيغاواط من الطاقة الكهرومائية باستثمار 0.6 مليار دولار.

كما أنه من المتوقع أن تتجاوز حصة الطاقات المتجددة نسبة 15 بالمائة سنة 2020، وأن هذه المصادر الطاقية ستمكن سنة 2030 من اقتصاد 2.6 مليون طن من الطاقة وتفادي انبعاث 20 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الهواء سنويا، وخلق حوالي25000 منصب شغل.[1]

الشكل رقم (1): مكانة المغرب في الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لسنة 2017

Source: Bloomberg new energy finance, global trends in renewable energy investment 2018, united environment programme, federal ministry for the environment, nature conservation and nuclear safety, Germany, 2018, p29.

من خلال الشكل نلاحظ أن المغرب استثمرت ما يقارب حوالي 0.2 بليون دولار أمريكي وهذا المبلغ منخفض مقارنة مع سنة 2016 وهذا المبلغ يعد أكبر من 1 مليار دولار

[1] عبد الرؤوف بلكوش، محمد لعربي، **دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – عرض أهم التجارب العالمية والعربية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد14، ديسمبر 2018، ص31.

وهي بذلك استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة بين المزيج العربي الإفريقي، والمغرب يخطط إلى رفع المبلغ المستثمر في الطاقات المتجددة في المستقبل إذ يرغب في توسيع مشاريع طاقة الرياح من خلال استثمار ما قيمته 13 مليار دولار.

كما تتوفر المغرب على موقع جغرافي واستراتيجي وتتوفر على ربط كهربائي مع اسبانيا، يجعلها تؤدي دورا هاما ورئيسيا في تنامي سوق الكهرباء بين بلدان محيط البحر الأبيض المتوسط. وبانضمام المغرب عبر المكتب الوطني للكهرباء إلى مشروع الشركة الخاصة بالكهرباء بفرنسا ترانسغرين الخاص بنقل الطاقة الكهربائية من شمال إفريقيا نحو أوروبا، ينتظر أن يثمن استثماراته في مجال إنتاج وتصدير طاقة كهربائية خضراء والاستفادة من الخبرة التكنولوجية الأوروبية بوصفه شريكا فعليا، ولأن فترات استهلاك الطاقة الكهربائية بين شمال إفريقيا وأوروبا لا تتطابق وخاصة في فصل الصيف وفصل الشتاء، مما يجعل تصدير المغرب للطاقة الكهربائية مجدا، بحيث يمكن للمغرب أن تغطي الطلب على الطاقة محققة بذلك أرباحا تمكنها من تغطية استثماراتها.[1]

III-3-3- دور الاستثمار في الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المغرب

يعتبر المغرب مرشحا قويا في جذب الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، وتهدف استراتيجيته الترقوية إلى ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:[2]

- ✓ تعميم الاستفادة من الطاقة وفك عزلة المحرومين والفقراء؛
- ✓ تدعيم تنافسية القطاع الإنتاجي واستحداث الوظائف الدائمة والمحافظة على البيئة؛
- ✓ كما تساهم الطاقات المتجددة في خلق العديد من فرص العمل، والتي يمكن عرض أهمها فيما يلي:

[1] فريدة كافي، مرجع سبق ذكره، ص266.

[2] طويل آسيا وآخرون، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي للاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة – عرض أهم التجارب الدولية والعربية الناجحة**، الملتقى الدولي حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي- البليدة2، 6/5 ديسمبر2018، ص ص15-16.

الجدول رقم (1): دور مشاريع الطاقة المتجددة في خلق فرص العمل في المغرب

	المشاريع قيد التنفيذ	الأهداف
كهربة	200 منصب شغل يوفرها بث واستغلال 16000 نظام خلال 2 سنوات.	1000 منصب شغل ل 20000 نظام.
تدفئة الماء عن طريق الشمس	1000منصب شغل يوفرها بث واستغلال 10000م^2 لمنشئات شمسية خلال 5 سنوات.	2000 منصب شغل ل 400000 م^2.
رياح بقوة كبيرة	150 منصب شغل من أجل التصنيع الجزئي، و10 مناصب شغل لاستغلال المحطة المركزية بطاقة 50 ميغاواط.	500 منصب شغل لوضع حيز التنفيذ 1000 ميغاواط.
حمامات بأداء طاقوي عالي	70 منصب شغل ل 150 حمام خلال 5 سنوات.	1000 منصب شغل ل 4000 حمام.

المصدر: طويل آسيا وآخرون، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي للاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة – عرض أهم التجارب الدولية والعربية الناجحة**، الملتقى الدولي حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي-البليدة 2، 6/5 ديسمبر2018، ص16.

ويتبين من الجدول أعلاه دور مشاريع الطاقة المتجددة في خلق فرص العمل بالمغرب، حيث إن إنشاء محطات شمسية أو ريحية يستلزم قوى عاملة كثيفة ومؤهلة، وهو ما يساهم في القضاء على البطالة وتحسين مستويات المعيشة.

III-3-4- استراتيجيات وبرامج الطاقات المتجددة في المغرب لتحقيق التنويع الاقتصادي

يراهن المغرب ومن خلال العديد من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية الرامية إلى تطوير الطاقة المتجددة وترسيخ النجاعة الطاقية، وتضمن من جهة تسخيرا أمثل للطاقات التي تتوفر عليها المملكة ورفعا للوعي بضرورة الحفاظ على الموارد الطاقوية في المستقبل.

1. برامج المغرب لتطوير الطاقات المتجددة

يمكن إبراز البرامج التنموية للمغرب في مجال الطاقات المتجددة من خلال المشاريع القطاعية التالية:

الجدول رقم (2): البرامج والأهداف التنموية للطاقات المتجددة في المغرب لسنة 2020

المخطط الشمسي (2020)	مخطط الطاقة الريحية المندمج(2020)
أهدافه: - إنشاء 5 محطات بقدرة إجمالية 2000 ميغاواط أي 14 بالمائة من القدرة الكهربائية الإجمالية؛ - التكلفة الإجمالية التقديرية 70مليار درهم، الاقتصاد السنوي مليون طن مكافئ نفط؛ - حجم الانبعاث التي سيتم تفاديها 3.7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة؛ - تشغيل أول محطة شمسية سنة 2016.	**أهدافه:** - تحقيق 2000 ميغاواط أي 14 بالمائة من القدرة الكهربائية الإجمالية؛ - التكلفة الإجمالية التقديرية 31.5 مليار درهم، 280 ميغاواط طور الاستغلال و720 ميغاواط في طور الانجاز، الاقتصاد السنوي 1.5 مليون مكافئ نفط؛ - حجم الانبعاث التي سيتم تفاديها 5.6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة؛ - تشغيل أول محطة ريحية سنة 2014.
النجاعة الطاقية – البناء، الصناعة والنقل (2030)	**البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي (2030)**
أهدافه: - الاقتصاد في الطاقة بنسبة 12 بالمائة سنة 2020 و15 بالمائة سنة 2030. - تقليص انبعاث الغازات الدفينة بنسبة 35 بالمائة.	**أهدافه:** - توفير ملياري متر مكعب في السنة من بينها 1.4 مليار متر مكعب في السنة في الضيعات الزراعية؛ - الانتقال نحو السقي الموضعي على مساحة 550.000 هكتارا (2020)؛

- تقليص الفاتورة الطاقية بنسبة 15 بالمائة بحلول سنة 2030؛ - الاستثمارات اللازمة: أكثر من 21 مليار درهم؛ - 40.000 منصب شغل (2020)؛ - قانون 47-09 المتعلق بالنجاعة الطاقية (2010)؛ - التسعير المتفاوت (الاستهلاك الكهربائي)؛ - قانون النجاعة الطاقية في البناء.	-33.000 هكتار مجهزة بأنظمة عصرية للاقتصاد في المياه.
البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها	**المخطط الوطني لتطهير النفايات السائلة**
أهدافه: - معدل جمع النفايات المنزلية والمماثلة لها 90 بالمائة، معدل التدوير 20 بالمائة (2020)؛ - الاستثمار التقديري: 37 مليار درهم؛ - أكثر من 11000 منصب شغل مباشر.	**أهدافه:** - معدل الربط بشبكة التطهير 80 بالمائة، معدل تنقية مياه الصرف الصحي بما في ذلك في القطاع الثالث وإعادة استخدامها بنسبة 50 بالمائة سنة 2020 و100 بالمائة سنة 2030؛ - الاستثمار التقديري: 43مليار درهم؛ - أكثر من 10000 منصب شغل مباشر.

المصدر: عز الدين بوحبل، إيمان منيب، **واقع استثمار مصادر الطاقات المتجددة في الدول العربية حالة مصر والمغرب**، مجلة أوراق اقتصادية، العدد2، جوان 2018، ص 73.

2. الاستراتيجيات المنتهجة من طرف المغرب في مجال الطاقة المتجددة

يقوم المغرب باستيراد 96 بالمائة من احتياجاته من الطاقة وعلاوة على ذلك يجب تلبية الطلب المتزايد للمملكة في هذا المجال(حوالي7بالمائة)، وذلك بسبب الازدهار الاقتصادي والنمو الديمغرافي، ولرفع التحديات وضعت وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة إستراتيجية وطنية جديدة في مجال الطاقة لتأمين التزويد بالطاقة مع نهج مقاربة قوامها التنمية المستدامة، وتهدف الإستراتيجية أيضا إلى الحفاظ على أسعار تنافسية، مع التحكم في الطلب على نحو أمثل.

الشكل رقم (2): القدرة الطاقية للمغرب حاليا وإستراتيجية 2020.

	طاقة الرياح	الخلايا الفوتوفولطية	الطاقة الشمسية المركزة	الطاقة المائية	إجمالي الطاقة المتجددة	الإجمالي الكلي
ميجاواط	290	15	20	1745	2070	6407

	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة المائية	الإجمالي	التاريخ المستهدف
ميجاواط	2000	2000	2000	6000	2020

المصدر: عبد العالي دكينة، كريم شكري، **نبذة عن الطاقة المتجددة**، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، المغرب، 2012.

في إطار استراتيجية 2020، تم اعتماد عدة مبادئ توجيهية والتي تتمثل في:[1]

- ✓ إنشاء مزيج كهربائي أمثل حول خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية؛
- ✓ تعبئة الموارد المحلية من خلال تطوير استخدام الطاقة المتجددة؛
- ✓ تعزيز النجاعة الطاقية باعتبارها أولوية وطنية؛
- ✓ تم إحداث العديد من المؤسسات لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، واعتماد المخطط الوطني للإجراءات ذات الأولوية لملائمة العرض والطلب على الكهرباء من المصادر المتجددة خلال الفترة ما بين 2010-2012؛

[1] تواتي مريم وآخرون، **الطاقات المتجددة بالمغرب – واقع الحال ومتطلبات التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 24/23 أفريل 2018، ص12 ص14.

- ✓ الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، مسؤولة عن تطبيق سياسات الطاقة المتجددة؛
- ✓ الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والتي تم إنشاؤها بموجب القانون 09-57 سنة 2009 مسؤولة عن تطبيق خطة الطاقة الشمسية وتطوير مجالات الطاقة الشمسية في المغرب؛
- ✓ معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة؛
- ✓ إنشاء صندوق تنمية الطاقة سنة 2010، ويحتوي الصندوق على رأس مال يقدر بواحد مليار دولار أمريكي، 200 مليون من صندوق الملك الحسن الثاني، 300 مليون من الإمارات العربية المتحدة و500 مليون من المملكة العربية السعودية؛
- ✓ إنشاء شركة الاستثمارات الطاقية بهدف تطوير الطاقة المتجددة بموجب قانون 08-40 سنة 2008 لدعم تطوير الطاقة المتجددة، وتحتوي على رأس مال يقدر بمليار درهم أقرتها الحكومة (71%) وصندوق الملك الحسن الثاني للتطوير الاقتصادي الاجتماعي؛
- ✓ تم إنشاء الاتحاد المغربي لصناعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتشجيع المهنيين العاملين في قطاع الطاقة المتجددة؛
- ✓ القوانين المتعلقة بالنجاعة الطاقية ودمج كل من المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب؛
- ✓ وضع قطاع تشريعي كقانون 13-09 المتعلق بالطاقات المتجددة الذي منح فرص استثمارية للقطاع الخاص يمكنه من إنتاج طاقة متجددة وتزويد السوق المحلية أو الدولية أو هما معا؛
- ✓ قانون 16/37 الذي تم بموجبه تغيير تسمية "الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية " إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة" مع توسيع مهامها لتشمل مجالات أخرى مرتبطة بالطاقة المتجددة؛

ويهدف هذا القطاع التشريعي إلى:

- النهوض بإنتاج الطاقة المتجددة وتسويقها وتصديرها بواسطة وحدات عامة أو خاصة؛
- إخضاع منشآت إنتاج الطاقة انطلاقا من مصادر متجددة لنظام الترخيص والتصريح؛
- تحويل المستغل حق إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة لحساب مستهلك واحد ومجموعة

من المستهلكين المستفيدين من الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية.

III-3-5- المؤشرات الرئيسية الدالة على التقدم المحرز للمغرب في الطاقات المتجددة وأهم الانجازات

1. المؤشرات الرئيسية الدالة على التقدم المحرز للمغرب في الطاقات المتجددة.

توجد مجموعة من المؤشرات التي تدل على نجاح المغرب وتقدمها في مجال الطاقات المتجددة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- ✓ الرتبة 81 من أصل 178 دولة في مؤشر الأداء البيئي 2014؛
- ✓2014 الرتبة 5 بين بلدان إفريقيا بعد تونس والجزائر، وقبل مصر وليبيا في مؤشر أداء الهندسة الطاقية العالمية؛
- ✓ الرائد في المنطقة العربية (71 نقطة)، تليه مصر (53 نقطة) وتونس (47 نقطة)، والجزائر (45 نقطة) والسودان (25 نقطة) وليبيا (20 نقطة)، في تنمية الطاقات المتجددة حسب مؤشر الطاقة المستقبلية العربي لسنة 2013؛
- ✓ رائد في مكافحة الاحتباس الحراري في إفريقيا وفي العالم العربي، إذ تحتل الرتبة الخامسة عشر من أصل58 أي أنه قفز ب 15 مرتبة مقارنة مع تصنيف 2013؛
- ✓ تم اختيار مدينة الرباط مدينة خضراء سنة 2010 من بين 15 مدينة في العالم، وتم إدماجها ضمن التراث العالمي لليونسكو سنة 2012؛
- ✓ تحتل المغرب المرتبة الأولى بين أكثر البلدان جذبا لاستثمارات الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب تصنيف مؤسسة إرنست أند يونغ؛
- ✓ انخرط المغرب في أكثر من 60 اتفاقية دولية منها اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

2. انجازات المغرب في الطاقات المتجددة

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في المغرب هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشركات وتحسين السياسات والمبادرات**، الأمم المتحدة، مكتب شمال إفريقيا، 2014، ص11.

حققت المغرب عدة انجازات في مجال الطاقات المتجددة، وهذا من خلال المشاريع المنجزة أو التي قيد الانجاز والتي تتمثل في:[1]

1.2. انجازات المغرب في طاقة الرياح:

- **مشروع طنجة1:** والذي يبلغ قدرته 140 ميغاواط، مطور بالتعاون بين القطاع العام-المكتب الوطني للكهرباء والماء، قائم منذ عام 2010؛
- **مشروع الكدية البيضاء (مزرعة رياح عبد الخالق توريس)**: قدرته: 54 ميغاواط، مطور من قبل القطاع الخاص، قائم منذ 2000-2001؛
- **مشروع مزرعة رياح الصويرة:** القدرة: 60 ميغاواط، المطور: القطاع العام – المكتب الوطني للكهرباء والماء، قائم منذ 2007؛
- **مشروع مزرعة رياح تطوان لمصنع لافارج للإسمنت:** القدرة: 32 ميغاواط، المطور: شراكة بين القطاع الخاص والعام (إنتاج ذاتي) قائم منذ: 10 ميغاواط، عام 2006 و22 ميغاواط عام 2011؛
- **مشروع مزرعة تجريبية للرياح:** القدرة: 3.5 ميغاواط، المطور: القطاع العام-المكتب الوطني للكهرباء والماء، قائم منذ سنة 2000؛
- **مشروع الكدية البيضاء-المرحلة الأولى:** القدرة: 100 ميغاواط، المطور: شراكة بين القطاعين العام والخاص، الحالة: قيد إعادة التأهيل؛
- **مشروع طرفاية:** القدرة: 300 ميغاواط، المطور: القطاع الخاص، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع أخفير:** القدرة: 200 ميغاواط، المطور: القطاع الخاص، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع تازة:** القدرة: 50 ميغاواط، المطور: القطاع الخاص، الحالة: قيد الإنجاز؛
- **مشروع طنجة2:** القدرة: 150 ميغاواط، المطور: القطاع الخاص، الحالة: قيد الإنشاء؛

[1] عبد العالي دكينة، كريم شكري، **نبذة عن الطاقة المتجددة**، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، المغرب، 2012.

- **مشروع اسمنت إقليم العيون:** القدرة: 5 ميغاواط، المطور: القطاع الخاص (إنتاج ذاتي)، الحالة: قيد الإنشاء.

2.2. انجازات المغرب في الطاقة الشمسية المركزة:

- **مشروع عين بني مطهر:** القدرة: 20 ميغاواط، المطور: القطاع الخاص، قائم منذ سنة 2009؛
- **مشروع ورزازات:** القدرة: 160 ميغاواط، المطور: شراكة بين القطاعين الخاص والعام، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع عين بني مطهر:** القدرة: 400 ميغاواط، الحالة: مخطط لإنشائه؛
- **مشروع فم الواد:** القدرة: 500 ميغاواط، الحالة: مخطط لإنشائه؛
- **مشروع بوجدور:** القدرة: 100 ميغاواط الحالة: مخطط لإنشائه؛
- **مشروع سبخة تاه:** القدرة: 500 ميغاواط، الحالة: مخطط لإنشائه.

3.2. انجازات المغرب في الخلايا الفوتوفوطية:

- **مشروع تيط مليل:** القدرة: 50 كيلوواط أقصى، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع العسة:** القدرة: 1 ميغاواط، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروعENIM**: القدرة: 5 كيلوواط أقصى، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع ضخ المياه:** القدرة: 3 ميغاواط، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع إمداد الريف بالكهرباء:** القدرة: 7-8 ميغاواط، الحالة: قيد الإنشاء؛
- **مشروع تطبيق إداري:** القدرة: 2-3 ميغاواط، الحالة: قيد الإنشاء.

IV- خاتمة:

أصبحت دول العالم ومنها المغرب تعطي اليوم أهمية كبيرة للطاقة المتجددة في عملية تحقيق نموها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وهذا لأجل توفير حاجاتها من الطاقة وذلك من خلال التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة التي كبديل استراتيجي مستدام لتحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا ما يظهر جليا من خلال المشاريع التي تم تنفيذها على أرض الواقع، إضافة للخطط المستقبلية التي وضعتها، والتي من المتوقع أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل في المنطقة، مما يحسن المستوى المعيشي لسكانها وتوصيل إمدادات الطاقة إلى المناطق

النائية التي سوف تفك العزلة عنها، والأهم هو تحول هذه الدولة إلى لاعب مهم في السوق الطاقوي العالمي.

- **نتيجة اختبار الفرضية:** فيما يخص الفرضية المقدمة والتي مفادها أن المغرب استطاعت أن تحتل مراكز هامة في الاستثمار في الطاقات المتجددة والذي ساهم في تنويع اقتصادها وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بها، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال فرص العمل التي حققتها هذه الدولة من هذه الاستثمارات بالإضافة إلى تحسين الظروف الاجتماعية وتحقيق مكاسب من الجانب البيئي.
- **النتائج المتوصل إليها:** مما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الطاقة الأحفورية لن تجد بديلا أحسن من الطاقات المتجددة سواء من الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي، فهي الحل الأمثل للمزاوجة بين هذين الجانبين؛
- إن مصادر الطاقة المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية التي لا تنضب والتي لها طابع الديمومة والاستمرارية؛
-الاستثمار في الطاقات المتجددة يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في المغرب وهذا ما يتجسد من خلال مشاريعها التنموية التي تحقق عوائد اقتصادية، ومن ثم خلق فرص عمل دائمة والحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة.

- **الاقتراحات:**

- الاستفادة من التجربة المغربية في مجال تطوير قطاع الطاقات المتجددة؛
- وضع سياسات وخطط تستخدمها الدول لجذب المستثمرين في الطاقات المتجددة، وهذا من خلال سن القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تشجع أكثر عملية الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي في الطاقات المتجددة واستحداث شهادات ورتب علمية خاصة بهذا المجال، مع تنشيط البحث العلمي بين مراكز البحث والجامعات؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة.

منشـــورات

المـــركز الديمقـــراطي العـــربي

للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية

برليـــن – ألمانيـــا

كل الحقوق محفوظة للناشر

المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا

© Democratic Arabic Center

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

book@democratica.de